السياسة الاجتماعية

إعداد

أ.د/ محمد قطب سليم

أستاذ علم الاجتماع م.

كلية الآداب – جامعة طنطا

الفصل الأول

السياسة الاجتماعية

ماهيتها وأركانها وأهدافها



السياسة الاجتماعية

ماهيتها وأركانها وأهدافها

مفهوم السياسة الاجتماعية وماهيتها :

يتضمن مفهوم السياسة الاجتماعية في بعض الأحيان كثير من الغموض وعدم الإدراك الواعي خاصة وأن كلمة السياسة قد تتجه إليها أذهان البعض على أنها تتعلق فقط بالنواحي السياسية في المجتمع المرتبطة بالعمل السياسي أساساً .

ولكي يمكننا تناول هذا المفهوم بشئ من التفصيل يجب علينا أولاً أن نتناول مفهومين أساسيين مرتبطين أشد الارتباط بمفهوم السياسة ألا، وهما الدولة ، والحكومة ، وذلك بهدف الوصول إلى من تقع عليه مسئولية وضع السياسة بصفة عامة في المجتمع ، فالدولة لكي تقوم لابد من أن تتوفر لها مجموعة أساسية من الأركان يمكن تحديدها فيما يلي [١]:

الأول : السكان :

الدولة نظام إنساني ، وهذا بدوره ما يجعل السكان هي العنصر الأساسي لهذا النظام ، ووجود الشعب الذي يخضع لسلطات الدولة ويتمتع بجنسيتها يمثل واقعة طبيعية وتلقائية ومن ثم فهو يفرض بذاته وجود الدولة.

ومن الوسائل المتصلة بالسكان مسألة تركيب السكان ، أو بعبارة أخري هل يتعين أن تضم الدولة شعبا متجانساً والتجانس هنا يتحدد على أساس وحدة اللغة والدين ، ولعل مفهوم الدولة القومية قد أشتق أساساً من فكرة تجانس السكان ، ذلك أن هذا التجانس يؤيد اجتماع

---

(١) أبو بكر السيد الشهاوي : التخطيط الإجتماعي والسياسة الاجتماعية المعهد العالي للخدمة الأجتماعية – كفر الشيخ ٢٠٠٠ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

الناس حول المسائل السياسية الرئيسية ذلك الذي يعد بدوره ركيزة لنجاح الحكومة ، أما لا تجانس السكان فإنه يعني أن الشعب يضم جماعات متباينة ، إلا أن ذلك لا يؤثر في كفاءة الحكومة فقد أصبحت الأحزاب السياسية تتخطي هذه الحدود العنصرية واللغوية والدينية والثقافية وإذن فليس من الضروري أن يكون الشعب منحدراً من جنس بشري واحد أو سلالة خاصة بعد أن أدت عوامل الهجرة المستمرة إلى ازدياد أسباب الامتزاج والالتزام بين الأجناس والسلالات البشرية المختلفة .

الثاني : الإقليم :

من الشروط الأساسية لوجود الدولة أن توجد بقعة محددة من الأرض تشغلها وتماس سيادتها فوقها .

وإقليم الدولة يشمل الأرض والأنهار والبحيرات والفضاء الجوي ، أما فيما يتعلق بالأرض فهي ذات حدود معروفة تماماً وليس من الضروري أن تكون بقعة الأرض متصلة فقد يتكون إقليم الدولة من عدد من الأجزاء كما هو الحال في اليونان أو اندونيسيا ، كما لا يشترط في الإقليم مساحة معينة فقد تكون المساحة صغيرة أو متسعة الأرجاء وقد تكون هذه الحدود طبيعية كالجبال أو الأنهار أو البحار وقد تكون صناعية تلجأ إليها الدول .

ولكل دولة أيضاً سيادة على مساحة معينة من المياه الإقليمية محددة في القانون الدولي العام بثلاثة أميال من شاطئ الدولة وفي

مصر زادت إلى ١٢ ميلا بمقتضي القرار الجمهوري رقم ١٨٠ لعام ١٩٥٨[١] .

وكل دولة تعتبر مالكة للجزء الذي يـدخل ضـمن حـدودها ، ويكون توزيع مياه الأنهار واستغلالها بمقتضي معاهدات تعقـد بـين الدول ذات الشأن أما فيما يتعلق بسيادة الدولة على الفضاء الجوي فإن للدولة سيادة على الفضاء إلى ارتفاع معين يكون ما يعده جـوا حـراً لجميع الدول .

الثالث :الحكومة :

يستخدم البعض مصطلحي " الحكومة " ، " الدولة " باعتبارهما مصطلحان مترادفان وينبغي أن نشير إلى أن الحكومة هي جزء فقط من الدولة فهي الجهاز الذي تعتمد عليه الدولة في صـياغة سياسـتها العامة وتنظيم الشئون العامة والحكومة تمثل الجانب التنظيمي للدولة .

فكأن الدولة هي مجتمع تنظمه الحكومة ، فهي الهيئـة العامـة المنظمة التي تتولي الشئون الخارجية والداخلية للدولة ، وإذن لا يمكن أن تكون الحكومة مرادفه للدولة، فهي تمثل فقط مجموعة الأشـخاص الذين تسند إليهم وظيفة الضبط . وهي كعنصر تنظيمـي تعـد ركنـا أساسياً من أركان الدولة .

والحكومة هي الإدارة التي تستخدمها الدولة لتحيق أهدافها وممارسـة قوتها عن طريق التفويض .

ومصطلح الحكومة يستخدم بمعان كثيرة ، فقد يستخدم للدلالـة على السلطة التنفيذية أي رئيس الدولة والوزراء ومساعديهم باعتبـار

---

[١] نفس المرجع .

أن السلطة التنفيذية هي الأداة السياسية العليا للدولة . كما تطلق كلمة الحكومة أحياناً على مجموعة الهيئات الحاكمة ومن ثم فهي تشمل هنا جميع السلطات التشريعية التنفيذية والقضائية[١] .

الرابع : السيادة :

الخاصية الرئيسية المميزة هي سيادتها ، أي القوة العليا للدولة وقد تمنح هذه القوة لشخص معين أو لمجموعة أشخاص .

وللسيادة جانبان جانب داخلي ، وجانب خارجي :

أما السيادة الداخلية فمعناها السلطة العليا للدولة على الأفراد والهيئات التي تقع في حدودها الجغرافية ، والدولة ذات السيادة هي تلك التي لديها قوة إصدار الأوامر والتوجهات التي يتعين أطاعتها من جانب المواطنين ، وأي اختراق أو انتهاك لهذه الأوامر يعرض الفرد للعقوبة .

أما السيادة الخارجية فهي الاستقلال عن رقابة أي دولة أخري ، أو الالتزام بأحلاف معينة وعلى ذلك فالدولة في الداخل هي أعلى السلطات التي تملك أمر الحكم فيما ينشأ بين الأفراد والوحدات الداخلية من خلافات وهي كذلك لا تخضع مادياً أو معنوياً لسلطة أخري سواء كانت هذه السلطة نقابية أو دينية أو مهنية [٢].

أما في النطاق الدولي ، فإن الدولة ذات السيادة ، هي التي تتمتع بالاستقلال السياسي ، أي ليست تابعة في اتخاذ قراراتها الخارجية لأية وحدة سياسة أخري ، والدولة الكاملة السيادة هي لتي يتحقق لها

---

[١] المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

[٢] نفس المرجع ، ص ٢٠٧ .

الاستقلال السياسي والدستوري المطلق داخلياً وخارجياً ، أما تلك التي يخضع استقلالها لرقابة دولة أخري تفرض عليها بعض القيود فهي دولة ناقصة السيادة ، على حين أن الدولة معدومة السيادة هي مجرد مجتمع سياسي يكون تابعاً لدولة أخري . ومن ثم فليس له بحكم هذه التبعية أي كيان دولي مستقل[١] .

الخامس : الاعتراف الدولي :

نظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي شهده العالم المعاصر أصبحت المسافات بين الدول ضئيلة جداً ، وأصبحت المصالح السياسية للإنسان تتخطي حدود دولته الخاصة ، وفي هذا العالم الذي يتميز بالتساند المتبادل بين الدول ، أصبح الاعتراف الدولي من بين المعايير الأساسية لوجود الدولة الكاملة .

وهيئة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دولية تضم لعضويتها الدولة ذات السيادة . ويعتقد البعض أن عضوية هذه الهيئة تعتبر من المعايير المميزة للدولة .

من هذا العرض السريع نجد أن الحكومة هي ركن أساسي من أركان الدولة ، وهي الجهاز الفني والإداري الذي يدير هذه الدولة ، وبناء على ذلك نستطيع أن نقول أن أحد المهام الموكولة لهذا الجهاز الفني والإداري هو وضع السياسة العامة للدولة .

أن علم الاجتماع يسهم بفاعلية في فهم المجتمع وفهم مشكلاته الاجتماعية على أسس من البحث العلمي ، فقد لاقي قبولاً في مختلف

---

[١] أبو بكر السيد الشهاوي : التخطيط الإجتماعي والسياسة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الأجتماعية ٢٠٠٠ ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

المجتمعات البشرية ، بحيث أصبح يعتمد عليه كنظام علمي يساعد على فهم تلك المشكلات فهما علمياً متكاملاً ، يمكن أن يكون أساساً يعتمد عليه في رسم معالم السياسة الاجتماعية لمواجهة تلك المشكلات[١] .

وبذلك ينطلق علم الاجتماع التطبيقي في مواجهته لتلك المشكلات من الأساس العلمي لفهم المشكلات الاجتماعية الذي يوفره علم الاجتماع حول طبيعة تلك المشكلات وأنواعها وظروفها الثقافية والاجتماعية والشخصية والعوامل والقوي المرتبطة بها .

وفي ضوء ذلك يتم رسم معالم السياسة الاجتماعية المتكاملة لمواجهة مشكلات وحاجات المجتمع ، والتي يتم في ضوئها وضع خطط التنمية وبرامجها .

إن السياسة العامة لأي مجتمع لابد أن تتضمن السياسة الاجتماعية التي تحدد أهداف المجتمع وكذلك الأساليب التي يجب إتباعها لتحقيق تلك للأهداف عن طريق الخطط والبرامج المختلفة أن مصطلح السياسة فن وعلم وفلسفة يندمجون جميعاً في عملية الحكم .

فالبعد الأول لمصطلح السياسة باعتبارها فن أي فن الحكم أن انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين ، والذين يعتبرون السياسة فن يعتقدون أن هناك مجموعة مهارات سياسية لابد وأن تتحقق عند كل من يضطلع بمهمة ممارسة الحكم ، وهذه المهارات تكتشف من خلال الخبرة العملية . لكن الخبرة وحدها ليست كافية إذ يتعين أن تتوافر

---

[١] أنظر : محمد قطب سليم : قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة كلية الآداب جامعة طنطا، ص٧٢.

عند هؤلاء الأشخاص مميزات أو خصائص فريدة كالقدرة على الخيال الخصب الخلاق وبعد النظر والإلهام والقدرة على بلوغ الغاية وتحقيق الهدف بنجاح من خلال أنسب وأدق الوسائل ، معني ذلك كله أن كلمة سياسة يحتاج إلى نوع من الحكمة العملية [١] .

أما فيما يتعلق بالبعد الثاني وهو السياسة كعلم فإن مصدر تأكيده يرجع إلى الاعتقاد في أن حكم الناس ممكن فقط عن طريق المعرفة العلمية بدلاً من الاعتقاد على الصدفة والتخمين ودون حاجة إلى اللجوء إلى الحدس والمهارات الشخصية إذا كان العلم هو بناء منظم من المعارف التي تحققت عن طريق الممارسة والتجريب والملاحظة وإذا كان قد تجمع لدينا الآن رصيد ضخم من المعلومات حول عملية الحكم منذ أن بدأ الإنسان ينظم معلوماته حول التجمع الإنساني ، في نفس الوقت أصبح من المسلم به أن دراسة المسائل المتعلقة بوضع سياسة للإنسان تعالج جانباً هاماً من العلاقات الاجتماعية فإن مفهوم السياسة يحتل مكانه بين النظم السائدة في المجتمع .

والبعد الثالث وهو السياسة كفلسفة فقد ذهب أفلاطون إلى أن حكم الناس لن يستقيم ما لم يصبح الفلاسفة حكاماً ، أو أن يكتسب ملوك وأمراً العالم روح الفلسفة وأصالتها والشئ الذي كان يهدف إليه أفلاطون من قوله هذا هو أن السياسة لا يمكن أن تفهم بعيداً عن الأسس الفلسفية التي تنهض عليها ، فالفلسفة وسيلة الفكر النقدي الذي

---

[١] أبو بكر السيد الشهاوي : التخطيط الإجتماعي والسياسة الاجتماعية ، مرجع سابق ص ٢١٠ .

يسعى أساساً إلى تحقيق التكامل بين مختلف جوانب الخبرة الإنسانية واكتشاف إمكانيات واحتمالات الانسجام والتوازن .

وعلى ذلك فالأدوار التي يؤديها كل من العلم والفن والفلسفة فيما يتعلق بحكم الناس ليست أدوار منعزلة أو مستقلة بعضها عن بعض وإنما يكمل بعضها بعضاً فالفلسفة تقع عليها مهمة توضيح الأهداف أو الغايات التي تريد تحقيقه عن طريق وضع سياسة معينة لقطاع معين ، وتحدد لنا نوع وطبيعة السلوك الذي ينبغي أن يكون ومع ذلك فإن اختيار الوسائل لا يمكن أن يترك متحرراً من القيود أو يرجع كلية إلى الحدس أو الظن أو التخمين ، فبدون الرجوع المستمر إلى المعرفة المضبوطة حول شروط الوجود ومتطلباته التي لا يقدمها لنا غير العلم في حين يمارس الفن دور متمثلاً في تحقيق الصلة بين العلم والفلسفة وإيجاد التوازن بين الإسهام الذي يقدمه كل منهما[١].

من هذا المنطلق نستطيع أن نقول أن السياسة العامة للمجتمع تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية ، مثل السياسة الاقتصادية السياسة الزراعية السياسة السياسية ، السياسة الاجتماعية وهكذا .

وإن صياغة السياسة العامة لمجتمع من المجتمعات عملية تقوم أساساً على الاختيار واتخاذ القرارات من بين مجموعة البدائل المتاحة أمام واضعي السياسة هذه الاختيارات تتحدد في ضوء القيم التي يؤمن بها المجتمع حيث تعتبر هذه القيم بمثابة المحددات التي تحدد الأهداف التي يسعى المجتمع إلي الوصول إليها وكذلك الفوائد التي يرجوها .

---

[١] أبو بكر السيد الشهاوي ، مرجع سابق ص ٢١١ .

والتخطيط الاجتماعي مرتبط أشد الارتباط بالسياسة الاجتماعية، فالتخطيط يهدف في المقام الأول إلى أحداث تغييرات أساسية في المجتمع لتحقيق أغراض معينة ، وهو قائم أساساً على التحديد الذي تقدمه السياسة الاجتماعية التي تعتبر موجهاً لسلوك القائمين بالتخطيط في المجتمع .

وعلى ذلك فالسياسة الاجتماعية نوع من التدخل الذي تمارسه الحكومة فيما يتعلق بأفعالها وتأثيرها في رفاهية المواطنين حيث أنها تتضمن تدخلها بشكل مباشر فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية الموجهة للمواطنين ، برامج المساعدات العامة والضمان الاجتماعي ، تدخلها في سياسة الإسكان والتعليم والصحة هكذا .

أي أن السياسة الاجتماعية تعتبر بمثابة الخطة الحكومية التي تقدمها الحكومية بعد المحاولات التي بذلتها لدراسة الموقف الحالي وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى تتمكن هذه الحكومة من تحقيق الرفاهية للمجتمع .

وحيث أن السياسة الاجتماعية تعتبر بمثابة الخطة الحكومية ، فهذه الخطة ناتجة عن عمليات تخطيطية أمكن عن طريقها تحديد الأهداف ودراسة إمكانيات المجتمع وظروفه[١].

ويتسم العصر الحالي بتأكيد واضح من قبل العلماء الاجتماعيين والمسؤولين عن سياسات الدولة ورجال الإدارة ، على أهمية التخطيط من أجل النهوض بالمجتمع وضمان تقدمه ، ولذلك يتفق معظم علماء

---

[١] أبو بكر السيد الشهاوي ، مرجع سابق ص ٢١٢ .

الإجتماع على ما ذهب إليه عالم الإجتماع " كارل مانهايم " في مؤلفه " الإنسان والمجتمع " في عصر إعادة البناء ، فيمـا يتعلـق بجعلـه التخطيط الإختيار الرئيسي للإنسان ، وانه لا منـاص مـن اختيـاره لضمان النهوض بالمجتمع البشري كما ان " جونار ميردال " قد أكـد على استمرارية الاعتماد على التخطيط لضمان مسيرة التنمية والتقـدم للمجتمع في مساره الصحيح ، ولذلك عرض نظرية التسبيب الـدائري المتراكم للتغير " والتي تشير إلى أنه في حالة وجود عوائق معينـة ، أو قصور في بعض نظم المجتمع ، فإن إتجاه التغيـر يسـتمر فـي الثردي المتراكم ، أي تزداد العوائق والقصور بصورة تراكمية ، إلى أن يدخل التخطيط بالصورة التي تواجه هذه العوائق ، وبالتالي يتعدل إتجاه التغير إلى الوضع الأفضل ، ومن ثم يظل تراكم التغيرات فـي الاتجاه الجيد مرتبطاً باستمرار الاعتماد على التخطيط .

وبذلك يكون التخطيط أحد أهـم الـدعائم الأساسـية للسياسـة الاجتماعية ، ويعد ضرورة ملحة للمجتمعات المعاصرة لما لـه مـن فاعلية وقائية وعلاجيه لمشكلات المجتمع ، حيث أنه – التخطـيط – وسيلة أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي لأنه الأسلوب التنظيمي الـذي نهدف به إلى تحقيق التنمية الاجتماعية ، وإعادة التوازن بين عناصر المجتمع عندما تتعرض نظم المجتمع لتغيرات ، ولذلك عرفه " جورج كوينتس " بأنه وسيلة لإعادة التوازن بين عناصر المجتمـع الماديـة والمعنوية كلما حدثت تغيرات اجتماعية في بناء الـنظم الاجتماعيـة ووظائفها[١].

---

[١] محمد قطب سليم : قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ص ٨٣ ، ٨٥ .

وفيما يتعلق بتحديد محدد للسياسة الاجتماعية فإننا نشير إلى بعض التعارف المتداولة عن السياسة الاجتماعية .

* السياسة الاجتماعية هي نتاج التفكير المنتظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية ، فالسياسة تنبع من أيدلوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها .
* السياسة الاجتماعية هي مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة في حدود أيدلوجية المجتمع، ويتسم تنفيذ هذه السياسة الاجتماعية برسم خطة أو أكثر تحوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية[١] .

على أننا نستطيع القول أنه من ناحية أخري يمكن أن تحدد مواصفات أساسية للسياسة الاجتماعية لا تتعارض كثيراً مع التعاريف السابقة ونجملها في الآتي :

١ – تعتبر السياسة الاجتماعية جزاءاً من السياسة العامة للحكومة التي تعتبر أعلى سلطة في الدولة .

٢ – السياسة الاجتماعية عملية اتخاذ قرارات من بين البدائل المتاحة في المجتمع وتتعلق هذه القرارات بتحديد الأهداف التي يسعى المجتمع للوصول إليها خلال فترة زمنية محددة .

---

(١) أبو بكر السيد الشهاوي ، مرجع سابق ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

٣- ترتبط عملية السياسة الاجتماعية بأيدلوجية المجتمع والاتجاهات السائدة فيه.

٤- تنبع السياسة الاجتماعية من الثقافة السائدة فى المجتمع والتي تتصل مباشرة بالدين الذي يؤمن به هذا المجتمع .

٥ – تحدد السياسة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات طبيعة المجالات المختلفة التي تطبق فيها الرعاية الاجتماعية المختلفة وكذلك تحدد طبيعة الفئات التي تعمل معها هذه البرامج .

٦ – للسياسة الاجتماعية مستويات عديدة فقد تكون معبرة عن سياسة جهاز أو هيئة تجاه جهاز المتعاملين معها ، أو قد تكون سياسة قطاع من القطاعات الرعاية.

٧- يعتمد أي مستوي من المستويات السابقة في وضع السياسة الاجتماعية له على استخدامه للأساليب العلمية .

٨ – تعتبر صياغة السياسة الاجتماعية لمجتمع من المجتمعات عملية مشتركة بين القطاعات الحكومية بأجهزتها الفنية المتخصصة وبين جمهور المواطنين واعتبارهم المستفيدين من برامج الخدمات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية .

٩ – لابد وأن تكون السياسة الاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات قائمة أساساً على إشباع الحاجات الاجتماعية للغالبية العظمي من أفراد المجتمع .

١٠ – يعتبر واضعي السياسة الاجتماعية على المستوي القومي هم من يشغلون أعلى المناصب الرسمية في الجهاز الحكومي وهم

مفوضون من الحكومة للقيام بصياغة السياسة المتعلقة بالقطاع الذي يديرونه[١] .

السياسة الاجتماعية :

ما هيتها وأهدافها وعناصرها :

لكل مجتمع من المجتمعات البشرية أفكاره وتصوراته الخاصة التي تحدد مفهومه للرفاهية الاجتماعية والتي تستند إليها إختياراته لطريقه العمل الاجتماعي ووسائله التي يستهدف بها تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين ، وهذه الأفكار والتصورات تعبر عن المبادئ الاساسية لسياسة الاجتماعية للدولة والتي تتولد بدورها عن تصورات وأفكار المجتمع العامة، وعن واقع المجتمع وظروفه واحتياجاته المتعلقة برعاية المواطنين ورفاهيتهم .

ويميل البعض لتعريف السياسة الاجتماعية بأنها نتاج التفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية وهي تنبع من أبديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات الخطط والبرامج الاجتماعية ، وتحدد الأتجاهات العامة لتنظيمها وادارتها . [٢]

وبذلك يؤكد هذا التعريف على ارتباط السياسة الاجتماعية بأفكار وتصورات المجتمع العامة التي تحدد اختياراته ، كما أن التعريف يشير إلى أن السياسة الاجتماعية معبره عن أهداف المجتمع المتعلقة برعاية المواطنين ورفاهيتهم ، كما أنه يشير إلى أنها أساس يوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة

---

[١] أبو بكر السيد الشهاوي ، مرجع سابق ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

[٢] محمد قطب سليم : قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ص ٧٣ .

الاجتماعية ، والتي تحدد بدورها الاتجاه العام لتنظيم تلـك البـرامج والخطط والوظيفة المرتبطة بها بالنسبة لجميع المـواطنين أو لفئـات معينة أو لضمان مستوي معيشي معين للفـرد . كمـا أن مجموعـة المبادئ التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية للمجتمـع تحـدد أيضـاً مجالات العمل الاجتماعي الذي توجه إليه الخطط والبرامج .

ويذهب " بيتر تونسند " في مؤلفه " علم الاجتمـاع والسياسـة الاجتماعية " إلى أن مبادئ السياسة الاجتماعية بمثابة قنوات الاتصال الفعلي بين خطط التنمية وبرامج العمل الاجتماعي في مجال الرعايـة الاجتماعية .

وفي ضوء ذلك نجـد أن الـبعض يميـل لتعريـف السياسـة الاجتماعية بأنها تتضمن تلك القوانين والسياسات والبرامج الحكوميـة التي تؤثر على العلاقات الاجتماعيـة للأفـراد ، وعلـى علاقـاتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه ، بذلك يكون للسياسة الاجتماعية تأثيرهـا المباشر في تحديد البرامج الاجتماعية وغير المباشر علـى الأنشـطة والعلاقات الاختيارية . (١)

- **ماهية السياسة الاجتماعية** :

ولا يمكن الحديث عن التخطيط الاجتماعي أو عـن التخطـيط لتنمية المجتمع بدون الإشارة إلى السياسات الاجتماعيـة وذلـك لأن التخطيط الاجتماعي يعتبر بمثابة الوسيلة العلميـة والعمليـة لتحقيـق أهداف السياسة الاجتماعية وتحويل هذه المشروعات والأهداف إلـى

---

(١) محمد قطب سليم : قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ص ٧٣ ، ٧٥ .

واقع ملموس من خلال البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية التي تتضمنها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن السياسة الاجتماعية لمجتمع ما تتحدد نتيجة لقيام الهيئات المسئولة عن وضع تلك السياسة ومعاونة الأجهزة العلمية والفنية في المجتمع بجهود تستهدف تحديد الأهداف الاجتماعية الاستراتيجية التي يمكن عند تحقيقها ونقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي معين إلى واقع أخر أفضل منه وهذا يعنى أن السياسة الاجتماعية كما يراها توماس اليوت Thomas Eliot هي مجموعة الاتجاهات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي .

كما يعرف " ريتشارد تتمس Richard Titmus السياسة الاجتماعية للمجتمع بأنها خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق زيادة حقيقية محسوسة في معدل رفاهية المجتمع كما تعرف السياسة الاجتماعية بأنها محصلة التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية ، فالسياسة تنبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والمشروعات والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها .

ويقصد بالتفكير المنظم ذلك الأسلوب من التفكير الموضوع الذي يرتكز على المنهج العلمي وربط السبب بالنتيجة وللاعتماد على الروية والمنطق السليم في تقدير مواقف وظروف الحاضر ورسم

صورة مستقبلية للمجتمع يكون من الممكن تحقيقها والوصول إليها خلال فترة زمنية محددة .

وتعني الأهداف البعيدة الأهداف الاستراتيجية العامة التي يمكن بتحقيقها نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي معين إلى واقع أخر أفضل منه وتمثل الأهداف الاستراتيجية الغايات والأمال المطلوب تحقيقها لتحسين معيشة الناس اجتماعياً واقتصادياً ويجب أن تعبر هذه الأهداف عن نبض الجماهير وأمانيها الحقيقية وتلمس حقيقة مشكلاتهم ومتاعبهم وآلامهم وتحديد هذه الأهداف يتطلب دراسات كافية وبيانات ومعلومات دقيقة ومقدرة على القيام ببحوث وعمليات التوقع العلمي لما يمكن أن يحدث في المستقبل وتوجيه مسار أحداث المستقبل نحو تحقيق هذه الأهداف . أما كلمة خطط فتعني خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتضمن برامج ومشروعات خدمية وإنتاجية .

كما يجب أن تحدد السياسة الاجتماعية مجالات العمل الاجتماعي وقطاعات النشاط المختلفة التي تتضمنها خطط التنمية مثل قطاعات التعليم والصحة والأمن الغذائي والزراعي واستصلاح الأراضي وبناء المجتمعات الجديدة والإسكان والشئون الاجتماعية والتأمينات والشباب والسياحة والثروة المعدنية والبترول والنقل والمواصلات والاتصالات والصناعة والتصنيع والبنوك وقناة السويس

والري والتدريب والقوي العاملة والتنمية البشرية والتجارة الداخلية والثقافة .. الخ. [١]

وأن تحدد السياسة الاجتماعية الاتجاهات العامة المتفق عليها لتنظيم وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط والبرامج والمشروعات بما يحقق أقصي درجات التنسيق والتكامل بينها وأعلى مستويات الكفاءة والمرونة والفاعلية وأن تتضمن هذه الخطط حلولاً وبدائل مناسبة لمشكلات المجتمع وحاجات أفراده .

كما يجب أن ترتبط السياسات الاجتماعية بواقع المجتمع وثقافته. وتراثه الحضاري والقيم الخلقية والدينية وتعاليم الرسالات السماوية أي أن تنبع السياسات الاجتماعية من أيديولوجية المجتمع ومعتقداته الدينية والسياسية .

كما ينص الدستور بان الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة وتنص المادة الثالثة من الدستور بأن السيادة للشعب وحدة وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور .

" ويقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور " .

---

[١] أبو بكر السيد الشهاوي : التخطيط الإجتماعي والسياسة الاجتماعية ، مرجع سابق ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

كما تعرف السياسة الاجتماعية Social Policy بأنها مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المتجمع.(١)

ولما كانت السياسة الاجتماعية بمثابة أفكار وتصورات منظمة ترتبط بمفهوم المجتمع للرعاية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية للمواطنين وتحدد إختياراته الوسائل الكفيلة بتحقيقها سواء كانت مشروعات أو تشريعات أو برامج ، فأنها بذلك ترتبط بأفكار المجتمع وتصوراته العامة من ناحية ، وبواقعه وظروفه واحتياجات مواطنية من ناحية أخري ، وهذا الجانب الأخير يتحقق من خلال البحوث الاجتماعية التي تكشف عن واقع المجتمع وظروفه واحتياجات موطنية.

ويشير ذلك إلى ارتباط صيغه المبادئ العامة للسياسة الاجتماعية بجهود علماء الاجتماع من ناحية ، ولكون السياسة الاجتماعية توجه عملية التخطيط وصياغة البرامج الخاصة بتحقيق الرعاية الاجتماعية واختيار المشروعات المحققة لخطط التنمية والتي تساعد على تحقيق رفاهية المواطنين والنهوض بالمجتمع ، فهي تشكل مجالاً أساسياً من المجالات التطبيقية لعلم الاجتماع التطبيقي ، ويعكس ذلك إرتباط السياسة الاجتماعية بالمجالات التطبيقية لعلم الاجتماع .(٢)

---

(١) أبو بكر السيد الشهاوي : مرجع سابق ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٢) محمد قطب سليم : قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ص ٧٥ ، ٧٦ .

ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو كثر تحوي عـــدداً مـــن البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية المترابطة والمتكاملة التـــي تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي معين إلى واقع أخر أفضل منه وتحقيق زيادة محســوبة فـــي معــدل رفاهيـــة المجتمع.

- **أهمية تحديد السياسة الاجتماعية** :[1]

يمكن أيجاز أهمية تحديد سياسة اجتماعية في النقاط التالية :

١) تحديد أهداف إستراتيجية بعيدة المدي يسعي المجتمع إلى تحقيقها.

٢) تجنب الوقوع في أخطاء نتيجة حدوث التغير الاجتماعي التلقـــائي العشوائي غير المخطط أو نتيجة الارتجـــال فـــي خطـــط متناقضـــة متضاربة لم توضع على أسس فنية سليمة أو نتيجة الاعتمـــاد علـــى الاجتهادات الشخصية وتجاهل رأي الفنيين والمتخصصين .

٣) يتحقق بواسطة السياسة الاجتماعية نوعاً من التنســيق والتكامـــل لمشكلات المجتمع من ناحية وبين إمكانية وموارده البشرية والماديـــة من ناحية أخري .

- **عناصر السياسة الاجتماعية** :

تركز السياسة الاجتماعية على أربعة عناصر هي :

١) الأيديولوجية السائدة في المجتمع .

٢) الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدي .

---

(١) أبو بكر السيد الشهاوي : التخطيط الإجتماعي والسياسة الاجتماعية ، مرجع ســابق ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

٣) المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية التي تتضمنها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٤) الاتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي وتوضح وتنظم وتحدد طريقة وأساليب أدائه وتنفيذه ومتابعته وتقييمه وكذلك تلزم هذه الاتجاهات وتوجه برامج ومشروعات التنمية .

ويمكن مناقشة هذه العناصر وإلقاء بعض الضوء عليها في نقاط موجزة على النحو التالي :

١ – الأيديولوجية السائدة في المجتمع :

ويقتصد بالأيديولوجية مجموعة الأفكار والمعتقدات الخلقية والدينية والسياتسية التي تمثل التراث الثقافي والحضاري للمجتمع وتعتبر بمثابة الفلسفة المحددة والموجهة لسلوك أفراد المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزته وتنظيماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... إلخ .

٢ – الأهداف الاستراتيجية البعيدة : [١]

وتمثل آمال واحلام وغايات ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدي البعيد بهدف زيادة معدل الرفاهية بين كافة خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية سعيا وراء تحقيق أهداف استراتيجية محددة ، وتتمثل الاهداف الاستراتيجية البعيده في :

---

[١] أبو بكر السيد الشهاوي : مرجع سابق ص ٢٢١ ، ٢٢٣ .

١) تحقق السياسة الاجتماعية نوعاً من التـــوازن والتكامـــل بـــين المستوي القومي والمستوي الأقليمي والمستوي المحلي بالنسبة لخطط وبرامج مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢) يتحقق بواسطة السياسة الاجتماعية أقصي مستويات التعاون بـــين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنميـــة المجتمـــع تنمية شاملة حيث تعمل هذه الأجهزة المتعددة في إطار محـــدد وهـــو إطار السياسة الاجتماعية .

٣) يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق أمثل أســـتثمار ممكـــن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمـــع أو التي يمكن توافرها أو يكون من المطلوب توافرها أو تنميتها .

٤) عن طريق السياسات الاجنتماعية يمكن إشباع أقصي قدر ممكـــن من احتياجات أفراد المجتمع وكذلك حل أكبر عدد ممكن من مشكلاتهم أي أنه عن طريق السياسة يمكن تحقيق معدلات أفضل من الرافاهيـــة الاجتماعية لأفراد المجتمع .

٥) بواسطة السياسات الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتـــوازن بـــين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمـــادي فـــي المجتمع .

٦) بواسطة وضع سياسات اجتماعية يمكن تحقيق النمـــو المســـتمر المطرد ودفع المجتمع إلى طريق التقدم المستمر اجتماعياً واقتصـــادياً وذلك على أساس من التخطيط العلمي السليم الذي يركز على نقطتـــين أو ركيزتين أساسيتين هما :

أ) القدرة على التوقع والتنبؤ العلمي السليم والاستفادة من علـــم دراسة المستقبل ، وذلك من خلال البحوث الاجتماعية التي تكشـــف عن واقع المجتمع وظروفه واحتياجاته .

ب) القدرة على تحقيق التوازن الدينامي المســـتمر بـــين حاجـــات المجتمع وبين الأهداف التي يسعي المجتمع لتحقيقها ومنها :

١) تحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

٢) توفير مظلة من التأمينات لكل أفراد المجتمع ضد البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والكوارث .

٣) توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة مصرية .

٤) توفير فرص التعليم الأساسي (أبتدائي وأعدادي أي تسع سنوات تعليم مع أكتساب مهارات حرفية وفنية) لكل المواطنين في العمر بين ست سنوات وخمسة عشر عاماً بالمجان .

٥) توفير الرعاية الصحية (الوقائية والتأهيلية والعلاجية المناســـبة) لكل مواطن.

٦) تحقيق الأمن الغذائي .

٧) تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة السياسية والاجتماعية والعدالة في توزيع الحقوق والأعباء والتضحيات بين كافة المواطنين وأن يكون جميع المواطنين أمام القانون سواء .

٨) حق كل مواطن في التعليم بقدر ماتتحمله استعداداته وما يتناســـب مع قدراته وميوله .

٩) حق كل مواطن في التعبير عن رأية بحرية في إطار القانون ووفق ما ينص عليه الدستور وتحقيق مبدأ سيادة القانون على جميع المواطنين .

١٠) حق كل مواطن في الحصول على عمل مناسب وضمان حد أدني من الأجور يتناسب مع مستويات المعيشة وأسعار السلع .

١١) توفير كافة أساليب الرعاية للطفولة بوصفها صانعة المستقبل وتوفير فرص التنشئة الاجتماعية السليمة لأطفالنا وتحديد دور الأسرة ودور المدرسة ودور النظام الديني وأجهزة الأعلام ووسائل الإتصال الجماهيري والنادي أو مركز الشباب والتنظيمات السياسية كل فيما يخصه في هذا المجال .

١٢) توفير كافة أساليب الرعاية الكاملة والمناسبة للشباب باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل وتوجيه البرامج والمشروعات المناسبة واللازمة لشباب الفلاحين وشباب العمال وشباب المدارس وشباب الجامعات وغير ذلك من الأهداف الاستراتيجية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها . (١)

ولقد أوضح عالم الاجتماع " بوتومور " الصلة الوثيقة بين علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية ، وذلك عندما أشار إلى أن بعض موضوعات السياسة التي يعالجها السياسيون ورجال الدولة والمصلحون الاجتماعيون تعتمد على المعلومات الدقيقة التي قدمها علم الاجتماع من خلال بحوثه التي أجريت على الفقر والسكان والخصوبة والتعليم والبناء المهني وغيرها من الأمور التي تهم

---

(١) أبو بكر السيد الشهاوي : مرجع سابق ص ٢٢٢ ، ٢٢٤.

المجتمع الصناعي، إضافة إلى ذلك تأكيد بعض العلماء على أهمية البحوث السوسيولوجية لرسم السياسة الاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية .[١]

٣ – مجالات العمل وقطاعات النشاط:

ويقصد بمجالات العمل وقطاعات النشاط تلك المجالات التي تحدد لبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفئات المواطنين الذين تستهدفهم تلك البرامج والمشروعات Target Systems وكذلك تحديد الأجهزة Action Systems التي يتم من خلالها العمل على تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية .

٤ – الاتجاهات العامة :

ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع من الاتجاهات هي :

أ) اتجاهات غير ملزمة مثل اتجاه الدولة إلى توفير دار حضانة مناسبة وتوفير أفضل أساليب الرعاية المتكاملة لكل طفل قبل سن السادسة يعيش على أرض الوطن .

ب) اتجاهات شبه ملزمه مثل اتجاه الدولة إلى توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة .

ج) اتجاهات ملزمة مثل اتجاه الدولة في أن توفر لكل مواطن فرصة كاملة للتعليم المجاني وفق احتياجاته وما يتناسب مع قدراته وميوله واستعداداته .

ولكي نوضح مدخل الأتجاهات مع بعضها نسوق مثالاً فالأتجاهات الملزمة لابد من التقيد بها وترتفع إلى مستوي المبدأ مثل

---

(1) محمد قطب سليم ، مرجع سابق ص ٧٦ ، ٧٧.

مبادئ الخدمة الاجتماعية ... ولنضرب مثالاً على الاتجاهات التي تأخذ بها مصر في سياستها في مجال الإسكان حيث تعتبر نفسها ملزمة بتوفير الإسكان الاقتصادي الشعبي وشبه ملزمة بالإسكان المتوسط وأنها غير ملزمة بالإسكان الفاخر الذي تتركه الدولة للقطاع الخاص .[١]

ومن الاتجاهات والمناهج التي وردت في ميثاق العمل الوطني ورقة أكتوبر مثل الديمقراطية الاشتراكية وأهم الاتجاهات العامة في مجتمعنا العربي هي :

أ – الديمقراطية :

وتشمل الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية وكلاهما لا ينفصل عن الأخر ولضمان الديمقراطية السياسية لابد من :

١) تحرير المواطن من كل صور الاستغلال .

٢) تحالف قوي الشعب العامل (الفلاحون – العمال – المثقفون – الجنود – الرأسمالية الوطنية) وقد طبق ذلك بتخصيص أكثر من نصف مقاعد مجلس الشعب للعمال والفلاحين وان تكون سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية .

ب – جماعية القيادة وتتضمن :

١) التفكير الجماعي : أي اشتراك الجميع في تبادل الآراء والمناقشة.

٢) منع احتكار القيادة : بمعني وجود قيادات متجددة وأعداد وتدريب صفوف ثانية وثالثة .

---

[١] أبو بكر السيد الشهاوي : مرجع سابق ص ٢٢٢ ، ص ٢٢٤ .

٣) الديمقراطية في إصدار القرارات : بمعني أن تكون القــرارات الصادرة يرضي عنها جميع أفراد الجماعية (رأي الأغلبية) .

٤) جماعية الرقابة : بمعني حرص الشعب واشتراكه الفعلــي فــي المتابعة والرقابة والتصدي لمشكلالات الرشوة والإسراف وغيرها .

جـ – العدالة : وتتحقق عن طريقتين :

١) تكافؤ الفرص في التعليم والعمل ، السياسة ، وفي كافة الحقوق ، الأساسية للمواطنين .

٢) تذويب الفوارق بين الطبقات ووسيلتنا إلى ذلك الإصلاح الزراعي ووضع حد أدني للأجور ومجانية التعليم ، الضرائب التصــاعدية ... إلخ . (١)

د – الأتجاه العلمي :

الثورة عمل علمي وليست انفجاراً عصبياً تتنفس به عن الكبــت وقد أخذنا بالتخطيط كأسلوب علمي ويجب أن تقدر أهمية العلــم فــي تحقيق رفاهية المجتمع ، الأمر الذي جعل كثيراً من الدول تهتم بأنشاء المراكز العلمية لإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية على مختلــف جوانب الحياة الاجتماعية التي تستهدفها السياسة الاجتماعية .

هـ – تجنب الإسراف :

لاشك في أن الإسراف يحد من الكفاءة والجهد المبذول ويعــوق الوصول إلى الأهداف والإسراف قد يتخذ صوراً متعددة فــد يكــون إسرافاً في المال والجهد أو في الوقت .

---

(١) المرجع السابق .

و – القيادة الشعبية للمشروعات :

١) خلق قطاع عام قوي قادر علي الإسهام في تحقيق التنمية .

٢) وجود قطاع خاص يشارك في التنمية .

٣) رقابة الشعب على القطاعين العام والخاص .

٤) التعاون بين القطاعين العام والخاص .

ز – الأتجاهات الإنسانية :

فنحن نعتبر العامل سيد الآلة وليس أحد التروس في الإنتاج ونحن لا نضحي بالجيل الحاضر في سبيل أجيال مقبلة أو مستقبلة لم تولد بعد .

ولا نسمح باستعمار شعب لشعب كما أننا نؤمن بمبادئ الإخاء والصدق والشرف ونبذ الحقد والكراهية .

وتتضمن السياسة الاجتماعية الإتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي وتوضع – كما سبق أن ذكرنا – وتنظم وتحدد طريقة وأساليب أداء هذا العمل وطريقة متابعة وأسس وكيفية تقييمه وكذلك تلزم هذه الإتجاهات وتوجد البرامج والمشروعات وكافة النشاطات التي تتضمنها خطط التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.[1]

- **السياسة الاجتماعية والخطة الاجتماعية** :

يؤكد علماء الاجتماع على أهمية البحث العلمي لتقدير احتياجات المجتمع، التي تستند إليها عملية التخطيط في وضعها القائم،

---

[1] أبو بكر السيد الشهاوي : مرجع سابق ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

وفي احتياجات تغيرها ، بمعني أن حاجة التخطيط لجهود علماء الاجتماع مستمرة ، وإذا كانت بعض التعريفات قد أكدت على أن التخطيط الاجتماعي عملية منظمة على نحو ما هو واضح من تعريف الدكتور " عبدالباسط حسن " عندما عرف التخطيط باعتباره عمليات منظمة لإحداث تغيرات موجهة ، وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاته استاتيكياً وديناميكياً ، أو كونه وسيلة لتنظيم استخدام الموارد أكفأ استخدام ، ومن ثم فإن العديد من التعريفات تؤكد أيضاً على التنسيق باعتباره بعداً أساسياً من أبعاد عملية التخطيط ، ولذلك إعتبره الدكتور عبدالباسط حسن " من المبادئ الرئيسية للتخطيط ، حيث يتم التنسيق بين الأهداف، وكذلك التنسيق بين الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة .[١]

ولا نريد أن يختلط الأمر بعد ذلك بين السياسة الاجتماعية والخطة الاجتماعية وإن كان الارتباط بينهما كبير ، فالسياسة الاجتماعية تنطلق بالتفكير وتنظير هذا التفكير إلى الآفاق البعيدة لا يقيدها سوي الارتباط بأيدلوجية المجتمع وأهداف السياسة البعيد ، هذا بينما تتقيد الخطة الاجتماعية بالإمكانيات والأولويات . فالخطة تعمل على تعبئة عناصر العمل المتوفرة وإيجاد أفضل توازن بينها طبقاً للظروف والإمكانيات لتحقيق أهداف قريبة مباشرة تعتبر خطوة يتبعها خطوات في طريق تحقيق الأهداف البعيدة للسياسة الاجتماعية .

ولتوضيح ذلك بمثال بسيط ، إذا ما فترضنا أن جمعية من الجمعيات قد وضعت لنفسها سياسة لتوفير دور الحضانة لأطفال

---

[١] محمد قطب سليم : مرجع سابق ص ٨٥ ، ٨٦ .

العاملات في محافظة من المحافظات ، فسياسة مثل هذه الجمعية تحدد مجال وأسلوب عملها طبقاً لأيدلوجيتها وأهدافها . على أن برامج هذه الجمعية قد توضع طبقاً للسياسة في خطة تقدر فيها مواردها المالية والظروف الاجتماعية والاقتصادية في البيئة التي تعمل بها ، والإمكانيات الفنية المتوفرة لديها وتضع خطتها في حدود هذه الاعتبارات جميعاً ، فتقرر مثلاً إنشاء دار للحضانة في مدينة معينة بغرض أن تجرب فيها الأنظمة المختلفة للإدارة ، ولتقدير الميزانية الفعلية ، ولتدريب الفنيين قبل التوسع في الخطط التالية، والخطط التالية هي خطوات توجهها وتدفعها السياسة التي وضعتها الجمعية المذكورة لنفسها .

وعلى ذلك يمكن وضع مقارنة واضحة بين السياسة الاجتماعية والخطة الاجتماعية فأهداف السياسة الاجتماعية بعيدة ، أهداف كبرى بينما أهداف الخطة تكون محددة ومباشرة وسريعة التحقيق ، ولتحقيقها توقيت محدد .

كذلك فإن السياسة الاجتماعية تنطلق دون ما حدود ترتبط بها سوي الأيدلوجية التي تحدد إطارها العام والأهداف البعيدة التي تسعى إليها ، بينما نجد أن الخطة الاجتماعية تتحدد وترتبط لا بالسياسة وحدها وإنما بالإمكانيات المالية والفنية والبشرية والطبيعية المتوفرة – تلك الإمكانيات التي تجعل موضوع الأولويات موضوعاً يمثل اعتباراً هاماً في وضع أي خطة اجتماعية .

والفارق الثالث بين السياسة الاجتماعية والخطة الاجتماعية مرتبط بطبيعة وظيفة كل منهما ، فالسياسة الاجتماعية طبيعة وظيفتها

طبيعة توجيهيه ، فهي توجه الخطط والبرامج والسلوكيات وتحدد مجالاتها عناصر التنفيذ لتحقيق أهداف مباشرة في حدود الإمكانيات المتوفرة . وهي في ذلك تحقق هدفاً جزئياً في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية . [١]

- **أهمية تحديد سياسة اجتماعية** :

أكد " جونار ميردال Myrdal " على أهمية الدور الذي يمارسه عالم الاجتماع في رسم معالم السياسة الاجتماعية ، وتحديد مبادئها ووضع تشريعاتها ، بالاضافة لتوجيه مسار مشروعاتها وبرامجها ، وفي ذلك يشير للدور الفعال لعلماء الاجتماع والذي تركت جهودهم تأثيراً واضحاً على السياسات الاجتماعية في مجال الإدارة وغيرها من المجالات ، كما أنه يعلق أمالاً كبيرة على دعم مسيرة السياسة الاجتماعية وتطبيقاتها من العلماء الاجتماعيين عامة وعلماء الاجتماع خاصة.[٢]

يتضح مما تقدم أهمية تحديد السياسة الاجتماعية ، فبدون هذه السياسة يصبح الارتجال هو طابع الخطط والبرامج والجهود الاجتماعية فالسياسة الاجتماعية هي التي تجعل الخطط والبرامج والجهود مترابطة متناسقة تشترك جميعاً في تحقيق هدف مشترك هو أهداف السياسة الاجتماعية البعيدة ، على أننا نستطيع أن نحلل أهمية تحديد السياسة الاجتماعية في النواحي الآتية :

---

[١] أبو بكر السيد الشهاوي : مرجع سابق ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

[٢] محمد قطب سليم ، قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ص ٧٧ ، ٧٨ .

١) أنها توضح مجالات العمل واتجاهاته وأسلوبه بين القائمين على أمور التخطيط والتنفيذ .

٢) أنها تمثل مستوي من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية بالرغم من اختلاف الأجهزة القائمة على تنفيذها وهي تضع أساساً واضحاً لعلاقات هذه الأجهزة والبرامج يسهل معه وضع التنظيمات التنسيقية فيما بينها .

٣) أنها تكمل الجهود المتتالية نتيجة لتوحيد الهدف البعيد ، وهي بذلك الأساس التراكمي للجهود المتتالية بما يسمح بتراكم البناء الاجتماعي ونموه .

٤) أنها تعاون المخططين في تحديد الأولويات عند وضع الخطط الاجتماعية للتنفيذ .

٥) أنها توضح الأسس التقويمية للبرامج والخطط .

٦) أنها تعطي المعاني الإنسانية للجهود التنفيذية فهي تربط بين الفلسفة والمبادئ الأخلاقية والقيم ، وبين الجهود التنفيذية القائمة على الأسس العلمية مما يحول دون حدوث أي فجوة في المجتمع لتباعد الجهود التنفيذية العلمية عن القيم والمبادئ الأخلاقية. [١]

---

[١] أبو بكر السيد الشهاوي : مرجع سابق ص ٢٢٩ ، ٢٣٠.

الفصل الثاني

السياسة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية

- فرضيات حول المشكلة الاجتماعية .
- المشكلات الاجتماعية وتحديات التنمية .
- المشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث .
- مغالطات شائعة حول المشكلات الاجتماعية .
- الفهم السوسيولوجي للمشكلات الاجتماعية وعواملها .
- السياسة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية .
- مواقف واتجاهات متباينة حول المشكلات الاجتماعية .
- التخطيط الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية .
- موقف السياسة الاجتماعية .

فرضيات حول المشكلات الإجتماعية :

يجدر بنا أن نتساءل أولاً – متى تصبح " حالة اجتماعية " S. Condition ، معينة مشكلة اجتماعية ؟

لاشك أن حالة اجتماعية معينة تصبح مشكلة اجتماعيـــة ، حينما يتفق غالبية الناس فى المجتمع على أنها تشـــكل انتهاكـــاً صريحاً للقيم السائدة ولابد من استبعادها أو معالجتها من خـــلال عمل جماعى .

ولكى تكون المشكلة الإجتماعية واضحة المعالم ، ينبغـــى **أن يتوافر فيها عنصران :**

أحدهما موضوعى، والآخر ذاتـــى، ويشـــكل العنصـــر الموضوعى الحالة الإجتماعية ذاتها ، أما العنصر الـــذاتى فهـــو الاعتقاد بأن هذه الحالة لابد من تغييرها . والعملية التى تـــؤدى إلى ظهور هذا الاعتقاد عملية معقـــدة تتضـــمن قـــوى فرديـــة وتاريخية تؤثر فى تطور قيم المجتمع.(١)

ولنا أن نتساءل – ما الذى يساعدنا على فهم المشـــكلات الإجتماعية والعوامل المؤدية لها؟ لاشك أن لكـــل منـــا أســـلوبه الخاص فى النظر تجاه الأمور فى هذه الحيـــاة. ولنـــا تجاههـــا وجهات نظر ذاتية ومتباينة ، نقوم من خلالها بوضـــع فـــروض معينة عن العالم الذى نعيش فيه، تمكننا من الحصول على إطار

عام يساعدنا على فهم تجربتنا فى هذه الحياة لتحقيق فهم أفضل لما يدور حولنا فى هذا العالم من أشياء مختلفة ومساعدتنا على كيفية الاستجابة لها، ونكتشف أحياناً أن وجهات نظرنا المتباينة لاتعطينا إطارا مرجعياً على درجة من الأهمية حول فهم هذه الأشياء من حولنا مما يدعونا إلى العمل على تغييرها أو معالجتها .

فعلماء الإجتماع حينما يقررون أن هناك مشكلات اجتماعية ، فانهم يضعون فروضاً أساسية حول الأسباب التى ساعدت على حدوثها ، وتعتبر هذه الفروض فى نظرهم نقطة الإنطلاق نحو دراسة هذه المشكلات وبخاصة المعقدة منها. ويمكننا أن نتناول بعض هذه الفروض على النحو التالى :

الفرضية الأولى : تعتبر المشكلات الإجتماعية – إلى حد كبير – محصلة لتأثيرات غير مباشرة أو غير متوقعة لأنماط سلوكية مقبولة" . ان هناك أمثلة عديدة تؤيد صدق هذه الفرضية منها " مشكلة الإنفجار السكانى" .هذه المشكلة ليست مجرد الحاجة للدعم الغذائى للأعداد المتزايدة من السكان، رغم سوء التغذية الذى تعانى منه البلدان المتضخمة سكانياً، وإنما توفير الهواء النقى ، والسكن المناسب ، والتعليم ، والتوظيف، وتحسين نوعية الحياة ، كل ذلك عوامل تتدرج تحت هذه المشكلة السكانية. وبالتالى ، فان السعى وراء الانجاب الكثير والذى كان موضع

تقدير المعايير الاجتماعية ، قد أصبح فى وقتنا الحاضر يشــكل مشكلة اجتماعية كبيرة وهو مايكشف عن أثر التغير الاجتمــاعى حول المشكلات الاجتماعية.

الفرضية الثانية : " يمكن لبناء اجتماعى أو ثقافى ما أن يحــافظ على تماسك الأفراد فى المجتمع وف نفس الوقت يســاعد علــى انحرافهم ". فمثلاً، هناك أساليب عدة فى اكتساب الملكية ، تعتبر مقبولة اجتماعيا، مثل : (العمل من أجل الكسب، وشراء سيارة، وزراعة مزرعة أو تشييد مصنع .أما أساليب مثل ، (الســرقة – التزوير – الخداع ...) فهــى اســاليب انحرافيــة ومرفوضــة اجتماعياً . أى أن هناك أساليب تؤكد على الكســب المشــروع وأخرى غير شرعية تندرج فى إطار الأساليب الإنحرافية .

وهناك مثال يؤكد صحة هذه الفرضية وهــو اســتخدام " المبيدات الحشرية " Insecticides فقد كانت هــذه المركبــات الكيماوية بمثابة نعمة كبيرة لقطاع المزارعين والمستهلكين، فهى تقضى على الحشرات الضارة للنبــات ، وتعمــل علــى حفــظ المحاصيل من التلف ، كما أنها تساعد المزارعين علــى انتــاج مواد غذائية أكثر لعدد أكبر من الناس بأقل التكاليف.أمــا وقــد أعلن " علماء البيئــة " Ecologists، الآن أن هــذه المبيــدات تقضى على خصوبة التربة وعلى النباتات، وتلوث المحاصــيل الزراعية ، فان اعتماد المزارعين عليها الآن اعتماداً كبيراً فــى

حماية محاصيلهم قد خلق العديد من المشكلات الجديدة ، والتـــى بدأ المستهلكون يحسون بوطأتها، مما حدا بالكثير من الدول القيام بمنع استخدامها ودعوة العلماء إلى إيجاد البديل للتخفيف من حدة هذه الآثار الضارة . وهكذا يتضح أن ما كان يعتبر فى الماضى نعمة بالنسبة لاستخدام المبيدات الحشرية أصـــبح الآن نقمـــة ، وذلك لما آلت اليه هذه المبيدات من مشكلات غير متوقعة وغير مقصودة لأساليب مقبولة فى معالجة الأشياء وبخاصة تلك التـــى تتعلق بالتغير التكنولوجى .

الفرضية الثالثة : " كل مجتمع أو بناء اجتماعى يتكون من فئات متباينة من الناس، تختلف فيما بينها من حيث مستويات الـــدخل، ومستوى التعليم ، والأساس العرقى، والمهن. هذه الفئات التـــى تشكل " تدرجاً اجتماعياً Strata ، أو طبقات اجتماعية Social Layers ، تعانى نفس المشكلات المختلفة ، ولكنهم يختلفون فى فهمها باختلاف طبقاتهم .

وهذا يعنى أن اتجاه الفـــرد يمكـــن أن يخضـــع لتـــأثير المستوى التعليمـــى ومســـتوى الـــدخل، والمهنـــة ، والتجربـــة الشخصية . وطالما أن الفرد يمكن أن يشغل أكثر من مركز فان اتجاهه الفردى نادراً ما يحدد بعامل واحد فقط . وهـــذا الاتجـــاه نحو مشكلة معينة يمكن أن يتغير عندما ينتقل من موضع لآخر ، ولكى نحدد اتجاهات الفرد تجاه المشكلات الإجتماعية لابد من

الأخذ فى الاعتبار وضعه الإجتماعى وتجاربه الشخصية والطبقة التى ينتمى إليها هذه العوامل لا تساعد على فهمنا المشكلة فحسب، وإنما تساعد على الحل المقترح لهذه المشكلة .

الفرضية الرابعة : " الناس فى التدرج الإجتماعى المتباين ، يقترحون حلولاً متباينة للمشكلات الإجتماعية " وطالما أن هذه الحلول غالباً ما تحظى باهتمامهم الخاص وتتفق مع قيمهم ، فمن الصعوبة بمكان الوصول إلى اتفاق عام بصددها أو وضع حلول شاملة لها. فمثلاً ، يمكن أن تفضل جماعة ما عدم وضع حلول لمشكلات معينة ، طالما أن هذه الجماعة تستفيد من بقاء هذه المشكلة بدون حل (٢) .

هذه الفروض فى مجملها تتضمن نقطتين أساسيتين هما :

الأولى : أن كل بناء اجتماعى يمكن أن يولد أو يخلق مشكلات اجتماعية ، أو أن يسهم فى خلق مشكلات جديدة أو انحرافات جديدة .

الثانية : يتأثر سلوك الفرد وإدراكه واتجاهاته بالوضع الإجتماعى الذى يشغله فى المجتمع وكذلك بالطبقة التى ينتمي إليها .

المشكلات الإجتماعية وتحديات التنمية

إننا لا نستطيع أن نتحدث عن التحديات الإجتماعية للتنمية ولا حتى عن صورة منها ، مثل المشكلات الاجتماعية ، دون أن نعرض أولا للتصورات لمختلفة للتنمية وأهدافها وللنقد الموجه ثم نحدد التصور الذى نقبله لها (٣) .

السمات العامة للنظريات الغربية عن التنمية :

على الرغم من أن التنمية (بأبعادها المختلفة : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) اصبت الهدف الرئيسى المعلن لرجال السياسة والاقتصاد والاجتماع فى مختلف دول العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وعلى الرغم من كثرة المؤتمرات الدولية والقومية والمحلية وتعدد الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع ومن تعدد البرامج والخطط التى تصنعها الحكومات والهيئات لتحقيق هذا الهدف – وعلى الرغم من ذلك فان هذا المفهوم ذاته– مفهوم التنمية مازال من أكثر المفهومات غموضاً ومثارا للجدل، فليس هناك تعريف عام متفق عليه حتى بين العلماء الاجتماعيين لمفهوم التنمية ولما يرتبط به من مفهومات اخرى مثل أهداف التنمية ومؤشرات التنمية ...الخ . ويترتب على ذلك الاختلاف فى تعريف مفهوم التنمية بالطبع اختلافات فى البرامج التى

توضع لتحقيق التنمية واختلافات فى تصور العقبات والصعوبات التى تقف فى طريق تحقيقها .

وليس ذلك بالأمر المستغرب على الإطلاق اذا نظرنا اليه فى ضوء الوضع الراهن للعلوم الاجتماعية سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية وفى ضوء الصلة الوثيقة بين هذه العلوم من جهة وبين الاتجاهات الايدلوجية والسياسية من جهة أخرى . ان مفهوم التنمية يستمد معناه لدى كل من يستخدمه من النظرية الإجتماعية العامة التى يتبناها – تلك النظرية التى تحتوى على الافتراضات الأساسية أو المسلمات الرئيسية عن طبيعة المجتمع والواقع الاجتماعى والقوى الاجتماعية والتغير الاجتماعى وطبيعة الانسان والأنساق الاجتماعية والثقافية التى يعيش الانسان فى ظلها وموقفه منها ...الخ ومن المعروف أن هناك نظريات اجتماعية متعددة تختلف فيما بينها من حيث هذه الافتراضات الأساسية التى تركز عليها فالموقف النظرى فى العلوم الاجتماعية يختلف عنه فى العلوم الطبيعية .

ففى العلوم الطبيعية ، كعلم الحياة مثلاً يوجد واقع بيولوجى له وجود موضوعى مستقل عن العالم الذى يبحثه (ظاهرات الحياة) من جهة ومن أخرى توجد نظرية عامة تصور هذا الواقع فى جوهره وتضم القوانين التى تحكم تغيره وتطوره ،

كما توجد نظريات نوعية أو فرعية تصور كل جانب من جوانب هذا الواقع على حدة (مثـل نظريـات وظـائف الأعضـاء أو التشريح أو الأجنة) ولكنها تستند على النظرية العامة وتسـتمد منها مسلماتها الأساسية . ولم يعد هناك تعـدد فـى النظريـات العامة فى العلم الطبيعى الواحد بل أصبحت هناك نظرية واحـدة ثبت صدقها فى الأدلة الامبيريقيـة وأصـبحت مهمـة العلمـاء تطويرها والاضافة اليها واستخدامها فى تفسير كافـة الأحـداث التى تدخل ضمن نطاقها. أما فى العلوم الاجتماعية فانـه علـى الرغم من وجود واقع اجتماعى له وجود موضوعى مستقل عن العالم الذى يبحثه(الظاهرات الاجتماعية) فإننا نجـد نظريـات عامة متعددة كل منها يقدم تصويراً لهذا الواقع يخالف ذلك الذى تقدمه غيرها وبالتالى سنجد تفسيرات مختلفـة لـنفس الظـاهرة الإجتماعية الواحدة .وهنا يواجـه أي دارس لهـذه النظريـات بموقف حتى يتعين عليه فيه أن – يقارن بـين هـذه النظريـات المختلفة ويختار من بينها مايرى أنها الأصلح أو أنهـا الأكثـر اقناعاً .

لقد ناقش العديد من العلمـاء الاجتمـاعيين المسـتنيرين ظاهرة التعدد فى النظريات الاجتماعية العامة وبينـوا بالأدلـة العامة كيف أن هذه الاختلافـات النظريـة تعكـس اختلافـات ايدلوجية وسياسية بين العلماء ونبهوا إلى ضرورة الكشف عـن

الأهداف السياسية الكامنة وراء النظرية الاجتماعية العامة وما يتفرع من تفسيرات بل وحتى تعريفات لمختلف الظاهرات الاجتماعية ومنها ظاهرة التنمية وقد كشف بعض الاجتماعيين من دول العالم الثالث بل وحتى من الدول الغربية عن الأهداف السياسية لنظريات التنمية التى تصنع فى الغرب وتصدر إلى دول العالم الثالث ليتبناها العلماء الاجتماعيون والساسة فيها وبينوا كيف أنها لاتزيد عن كونها تزييفاً للواقع وأن وضع سياسات عملية للتنمية اعتماداً عليها انما يؤدى إلى تكريس التخلف فى هذه البلدان واستمرار تبعيتها لدول الغرب (٤).

التحديات الاجتماعية للتنمية :

أن مناقشة النظريات المختلفة للتنمية وماتنطوى عليه من سلبيات أساسية عن مسببات التخلف والنموذج الأمثل للنمو وما يترتب على ذلك من اجراءات وسياسات عملية لتحقيق التنمية وما يرتبط به من أيدلوجيات قد بينت لنا أنه يمكن تصنيف هذه النظريات إلى نمطين أساسيين : نمط يكرس التبعية للبلدان المتقدمة فى اطار العلاقات الدولية القائمة (والتى ليست فى صالح البلدان المسماة بالنامية) يجعل من التنمية مجرد عمليات جزئية تتم داخل سياق عام متخلف، ونمط أخر يركز على ضرورة التنمية الشاملة من طريق احداث تغييرات جذرية فى الأبنية الاجتماعية للبلدان المختلفة دون ما تبعية وعن طريق

تنمية القدرات الخلاقة لغالبية الناس فى المجتمع علـــى أســـاس توجيه فائض انتاجهم نحو هذا الهدف باعتبـــار ذلـــك اســـتثمار لاغنى عنـــه وذلـــك مـــن خـــلال القضـــاء علـــى المشـــكلات الإجتماعية (٥).

ومن الطبيعى أن كلاً من هذين النمطين ســـوف تختلـــف رؤيته لتحديات التنمية أو معوقاتها عن الآخـــر اختلافـــاً بينـــاً . فالنمط الأول يرى أن من أهم معوقات التنمية فى البلدان النامية مقاومة هذه المجتمعات للتغير وللتحديث على النموذج الغربـــى الرأسمالى . وهذه المقاومة تتخذ أشكالاً شتى تبعاً لكـــل اتجـــاه نظرى داخل هذا النمط. فالاتجـــاه الســـيكولوجى الـــذى يمثلـــه ماكيلاند وهيجن يرى أن هذه المقاومة تتمثل أساساً فى ضـــعف توفر الحاجة إلى الانجاز والاهتمام بشؤون الآخـــرين وســـيادة الشخصية غير الخلاقـــة وغيـــر الابداعيـــة والتســـلطية لـــدى المجتمعات المتخلفة، بينما يرى أصحاب الاتجاه الانتشـــارى أن أهم معوقات التنمية هى القيم التقليدية السائدة فـــى دول العـــالم الثالث والتى تتعارض مع قيم المجتمعات الرأســـمالية وتعـــوق جهود هذه الدول الأخيرة فى نشر خصائص التنمية فى المجتمع المتخلف ويرى أصحاب الاتجاه التطورى أن معوقـــات التنميـــة تتمثل فى الإنساق الاجتماعية والثقافية القائمة فى البلدان المتخلفة أما أصحاب مايعرف باتجاه المؤشرات فانهم يرون أن معوقـــات

التنمية تتمثل فى فقدان سمات التنمية مثل سمة العمومية والتوجه نحو الانجاز وخصوصية الأدوار وهى السمات السائدة فى الدول المتقدمة (الرأسمالية).

وقد تعرضت كل هذه المفاهيم للنقد المتعمق من جانب العلماء الاجتماعيين الراديكاليين والتقدميين الذين رأو أنها جميعاً ذات أهداف سياسية تتلخص ببساطة فى محاولة تحويل البلدان فى العالم الثالث إلى صورة مشوهة من الدول الغربية الرأسمالية عن طريق تصدير عناصر بنائية فوقية وسيكولوجية إلى هذه البلدان مع الابقاء على البناء الأساس فيها فى حالة من التخلف مما تسهل معه مهمة نهب ثرواتها واخضاعها للتبعية الدائمة . فمعالجة التنمية ومعوقاتها على هذا الأساس معالجة غير علمية تتجاهل تماماً الأبعاد التاريخية للتخلف وفضلاً عن ذلك فانها تشتمل على أحكام قيمية متحيزة وتفسر الشيء بذاته، أى أنها تفسر التخلف بالتخلف .فالقيم والعادات والتقاليد والأنساق الاجتماعية والثقافية والسمات الشخصية كلها نتاجات وليست مسببات للواقع الإجتماعى المادى الذى يعيشه الناس .

أما النمط الثانى من نظريات التنمية فانه ينظر إلى معوقات التنمية نظرة شمولية وبنائية وواقعية ويبدأ بالتسليم ، وبناء على الأدلة ، بأن أهم معوقات التنمية تتمثل فى الاستغلال الواقع على البلدان المتخلفة ونهب ثرواتها بواسطة البلدان

الرأسمالية المتقدمة فى ظل نظام اقتصادى عالمى تسيطر عليـــه الدول المتقدمة مما يحول دون نمو البدان المتخلفة نمواً طبيعيـــاً فى الطريق الرأسمالى أو الإشتراكى والمثال على ذلك ما فعلـــه الاستعمار البريطانى فى مصر من ايقاف النمو الصناعى الـــذى بداه محمد على وتحويل المواد الخام (بخاصة القطن) إلى انجلترا ليساهم بذلك فى التنمية الصناعية والاجتماعية لها . وعلى الرغم من تغير الأساليب الاستعمارية الجديدة الأنها ما زالت تتبع نفس المبدأ وهو استنزاف ثروات الشعوب (البتـــرول فـــى المنطقـــة العربية مثلاً) ويرى أصحاب هذا الاتجـــاه أيضـــاً أن القـــوى العالمية التى تعوق عملية التنمية تتحالف دائماً مع قوى محليـــة فى البلدان المتخلفة تقف دائماً حائلاً دون التغيير لتحقيق التنميـــة الحقيقية فى هذه البلدان .

ويرتبط بهاتين العقبتين الأساسيتين عقبة ثالثة تتمثل فـــى نشر أيدلوجية محافظة معاكسة للتنمية بالأسلوب الثورى وتشكل نظريات التنمية الغربية ذاتها جزءاً أساسياً فيها .

وتؤدى هذه المعوقات الرئيسية الثلاث مجتمعة إلى خلـــق سلسلة من المعوقات أمام التنمية منها الاضعاف المستمر لقدرات الغالبية العظمى من الشعوب على الانتـــاج والخلـــق والابـــداع وإبقائهم فى حالة من التخلف الفيزيقـــى والفكـــرى والروحـــى وتزييف وعيهم بالعالم الذى يعيشون فيه وبـــالقوى الاجتماعيـــة

والسياسة المعادية لتنمية مجتمعهم ويرتبط بذلك كله مجموعة من المشكلات الاجتماعية التى تشترك بلدان العالم الثالث فى المعاناة منها (٦) .

المشكلات الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث :

مثلما تعالج مفهومات التنمية وسياساتها وتحدياتها من منظورات فكرية وأيديولوجية مختلفة تعالج المشكلات الاجتماعية أيضاً بنفس الكيفية . والخطير فى الأمر أن العلماء الاجتماعيين فى العالم الثالث ينقلون المنطلقات النظرية والأساليب المنهجية المتبعة فى الغرب إلى بلدانهم ويطبقونها كما هى حتى دون تفرقة بين الطبيعة النوعية للمشكلات الاجتماعية فى الدول الغربية الرأسمالية وبين الطبيعة النوعية لهذه المشكلات فى الدول النامية . ان معظم الدراسات التى أجريت عن ظاهرات اعتبرت مشكلات اجتماعية ركزت على مسائل سلوكية مثل : تعاطى المخدرات – البغاء – الجريمة – جناح الأحداث – البطالة – التكدس السكانى – الاقليات – الانحرافات الجنسية .....الخ . وعادة ما تفسر هذه الظاهرات تفسيرات مثالية بحيث تعزى إلى نواحى بيولوجية أو سلوكية أو ثقافية أو اجتماعية بالمعنى المحدود دون معالجتها على ضوء البناء الاجتماعى الاقتصادى السياسى للمجتمع .

أن طبيعة المشكلات الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث المتخلف تختلف اختلافاً نوعياً عن تلك التى يعالجها العلماء فى البلدان الغربية المتقدمة . وبالتالى فان الأهمية النسبية التى نعطيها لكل منها يجب أن تختلف عن تلك التى يعطونها لها فى الغرب . ولابد من أن يكون تعريفنا للمشكلة الاجتماعية وأسلوبنا المنهجى فى دراستها واختيارنا للظاهرات التى ندرسها مرتبطاً مباشرة بالتنمية بمعناها العلمى الحقيقى وليس معناها الغربى . لذلك نقدم الاطار التالى لموضوعات مقترحة فى ميدان المشكلات الاجتماعية بوصفها من معوقات التنمية الاجتماعية ونتاجاً للتخلف فى آن واحد :

١- أنماط الاستغلال الفعلي الذى يتعرض له المجتمع ككل من جانب القوى الأجنبية والذي تتعرض فئات الجمهور المختلفة من جانب المحلية والأساليب التى تتبع فى ذلك، وطبيعة هذه القوى وموقفها التنمية .

٢- القيم المدمرة التى تنشرها القوى الاستغلالية بين فئات المجتمع والأوهام الزائفة التى تروج لها مثل القيم الانسانية والفردية والقيم الاستهلاكية والقيم التطلعية التى يستحيل اشباعها الا لفئات قليلة على حساب الأغلبية .

٣- الظروف المعيشية الفعلية واللانسانية التى تحيا فيها غالبية جماهير الشعب فى البلدان المتخلفة (الظروف

الغذائية والصحية والاسكانية والمواصلات والأمية ....الخ) وانعكاسها على قدرات الانسان وتأثير ذلك على موقفه من التنمية ودرجة اسهامه فيها .

٤- تبديد مصادر الثورة فى المجتمع والاستخدام البذخى لفائض جهد الكادحين من جانب الفئات الطفيلية والمستغلة بالمجتمع .

٥- التفاوت الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بين فئات الشعب وكيفية توزيع الثروة ومدى تحقق العدالة الاجتماعية .

٦- طبيعة التفاوت الحاد بين القرية والمدينة والكشف عن طبيعة القوى التى تكرس هذا التفاوت .

٧- طبيعة الوعى الاجتماعى بقضايا المجتمع وتنميته لدى فئات الشعب المختلفة وأسباب تدهوره.

٨- الفساد الحكومى والادارى وطبيعة القوى المستفيدة منه ودرجة اسهامه فى تكريس تخلف واستغلال الجماهير .

٩- مدى ارتباط كل المشكلات الاجتماعية التقليدية (المخدرات - البغاء - الجريمة - انحراف الأحداث .....الخ) بالعناصر السابقة ومدى تعويقها للتنمية .

ويجب أن نشير فى النهاية إلى أن الهدف الرئيسى من دراسة هذه الموضوعات يجب أن يكون هو جماهير الشعب

بكل فئاته بمعنى أن توضع أمامه نتائج هذه الدراسات لتسهم فى زيادة وعيه وتكون مرشداً له فى عمله من أجل تحقيـــق التنمية .(٧)

مغالطات شائعة حول المشكلات الاجتماعية
Fallacies about S. Problems :

على الرغم من القدر الضئيل من المعرفة المتوفرة لدى الغالبية من الناس ، عن المشكلات الاجتماعية ، إلا أن هـــذه المعرفة ليست منظمة بشكل عام، وذلك لمـــا يشـــوبها مـــن مغالطات شائعة . فهي غالبـــاً مـــاتكون متناقضـــة وغيـــر صحيحة. ولاشك أن تتناول بعض هذه المغالطات التى تدور حول المشكلات الاجتماعية، سوف تكشف عن تلك المعرفـــة بأنها معرفة يشوبها الغموض ولا يعتمد عليها مـــن الناحيـــة الموضوعية . ومن أبرز هذه المغالطات ما يلي :

١ – الإجماع على ماهية المشكلات الاجتماعية :

وهذا يعنى أن ما يعتبر مشكلة اجتماعية لدى البعض، قد لا يعتبر كذلك بالنسبة للبعض الآخر . ففـــي أمريكـــا – مثلاً – يرى الكثير من النـــاس ان الإســـكان ، الفقـــر ، والبطالة تشكل مشكلات اجتماعية خطيرة، بينما لا يتفق

آخرون كثيرون فى هذا الرأي، وهكذا فـى كثيـر مـن المشكلات . ورغم وجود اتفـاق كبيـر علـى بعـض المشكلات إلا أن هذا الاتفاق لن يكون تاماً . وهذا يشير إلى أن الناس غير متفقين على الظروف التى تعتبر فـى حد ذاتها مشكلات إجتماعية .

٢- المشكلات الاجتماعية حتمية وطبيعية :

هناك من يرى بـأن المشـكلات الاجتماعيـة طبيعيـة وحتمية، غير أن هناك من يرى ، وبخاصة بعض علماء الاجتماع ، أنها انهيار أو تعطيلاً لنظام قائم، وفى هـذا الصدد يعرف " مرتون" و " نسبت" المشكلات الاجتماعية بأنها " معوقات أو انحرافات فى السلوك الاجتماعي تؤثر فى عدد كبير من الناس، وتكون موضع اهتمام بالغ مـن جانب عدد كبير من أفراد المجتمع الذى تحدث فيه مثـل هذه الانحرافات".

ورغم أن هذا التعريف يلائم بعـض المشـكلات مثل: الإدمان على المخدرات، وارتكاب الجرائم، غيـر أنه يخفى حقيقة هامة مؤداها أن كثيراً مـن المشـكلات تعتبر نتاجاً للسلوك الطبيعـي ، وليسـت ناجمـة عـن معوقات أو انحرافات فى السلوك الاجتمـاعي .فمـثلاً- تربية الأطفال والإنجاب سلوك طبيعي ، ولكن تنشأ عنه

مشكلة الانفجار السكاني . ولذا، فإن السلوك التقليدي والطبيعي المقبول لدى قطاع كبير من الناس قد يسهم فى ظهور مشكلات اجتماعية بنفس القدر الذى يسهم فيه السلوك الانحرافى غير الاجتماعي فى خلق مثل هذه المشكلات .

حتى أن المشكلات التى تعتبر نتيجة مباشرة لمعوقات أو انحرافات فى السلوك مثل : الكحول أو الجريمة، أو الإدمان على تعاطى المخدرات لايمكن تحليلها تحليلاً دقيقاً فى ضوء الانحراف السلوكي ، ذلك أن القيم والضغوط الاجتماعية التى تجعل الإنسان طموحاً ، هي ذاتها يمكن أن تسهم فى خلق حالة من التوتر والإحباط والفشل، والتي من شأنها أن تشجع على مثل تلك الانحرافات السلوكية. وباختصار يمكن القول أن المشكلات الاجتماعية هي المحصلة الحتمية والطبيعية والمنطقية للقيم والممارسات الاجتماعية ، أى أنها ليست شاذة وإنما هي نواتج طبيعية لتنظيماتنا الاجتماعية .

٣-ارتباط المشكلات الاجتماعية بالمنحرفين

من أكثر المغالطات انتشاراً، ذلك الاعتقاد السائد بأن المشكلات الاجتماعية تنشأ عادة من أفعال المنحرفين من الناس فحسب ، ذلك أن تحليل المشكلات الاجتماعية

غالباً ما يحدث فى ضوء الثنائية البسيطة(الخير والشر) ففى الوقت الذى يشعر فيه بالسعادة تغمرنا عند القضاء على المنحرفين من الناس فى كل رواية أو فيلم سينمائي نشاهده باعتبارهم من مصدر المشكلات الاجتماعية – نجد أن هذه المشكلات غالباً ما تحدث من قبل الأسوياء من الذين ينكبون على أعمالهم ، وبقدر أكبر مما يحدثه المنحرفون الحقيقيون من هذه المشكلات ، ولذا فإن استمرار المشكلات الاجتماعية فى حدوثها يأتي لما يهيئه هؤلاء الأخيار لها من ظروف ملائمة. غير أن هذه الحقيقة ليس من السهل قبولها والتسليم بها، ذلك أن جميع الأفعال الشريرة واللاأخلاقية ، غالباً ما تصدر عن أفراد هم فى الحقيقة أشرار .

ومن هنا أصبح الأمر لدى كثير من الناس أن عمل شيء ما تجاه المشكلات الاجتماعية يعنى البحث عن هؤلاء الأشرار ومعاقبتهم .

٤–تبرز المشكلات الاجتماعية بمجرد الحديث عنها :

يرى الكثيرون أن التحدث عن المشكلات الاجتماعية القائمة فى مجتمعاتهم أمراً له خطورته ،فهو يضخم من حالة القلق لدى الناس ، سيما وأن معظمهم يهتم بأمورهم الشخصية، وقد وجد الباحثون الاجتماعيون أن إثارة

اهتمام الناس حول مشكلة ما ليس بالأمر السهل، ما لم تستثر هذه المشكلات عواطفهم بشكل فعال، وتهدد وضعهم وعلاقاتهم وقيمهم التي يعتدون بها، تهديداً حقيقياً. وهنا يمكن القول بأن التحدث عن وضع ما أو مشكلة معينة بأنه يثير المتاعب ويساعد على تفاقم المشكلات القائمة، أمر خاطيء ، بل – على العكس من ذلك – أن التحدث عن المشكلة ومناقشتها يساعد على وعى الناس بها ومحاولة وضع حل ملائم بصددها .

فالمشكلات أصلية وحقيقية وليست عارضة، يولدها حديث متهور يدور حولها.

٥- أن جميع الناس لديهم الرغبة فى حل المشكلات الإجتماعية :

ان القول بأن هناك رغبة لد ى جميع الناس فى حل المشكلات الاجتماعية أمر يصطدم مع معطيات الواقع. ذلك أن كل مشكلة اجتماعية نجد إزاءها بعض الناس أو الجماعات التى لا ترغب فى إيجاد حل لها، وذلك إما لأن قيمهم لم تحددها كمشكلة، أو لأن الحل سيجعلهم يضحون بالكثير من النفوذ أو المال أو المركز أو العواطف، أو أى شيء آخر. ومثال ذلك عدم رغبة أرباب العمل فى حل مشكلة البطالة ، لأنهم يرون فى

استمرارها وجود فائض من العمالة، من شأنه أن يمنـــع العاملين لديهم من الاستمرار فى المطالبة بزيادة الأجور أو تحسين أوضاعهم الوظيفية .

٦- المشكلات الاجتماعية تحل نفسها بنفسها :

ان الاعتقاد السائد بأن المشكلات يمكن أن تزول إذا مـــا تركت وحدها، يقوم على نظرية التقدم التلقائي الحتمـــي. تلك النظرية التى لا يقبلها أى عالم اجتماع فى عصـــرنا الحاضر. ذلك أن تطبيق هذه النظرية علـــى المشـــكلات الاجتماعية يعتبر عملاً ساذجاً وغير فعال . فعلى الرغم من أن بعض المشكلات لا تشكل خطورة رغم استمرار وجودها، إلا أن هناك مشكلات أخرى مثل : الجريمة – التلوث – مشكلة المرور،يشكل وجودها خطورة كبيـــرة ويتطلب حلولاً عاجلة ، دون أن تتـــرك هـــذه الحلـــول للزمن، ولذا، فان القول بأن المشكلات الاجتماعية تحـــل نفسها بنفسها بمرور الوقت أمر يصعب قبوله، لأن ذلك سيحد من تصرفنا إزاء هذه المشكلات التى تواجهنا فـــى حياتنا ، ويساعد على انتشارها بشكل يصـــعب وضـــع الحلول المناسبة بصددها .

٧-تجميع الحقائق حول المشكلة سوف يضع حلاً لها :

ليس هناك مشكلة يمكن معالجتها دون تجميع الحقائق حولها. غير أن الوصول إلى هذه الحقائق لا يضمن تفسير الناس لها بأسلوب واحد متفق عليه. فأية حقيقة لا يصبح لها معنى، إلا إذا تم تفسيرها في إطار القيم الفردية. واتفاق الناس في قيمهم يساعد على حل خلافاتهم، ويصعب حل هذه الخلافات حينما تكون القيم الفردية متباينة، وتصبح عملية تجميع الحقائق عديمة الجدوى في وضع حل لهذه الخلافات.

وحيث أن غالبية المشكلات الاجتماعية تنطوي على أحكام قيمية متصارعة، فليس من السهل أن نتوقع حلاً سريعاً لهذه المشكلات، كما أنه من الصعوبة بمكان أن يوافق الناس على الوسائل حتى ولو اتفقوا في غايات وقيم واحدة، أي أن الاتفاق على الوسائل يصبح أمراً مستحيلاً عندما تتباين أهداف وقيم الناس. ولكن ذلك لا يمنع من القول بأن عملية تجميع الحقائق لها فائدتها. فالدقة في تجميعها يضع حداً للتبريرات التي من خلالها يتجنب البعض المشكلات. فمثلاً – حينما يقال بأنه لا توجد مشكلة فقر حقيقية في أمريكا أو أن كل فرد بحاجة

إلى الرعاية الطبية يمكنه الحصول عليها، فان هذا القول يمكن أن يصطدم بالحقائق القائمة بشكل واضح .

٨-**مشكلات يمكن معالجتها وحلها بدون تغييرات تنظيمية :**

لاشك أن معالجة المشكلات الاجتماعية لوضع الحلـــول الناجحة بصددها دون إحداث أى تغييرات فـــى الـــنظم الاجتماعية القائمة يبدو أمراً مستحيلاً. ذلك أن وضع حل شامل لمشكلة ما يتطلب بالضرورة تغييرات حقيقية فـــى النظم القائمة . فمثلاً -عند معالجة مشكلة الفقـــر ، فـــإن ذلك يتطلب تغييـــرات جذريـــة فـــى الـــنظم التعليميـــة والاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة.

وحيث أن الحل الأمثـــل للمشـــكلات الاجتماعيـــة ينطوي عادة على تغييرات تنظيمية حقيقية ، وأن هـــذه التغيرات صعبة التنفيذ ،فمن الصعوبة بمكان ان نتوقـــع حلا سريعا لمثل هذه المشكلات ،فالتغييرات التنظيميـــة تأتى ببطء أيضا .(٩)

الفهم السوسيولوجي للمشكلات الاجتماعية وعواملها

لا شك فى أن المشكلات الاجتماعية التى تواجه الناس والمجتمعات فى الوقت الراهن تحظى باهتمام مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وعلم الاجتماع واحد من تلك العلوم الاجتماعية التى تهتم بالمشكلات الاجتماعية . وان كان اهتمام علم الاجتماع بهذه المشكلات يأخذ شكلاً معيناً وطابعاً مميزاً فلكل فرع من فروع المعرفة ينطلق من زاويته المحدودة لفهم المشكلات الاجتماعية، مثال ذلك علم الاقتصاد ينطلق من طبيعة موضوعه الأساسي وهو النظام الاقتصادى لفهم المشكلات الاجتماعية وتحليلها وطرح الوسائل الكفيلة بمواجهتها . وعلم النفس ينطلق من الظروف النفسية للفرد لفهم المشكلات الاجتماعية. فى حين نجد أن علم الاجتماع ينطلق من المجتمع باعتباره الموضع الرئيسي له فهم .

المشكلات التى يتعرض لها المجتمع . ونظراً لأن مختلف الجوانب التى ينطلق منها فروع المعرفة الأخرى لفهم المشكلات الاجتماعية تقع ضمن إطار المجتمع. فان علم الاجتماع يتناول المشكلات الاجتماعية بالتركيز على المفاهيم السوسيولوجية المرتبطة بالبناء الاجتماعى للمجتمع، والعلاقات الاجتماعية التى يشتمل عليها. والثقافة التى تشتمل على القيم والمعايير المنتظمة

فى المجتمع والتى تدخل ضمن مكونات البناء الدافعى الموجه لسلوك الشخص .

وبذلك تكون الثقافة والبناء الاجتماعى بما يشتمل عليه من نظم وجماعات وأدوار وأوضاع وعلاقات ترتبط فيما بينها بالإضافة إلى الشخصية والتى تمثل مع الثقافة والبناء الاجتماعى أبعاداً متكملة مترابطة وتشكل معاً المدخل السوسيولوجى لفهم المشكلات الاجتماعية وتحديد عواملها والظروف المحيطة بها .

وبذلك فإن الفهم السوسيولوجى للمشكلات الاجتماعية لايقف عند مجرد الرؤية الجزئية المنطلقة من زاوية محدودة لفهم المشكلات الاجتماعية أو مجرد جمع الحقائق فقط . وانما يحاول وصف الخصائص المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعى والنسق الثقافى ونسق الشخصية، وتفسير العمليات والعوامل المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية ، وذلك تمهيداً لتحديد السبل الكفيلة بمواجهة تلك المشكلات سواء على مستوى التخطيط والتنمية والسياسة الاجتماعية والنظم وبرامج الإرشاد والخدمات الاجتماعية للمجتمع والمجتمعات المحلية والجماعات والأفراد .

علم الاجتماع التطبيقى ومواجهة المشكلات الاجتماعية فى المجتمع

يؤكد واقع المجتمعات المعاصرة وجود المشكلات الاجتماعية بشكل أو بأخر فى المجتمع البشرى . وذلك لأن طبيعة الحياة البشرية وظروف التفاعل بين أعضاء المجتمع واتساع دائرة الاحتياجات البشرية والمجتمعية تولد بصورة تلقائية صور معينة من المشكلات الاجتماعية ، ولايعنى وجود تلك المشكلات فى أى مجتمع وجود حالة غير طبيعية . ولكن وجود هذه المشكلات بصورة غير طبيعية هو الذى يعنى الشىء الكثير بالنسبة لأى مجتمع . وسواء وجدت المشكلات الاجتماعية بمعدل معقول أو بصور غير غير طبيعية فإن الانسان يسعى دائماً لمواجهة المشكلات الاجتماعية بمختلف أنواعها بحثاً عن حلول لتلك المشكلات التى تواجهه أو تواجه مجتمعه . وذلك هو حال الانسان فى مختلف مراحل تطور المجتمعات البشرية حتى اليوم .

وتتأثر الحلول التى يقترحها الانسان لمواجهة تلك المشكلات دائماً بالتصور الذى يبنى عليه الانسان فهمه لطبيعة تلك المشكلات والعوامل والقوى المؤدية اليها . وبذلك تختلف الحلول باختلاف العصور التى تقدمها لمواجهة مشكلاتها . الا أنها تتفق فى اتخاذ الأساس العملى مدخلاً لتحديد أنسب الحلول

لمواجهة المشكلات. حيث أنها تؤكد جميعها بصورة واضحة على أهمية البحث العلمى لمشكلات المجتمع لفهمها على أساس واقعى من حيث طبيعتها والظروف الثقافية والاجتماعية والشخصية المرتبطة بوجودها والعوامل والقوى المؤدية اليها . وذلك لتحقيق الفهم المتكامل لحقيقة المشكلات الاجتماعية التى تواجه المجتمع. بحيث يمكن وضع سياسة اجتماعية على أساس علمى لمواجهة تلك المشكلات. ولما كان علم الاجتماع يسهم بفاعلية فى فهم المشكلات الاجتماعية كما أنه يقيم فهمه لتلك المشكلات على أساس من البحث العلمى .فقد لاقى قبولاً من الكثيرين فى مختلف المجتمعات البشرية ، بحيث أصبح يعتمد عليه كنظام علمى يساعد على فهم تلك المشكلات فهماً علمياً متكاملاً يمكن أن يكون أساساً يعتمد عليه فى رسم معالم السياسة الاجتماعية لمواجهة تلك المشكلات .

وبذلك ينطلق علم الاجتماع التطبيقى فى مواجهته لتلك المشكلات من الأساس العلمى لفهم المشكلات الاجتماعية الذى يوفره علم الاجتماع حول طبيعة تلك المشكلات وأنواعها وظروفها الثقافية والاجتماعية والشخصية والعوامل والقوى المرتبطة بها .

وفى ضوء ذلك يتم رسم معالم السياسة الاجتماعية المتكاملة لمواجهة مشكلات المجتمع . والتى يتم فى ضوئها

وضع خطط التنمية وتحديد برامجها بما يكفل مواجهة المشكلات بمختلف أنواعها ، ولما كان علم الاجتماع التطبيقى يؤكد على أهمية التخطيط الاجتماعى لعملية التنمية، فان ظروف التغير المصاحب لعمليات التنمية واحتمالات ظهور بعض المعوقات لمشروعاتها وبرامجها. اقتضت أن يتخذ من برامج الارشاد الاجتماعى لمختلف القطاعات وعلى كافة مستويات المجتمع أساساً لترشيد الرأى العام والاتجاهات بما يجعلها تتقبل مشروعات التنمية وبرامجها إلا أن ذلك لاينبغى بعض المشكلات التى تقتضى مواجهة وعلاجاً معيناً . ومن ثم يتخذ علم الاجتماع التطبيقى من الخدمة الاجتماعية أساساً له لدعم الجانب الوقائى من تلك المشكلات على مستوى المجتمع والجماعات والأفراد، بالاضافة للبرامج العلاجية التى يستهدف بها مواجهة حالات المشاكل الفعلية على مستوى المجتمع والجماعات والأفراد ببرامج علاجية معينة . بهدف دعم مسيرة عملية الإصلاح الاجتماعى وتنمية المجتمع والنهوض به (١١).

السياسة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية :

لكل مجتمع من المجتمعات البشرية أفكاره وتصوراته الخاصة التى تحدد مفهومه للرفاهية والرعاية الاجتماعية . والتى تستند اليها اختياراته لطريقة العمل الاجتماعى ووسائله، التى

يستهدف بها تحقيق الرفاهية والرعاية الاجتماعية للمــواطنين . وهذه الأفكار والتصورات تعبر عن المبادىء الأساسية للسياســة الاجتماعية للدولة والتى تتولد بدورها عن تصــورات وأفكــار المجتمع العامة. وعن واقع المجتمع وظروفه واحتياجاته المتعلقة برعاية المواطنين ورفاهيتهم .

ولذلك يميل البعض لتعريف السياسة الاجتماعيــة بأنهــا نتائج التفكير المنظم، الذى يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية وهى تنبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عــن أهدافــه البعيــدة وتوضح مجــالات البــرامج والخطــط الاجتماعيــة ، وتحــدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وادارتها .

وبذلك يؤكد هذا التعريف على ارتباط السياسة الاجتماعية بأفكار وتصورات المجتمع العامة التى تحدد اختباراته، كمــا أن التعريف يشير لكونها أى السياسة الاجتماعية معبرة عن أهداف المجتمع المتعلقة برعاية المواطنين ورفاهيتهم . كما أنــه يشــير إلى أنها أساس يوضح مجالات البرامج والخطــط الاجتماعيــة الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية والتى تحــدد بــدورها الاتجاه العام لتنظيم تلك البرامج والخطط، والوظيفــة المرتبطــة بها، بالنسبة لجميع المواطنين أو لفئات معينة أو لضمان مستوى معيشى معين للفرد . كما أن مجموعة المبادىء التى تقوم عليها السياسة الاجتماعية للمجتمــع تحــدد أيضــاً مجــالات العمــل

الاجتماعى الذى توجه اليه البـرامج والخطـط مثـل الرعايـة الاجتماعية .

وبذلك يذهب " بيتر تونسند " Townsend فى مؤلفـه " علم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية " عـام ١٩٧٦ م إلـى أن مبادىء السياسة الاجتماعية بمثابة قنوات الاتصال الفعلـى بـين خطط التنمية وبرامج العمل الاجتمـاعى فـى مجـال الرعايـة الاجتماعية . وفى ضوء ذلك نجد أن الـبعض يميـل لتعريـف السيسة الاجتماعية بأنها تتضـمن تلـك القـوانين والسياسـات والبرامج الحكومية التى تؤثر على العلاقات الاجتماعية للأفراد، وعلى علاقاتهم بالمجتمع الذى يعيشون فيه، وبذلك يكون للسياسة الاجتماعية تأثيرها المباشر فى تحديد البرامج الاجتماعية العامة للرعاية الاجتماعية وتأثير غير مباشر على الأنشطة والعلاقـات الاختيارية .

ولما كانت السياسة الاجتماعية بمثابة أفكار وتصـورات منظمة ترتبط بمفهوم المجتمع للرعاية الاجتماعيـة والرفاهيـة الاجتماعية للمواطنين ، وتحدد اختياراته للوسائل الكفيلة بتحقيقها سواء كانت مشروعات أو تشريعات أو برامج، فإنها بذلك ترتبط بأفكار المجتمع وتصوراته العامة من ناحية وبواقعـه وظروفـه واحتياجات مواطنيه من ناحية أخرى ، وهذا الجانـب الأخيـر يتحقق من خلال البحوث الاجتماعية التى تكشـف عـن واقـع

المجتمع وظروفه واحتياجات مواطنيه، وهـذا يشـير لارتبـاط صياغة المبادىء العامة للسياسة الاجتماعيـة بجهـود علمـاء الاجتماع من ناحية ولكون السياسة الاجتماعيـة توجـه عمليـة التخطيط وصياغة البرامج الخاصة بتحقيق العايـة الاجتماعيـة واختيار المشروعات المحققة لخطط التمية والتى تسـاعد علـى تحقيق رفاهية المواطنين والنهوض بالمجتمع ، فهى تشكل مجالاً أساسياً من المجالات التطبيقية لعلم الاجتماع التطبيقى . كمـا أن تنفيذ برماج الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع والجماعات والأفراد ينطلق من البرامج والمشروعات العامة التـى حـددتها السياسة الاجتماعية لتحقيق الرعاية الاجتماعية للمواطنين وذلـك يعكس مدى ارتباط السياسة الاجتماعية بالمجالات التطبيقية لعلم الاجتماع، وقد أوضح عالم الاجتماع "بوتومـور" Bottomore الصلة الوثيقة بين علم الاجتماع والسياسة الاجتماعيـة، وذلـك عندما أشار إلى أن بعض موضوعات السياسة الاجتماعية التـى يعالجها السياسيون ورجال الدولة والمصلحون الإجتماعيون فـى بريطانيا، وبعض الدول الأخرى تعتمد على المعلومات الدقيقـة التى قدمها علم الاجتماع من خلال بحوثه التى أجريـت علـى الفقر، والسكان، والخصوبة ، والتعليم ، والبناء المهنى وغيرهـا من الأمور التى تواجه المجتمع الصناعى .إضافة لذلك تأكيـد بعض العلماء على أهمية البحوث السوسيولوجية لرسم السياسـة

الاجتماعية المتعلقة بتوزيع الخدمة الاجتماعية الرئيسـية، علـى أساس من البحث الدقيق لقياس الاحتياجات ، لكى يضمن تحقيق التوزيع العادل لتلك الخدمات بين قطاعات السـكان المختلفـة. ولذلك فقد اهتمت بعض الدول بانشاء المراكز العلمية للبحـوث التطبيقية لإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية علـى مختلـف جوانب الحياة التى تستهدفها السياسة الاجتماعية ، وذلك لترشيد السياسة الاجتماعية بالصورة التى تجعلها معبرة عـن ظـروف الواقع ومتطلباته وهذا مايؤكد فاعلية دور علماء الاجتمـاع فـى وضع السياسة الاجتماعية وتقويم برامجها ونتائج تنفيذها. وذلك يبرز بدوره ارتباط السياسة الاجتماعية بعلم الاجتماع التطبيقـى واسهاماته فى مجال الرعاية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعيـة للمواطنين .

وقد أكد " جونار ميردال" Myrdal على أهميـة الـدور الذى يمارسه عالم الاجتماع فى رسم معالم السياسة الاجتماعية، وتحديد مبادئها ووضع تشريعاتها ، بالإضـافة لتوجيـه مسـار مشروعاتها وبرامجها، وفى ذلك يشير للدور الفعال الذى تشارك به العلماء الاجتماعيون والذين تركت جهودهم تـأثيراً واضـحاً على السياسات الاجتماعية فـى مجـال الادارة وغيرهـا مـن المجالات. كما أنه يعلق أمالاً كبيرة على دعم مسـيرة السياسـة

لاجتماعية وتطبيقاتها من قبل العلماء الاجتماعيين عامة وعلماء الاجتماع خاصة .(١٢)

مواقف واتجاهات متباينة حول المشكلات الاجتماعية :

هناك وجهات نظر أخرى متباينة بصدد تحديد ماهية المشكلات الاجتماعية فى ضوء معايير مختلفة. ففى الوقت الذى انشغل فيه علماء الاجتماع طيلة الخمسين عاماً المنصرمة ومنذ ظهور المؤلفات التى تناولت المشكلات الاجتماعية فى مناقشات عقيمة حول ما يعتبر فى حقيقته مشكلة اجتماعية ، كانت هناك معايير واضحة يمكن أن يتحدد فى ضوئها سلوك اجتماعى معين أو ظروف اجتماعية معينة كمشكلات اجتماعية .

غير أن هناك موقفين متناقضين تجاه المعايير المناسبة، أحدهما يحدد المشكلات الاجتماعية أو الظروف الاجتماعية على أساس معايير أخلاقية ومعنوية ، والآخر يبحث فى معايير موضوعية ومحايدة. بالإضافة إلى موقف ثالث يأخذ بالموقفين الأخلاقى والموضوعى فى تشخيصه للمشكلات الاجتماعية وهو " موقف السياسة الاجتماعية " بالإضافة إلى أهمية التخطيط الاجتماعى فى مواجهة المشكلات الاجتماعية .

ويمكن أن نتناول هذه المواقف بشىء من التفصيل على النحو التالى (١٣)

أولاً : الموقف الأخلاقى : The Moral Position

لم يتساءل علماء الاجتماع الأوائل فى كثير من الأحيان، عما اذا كان مجال البحث فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، ينبغى أن يكون المجال الأخلاقى أو المجال الموضوعى، فقد استندوا فى حكمهم على الأشياء بالحق أو الباطل، إلى مجموعة من المبادىء والقوانين الأخلاقية التى تدعمها التقاليد والأديان السائدة. ذلك أن العديد منهم كانوا دعاة دين وموظفى خدمات اجتماعية . وقد اهتموا بعلم الاجتماع من أجل عرض مواقفهم الدينية (الثيولوجية) والفلسفية بصدد الحق والباطل .

ويؤكد ذلك عالم اجتماع معروف هو " صموبل ستوفر" Samuel Stauffer، فى قوله " حاول أن تحتك بعالم الاجتماع، فانك ستجده أحد رجال الطائفة البروتستانتية ".

ومن الملاحظات التى تتضح من وصف لامبرت Lamert، لعلماء الاجتماع الأوائل، تلك التى تشير إلى أن كثيراً من علماء الاجتماع المعاصرين لا يأخذون فى الاعتبار تلك الآراء المعيارية التى وجهت كثيراً من الأعمال الأولى لزملائهم فى مجال دراسة المشكلات الاجتماعية. غير أن قوة تيار الموقف الأخلاقى له صلة بزيادة الوعى الاجتماعى لدى علماء الفيزياء والعلوم الطبيعية الآخرى ، الذين أصبحوا أكثر وعياً وادراكاً بالنتائج الاجتماعية الناجمة عن استقصاءاتهم العلمية ، نتيجة

تطور الأسلحة الذرية ووسائل استخدامها. وقد أكدت انجـــازات القرون الســـابقة فـــى "مجـــال البحـــوث الذريـــة" Nuclear researches، مقدرة العلماء الفائقة ومسؤلياتهم تجاه العالم الذى نعيش فيه . ويشعر الكثير من هؤلاء العلماء شعوراً قوياً، بـــأن المسؤلية الاجتماعية لدى جميع العلماء، وفى هذه انفتـــرة مـــن تاريخ العلم، تتمثل فى دعم التحليل العلمى للمشكلات الاجتماعية والسياسية التى تهدد بشكل خطير للغاية، وجود العلم ذاته.

ان موقف الأخلاقيين يتمثل فى أن العلم كان دائماً منهمكاً فى البحث عن قيمة للرفاهية الانســـانية . والمقدمـــة المنطقيـــة القيمية التى يستخدمها عالم الاجتماع فـــى دراســـته للمشـــكلات الاجتماعية، لاتؤثر فى الجانب العلمى من بحوثه. ذلك أن جوهر القيم التى تشكل نقطة الانطلاق لتعاطف علماء الاجتماع مع هذا الموقف ، يتمثل فى الايمان بكرامة الانسان . اذ تشـــكل قيمـــة الانسان اللامحدودة ، وأهمية صحته ورعايته، المعيار الأمثل فى تقويم المشكلات الاجتماعية . ويعتـــرف الاجتمـــاعيون الـــذين يأخذون بهذا الرأى ، وبشكل صريح، بـــالموقف القيمـــى الـــذى يتبنونه، والالتزام الشديد من خلاله، بقوانين العلم ومبادئـــه فـــى سلوكهم الفعلى فى بحوثهم .

ورغم أن البعض من السوسيولوجيين يـــرى أن الطـــابع الأخلاقى للمشكلات الاجتماعية ، يعوق تطور علم الاجتماع، الا

أن هناك من يعلن من علمــاء الاجتمــاع ســواء أكــانوا مــن المعارضين أو المؤيدين للأساس الأخلاقى للمشكلات الأخلاقية ، ان البحث العلمى مقيد بالتفسير الخاص بالمبادىء الأخلاقية التى تواجه عملية تقويم الباحث للســلوك أو الظــروف الإجتماعيــة كمشكلات اجتماعية .

ومجمل القول، أن الموقف الأخلاقى فى تحديــد ماهيــة المشكلات الاجتماعية يهدف إلى تحديد هذه المشــلات كأنمــاط سلوكية فردية أو ظروف اجتماعيــة ، تهــدد القــيم الأخلاقيــة الأساسية السائدة فى المجتمع ، ويمكن التخفيف مــن حــدتها أو استبعادها بفعل اجتماعى معين يقوم به أفراد المجتمــع . وقــد وجه لهذا الموقف الأخلاقى بعض الانتقادات من جانــب بعــض علمــاء الاجتمــاع مــن أهمهاأنــه " اتجــاه شــبه علمــى" Semiscietific، يتعارض مع الحيادية الأخلاقية التى يفتــرض أن يتسم بها كل عالم .

ثانياً الموقف الموضوعى : The Objective Position

لا ينكر علماء الاجتماع الذين رفضوا الموقف الأخلاقى، حاجة الأفراد أو حقهم فى الانشغال بتحليل " التوجيه القيمــى" ، للسلوك الاجتماعى أو الظروف الاجتماعية .ولكــنهم يصــرون على أن تحليلات السمة الأخلاقية ينبغى أن تكون متميــزة عــن

العمل العلمى لعالم الاجتمـــاع. ويعبـــر العالمـــان الاجتماعيـــان (Cuber&Habr) عن هذا الموقف بقولهما :

" من المؤكد أن يكون للفرد الحق فى تأييـــد أو اقـــرار أن هـــذا الوضع القيمى أو ذاك ، أفضل أو أسوأ من غيره من الأوضاع . ونحن ، على أية حال لا نتقبل هذه المسئولية ".

ان هذا الحل المقترح ينطوى على معالجة القيم كمعطيات أو حقائق مسلم بها .وفى نطاق هذا الاطار المرجعى، يقتصـــر اصطلاح"المشكلات الاجتماعية" على استمرارية السلوك الفردى والسلوك الجماعى، أو استمرارية الظروف الاجتماعيـــة التـــى تتعارض مع معايير المجتمع السائدة، والتى يبذل أفراد المجتمـــع جهدهم لإصلاحها بعمل جماعى . وهذا الموقف يخـــرج عـــالم الاجتماع من نطاق البحث ويصبح لادور له فى ذلك .

هذا الموقف فى دراسة المشكلات الاجتماعيـــة يبـــدو – لأول وهلة – أنه لايختلف كثيراً عن الموقف الأخلاقى الســـابق. غير أن وجه الاختلاف الأساسى بينهما، يكمن فى أساليب حيـــاة الجماعة التى أصبحت نقاط الإنطلاق الأساسية فى تأكيد المطابقة بين المعيار والواقع، وذلك باستخدام قـــيم واقعيـــة (امبريقيـــة) وليست مثالية . ولذا، فإن عالم الاجتماع الموضوعى يـــرى أن كل سلوك اجتماعى أو ظرف اجتماعى معـــين يعتبـــر مشـــكلة اجتماعية ، اذا كان فى حالة انحراف عـــن المعـــايير المقبولـــة

اجتماعياً ، ومثيراً لردود فعل اجتماعية عنيفة، تعتبر في حد ذاتها اقراراً صريحاً بوجود تلك المشكلة .

وهكذا نجد أن الاتجاه الموضوعى فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، لايؤكد على عدم الرغبة فى بعض أنماط السلوك أو الظروف الاجتماعية ، وانما يؤكد على الاستجابات الفعلية لأفراد المجتمع تجاهها. وبهذا يصبح عالم الاجتماع الموضوعى مفسراً للقيم وليس مدافعاً عنها. ورغم أن الاتجاه يبدو جذاباً فى كثير من جوانبه، الا أنه لم يسلم من النقد. فقد وجهت اليه جملة من الانتقادات منها أنه يستند إلى قيم أخلاقية ،ومنها أنه اتجاه محافظ يدعم الوضع القائم Statusquo، بالإضافة إلى أنه يقلل من الوظيفة الأساسية للعلم التى تساعد على قوائم لإنسان مع بيئاته .(١٤)

ثالثاً : التخطيط الاجتماعى والمشكلات الاجتماعية :

يتسم العصر الحاضر بتأكيد واضح من قبل العلماء الاجتماعيين والمسؤولين عن سياسات الدولة ورجال الادارة ، على أهمية التخطيط من أجل النهوض بالمجتمع وضمان تقدمه. ولذلك يتفق معظم علماء الاجتماع على ماذهب اليه عالم الاجماع " كارل مانهايم" Mannheim فى وؤلفه " الانسان والمجتمع فى عصر إعادة البناء" فيما يتعلق بجعله التخطيط الاختيار الرئيسى للإنسان، وأنه لا مناص من اختياره لضمان

النهوض بالمجتمع البشرى . كما أن " جونار ميردال" Myrdal قد أكد على استمرارية الاعتماد على التخطيط لضمان مسيرة التنمية والتقدم للمجتمع فى مساره الصحيح ، ولذلك عرض نظرية " التسبيب الدائرى المتراكم للتغير " والتى تشير إلى أنه فى حالة وجود عوائق معينة ، أو قصور فى بعض نظم المجتمع ، فإن اتجاه التغير يستمر فى التردى المتراكم ، أى تزداد العوائق والقصور بصورة تراكمية إلى أن يدخل التخطيط بالصورة التى تواجه هذه العوائق ، وبالتالى يتعدل اتجاه التغير إلى الوضع الأفضل ومن ثم يظل تراكم التغيرات فى هذا الاتجاه الجيد مرتبطاً باستمرار الاعتماد على التخطيط ضمن مجموعة العوامل التى تدعم اتجاه التغير فى اتجاة التحسين الذى يعتمد عليه نهوض المجتمع وهذا ما أوضحه " جونار ميردال " Myrdal فى مؤلفيه " الدول الغنية والفقيرة " (والنظرية الاقتصادية والدول المتخلفة) (١٥)

وبذلك يكون التخطيط ضرورة ملحة للمجتمعات المعاصرة لما له من فاعلية وقائية وعلاجية لمشكلات المجتمع ، وذلك ما جعله ينظر للتخطيط الاجتماعي Social Planning من وجهة النظر الاجتماعية باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي لأنه الأسلوب التنظيمي الذى نهدف به تحقيق التنمية والاجتماعية وإعادة التوازن بين عناصر المجتمع عندما

تتعرض نظم المجتمع لتغيرات ، ولذلك عرفه "جورج كوينتس " بأنه وسيلة لإعادة التوازن بين عناصر المجتمع المادية والمعنوية كلما حدثت تغيرات اجتماعية فى بناء النظم الاجتماعية ووظائفها كما أن البعض أبرز فى تعريفــه للتخطــيط الجانــب الوقــائى بالإضافة لجانبه العلاجي للمشكلات الاجتماعية ، إضافة لــذلك التأكيد الواضح لدى بعض العلماء بالنسبة لاستناد التخطيط على الاستقصاء والعمل باعتبارهما من وسائله الأساسية . وذلك مــا أكد عليه الدكتور وعبد الباسط حسن " عندما عــرف التخطــيط باعتباره عمليات منظمة لأحداث تغيرات موجهة ، وذلــك عــن طريق حصر إمكانيات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاتــه تقديراً استاتيكياً وديناميكياً ، حيث يبرز هنا استناده على التقــدير الفعلي لاحتياجات المجتمع عن طريق البحث العلمــى الــدقيق، إضافة لذلك فإنه يؤكد على كون التخطيط عملية مستمرة بتأكيده على التقدير الخاص لتلك الحاجات ووضع احتمــالات تغيرهــا موضع الاعتبار، وذلــك مايشــير اليــه التقــدير الــديناميكى للإحتياجات. وفى ذلك تبرز بجلاء تأكيدات علماء الاجتماع على أهمية البحث العلمى لتقدير احتياجات المجتمع، التى تستند اليهــا عملية التخطيط فى وضعها القائم، وفى احتمالات تغيرها. بمعنى أن حاجة التخطيط لجهود علماء الاجتماع مســتمرة وإذا كانــت بعض التعريفات قد أكدت على أن التخطــيط الاجتماعىعمليــة

منظمة على نحو ما هو واضح من تعريف الدكتور " عبد الباسط حسن " أو كونه وسيلة لتنظيم استخدام الموارد أكفأ استخدام . فإن التعريفات تؤكد أيضاً على التنسيق باعتباره بعداً أساسياً من أبعاد عملية التخطيط ، ولذلك اعتبره " الدكتور عبد الباسط محمد حسن " من المبادىء الرئيسية للتخطيط، حيث يتم التنسيق بين الأهداف ، وكذلك التنسيق بين الوسائل، والاجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة، وكذلك التنسيق بين الهيئات المسؤولة عن تنفيذ البرامج والمشروعات التى يتضمنها التخطيط ، سواء كانت على المستوى الوقائى أو المستوى العلاجى .

ويتسع نطاق التخطيط الاجتماعى سواء على المستوى القومى أو المستوى المحلى ليشمل الجانب الوقائى والجانب العلاجى بالنسبة للمشكلات الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والانحراف والجريمة والترويج وشئون الأسرة والعمل والتنظيمات الاجتماعية الصناعية وخدمات البيئة بالإضافة للشرائح السكانية المختلفة مثل الطفولة والشباب والشيخوخة .

وقد أكد ذلك تحديد "نورث" North على أن الهدف من التخطيط الاجتماعى هو تكثيف ثقافتنا مع الحاجات القائمة ، ولذلك ذهب إلى أن تحقيق هذا الهدف يتم على مستوى النظم والمؤسسات المختلفة ، سواء كانت حكومية أو اقتصادية أو تعليمية وطالما أن التخطيط الاجتماعى موجه بصورة أساسية

لمواجهة المشكلات الاجتماعية بأنواعها المختلفة على المستوى الوقائى والمستوى العلاجى فان التخطيط الاجتماعى ليس مجرد إجراء قاصر على المتخصصين والمسؤولين. وذلك لأنه فى العالم المعاصر يتطلب فهماً واستمرار المشاركة من قبل الجمهور. وذلك يحتاج لجهود علماء الاجتماع الذين يتحملون مسؤلية توفير المعرفة الواقعية حول ظروف المجتمعات والمشكلات التى تواجهها واحتياجات الجماهير . وكذلك يشاركون فى عمليات تقويم المشروعات وتنفيذها وتحديد عوامل دعم مشاركة الجماهير بفهم عاداتهم وأنماط سلوكهم واهتماماتهم واتجاهاتهم وتفضيلاتهم المختلفة . وذلك ما يعتمد عليه إلى حد كبير نجاح المشروعات والبرامج الموجهة للمشكلات الاجتماعية وللناس على مستوى المجتمع والمجتمعات المحلية .(١٦)

رابعاً : موقف السياسة الاجتماعية : The Social-Policy Position

لعلم الاجتماع فروع كثيرة ذات ميادين متخصصة ومتباينة، وفى كل ميدان من ميادين علم الاجتماع، هناك اهتمام كبير فى دراسة السلوك والظروف الاجتماعية القائمة ، وكيفية انحرافها عن المعايير السائدة فى المجتمع. ففى ميدان علم الاجرام وهو أحد ميادين علم الاجتماع، نجد اهتماماً كبيراً فى المجالات التى ترتبط بحالات الانحراف والمنحرفين، وما يتولد

عنها من مشكلات اجتماعية . كما نجد فى ميادين علم الاجتماع الآخرى ، اهتمامات كبيرة تجاه أشكال الصراع والتوترات التى ينطوى عليها السلوك الاجتماعى الانسانى والوسط الاجتماعى .

وموقف السياسة الاجتماعية فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، لايركز على أنماط سلوكية معينة دون غيرها، أو مقارنة طريقة منهجية بأخرى ، وانما يركز الاهتمام حول التناقض القائم بين ماهو كائن بالفعل ، وبين ما ينبغى أن يكون من معايير متعددة. ويرى أن التعطيل الناشئ عن هذا التناقض يعتبر " معوقاً وظيفياً " Dysfunctioned، للتنظيم الاجتماعى. وهذا يعنى أن للموقفين الأخلاقى والموضوعى السابقين فى دراسة المشكلات الاجتماعية وعلى حد سواء ، صلة مباشرة فى تقويم السلوك الاجتماعى والظروف الاجتماعية التى تمثل جميع مظاهرها، ظواهر يمكن انحرافها عن المعايير الأخلاقية والموضوعية .وهكذا نجد أن موقف السياسة الاجتماعية يوضح لنا مدى اهتمام علم الاجتماع بالمشكلات الاجتماعية واعترافه بأهمية الموقفين الأخلاقى والموضوعى فى دراستهما لهذه المشكلات . ولكنه يؤكد بأن هذا ليس كافياً لتحديد مجال استقصاء المشكلات الاجتماعية . ولذا فهو يوجه نظر عالم الاجتماع نحو ضرورة التدخل ليس فقط فى تشكيل مادة موضوع البحث فحسب، وانما التدخل فى تحديد درجة الانتباه التى يجب

أن يوليها لمشكلات معينة فى المجتمع بل وأكثر من ذلــك فهــو فهو يطلب من عالم لاجتماع أن يكون مشاركاً ومســئولاً عــن تخفيف أو منع الظروف والأنماط السلوكية التــى تبــدو غيــر مرغوبة اجتماعياً. وهذا يعنى أن لعالم الاجتماع، كعضو مشارك فى الحياة الاجتماعية ، دور كبير فى تحمــل مســئولياته تجــاه تطوير هذه الحياه، والتخفيف من المشكلات التى تواجه النــاس فى مجتمعاتهم . وباستطاعته أن يلعب دور الوسيط الاجتمــاعى S. interventionist، كعامل مؤثر فــى النظــام الاجتمــاعي والتغير الاجتماعي (١٧).

ان احدى مسئوليات عالم الاجتماع الذى يتبنــى موقــف السياسة الاجتماعية فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، تتمثل فى تفسير السبل التىيمكنه بوســطاتها الوصــول إلــى تشــخيص المشكلات الاجتماعية ، وأن يصيغ العمليات التى عن طريقهــا يطلق الأحكام والتقويمات لما هو ضار أو نافع بالنسبة للمجتمع. وحيث أن هذا العمل منوط بعلماء الاجتماع، ولايمكنهم تجنبه أو تجاهله ، فان عليهم أن يعلنوا مواقفهم ويحددوا معاييرهم بشــكل واضح ، وأن يعرضوا قضاياهم كلها للحكم عليها . وبهذا كلــه نستطيع أن نتحرك قدماً نحو مناقشة تحديد ماهيــة المشــكلات الاجتماعية ومعرفة أسبابها .

بالإضافة إلى تلك المواقف المختلفة فـي تحديـد ماهيـة المشكلات الاجتماعية ومعرفة أسبابها، هناك اتجاهات ومواقـف أخرى متباينة سلباً أو ايجاباً تجاه تحديـد المشـكلة الاجتماعيـة وكيفية علاجها وذلك نظراً لما تعكسه قيم الأفـراد وتوجهـاتهم على تحديدهم لماهية المشكلات الاجتماعية، وما يؤدى ذلك إلـى التباين الواضح فى مواقفهم ازاء حقيقة هذه المشكلات وتحديـد مدى خطورتها. ومن أبرز هذه المواقف ما يلى :

١ – اللامبالاة : Indifference

من أكثر المواقف شيوعاً تجاه المشكلات الاجتماعية هـو عدم الاهتمام أو اللامبالاة. ونادراً ما يكون الناس قلقون حيـال الأشياء التى لاتنطوى على توفير الرفاهية والسعادة لهم . ولذا، فان الاهتمام العام بمشكلة ما، يمكن أن ينمو ويتزايد فقط حينمـا يشعر الناس بتهديد خطير لرفاهيتهم أو انكاراً لقيمهم.

٢ – التسليم بالقضاء والقدر Fatalistic resignation

وهذا يعنى التسليم بسوء الحظ . فهناك الملايين من الناس الذين يتحملون المشاق – حتى فى حالـة المجاعـة – بهـدوء واستسلام تامين، ايماناً منهم بقـدرهم السـيىء غيـر أن هـذا الاستسلام والخنوع وتحمل الصعاب ، يشكل عائقاً أمام محاولـة الانسان حل مشكلاته. ولذا، فان التسليم بأن سوء الحـظ أمـر قدرى لا مفر منه ولا بد من قبوله وتحمله، يبطـل وجـود أى

مشكلة حقيقية . وهذا لايعنى أن هؤلاء الناس القدريون يرفضون عمل أى شيء تجاه المشكلات الاجتماعية فحسب، وانما مجرد التفكير فى محاولة عمل أى شيء لن يحدث من جانبهم .

٣- الجزاء الدينى (الثواب والقاب فى الآخرة) : Religious Retribution

يعرض هذا الموقف العقاب الالهى ازاء الخطيئة الانسانية. فاذا كان هناك فيضان أو حرب أو كساد اقتصادى أو كوارث أو ارتفاع فى الأسعار، فان نظرة البعض لهذه الأمور تعتبر مجرد عقاب الهى للإنسان على خطيئته . فاذا كان هذا الأمر مسلماً به ، فان حل المشكلات الاجتماعية ينبغى الا يكمن فى السياسة الاجتماعية أو التغييرات التنظيمية ، بل يكمن فى التوبة والندم ، والاستقامة وتأدية الصلاة . غير أن جميع القضايا التى تدور حول هذه النظرة تتعلق بالمجال الفلسفى والدينى أكثر من علاقتها بالمجال السوسيولوجى . ولكن باستطاعة علماء الاجتماع تحليل تلك القضايا فى ضوء السببية الاجتماعية (أى فى مضمونها الاجتماعى) وليس فى ضوء السببية الغيبية(أى فى مضمون مفهوم القوى الالهية).

٤- الوجدانية : Sentimentation

الوجدانيون هم الذين تختلف مواقفهم عن الذين سبق الحديث عنهم . فهم لايحاولون التهرب من المشكلات ، بل

حريصون على القيام بعمل ما تجاهها، وهم لاينظرون إلى المعوزين من الناس " كأعراض Symptoms "، للعيوب التنظيمية فى المجتمع ، وانما ينظرون اليهم كأفراد بؤساء بحاجة إلى مساعدة سريعة ومباشرة .

٥- الموقف العلمى - الاجتماعى :

وهذا هو موقف عالم الاجتماع والباحث الاجتماعى المحترف. فعلى الرغم من أن هناك تعاطفاً تجاه الأفراد التعساء الا أن هذا التعاطف ليس كافياً فى حد ذاته ، اذ ينبغى تدعيمه بخبرة خاصة ، ونفاذ بصيرة فائقة . فكما هو الحال فى كل العلوم يبدأ هذا الموقف تجاه المشكلات اللاجتماعية بالتساؤل عما يأتى : ما المشكلة ؟ وما الحقائق السائدة المرتبطة بها ؟ وما الأحكام القيمية المختلفة التى تنطوى عليها ؟ وما الامكانات البديلة للعلاج ؟ وما تنطوى عليه كل منهما؟ وما السياسات الأكثر فاعلية فى توفير النتائج المرجوة ، اذا ماقيست بالقيم الأكثر شيوعاً .

وهكذ يبدو أن هذا الموقف أكثر المواقف السابقة صعوبة ففى الوقت الذى تمدنا به المواقف السابقة باجابات محددة وبسيطة ، نجد أن الاتجاه العلمى - الاجتماعى يفتقر إلى ذلك ، لأن مثل تلك الاجابات تتحدد من خلال الدراسة الموضوعية للمشكلة فى مجال من الصعب أن تتحقق فيه هذه الموضوعية .

وهذا مايدعو إلى استطلاع الجذور العميقة التى ترتد اليها هذه المشكلات ، ومن ثم يمكن للباحثين الاجتماعيين التصدى للمخاطر الناجمة عنها، انطلاقاً من فهمهم للعوامل الأساسية المؤدية إلى حدوثها (١٨).

مراجع الفصل الثاني

١- لمزيد من التفصيل أنظر :
على عيد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصـــرة ، مرجـــع سابق ، ص ٣١، ص٣٥ .
٢-المرجع السابق
٣-لمزيد من التفصيل أنظر :
سمير نعيم أحمد : الدراسة العلميـــة للســـلوك الإجرامـــي ، مقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتمـــاعي ١٩٨٨ ، ص ٢٥٣.
٥-سمير نعيم ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨، ص ٢٦٣ .
٦-المرجع السابق
٧-سمير نعيم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩، ٢٦٣
٨-أنظر لمزيد من التفصيل :
على عيد راغب ، مرجع سابق ، ص ٣٦، ص ٣٩
٩-على عيد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ، ص ٣٦، ص٤٠ .
١٠- فادية الجولاني – مؤسسة شباب الجامعـــة – الاســـكندرية ١٩٩٣مبادئ علم الاجتماع ، ص ٤٣٩-٤٤٣
١١- المرجع السابق ، ص ٤٤١، ص ٤٤٢
١٢- فادية الجولاني المرجع السابق .
١٣-على عيد راغب ، مشكلات اجتماعية معاصـــرة ، مرجـــع سابق ، ص٤١، ٤٧
١٤-المرجع السابق ، ص ٤٢، ص٤٤

١٥- فادية الجولاني ، مبادئ علم الاجتماع ،مرجع سابق ، ص ٤٤٦، ص ٤٤٨

١٦-المرجع السابق .

١٧-على عيد راغب ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ، ص ٤٨

١٨-نفس المرجع ، ص ٤٨ ، ص ٤٩

الفصل الثالث

السياسة الاجتماعية وقضية الشباب

- قضية الشباب : استكشاف للآفاق .
- السياسة الاجتماعية ورعاية الشباب .
- فلسفة رعاية الشباب خصائصها وأهدافها وأهميتها .

الفصل الثالث

السياسة الاجتماعية وقضية الشباب

أولا : قضية الشباب ، استكشاف للآفاق :

ابتداء من عام ١٩٦٨ هبت عاصفة شبابية فأطاحت باستقرار نظام عالمي عجوز واحتلت هذه الظاهرة جوهر حوار علمي عريض يدور حول سؤال رئيسي مضمونه لماذا ثورة الشباب بيد أن هذا الاهتمام بالظاهرة الشبابية بدأ حثيثاً قبل ذلك.

وهو الاهتمام الذى ظهر كنتيجة لانبثاق تمردات الشباب دفعت إلي التميز بين بداية الستينات والتي بدأت في نهاية الخمسينات والتي استمرت حتى بلغت أوجها في التصاعد الهائل لتمرد الشباب مع نهاية الستينات بحيث ظهر اتجاه للنظر إلى هذه الحركات باعتبارها واحد من أهم الظواهر في مجتمعنا العالمي المعاصر وبدت هذه الحركات بالنسبة للبعض باعتبارها تبؤا بفشل الحضارة الحديثة وموتها بينما كان يعني ذلك بالنسبة للآخرين تبشيرا بفجر حضارة جديدة.

وبظهور الشباب علي مساحة النظام العالمي في معية زمانية واحدة أصبحوا هم جوهر التركيز والاهتمام وذلك باعتبارهم مضمون الحركة في النسيج الاجتماعي قد يكونوا جزءا منه وأيضا قوتهم الضاغطة والمحركة . وهم بذلك يمثلون

جوانب التطور والدينامية . وهي الدينامية التي تتخلق عادة من نظرتهم المستقبلية فهم ليسوا ذوى ماضي يتحسرون عليه أو يرتبطون به . وهم أيضا ليسوا ذوى حاضر ممتلئ بالمسئوليات والمشاغل ومن ثم فإن نظرتهم ما تكون منطلقة إلي الأمام . إلي المستقبل تود أن تؤسس جذور هويته في الحاضر الذي قد لا يكون ملائما لصياغة المستقبل المبتغي . ومن هنا تكون نظرتهم حالمة واهمة إلا أنها دائماما تكون متقدمة في جميع الحالات . لأنها إلي الغد والمستقبل وبين رفض الحاضر وطلب المستقبل تتأسس عادة بين الشباب حركة تلقائية ترتبط دائماً بالتغيير الذى قد يتطرفوا في رفضه حتى استخدام العنف ضد واقعهم المقيد لحركتهم مطالبا دائما بالانحراف عن مساره. (١)

يكشف البحث في قضية الشباب أيضاً أن لهم حضورهم في المعادلة الجيلية أو الاجتماعية وأن لهم دورهم في مراحل التاريخ المختلفة لأن لهم فعالية صناعة الحركة فيه فلهم مكانتهم في التدرج الجيلي غير أنهم أصبحوا طرفا في معادلة أكثر بروزاً هي المعادلة الاجتماعية ومن ثم بدأ وضعهم يكتسب ملامح جديدة ويتخلى عن أخرى قديمة ونتيجة لذلك تخلق ملامح جديدة لموقفهم وناء شخصيتهم وفي إطار ذلك قد تثار تساؤلات عديدة هل ما زال موقف الشباب موقفا جلياً تلتقى حوله صراعات النسيج الاجتماعي ويميز دورة الأجيال التاريخية ؟ أم

أن هذا الموقف أصبح موقفاً اجتماعيا طبقياً؟ محور الاختلاف والصراع يدور حول الموقف من العملية الاجتماعية من الذي يعطيها دعمها وينتجها ومن الذي يحصل علي نتاجها أو فائضها؟ من كل النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة علي ذلك.

استكشاف قضية الشباب يفرض علينا الانتباه إلي مجموعة من المتغيرات ذات الطابع العالمي ، كالحضور المفروض لتغير العالمية الذى تأكد من خلال ثورة المواصلات والاتصال. كذلك الحضور المكثف لبعض الأحداث المحلية التي اتخذت طابعا عالميا فبرغن بروزها في محلية محددة إلا أنها اكتسبت اهتماما إنسانياً عاما لأن تأثيرها لم يقتصر علي حدود محليتها كالثورة الفيتنامية مثلا أو أحداث نقابة تضامن البولندية أيضا . بالإضافة إلي ذلك ميكنة الحياة المحيطة بالإنسان كأحد الآثار العلمية والصناعية تعتبرا متغيراُ آثار الرفض الشبابي لهذه الحضارة بحثا عن واقع حضاري جديد . كل ذلك وغيره كان له تأثيره العديد علي تماسك المحليات ومن ثم التأثير علي استمرارية تراث هذه المخليات نقيا دونما اختلاط . غير أنه حينما يقع التفاعل يطرح التغير كضرورة ومن الطبيعي أن يكون لذلك أعباء ومعاناة يتحمل وقعها الشباب كي ينتقل بالمحلية إلي العالمية .

بحيث يتوازى مع ذلك الانتقال من الحاضر إلى المستقبل.غير أنه لإنجاز ذلك هناك محاذير وضرورات لابد وأن نأخذها في الاعتبار .

فمحظور علينا أن نطرح قضية الشباب طرحاً تصميميا .

كالقول بأن المسألة الشبابية مسألة معاصرة أو إرجائها أو بعض تفاعلاتها إلي عوامل أو تغيرات أحادية منفردة .

ذلك لأن المسألة الشبابية فيها تقدم وفيها جدة وأنها إذا أصبحت الآن بارزة فلأن ذلك يرجع أساسا إلي عوامل تتعلق بالسياق العالمي أو التفاعلات المحلية ثم الخصائص والملامح الجديدة التي بدأت تنتاب البناء الدافعي للشخصية الشابة فيما يتعلق بعلاقتها بسياقها المحيط وموقفها من مكوناته وعناصره.

محظور أيضا القول بالتعميم الذي يذهب إلي أن الفئة الشبابية ذات ملامح إنسانية شاملة وذلك لمجرد اشتراك التجمعات الشبابية عالميا في بعض الخصائص التكوينية أو العمرية ومن ثم الوصول إلي استنتاج خاطئ . من خلال ذلك يؤكد أن القضايا واحدة والمواقف متماثلة ومن ثم فلابد من منهج واحد متميز ذلك لأن حقائق الشباب هي حقائق اجتماعية ترتبط بحدود المحلية وتوجب أن يسير التفاعل وجهة معينة مرتبطة أساسا بحقائق هذه المحلية ذلك يفرض ضرورة البحث عن

مناهج علمية ملائمة لإدراك تفاعلاتها وتحديد القواعد والقوانين التي تحكم حركتها. (٢)

محظور علينا أيضا أن نتصور نحن الكبار نحن الذين ندعى دور الوصاية نحن الذين نمثل المكانة المؤسسية أو التامة الصياغة بأننا المثال الذى يحتذى ففي ذلك خطأ فادح نطلب خلاله من المستقبل أو الطبيعة المتحركة أن يتوقف لكي يتطابق مع الماضي الساكن في جوهره علينا أن نتخلى عن النظرة إلي الشباب باعتبارهم هم خراف ضالة .

علينا أن نجعل المشاعل تنير بدورها طريق المستقبل دون قسر علي السير فيه وأيضا دون حجب لأماكنه الوعرة علينا أن نتذكر القول المسيحي بأنهم "خراف ضالة فيها براءة فيها سذاجة فيها صلاحية إلا أنها تستقيم فقط تحت رعاية الراعي " الصالح الأمين أو القول الإسلامي" ريح الجنة في الشباب فلا تحولوا تياره إلي النار" .

إلي جانب ذلك علينا أن نتحلى عن أي إدراك مستقطب للشباب فهم ليسوا ملائكة لا يأتون الخطأ وهم أيضا ليسوا أشرار لا سبيل للهداية أمامهم . وإنما هم بشر لديهم ملامح البشر ومن ثم فهم بحاجة إلي اللهو لإنعاش الحياة بقدر ما هم تواقون إلي التضحية والفداء من أجل الحياة هم بحاجة إلي ممارسة كل ما يرتبط بسير الحياة الكاملة للإنسان ومن ثم فليس علينا أن

نعايرهم بأنهم ذوو عنف ولا هون ولا علينا دائنــا أن ننصــب أنفسنا دائما باعتبارنا أصحاب أجراس تدق لتعلن انحــرافهم أو رجوعهم إلي جادة الصواب .

ذلك يعني أنه من الضروري أن نرفع مظلة الوصاية عن الشباب ففي ذلك إطلاق لكل طاقات الحاضر للانطــلاق بقــوة وموضوعية إلي المستقبل في إطار ذلك لابد أن ندرك المســألة الشبابية من خلال رؤية الشباب لها علينــا أن نتجنــب محاولــة فهمهم في غيابهم أو بالوكالة عنهم فذلك يعنى أنهم دون النضــج وهذا حكم اتهامي ويعنى أيضاً نظرة تآمرية من الخارج لا تدرك بما فيه الكفاية تفاعلاتهم الداخلية. (٣)

مفهوم الشباب

تعنى هذه الدراسة بمحاولة التعرف علي طبيعة الانتمــاء الاجتماعي للشخصية المصرية من خلال التطبيق الميداني علــي عينة الشباب وقد تم اختيار فئة الشباب كموضوع للدراسة بشكل خاص استنادا إلي بعض العوامل الأساسية والتي يمكن تحديــدها فيما يلي:-

(١) إن فئات الشباب هم أكثر فئات المجتمع حساســية وتــأثرا بالتغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمــع ســواء أكانــت تغيرات إيجابية أو سلبية ... وذلك بحكم الطبيعة الانتقالية لهــم

بين مرحلتي الطفولة والرشد ، ومن ثم فإن الشباب أكثر فئـــات المجتمع المصري تأثرا بـــالتحولات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياسية والثقافية التي تعرض لها هذا المجتمـــع فـــي فتـــرة السبعينات نتيجة تطبيق سياسات الانفتاح الثقافي .

(٢) وترجع دراسة أهمية لشباب أيضا إلي زيادة حجم هذه الفئة في المجتمع المصري حيث يمثلون نسبة كبيرة من ســكان هـــذا المجتمع.

(٣) أن الشباب هم عنصر التغير في هذا المجتمع ودليل ذلك أن معظم الحركات الاجتماعية والثورية في دول العالم الثالث كانت تتكون أساسا من شرائح مختلفة من الشباب بعبـــارة أخـــرى أن الشباب هو الذي يلعب دور أساسي وحاسم في عملية التغير في المجتمع . (٤)

أما فيما يتعلق بالمرحلة العملية للشباب فإنه يمكن القـــول بـــأن هناك العديد من الاختلافات حول تحديد هذه المرحلـــة فـــالبعض يحددها بأنها تقع فيما بين الخامسة عشر والثلاثيين وذلك استنادا إلي أنها المرحلة العمرية التي تظهر خلاها علامـــات النضـــج الفسيولوجي والاجتماعي .

ويرى البعض الآخر أن مرحلة الشباب تبدأ عنـــدا يبـــدأ النضج الفسيولوجي والسيكولوجي للشباب عند ســـن الخامســـة عشر وتنتهي عندما يبدأ النضج الاجتماعي عند سن الثلاثون أي

أن الشباب يبدأ في الدخول في مرحلة الرشد بترك مرحلة الشباب عندما يبدأ فى أداء دور معين أو أدوار مختلفة في المجتمع بل وعندما يحتل مكانة اجتماعية محددة حيث يرى هؤلاء الشباب أنهم هم الشريحة العمرية الممتدة بين اكتمال النضج الفسيولوجي وبداية النضج الاجتماعي.

ويعنى أن مرحلة الشباب هي المرحلة التي لم يكتمل بها النضج الاجتماعي للشباب بعد او تحمل مسئوليات بعد.

ويتفق بعض الباحثين علي تحديد فترة الشباب بالمرحلة العمرية من الثامنة إلي الثلاثين وقد استند هؤلاء أن الثامنة عشر كسن للبداية – هي السن التي يكتمل عندها النضج الجسمي والعقلي أي استند هؤلاء إلي البعد البيولوجي في تحديد سن البداية بينما استندوا في تحديد سن النهاية إلي البعد الاجتماعي الذى يتمحور حول فكرة المسئولية حيث أن الشباب لا يصبح مكتملا أو ناضجا إلا إذا تحمل مسئولية تعكس نضجه الاجتماعي الذى تبلور حول المشاركة الإيجابية في تنمية المجتمع ومن سمات هذا النضج اختيار المهنة والبدء في ممارسة العمل واداء الخدمة العسكرية . وممارسة الحقوق السياسية والمسئولية الكاملة أمام لقانون ثم الزواج والمسئوليه الأسرية . (٥)

وهناك أيضا من يحدد فترة الشباب بالمرحلة العمرية من الخامسة عشر إلي الخامسة والعشرين [illegible]

الباحثين في تحديد الخامسة عشر كسن للبداية إلي اكتمال النضج الجنسي والخامسة والعشرين كسن للنهاية إلا أنها السن التى تحدث عندها تحولات هامة في حياة الشباب فعندما يترك التعليم بعد استكماله ويلحق بعمل دائم ويتزوج ويسعى إلي تحقيق ذلك أو بعبارة أخرى يترك فترة الطلبة ويبدأ حياة الراشدين .

ويعتبر علماء السكان هم أول من حاول تقديم تحديد لمفهوم الشباب . وفي هذا التجديد نجدهم قد استندوا في معيار خارجي يتمثل في السن أو العمر الذى يقضيه الفرد في أتون التفاعل الاجتماعي . ويختلف علماء الديموجرافيا فيما بينهم في تحديد بداية ونهاية هذا السن . فهناك من يؤكد أنهم من هم تحت سن العشرين وبذلك فهو يحدد نقطة النهاية دونما تحديد لنقطة البداية. وهناك من يؤكد أنهم من يقعون ابتداءا من سن الخامسة عشر إلي سن الخامسة والعشرين . أو من يقعون بين سن الخامسة عشر إلي سن الثلاثين علي ما يذهب آخرون . بينما يذهب فريق رابع إلي القول بأنه إذا كان مقنعا أن تستمر فترة الطفولة حتى الثالثة عشر، وأن فترة المراهقة تغطي السنوات بين الثالثة عشر والسادسة عشر ومن ثم فقد انضموا إلي قوة العمل ، وإلي المشاركين دائما في بناء المجتمع والتفاعل الاجتماعي . وفي الحقيقة يرجع هذا الاختلاف بين العلماء داخل هذا النظام العقلي إلي السياق الاجتماعي.

الذى يعيش بداخله هؤلاء لعلماء أو الذي يضـم الشـباب موضع الاهتمام . إذ يختلف المدى العمري الذى فيه هذه الفئـة في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات المتقدمة، حيث تمتـد فترة الشباب والمراهقة في الأخيرة عنها في الأولى، بحيث نجد أن الحد الأقصى لسن الشـباب ينتهـي فـي الأولـى مبكـراً عن الثانية . (٦)

أما علماء الاجتماع ، فلهم هم الآخرين تحديدهم العلمـي والموضوعي ، الذي يؤكد أنه بالإضافة إلي التحديـد العمـري السابق فإن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول بناء المجتمـع تأهيـل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي دوراً أو أدواراً فـي بنائه وتنتهي . حينما يتمكن الشخص من احـتلال مكانتـه وأداء دوره في السياق الاجتماعي ، وفقا لمعايير اللعبة الاجتماعية وهم يؤكدون أن الشخصية تظل شابة طالما أن صياغتها النظامية لـم تكتمل بعد . وفي إطار ذلك يفرق علماء النفس بين الـدور فـي مرحلة الإعداد ، والدور في مرحلة الاكتمال والفعالية . فـدور الطالب والصبي والحرفي يعد من النوع الأول بينما يعتبـر دور العامل والموظف والمهنى من النوع الثاني وبذلك يعتمد تحديـد علماء الاجتماع للشباب كفئة علي طبيعة ومدى اكتمـال الأدوار التي تؤديها الشخصية الشابة ويستتبع ذلك تأكيدهم علي انتشـار الرفض والعنف والتظاهر عند هؤلاء الذين لم تكتمل أدوارهـم

بعد . أو ما زالت في طور الإعداد ، وذلك نظرا لنقص اكتمال صياغتهم النظامية كانتشار هذه الظواهر بين الطلبة أو العمال أو الموظفين الذين شغلوا أدوارهم المهنية حديثا .

وبعض هؤلاء الباحثين الذين يحددن سن الشباب من الخامسة عشر إلي الخامسة والعشرون يطلقون علي هذه المرحلة مرحلة المرور إلي سن الرشد ويحددون الدخول في سن الرشد ونهاية مرحلة الشباب ثلاثة شروط هي بداية الحياة المهنية والزواج ومغادرة العائلة الأصلية أو الاستقلال المكاني أو الإقامي.

ويرى آخرون في أسباب تحديد مرحلة الشباب من الخامسة عشر إلي الخامسة والعشرون أنها المرحلة العمرية التي يبلغ فيها الشباب قمة النضج الفسيولوجي والنفسي والاجتماعي حيث يتحدد سن النهاية وهو الخامسة والعشرون استنادا إلي أنها السن التي يصبح عندها الشاب قادرا علي الإسهام والمشاركة الإيجابية في حياة مجتمعه وقادرا أيضا علي ممارسة الحقوق التي يمارسها الراشدون . (٧)

ويعرف بعض الدارسين ممن يتفقون علي هذه المرحلة العمرية التي تقع ما بين الثامنة عشر ، والثلاثون –الشباب بأنه ظاهرة اجتماعية تشير إلي مرحلة من العمر تعقب مرحلة

المراهقة وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة .

وكذلك يعرفه آخرون بأنه الفترة المتراوحة بين نهاية المراهقة وبلوغ النضج.

ومن الواضح أن هناك اختلاف في تحديد بداية سن الشباب بين الباحثين فبينما يرى البعض أنها تبدأ عند سن ١٥ لأنها السن التي يكتمل عندها النضج الجسمي للشباب يرى البعض أنها تبدأ عند سن ١٨ من العمر حيث اكتمال النضج الجسمى والعقلي وحيث تبدأ مرحلة المراهقة . ومن الواضح فيما يتعلق بوجه النظر الأولى والتى ترى أن مرحلة الشباب تبدأ عند سن ١٥ من العمر – أنه يوجد تداخل بين فترتي الشباب والمراهقة دون تحديد واضح بينما تميز وجهة النظر الثانية والتي ذهبت إلي أن مرحلة الشباب تبدأ عند سن ١٨ من العمر بين فترتي الشباب والمراهقة حيث ترى أن مرحلة الشباب تبدأ من نهاية فترة المراهقة.

أما سن النهاية فعلى الرغم من أن الجميع يتفقون علي أنه السن التي تبدأ عندها النضج الاجتماعي والذي يكون من أهم سماته :-

١-بدية الحياة المهنية واحتلال الشاب لدور اجتماعي محدد أي التحاق الشاب بعمل دائم .

٢-الزواج وتكوين أسرة جديدة وتحمل أعباء المسئولية الجديدة الأسرية.

٣-الاستقلال عن الأسرة الأم .

إلا أن هؤلاء الباحثين يختلفون في تحديد السن التي تبدأ عندها النضج الاجتماعي ويدخل الشاب عندها فترة الرشد فالبعض يرى أنه بدا عند سن الخامسة والعشرين ويرى آخرون أنه يبدأ عند سن ٣٠ من العمر . وعلي أية حال فإن التحديدات الزمنية لسن الشباب تختلف بطبيعة الحال باختلاف المعايير التي يعتمد عليها الباحثون استنادا إلي اختلاف السياقات باختلاف الطابع الحضاري والنظام الاجتماعي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وما إلي ذلك . ونحن نتفق مع الذين يحددون المرحلة العمرية للسباب بالفترة من ما بين الثامنة وعشر – والثلاثون– وذلك استنادا إلي أن سن ١٨ كسن للبداية هي السن التي يتم عندها اكتمال النضج الجسمي والعقلي والنفسي وتنتهي عندها فترة المراهقة حيث أننا نميل إلي التمييز بين فترتي المراهقة والشباب . ونميل إلي التعريف الذى يرى أن مرحلة الشباب هي المرحلة التي تعقب مرحلة المراهقة. (٨)

ويربط علماء النفس وعلم النفس الاجتماعي بداية ونهاية مرحلة الشباب بمدى اكتمال بناءهم الدافعي ، فإذا ولد الفرد كمستوى بيولوجي ، فإنه كذات أو هوية يتم بناؤها إذا استوعب

مجموعة التوجيهات القيمية الكائنة في السياق الاجتماعي من خلال عملية التنشئة التي تقوم بها نظم اجتماعية عديدة ثم إذا هي نتيجة لذلك استطاعت أن توائم بين هذه التوجيهات القيمية من ناحية وبين إشباع احتياجاتها واهتماماتها الأساسية في مستوياتها الوجدانية والإدراكية من ناحية أخرى ، بحيث تشير هذه الموائمة إلي امتلاك الشخص لبناء دافعي متكامل يمكنه من التفاعل السوي في المجال الاجتماعي .

وإذا كان علماء السكان والاجتماع والنفس قد حاولوا تقديم تحديدهم الموضوعي للشاب فعلماء البيولوجيا رؤيتهم أيضا . وهي الرؤية التي تؤكد علي ربط نهاية هذه المرحلة باكتمال نمو البناء العضوي والفيزيقي . من حيث الطول والعرض ، أو من حيث نمو واكتمال كافة الأعضاء التي لها وظائف معينة في بناء الجسم سواء أكانت أعضاء داخلية أو خارجية كالغدد وما غير ذلك .

تذهب هذه النظم العقلية أيضا إلي أنه إذا اصطلحنا علي تقسيم دورة حياة الإنسان بين الطفولة والشباب والرجولة والشيخوخة . فإن المرحلة الأولى في غالبها بيولوجى بينما الثانية اكتمال بيولوجي ونفسي واجتماعي ، ويعتبر الثالثة امتداداً بهذا الاكتمال إلي أقصى مستويات النضج، وهو المستوى الذى يبدأ في التحلل في المرحلة الرابعة ، حيث الشيخوخة ، وأن

المرحلة الثانية . مرحلة الشباب –هي مرحلة المعاناه ، لأنها مرحلة الاكتمال ، والاكتمال مرحلة فيها إضافة وتولد ، فيها مرحلة غرس ورفض ، فيها فعل ورد فعل ، وهذا ما يحكم تفاعلات هذه المرحلة . ذلك بمعنى أن الشخصية الشابة تعتبر بناءا يتكون من مجموعة من العناصر البيولوجية المتفاعلة والتي يسود بينها نمط من التوازن يعكس ملامح الشخصية الشابة ، وفيما يلي نذكر بعضا من هذه العوامل :–

١–يعتبر العنصر البيولوجي هو العنصر الأول في بناء الشخصية الإنسانية الشابة ويولد الفرد بهذا العنصر ، فهو من خلاله يعتبر امتدادا للطبيعة ولا يختلف الإنسان عن الحيوان فيما يتعلق بمكوناته العضوية والبيولوجية ، هذا العنصر يتضمن بعداً هاماً هو الحاجات الأساسية التي تتطلب إشباعاً ، بحيث تخلق هذه الحاجات لديه ميلا إلي خارج بنائه العضوي إلي التفاعل مع الآخر بحثاً عن الإشباع .

٢–ويعتبر العنصر الاجتماعي هو لعنصر الثاني في بناء الشخصية الشابة وهي تقدم البيئة المحيطة بالفرد والتي بإمكانها أن تقدم إشباعا لحاجاته الأساسية بل نجد أن هذه البيئة الاجتماعية عادة ما تزود الشخص ببعض الحاجات الاجتماعية الأخرى التي عليه السعي لإشباعها إلي جانب حاجاته البيولوجية الأساسية. ويتم غرس هذا العنصر من الخارج من خلال عملية

التنشئة الاجتماعية التي يتم إنجازها بوسائل عديـدة كالأسـرة ، المدرسة ، ومؤسسة العمل أو المهنة ، وعادة ما تتكون الخبرات التي يكونها الشخص نتيجة للتعامل مع العالم الخارجي إلي جانب البيولوجي والعنصر الاجتماعي.

٣- ويعتبر العنصر السيكولوجي هـو العنصـر الثالـث ويضم مجموعة الخبرات التي يكونها الشخص نتيجة للتعامل مع العالم الخارجي إلي جانب اتجاهاته نحو هذا العالم. وتتكون هذه الاتجاهات والخبرات لدى الشخص نتيجة للتفاعل الذى بينه وبين العلم الخارجي ، فالعنصر السيكولوجي إذا ينتج عـن التفاعـل الذي يتم بين العنصر البيولوجي والاجتماعي . ومن ثـم فهـو يختلف من شخص لآخر نتيجة لطبيعة تكوينه البيولوجي بدرجة ما وبدرجة أكبر بالنظر إلي طبيعة البيئة الاجتماعية التي تشـكل إطار تأهيله الاجتماعي .

٤- ويشكل المكون الثقافي العنصر الرابـع فـي بنـاء الشخصية الشابة ، ويتم استيعاب هذا البعد فى بناء الشخصية من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية ويلعب هذا البعـد دوره فـى ضبط حركة الفرد فى السياق الاجتماعي ، وتتباين القيم الموجهة للسلوك الفردى بين كونها قيم وجدانية تلمس الجوانب العاطفيـة والشاعرية أو تتصل بالقيم التقويمية التى تسـاعد الفـرد علـى المفاضلة بين الاختيارات ، أو القيم الإدراكية التى توجز معرفة

الإنسان بواقعه المحيط والأسلوب العلمى أو الموضوعى للتعامل معه.

أما السن الذى نميل إلي اعتباره نهاية لمرحلة الشباب هو سن ٣٠ وذلك استنادا إلي أنها أقصى سن يمكن أن يتم عندها الاستقلال عن الأسرة الأم وإنها فترة التعليم النظامي والالتحاق بعمل دائم وأيضا الزواج وتكوين أسرة جديدة وهي المؤشرات أو السمات التي اتفق عليها الباحثون كدلالة علي بداية النضج الاجتماعي وانتهاء مرحلة الشباب والدخول في مرحلة الرشد .

وكما هو واضح أننا نختلف في تحديد سن نهاية للشباب مع من يحدده ٢٥ وذلك لأننا إذا وضعنا في اعتبارنا أن مرحلة الشباب في المجتمع المصري – محل الدراسة- تطول نسبيا إلي ما بعد ٢٥- نتيجة ازدياد حدة المشكلات التي يواجهها الشباب في هذا المجتمع مثل تقلص فرص العمل حيث يستغرق الشباب وقتا طويلا- بعد تخرجه والبحث عن فرص العمل وارتفاع سن الزواج نتيجة الأزمات الاقتصادية الطاحنة يؤكد ذلك بيانات تعداد ١٩٨٦ التي تشير إلي ارتفاع متوسط سن الزواج إلي ٢٩ سنة للشباب وغير ذلك من المشكلات التى يواجهها الشباب المصرى والتي تؤجل دخوله في مرحلة الرشد وبداية النضج الاجتماعي وبعبارة أخرى فإن الشباب في مصر يتأخر نضجه

الاجتماعي لأنه يظل لفترة طويلة لا يتحمل مسئوليات اجتماعية ولا يحتل دوراً اجتماعياً محدداً .

ويمكن استخلاص التعريف المجرد من واقع العرض السابق :

التعريف المجرد للشباب :-

مرحلة الشباب هي المرحلة التي يكتمل عندها النضج الجسمي والعقلي للشاب وتنتهي عند بدايتها فترة المراهقة وتستمر حتى بداية النضج الاجتماعي والذى يعنى بداية تحمل الشاب لأعباء مسئوليات اجتماعية مختلفة منها .
احتلاله لدور محدد أي بداية لممارسة عمل دائم والزواج وتكوين أسرة والانفصال عن الأسرة الأم . (١٠)

ثانياً : رعاية الشباب :

أولا : ماهية رعاية الشباب وخصائصها .

منذ أن عرفت رعاية الشباب كميدان عمل متخصص وضعت لها العديد من التعريفات سواء علي المستوى العاملين مع الشباب بصفة عامة أو بين المهتمين بها في العلوم الاجتماعية وفيما يلي بعض من هذه التعريفات التي تمثل وجهات نظر متعددة خلال الأعوام الماضية :-

١-رعاية الشباب هي النشاط الذى يمارسه الشاب في أوقات الفراغ ذلك النشاط الذى يؤدي إلي غرس الشعور بالراحة

والسرور والحرية في النفس والتخلص من الطاقة الجسمانية والانفعالية الزائدة .

ويوضح هذا التعريف أن رعاية الشباب عبارة عن النشاط الذى يمارسه الإنسان بغرض الامتاع وإشباع من جانب والتخلص من الطاقات الزائدة من جانب آخر .

أن الرعاية الاجتماعية بصفة عامة تشير إلي مجموعة كاملة من الأنشطة المنظمة التي تقوم بها الهيئات الطوعية والحكومية التي تسعى إلي علاج المشكلات الاجتماعية والحد منها والوقاية من آثارها ، وتحسين الأحوال المعيشية للأفراد والجماعات أو المجتمعات . وتعتمد أنشطة الرعاية الاجتماعية علي استخدام جهود المتخصصين والمهنيين كالأطباء والممرضات والمحامين والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين . (١١)

ورعاية الشباب في الواقع لا تقتصر علي ذلك فقد يمارس فرد أو مجموعة من الأفراد أو نشاطاً في شارع أو منزل وفي مقهى أو نادى وقد يكون هذا النشاط إيجابيا أو سلبيا فردياً أو جماعيا مشروعا أو غير مشروع . ومن ثم فإن رعاية الشباب أبعد من ذلك بكثير فهى تعني أن يحدد الشباب أهدافه وينظم نفسه ويختار قيادته ويحدد أدواره ويرتبط بمعايير قد وضعها في ضوء معايير وقيم المجتمع الذى ينتمي إليه ويمارس خبراته

الفردية والجماعية وأوضح مثال علي ذلك ما تقوم بـــه مراكـــز توجيه الشباب ومكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية وغير ذلـــك من مؤسسات قد لا تعتمد الكثير منها علي أى لون مـــن ألـــوان النشاط بالإضافة إلي ذلك فإن هذا التعريف أقرب إلي التـــرويح منه إلي رعاية الشباب . ومن هنا تتضح جوانب القصور في هذا التعريف فضلا عن جوانب أخرى ستتضح في ضوء ما يلي من تعريفات . (١٢)

٢-رعاية الشباب هي مجموعة من الخدمات تقدم للشباب عـــن طريق المؤسسات والهيئات بقصد تزويدهم بنوع مـــن الخبـــرة الجماعة التي تتيح لهم فرص النمو .

وفي هذا التعريف نلاحظ حصر رعاية الشباب في نطاق ميـــدان معين يؤدي إلي تضييق مجالات الرعاية وحجبها عن الميـــادين الأخرى مثل الميادين التعليمية والمهنية والصحية والاقتصـــادية وكلها مجالات متباينة ومترابطة بعضها البعض تؤثر كل منهمـــا في الأخرى وتتأثر بها .

٣-رعاية الشباب هي خدمات مهنية أو عمليـــات ومجهـــودات منظمة ذات صبغة وقائية وغنشائية وعلاجيـــة تـــؤدي للشـــباب وتهدف إلي مساعدتهم كأفراد أو جماعات للوصول إلـــي حيـــاة تسودها علاقات طيبة ومستويات اجتماعية تتمشى مع رغبـــاتهم

وتلفت البحوث والدراسات السوسيلوجية النظر إلي أهمية التوجيه الاجتماعي للشباب ورعايتهم في شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها ، ولا يأتى هذا إلا من خلال النظام السياسي وأيدولوجية المجتمع التي تحدد دوره في استيعاب الشباب وإدماجهم في الحياة العامة ، ووسائل حل الصراعات التي تظهر في الصور المختلفة للعنف الذي يواجه البعض به السلطة سواء داخل الأسرة او داخل المؤسسة التي يعملون بها ، أو فى محيط المجتمع الأكبر . (١٤) وعندما نتحدث عن نظم الرعاية الاجتماعية – فإن أبسط إشارة لها يجب أن تتضمن البرامج والأنشطة والخددمات التي تستهدف مواجهة وإشباع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأفراد المجتمع ، ومن ثم فإنها تعد الوسائل الضرورية لتدعيم الأداء الاجتماعي للفرد ، وذلك فضلا عن تكيفه وتوفقه مع الدوار والوظائف التي يمارسها في الحياة . (١٥)

الخصائص العامة لرعاية الشباب :

ومن أهم هذه الخصائص :

١-إن رعاية الشباب هي ميدان أو مجال تتعاون فيه مهن تخصصية كثيرة منها الخدمة الاجتماعية التي تلعب دوراً أساسياً في هذا المجال بما تتميز به من الأساليب الفنية والمعايير الأخلاقية والمهارات الفنية والشروط التى يجب

توافرها في الممارسين لهذه المهنة وكذلك الإعداد الخــاص للمشتغلين بها .

٢-إن رعاية الشباب ذات أهداف تنموية ووقائية وعلاجية ونبرز هنا الهدف التنمـوي كهـدف أساسـي حيـث أن مصـر والمجتمعات العربية تعد من الدول النامية .

ولابد أن تعطي أولوية للهدف التنموى حيث تركـز رعايـة الشباب علي المساهمة في التنشئة الاجتماعية لمسـاعدة النشـئ علي اكتساب القيم والاتجاهات العصرية التـي تسـهل عمليـة تحديث المجتمع والعمل علي الاحتفاظ بالقيم والاتجاهات التقليدية المميزة لثقافة كل مجتمع وتراثه التاريخي لإيجـاد نمـط مـن التحديث يتلائم مع ظروف وأوضاع وقيم وثقافة وتاريخ مجتمعنا . (١٦)

أن عالمنا المعاصر منذ فترة تاريخية بعيدة تتأسس مرتكزاته علي تفاعلات التغير الاجتماعي فمنذ عصر النهضـة والثـورة الفرنسية والثورة العلمية والتكنولوجيا وثورة المواصلات نجد أن العالم يعيش في إطار مناخ جيد تهتز علي ساحته أكثر التقاليـد رسوخا وتنهار في سياقه أكثر المؤسسات قداسة وعراقة ويتولـد عنها إيمان جيد مضمونه أن الثبات قد انسحب من علي المسرح وان الدينامية هى القاعدة وان التغير هو المنطق الذى يتخلق من خلاله هذا العالم الذي يتحرك فيه المتخلف الساكن مـن خـلال

التنمية – وهي التغير الإرادي – ليلحق بالمتقدم الذى تندفع في إطاره إيقاعات التغير بسرعات يصعب إدراكها فأثناء ذلك تنهار مؤسسات رئيسية بينما تأسس أخرى فالأسرة يصيبها الانهيار لأن المثل والمعايير التي تنشأ عليها الأبناء تختلف كثيرا عن تلك التي يواجهونها في واقع الحياة الاجتماعية المحيطة بالإضافة إلي ذلك فقد أسس التقدم التكنولوجي واقعا جديدا فيه علاقات وأدوار جديدة وربما وجهات نظر جديدة وفرها التقدم التكنولوجي من خلال وسائل الاتصال بحيث جعل فئة شبابية خارج أنساقها الأساسية تتواصل مع نظائرها وأثناء ذلك تجلب إلي محليتهم ما يجعلها أكثر عالمية . (١٧)

ويلي ذلك الهدف الوقائي : وذلك بالعمل علي وقاية الشباب من الوقوع في المشكلات مستقبلا ويستفاد في مواجهة مشكلات المستقبل بالبحوث والدراسات التي تعطي درجات عالية من التنبؤ بمتغيرات الحاضر والمستقبل .

وأخيرا الهدف العلاجي : حيث يواجه الشباب الآن تراكمات عديدة من المشكلات خلقتها عهود طويلة من التخلف والفقر والفساد والانحلال أوجدتها عوامل عديدة منها الاستعمار والإقطاع والرجعية فكانت الأمية وفقر الخدمات وضعف المشاركة والسلبية وغير هذا من مشكلات الأمر الذي يتطلب المواجهة العاجلة فمشكلات التخلف ما هي إلا أمراض يعاني

منها المجتمع فلابد من علاجها أولا ثم التخطيط للوقاية منها والتغلب عليها في المستقبل . (١٨)

يضاف إلي ذلك تغير توجهات السياسات الاقتصادية إلي اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وما يترتب علي ذلك من إعادة توزيع الدخل القومي ، واتساع الهوة بين المالكين وغير المالكين ، انتشار النشاطات الطفيلية التي أصبحت المصدر الأساسي لثروة المالكين ، تلازم مع ذلك زيادة حدة المشاكل الأساسية للقاعدة العريضة للشعب المصري كالإسكان والبطالة بين صفوف الشباب ، وارتفاع الأسعار والتضخم، وضعف الدخول والمرتبات وتدهور مستوى التعليم ، وتراجع التخطيط الشامل ، وانعدام فرص المواطنين في الحصول علي حقوقهم وانتشار الجرائم وتنوعها ، وانتشار المخدرات وخاصة بين الشباب ، وغير ذلك من مشكلات وأزمات لها تأثيرها علي تماسك المجتمع وطبيعة الانتماء . (١٩)

٣- أن رعاية الشباب تمثل مناهج للعمل مع الشباب وليس من أجله فالدولة من جانبها وفرت المؤسسات والميزانيات والبرامج والفنيين وتتيح للشباب الفرصة في المشاركة في تحديد احتياجاته وممارسة أنشطته المتعددة والمساهمة في المشروعات القومية المشتركة ومعسكرات العمل .

٤- أن رعاية الشباب تعتمد علي خدمات وبرامج منظمة حكومية وأهلية ودولية حيث أن هناك مؤسسات حكومية ترعى الشباب و تقدم الخدمات والبرامج المنظمة لهم وتساندها هيئات ومؤسسات أهلية وإلي جانب ذلك فتوجد منظمات دولية ترعى الشباب وتعمل علي التقارب بينهم في أنحاء العالم ورعاية الشباب في شمولها تتم التضافر والتعاون بين تلك الهيئات والمؤسسات بتعدد تبعياتها .

٥- ورعاية الشباب تؤدي خدمات مع الشباب كأفراد وجماعات.

٦- تقدم خدمات رعاية الشباب لمساعدة الشباب علي مواجهة مشكلاته وإشباع احتياجاته المتجددة والمتغيرة من أجل النمو المتكامل من جميع النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية والخلقية والروحية الأمر الذي يؤدي إلي تحقيق أقصى تكيف ممكن مع الشباب مع بيئتهم الاجتماعية وأن هذا التكيف يجب أن يتفق مع إمكانات الشباب وبالتالي فإن إحداث تغير مرغوب فيه لدى الشباب هو الهدف المأمول من رعاية الشباب. (٢٠)

ويعني ذلك أنه إذا كان تبنى تصور معين للمستقبل يعتبر من السمات الأساسية للشباب . فإن من سماته أيضا اختلاف التصورات باختلاف الشريحة الاجتماعية . وذلك يأتي بنا إلي رفض تصور شبابي موحد للمستقبل . ففي ذلك وصاية وتحقيقه

غير ممكن لأنه غير مطلوب . بل إنه من الضروري بدلا من ذلك أن نؤمن بإمكانية تأسيس تصورات شبابية متباينة ففي ذلك إفلات من أسار الملحية المتخلفة التي تفرض بالوصاية منطقاً واحداً . والانطلاق نحو عالمية تؤمن بالتقدم كهدف . والتغير كوسيلة ملائمة للمستقبل حيث مجال الوعد ، يتحرك نحوه الجميع من دروب ومسالك عديدة في نطاق عالمية عقلانية وشاملة . (٢١)

٧- إن هذا التغير المطلوب للشباب أن يتفق مع فلسفة المجتمع الذي يعيشون فيه وبما أن مجتمعنا يؤمن بالفلسفة الديموقراطية فلابد لرعاية الشباب كجهود مهنية أن تتفق وهذه الفلسفة .

٨- أن رعاية الشباب لا يمكن أن تركز علي نوع معين من النشاط الإنساني كالرياضة وحدها أو الفنون وحدها لأن التنمية الإنسانية عملية متكاملة شاملة وأن تعددت الطرف المتجهة نحوها كما أن برامجها لا تمتد معالمها داخل نطاق أوقات الفراغ فقط بل عليها أن تنطلق في تأثيرها علي الشباب في مجالات عمله داخل المصنع أو المدرسة والجامعة والنادي لتعاونه وتوفر له كل ما يساعده علي الاستمتاع بعمله وفراغه علي السواء .

٩- أن رعاية الشباب ليس تنمية البطولات والمواهب قدر ما هي تدريب لملايين الشباب علي ممارسة المواطنة الصالحة.

١٠- أن رعاية الشباب في مضمونها العام لابد وأن تكـــون ذات شقين متلازمين ..

الأول : خدمات تقدم للشباب مستهدفة أعداد وتنمية وإكسابه نموا عريضا في معارفه ومهاراته .

الثاني : إتاحة الفرص الملائمة التي يستطيع الشباب أن يســـاهم من خلالها بجهوده وطاقاته الخلاقة والمبدعة فـــي بنـــاء وطنـــه معبرا عن ولائه وانتمائه لهذا الوطن .

ثانيا : فلسفة رعاية الشباب :

ترتبط المهن التي تتعامل مع الإنسان بإطار مـــن القـــيم الأخلاقية سواء في تحديد أهدافها أو عند العمل من أجل تحقيـــق هذه الأهداف .

والمهن التي تعمل في مجال رعاية الشباب معظمها مـــن المهن الإنسانية والتي نهتم بها في دراستنا .

ويستند العاملون في مجال رعاية الشباب إلي مجموعـــة من المبادئ الفلسفية المستمدة من الحقائق العلمية والقـــيم التـــي نادت بها الأديان وذلك في إطـــار الأيدولوجيـــة التـــي يعتنقهـــا المجتمع ألا وهي القيم الديموقراطية .

وتعتبر رعايـــة المجتمـــع للأفـــراد والجماعـــات مـــن الضرورات الوظيفية لبناء المجتمع واستمراره ، لذلك يحـــرص

المجتمع علي أن يوفر من الضمانات ويتخذ من الإجراءات ما يساهم في إشباع حاجات الأفراد والجماعات وتلمس الحلول لما يصادفونه من مشكلات وأزمات ... ، وعندما تغيرت أنماط الحياة الاجتماعية ، وكبرت المجتمعات من حيث الحجم واتجهت نحو التصنيع والتحضير ، أدى ذلك إلي زيادة درجة التمايز الاجتماعي ، مما صاحبه ضعف في العلاقات المباشرة بين الناس ومن هنا أصبحت أنشطة الرعاية الاجتماعية المتخصصة بمثابة وظيفة أساسية للمجتمعات لتعبر عن نموذج السياسة التي تسير عليها الدولة في تخطيط وتنفيذ برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية المتخصصة بمثابة وظيفة أساسية لمجتمعات لتعبر عن نموذج السياسة التي تسير عليها الدولة في تخطيط وتنفيذ برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية .

إن الرعاية الاجتماعية ببرامجها وأنشطتها حق ووظيفة شرعية في المجتمع الحديث ، أما من حيث الحق فإنها حق للمواطن حيث يجب أن يوفر المجتمع لكل فرد فيه الإمكانات والوسائل التي تمكنه من إشباع حاجاته الأساسية او علي الأقل تأمين فرص الحصول علي الموارد التي تمكنه من إشباع تلك الحاجات . وفي ظل هذه المقدمة تصبح الرعاية الاجتماعية وما يترتب عليها من منافع حق مشروع .

ويقصد بالفلسفة لمركب العـــام الـــذي يحتـــوي علـــي الأبعـــاد الأيدولوجية والمعتقدات القائمة علي الإيمان الإنسان والمعطيات العلمية والمهنية وكيف يؤثر هذا المركب بصفة عامة في تحديد مسار الممارسة ووضع مبادئ أساسية وأخلاقية نابعة من الخلفية العلمية التي تستند عليها المهنة في ضوء النظرية العامـــة التـــي تقود عملية أداء الأخصائيين الاجتمـــاعيين لأدوارهـــم المهنيـــة بالإضافة إلي هذه القيم المدمجة داخل هذه الفلسفة والصراع بين القيم العميل وقيم الأخصائي الاجتماعي في أحيان كثيـــرة مـــن ناحية أخرى . (٢٢)

أهداف رعاية الشباب :

أولا : المساهمة في تنشئة الشباب من خلال :

أ-إكساب الشباب الخصائص التي تعاونه علـــي التكيـــف فـــي المجتمع وكذلك معاونته علي مواجهة مشكلاته الفردية بما يحقق له التخلص من آثارها ومن الصفات التي تهدف رعاية الشـــباب إلي إكسابها للشباب كي يصبحوا مواطنين صالحين هي .

١-**الإيمان** : ويتمثل في الإيمان بالله وبالوطن وبالمثـــل العليـــا والنفس وكذلك لإيمان بالأهداف القومية .

٢-**الإنتاج** : وهي صفة ومهارة لابد للشباب من أن يتصفوا بها وتتمثل في القدرة علي الإنتاج لا من حيث الكم فقط ولكن من حيث النوع واحترام العمل والإقبال عليه .

٣- **الأخلاق الحميدة** : مثل التعاون والوفاء والصدق ولأمانة والأخلاق وحب الآخرين إلي غير ذلك من الصفات الأخلاقية الطيبة وكذلك التخلي عن صفات الأنانية والسلبية واللامبالاة والتحيز أو التعصب .

٤- **احترام النظم العامة** والعمل بموجبها والتفكير الواقعي المدرك لحقائق الأمور.

٥- **القدرة علي تحمل المسئولية** والقيام بالمسئوليات التي يكلف بها والقدرة علي القيادة والتابعية .

ب- تهيئة المجالات الاجتماعية التي تساعد الشباب علي الانضمام إلي جماعات تجعلهم أقدر علي تحقيق أغراضهم وأهدافهم .

جـ- إعداد التنظيمات التي تسمح للشباب بالعمل في إطارها في ضوء أهداف اجتماعية وقومية ورياضية وثقافية .

د-إتاحة الفرص لتعميق الممارسة الديمقراطية تعلما وسلوكا بين الشباب من خلال احترام الرأى الآخر وحرية اختلاف الآراء واحترام الحقوق والواجبات .

تركز علي الفهم الدقيق العلمي ووضع البــرامج التــي يســعى المجتمع دعمها لأغراض التنمية موضع التنفيذ مع مراعاة نظرة الشباب للمستقبل من خلال اقتناعهم بارتباط مصائرهم ومشاكلهم بمصير المجتمع الأكبر ومشكلاته وتعد هذه المحاور من المهــام الرئيسية التي تتطلع بها العلوم الاجتماعية والخدمة الاجتماعيــة للإسهام في حفز الشباب وتعبئة طاقاتــه لاســتيعاب الحاضــر وأيدولوجية المستقبل كذلك. ويشمل ذلك دعــم مهمــة الأســرة والمدرسة والأندية وتنظيمــات الشــباب والأحــزاب السياســية ولمؤسسات المختلفة لتسهم في إعداد هؤلاء الشباب إعدادا طيبــاً يتغير بتغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . (٢٣)

ثانيا : استثمار وقت فراغ الشباب :-

لاشك أن شخصية الشباب تتشكل في ضوء ما يمارســه الشباب من خبرات وما يحكمه من علاقات من الآخرين ســواء في الأسرة أو المدرسة أو المصنع أو مجالات أخرى في وقــت الفراغ ومن ثم فإن هناك اعتقادا بأن الجهود التي تبذل من أجــل ضمان استغلال وقت الفراغ لشباب والاستمتاع به فــي بــرامج وأنشطة منظمة.

هو استثمار لطاقات الشباب وتنميتها في مجـــال الإبـــداع والابتكار لتمثل عائدا للمجتمع في صورة ناتج هذه الأنشطة من نمو للفرد والجماعة وإنجازات تتحقق علي يديه للمجتمع .

كما تتمثل في جانبها الوقائي فيما يتجنبه المجتمع من مشـــكلات ومعاناة إذا ما انحرف هذا الشاب في تفكيره وسلوكه ويتحقق هذا الهدف من خلال :

أ-مساعدة الشباب في أوقات فراغه علي اكتساب المهارات التي تجعله أكثر قدرة علي الإنتاج .

ب- مساعدة الشباب للوصول إلي درجة عاليـــة مـــن التوافـــق النفسي والعقلي والبدني مع ظروف العمل ومجالات الإنتاج .

جـ- تدعيم العلاقات بين الشباب لما لهذه العلاقات من أهميـــة في تماسكه من أجل الحفاظ علي مكاسبه وحقوقه بما يؤدي إلـــي تماسك المجتمع ذاته .

ثالثا : تنمية قدرة الشباب علي القيادة :

وذلك من خلال ممارسة الحياة الجماعية المنظمة بحيـــث لا تكون القيادة حكرا علي بعض الأعضاء نتيجة تفوقهم أو مـــا يتمتعون به من صفات بل يحرص العاملون مع الشـــباب علـــي

تبديل الأدوار وتوزيع المسئوليات حتى يتخذ كل فـرد مركـزه الاجتماعي عن رغبة ذاتية ويقوم بدور علي أحسن وجه ممكن .

رابعا :- توفير المناخ الصالح لتنمية العلاقات الإيجابية بين الشباب أفرادا وجماعات ابتداءا بمستوى جماعات الأنديـة والمراكز الشبابية وتبادل الزيارات والأسفار وما إلي ذلك مـن برامج تدعم هذه العلاقات .

وترجع أهمية استثمار أوقات الفراغ من خلال البـرامج الترويحية والتي تسهم في التنشئة الاجتماعية السليمة إلي ما يلي:

١-أن التطور الصناعي أوجد أوقات فراغ طويلة للنـاس تفرض عليهم استخدامها سواء فيما ينفع أو يضـر العمـل مـع الجماعات طريقة لتحويل طاقاتهم إلي ألوان اجتماعية من النشاط المنظم الذي يسمح بنموهم اجتماعيا وسياسياً سليماً.

هذا بالإضافة إلي أن التصنيع كثيرا ما ينمـى اتجاهـات سلوكية في العامل أبرزها فرديته التي تفترضها عليـه طبيعـة عمله نتيجة صلاته المستمرة بالآلة التي يعمل معها مما يتطلـب تنظيم نشاطهم الترويحي في أوقات فراغهم في شكل جمـاعي يسمح له بتكوين علاقات اجتماعية إنسانية تهيئة كمـواطن لـه كيان اجتماعي .

٢- أن التطور السياسي والاجتماعي أوجد فرصـا لكـل فرد كحق ، أن يستمتع بنشاط ترويحي ولذلك أصـبح التـرويح

جزءاً من مستلزمات حياة الفرد والجماعة ، وأصبحت المجتمعات ملزمة أن تضع في حسبانها تخطيط شامل للخدمات الترويجية بما يهيئ رضا الناس وسعادتهم.

والشعوب التي في طريقها إلي النمو تجد في الترويج الجماعي أكثر مناسبة لظروفها الاقتصادية باعتبار أنه أول تكلفة من الترويج الفردي . (٢٤)

أهمية رعاية الشباب :

الشباب هو عماد الأمة واليد التي بها تحرث الأرض وتستخرج الخيرات وتدير بها دولاب العمل والصناعة وتسير بها الأمور اليومية واليد التي تحمل السلاح وتدفع غوائل العدوان وبطشه وهم العنصر النشط المتحرك من السكان الذي يحمل تراث المجتمع فيعمل علي حفظ النوع ونموه واستمراره والعقول الشابة هي أنشط العقول في ارتياد مجلات البحث المختلفة وميادين الفكر والفنون والآداب وهي التي تجدد العلم والمعرفة باستمرار ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن عنصر الشباب هو أخطر العناصر في الأمة وأنشطتها في المحافظة علي كيانها وتطورها.

لذلك كانت أهمية رعاية الشباب باعتبارها ميدانا يختص بهذا القطاع الحيوي . القطاع الفعال النشط في المجتمع

والارتباط بين أهمية رعاية الشباب ارتباط وظيفي متبادل وأذلي وحتمي . (٢٥)

أن أهم القضايا التي يحاول لمتخصصون تأكيدها هي أن الشخصية نتاج صناعي ، وفي مناقشة حول عملية الاستدماج التي تعني تضمينا : ميكانزما عقليا لا شعوريا يكتسب بواسطته الفرد جوانب من بيئته (موضوعات أو أشخاص) إلي درجة يشعر معها أنها تمثل جانبا من حياته الداخلية .

ومن هنا تأتي أهمية رعاية الشباب في ضوء أهميته كجزء أو قطاع من المجتمع وخاصة فيما يتعلق بعملية تنشئة الشباب ، من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي يعني بها بارسونز : غرس القيم والمعتقدات والتعاليم الاجتماعية واللغة وجميع الرموز الثقافية في النسق الشخصي ، ومن خلال هذه العملية يتم تحضير طاقة الفرد المماثلة وخلق الرغبة عنده للتماثل مع القواعد الاجتماعية.

وتتمثل أهمية رعاية الشباب في الجوانب التالية :

١-فالشباب في المرحلة السنية من ١٥-٢٥ عام تبلغ حوالي ٢٦% من مجموع السكان وهذه النسبة تعادل نصف سكان في سن العمل والإنجاب كما تمثل ٧٠% من القوى العاملة.

٢-تقع أعلى نسبة للإنجاب في مرحلة الشباب وما حولها ولما كان هرم السكان في معظم الدول النامية . نتيجة عدة عوامل أهمها ارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات أيضا ومصر كواحدة من الدول النامية التي حققت خطى واسعة في مجال التقدم إذا كانت تعاني من تزايد سكاني متزايد وتدعو إلي تنظيم النسل فإنه من الجدير بها أن تضاعف الجهد في سبيل الارتقاء بمفاهيم الشباب ورعايته لأن الطريق الصحيح نحو سياسة سكانية معتدلة وواضحة المعالم . (٢٦)

٣- يمثل الشباب ذروة القوى العاملة والثقل السياسي في قوة الإنتاج الصناعي والزراعي في المجتمع بفضل ما يتميز به من خصائص جسمية وعقلية ونفسية واجتماعية مدعمة لطاقاته في هذه المجالات وهو العنصر المستهلك والمنتج في آن واحد كما إنه يعتبر العامل الفعال في أي تخطيط اقتصادي سواء ذلك من ناحية الكم أو الكيف وهذا يؤكد أن الشباب يمثل الوسيلة لرئيسية لعملية التنمية وهو في نفس الوقت هدف رئيسي من أهداف التنمية فمستقبل المجتمع يتوقف علي مقدار ما تبذله الأجيال الحالية من خدمات ورعاية واهتمام بالشباب لإعداده كطاقة خلاقة منتجة تقود مجتمع الغد والخلاص أن رعاية الشباب علي هذا النحو تصبح أمراً هاماً وضرورياً لنمو المجتمع.

٤- يمثل الشباب القطاع الأفقي من المجتمع الذي يجعل ثقافة وقيم ومعايير وحضارة الأجيال السابقة ليوصلها للأجيال التالية وبقدر ما يتمتع به الشباب من وعى وخبرات وقيم بقدر ما يبذله من جهد في تقييم هذه الثقافة لينتقل الصالح منها بأمانة ويضيف من إبداعه وابتكاره الجديد عليها ويعدل ما يستطيع أن يعدله متجها بالمجتمع نحو حياة أفضل . (٢٧)

٥-أن لدى الشباب إيمانا كاملا بالتغيير ، وهو الأمر الذي يعتبر سمة أساسية في البنية الشبابية .

٦-أن لدى الشباب اهتماما ضروريا بالمستقبل لأن مصالحهم في إطاره ومن ثم يتبدى قلقهم بشأن ما قد يؤثر في الحاضر على المستقبل أو بشأن عناصر الحاضر المتناقضة . (٢٨)

٧- أن هناك ثقافة شبابية تنتشر بين شريحة الشباب وخاصة شباب الجامعات ، وقد ساعد علي تخليق هذه الثقافة عناصر ذات طبيعة عالمية ، منها تضخم حجم الشريحة الشبابية في العالم، حيث نجد أن الهرم السكاني في كثير من المجتمعات النامية والمتقدمة يميل إلي صالح الشباب .

٦- يمثل الشباب نحو ٧٠% من القوات المسلحة ومن الشرطة ولهذا فهو الدرع الوقائي للمجتمع والعين الساهرة والحارسة علي أمنه والمدافع عنها حين يتعرض لتهديد خارجي

أو داخلي فالجيش سواده الأعظم مـــن المجنـــدين والقـــادة مـــن الضباط في سن الشباب وكذلك جهاز لشرطة وهذا يؤكد الـــدور الحيوي الدفاعي لأمن ورعاية المجتمع . (٢٩)

٧-بالإضافة إلي هذا فالشباب هو القطاع مـــن المجتمـــع الأكثر مرونة وقابلية للتجديد والتغير وأكثر قدرة علي مع كـــل جديد سواء في العلوم أو الفنون فضلا عن استعداده لاســـتيعاب التكنولوجيا في شتى المجالات وإدارتها وتطورها بحيث تصـــبح جزءا من تراث المجتمع ومكونة أساسياً من مكونات حضارته .

٨- أن الشباب يواجهون خلال هذه المرحلـــة بضـــرورة القيام باختيارات تتعلـــق بـــالاطلاع بمســـئوليات عديـــدة مثـــل التخصص والمهنة وتأسيس الأسرة ، وما يترتب علي ذلك مـــن إنجاز مسئوليات عديدة ومن ثم يتحمل نتائج قراراته ويؤكد ذلك أحقيته في المشاركة الإيجابية في صـــياغة الواقـــع الاجتمـــاعي المحيط . (٣٠)

وليس غريب أن يؤمن شعب نشط مثل شـــعب الصـــين بالحكمة القائلة .

إذا أردت أن تعمل لعام فازرع قمحا وإذا أردت أن تعمل لعشرة أعوام فازرع شجرا وإذا أردت أن تعمـــل للـــدهر كلـــه فاصنع رجالاً . (٣١)

الأبعاد الرئيسية للنظر في قضية الشباب :

١-أن التركيز علي شباب المثقفين والطلبة قد تم باعتبارهم الصفوة الأكثر وعيا بفئتها الأكثر إمكانية من حيث التناول العلمي وقد لا يوجد هذا التباين بين الصفوة والقاعدة الشبابية في المجتمعات المتقدمة ، إلا أننا نجد هذا التباين موجود وواضح في المجتمعات النامية ، حيث لا يحمل المثقفين والطلبة نفس خصائص الشريحة الشبابية العريضة . ذلك أنه قد وجدت بعض المتغيرات – كالتعليم وما إلي ذلك التي جعلت من الشباب صفوة ولها خصائص ومكانة محددة . وبالتالي مصالح قد تختلف إلي حد ما عن مصالح فئات الشباب العريضة بحيث يمكن أن يتعمق هذا الاختلاف بالنظر إلي طبيعة السياق الاجتماعي .

٢-أن التركيز علي الشباب المثقفين والطلبة قد حدث لأنهم فئة الشباب الأكثر استعدادا لحمل لواء الثورة والتغير والتظاهر والعنف والرفض وقد يكون السبب باعتبارهم أكثر إدراكا بطبيعة لتفاعل الاجتماعي والأيدولوجي السائد . أو لكونهم القاطنين بالمراكز الحضارية التي عادة ما تسبح في بحر من التفاعلات والتيارات العديدة والمتباينة . ولعل هذا يلقي ضوءا علي كون المجتمعات النامية كانت من بين شباب المثقفين والطلبة أساساً . (٣٢)

٣- أن الشباب يعيش خلال هذه الفترة أوضاعا اجتماعية مميزة تستحق التركيز بالبحث والدراسة فلأول مرة في التاريخ نجد أن حوالي نصف البشر في العالم يقعون في الفئة العمرية ١٦-٢١ سنة وهم يوجدون كأعضاء عاملين في قوة العمل . وأن هناك نسبة عالية ما زالت في التعليم ، وقسم كبير في القوات المسلحة . بينما نسبة لها اعتبارها تعانى من البطالة أو البطالة المؤقتة ، أو هم يتسكعون في الشوارع ، وفضلا عن ذلك، فهناك ٢٥% من الشباب الذي يقع بين ٢١ – ٢٥ سنة ما زال في المدارس وهم رقم لم يسبق له مثيل في التاريخ فإنه يمكن القول أنه لم يحدث أن كانت نسبة عالية من السكان صغار السن شبابا علي هذا النحو ومن ثم ينبغي أن تركز الدراسة العلمية علي الشباب باعتبارهم يمثلون ظاهرة إنسانية جديدة وإنه من الضروري استكشاف العوامل التي دفعت إلي ظهورها علي هذا النحو وبغض النظر عن التحديد الذي توافق عليه لمفهوم الشخصية الشابة أو تحديد الشريحة الشبابية الأولى بالدراسة والبحث ، فقد طورت النظرية الاجتماعية بعض المواقف النظرية لإدراك المسألة الشبابية في محاولة لفهمها في هذا الصدد نجد أنفسنا في مواجهة منظورين ، ويعتبر المنظور الليبرالي هو المنظور الأول في هذا الصدد ويرى هذا المنظور في الشباب فئة جليلة ما زالت في مرحلة التشكل والصياغة

النظامية . فهي فئة ناقصة التكوين اجتماعيا ، وهذا يبرر وجود كثير من مظاهر عدم الاستقرار ورفض التكيف مع المجتمع ، فإذا اكتمل تكوينها ، فإن مظاهر عدم الاستقرار هذه سوف تختفي فالشباب مرحلة مرضية بطبيعتها ، يملك المجتمع بالنسبة لها ميكانزمات علاجية عديدة فإذا حدث تمرد أو رفض شبابي ، فإن هذا المنظور يذهب إلي ضرورة البحث عن أسبابه في بناء الشباب الرافض عوامل الرفض ومن ثم مواجهة ذلك بالعلاج والتأهيل .

وعلى نقيض ذلك نجد المواقف النقدية أو الراديكالية التي ترى في موقف الشباب باعتباره يشبه إلي حد بعيد الموقف الطبقي . وإذا كانت البروليتاريا هي التي تشكل قوى الثورة في المنظور الماركسي ، تثور لكي تستعيد فائض القيمة الذي سلب منها ، فإننا نجد أن الاتجاهات النقدية الحديثة تؤكد أن الشباب والطلبة هم قوى الثورة والاجتماع التي يمكن أن تحل محل الثورة التقليدية ، وإذا كانت البروليتاريا هي التي تثور ضد البرجوازية المستغلة لها فالشباب في المجتمعات الإنسانية المتقدمة هو الذى يثور رفضا للقهر وبحثاً عن الحرية الإنسانية في مجتمع ما يحاول أن يطور نموذج الإنسان ذو البعد الواحد . (٣٣)

مراجع الفصل الخامس

١-لمزيد من التفصيل أنظر:
على ليلة : العالم الثالث ، قضايا ومشكلات ،مرجع سابق ، ص ٤٤٣، ص ٤٤٥

٢-المرجع السابق ، ص ٤٤٧

٣-على ليلة -المرجع السابق ، ص٤٤٩

٤-نجلاء راتب ، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري في حقبة الانفتاح ، دراسة سوسيولوجية ، مرجعة سمير نعيم ، مركز المحروسة ، المعادي ١٩٩٩، ص ١٤٥

٥-نجلاء راتب ، الانتماء الاجتماعي للشباب ، مرجع سابق ، ص ١٤٧

٦-على ليلة : العالم الثالث ، قضايا ومشكلات ، مرجع سابق ، ص ٤٥١

٧-نجلاء راتب ، مرجع سابق ، ص ١٤٨

٨-المرجع السابق ، ص ١٤٨

٩-على ليلة : العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٥٣، ص ٤٥٥

١٠-المرجع السابق ، ص ٤٥٥

١١-محروس خليفة ، مرجع سابق ، ص ٢١٥

١٢-نصر خليل وآخرون ، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، مرجع سابق ، ص ١٩
١٣-نصر خليل وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢١
١٤-ثروت إسحاق ، دور الخدمة الاجتماعية ، مرجع سـابق ، ص ٢١٦
١٥-محروس خليفة ، المدخل في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١١
١٦-المرجع السابق
١٧-على ليلة ،مرجع سابق ،ص ٢٦٥
١٨-محروس خليفة ، مرجع سابق ، ص ١١
١٩-نجلاء راتب ، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري ،مرجع سابق ، ص٣٥
٢٠-نفس المرجع
٢١-على ليلة ، العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص٤٦٧
٢٢-عفاف الدباغ ، المنظـور الإسـلامي لممارسـة الخدمـة الاجتماعية ، مكتبة المؤيد ١٩٩٤، ص ٣٣٤
٢٣-ثروت إسحاق :دور الخدمة الاجتماعية ، مرجـع سـابق ، ص ٢١٧
٢٤-إبراهيم مرعي وآخرون :الجماعات في الخدمة الاجتماعي ، مرجع سابق، ص ٢١٥
٢٥-عفاف الدباغ ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤

٢٦-نصر خليل وآخرون ، الخدمة الاجتماعية في مجل رعايـــة الشباب ، مرجع سابق ، ص ٦٠
٢٧-فؤاد سيد موسى : الخدمة الاجتماعية فـــي مجـــال رعايـــة الشباب ، مرجع سابق ، ص ٦١
٢٨-على ليلة ، الشباب والمجتمع ، ملامح الانفصال والاتصال ، مرجع سابق . ص ١٩٠
٢٩-فؤاد مرسي ، مرجع سابق ، ص ٦٢
٣٠-نصر خليل وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٦٣
أنظر :على ليلة ، مرجع سابق ، ص ١٠٩
٣١-نصر خليل ، مرجع سابق ، ص٦٣
٣٢-على ليلة ، العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٥٠
٣٣-المرجع السابق

الفصل الرابع

السياسة الاجتماعية وتنمية القوى البشرية

موضوعها ، وصورها ، ودوافعها

- موضوع المشاركة الشعبية
- أهمية المشاركة الشعبية
- مفهوم التنمية البشرية
- المشاركة الشعبية
- خطيئة إغفال الموارد البشرية
- تنمية الموارد البشرية (القوى البشرية)
- صور المشاركة الشعبية
- دوافع المشاركة الشعبية
- المقومات الأساسية لتخطيط الموارد البشرية
- الخطوط الرئيسية للمشاركة الإيجابية
- السياسة التعليمية وعلاقتها بالاستخدام الامثل للموارد البشرية
- مفهوم دينامي للاعتماد على الذات

الفصل الرابع

المشاركة الشعبية

موضوعها ، وصورها ، ودوافعها

يعتبر موضوع المشاركة الشعبية من أهم الموضوعات التى تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة كمـا تشـغل بـال السياسـيين والتنفيذيين سواء أكان ذلك فى الدول النامية أو الدول المتقدمة . ولقد أخـذت لفظة المشاركة الشعبية people's participation فى الانتشار بكثـرة بـين المخططين ورجال الإدارة خلال العقد الماضى وذلك على المستويين القـومى والعالمى .

والمشاركة هدف ووسيلة ، أنها هدف لأن الحياة الديمقراطية السـليمة ترتكز على اشتراك المواطنين فى مسؤليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم وهى وسيلة لأنه عن طريق مجـالات المشـاركة يتـذوق النـاس أهميتهـا ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم .

وللموضوع أهميته الأكاديمية وكذا القومية وتزداد الأهمية القومية إذا ما عرفنا الظروف الموضوعية – اجتماعية وسياسية واقتصادية – التى يمـر بها المجتمع المصرى ومن بينها أن المجتمع يعمل على تحديد إطار مجتمعى يزيد من إمكانية الحراك الاجتماعى أفقيا ورأسيا ويـوفر قنـوات المشـاركة والتعبير عن الرأى " أن السياج الأمين للديمقراطية هو حق كل مواطن فـى التعبير عن رأيه بموضوعية وفى حدود القانون " وذلك على حد قول الرئيس محمد حسنى مبارك كما أن " المسئولية تنتهى إذا لم تتوفر للمواطن – أيا كان موقعه السياسى والاجتماعى – حرية الحركة والمقدرة على المشـاركة فـى

الحكم بالرأى والفكر والعمل " ، كما يضيف سيادته فى مناسبة أخرى " أن العمل الوطنى ليس حكرا على فئة معينة بذاتها تحترف حركة السياسة وتستأثر بالنفوذ والسلطة وتختلس لنفسها الامتيازات والمغانم على حساب الشعب بل أنه فريضة على كل مصرى ومصرية ومسئولية جماعية مشتركة نتحملها بحكم الانتماء إلى هذا البلد الأمين .

كما أن المجتمع يعمل فى هذه الفترة على التخطيط لقطع مسافة التخلف التى شاركت عوامل عديدة فى خلقها ليلحق بركب التقدم وذلك لا يتأتى إلا من خلال التنمية الشاملة المتكاملة ولا يمكن أن يتم إلا من خلال المشاركة الشعبية الواعية والواسعة النطاق .

أهمية المشاركة فى عمليات التنمية :-

تقوم التنمية على ساقين احداهما الحكومة والأخرى الأهالى ومن الخطورة بمكان أن تسير التنمية على ساق واحدة يقول المثل الشعبى " يد واحدة لا تصفق " ويمكن تحديد أهمية المشاركة الشعبية فى عمليات التنمية فيما يلى :-

١- المشاركة مبدأ أساسى من مبادئ تنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة شعبية .

٢- من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم .

٣- يؤدى اشتراك المواطنين فى عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة .

٤- يعتبر المواطنون المحليون فى العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم .

٥- أصبحت المشاكل المجتمعية كثيرة مما يصعب اكتشافها والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط .

٦- توفير الجهد الحكومي لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي .

٧- مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات التي تؤدي عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه .

٨- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للانفاق الحكومي .

٩- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة .

١٠- يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدي دورا رائدا قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية في بعض المستويات أن تؤديه نظرا لما للهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات الجماهير

١١- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات الأهلية تفتح في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة .

١٢- تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي للشعب لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك والمساهمة .

١٣- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط

الضعف ويقلل بل يمنع أحيانا من وقوع أخطاء من المسئولين التنفيذيين إذ أن ذلك يكون بمثابة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف والقيادة فى أى بلد نام كمصر لابد أن تكون حريصة كل الحرص على منع الانحرافات وتطبيق سياسة الثواب والعقاب وضرورة تيسير حل مشاكل الجماهير وتحقيق مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركين لا متفرجين أو مهرجين .

١٤- أن مشاركة المواطنين تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع كما أنها تحقق رضاء المواطنين من الخدمات والسلع التى يشتركون فى التخطيط لها .

١٥- أن المشاركة تعود المواطنين الحرص على المال العام وهى مشكلة تعانى منها الدول النامية .

١٦- أن المشاركة تجعل المواطنين أكثر ادراكا لحجم مشاكل مجتمعهم وللامكانات المتاحة لحلها .

١٧- أن مشاركة المواطنين الكاملة تفتح بابا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية كما تفتح قنوات الاتصال السليمة بينهما للتعبير عن آرائهم

١٨- أن المشاركة تسرع بادخال التغييرات اللازمة لمساندة وانجاح عملية التنمية إذ كثيرا ما تقف بعض الاتجاهات أو التقاليد أو القيم السائدة عقبة فى سبيل التنمية وبالمشاركة يمكن تغييرها حيث يختار المواطنون بأنفسهم ويقررون .

١٩- أن المشاركة تساعد على ترشيد السياسات والقرارات المتعلقة بمشروعات وبرامج التنمية ومتطلباتها .

٢٠- أن المشاركة تؤدى إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة فيعرف بمرور الوقت كيف يحل مشكلاته فأغنى الدول والمجتمعات رسوخا فى نظمها

الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بممارسات لتلك الأنظمة تخطئ من بعضها فتعد لها وتصيب في بعضها فتحسنها وهكذا وصلت إلى ما وصلت إليه من استقرار وازدهار.[١]

مفهوم التنمية البشرية :

هي تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته ، حيث أن الإنسان كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي وفي حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه وحاضره تطلعا لمستقبله ، كما هو منتج ومستهلك ومرسل ومستقبل ، ومنتج ومبدع ، يدرك بحواسه كما يتصور بخياله ، وهو في ذلك كله فاعل ومتفاعل في الظروف والموجودات البيئية المحيطة به وبهذا الكيان المركب ، وفي هذا السياق المميز المتشابك يعيش الإنسان ويتم بناؤه وتكوينه ويحقق آمال مخلفة من حاجاته ، وتنمو مستويات متنوعة من قدراته وطاقاته وحوافزه[٣] ، يسهم بها في تنمية مجتمعه عن طريق اعداده إعداداً تربوياً جيداً في إطار المقومات الأساسية لتخطيط الموارد البشرية .

المشاركة الشعبية :

والمشاركة الشعبية تشير إلى عملية الإسهام الإيجابي والواعي للجماهير الذي يتم على مستويين : الأول : تحديد الحاجات الأساسية والأهداف والثاني : يتعلق بالدعم الفعلي لمواجهة هذه الاحتياجات[٤] .

إن المشاركة تعني إتاحة الفرصة لسكان المجتمع من أجل الاسهام والمشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع ، وفي التخطيط لتحقيق تلك الأهداف[٥] أي أن المشاركة الشعبية هدف ووسيلة ، فهي يتضمن اشتراك المواطنين في

---

[١] عبد الهادي الجوهري .

تحمل مسئولياتهم تجاه العمل التنموى ، ووسيلة يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية[٦].

ويقصد بالمشاركة الشعبية "العملية التى من خلالها يلعب الفرد دورا فى الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذا أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف".

وثمة تعريف للمشاركة السياسية باعتبارها جزءا من المشاركة الشعبية ، أشارت إليه دائرة معارف العلوم الاجتماعية مضمونة " تلك الأنشطة الإدارية التى يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع فى اختيار حكامه وفى صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات العمل والنظام السياسى" ، فالمشاركة السياسية تشمل النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة فى النشاطات السياسية المباشرة "تقلد منصب سياسى ، عضوية الحزب – الترشيح فى الانتخابات ، التصويت ، مناقشة الأمور العامة".

أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهى تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة ، العضوية فى هيئات التطوع وبعض أشكال العمل فى الجماعات الأولية .

وتقوم عملية المشاركة على أربعة مبادئ :

١- لا تعنى المشاركة مشاركة أفقية فقط أى بين أناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

٢- اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولويات لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع وهى الجديرة بتحديد الأولويات واتخاذ

القرارات وإنما لابد أن تكون المشاركة الشعبية واسعة النطـاق لا مشـاركة الصفوة فقط.

٣- يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة والفقراء بصـفة خاصة كما أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن يضعها الصفوة فقـط وإنمـا تشارك فى وضعها الجماهير .

يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشـاركة فى اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس(٧).

أما مشاركة المواطنين الاجتماعية فيمكن أن تنقسم إلى قسمين :

الأول : ما يمكن أن نسميه بالمشاركة النظامية وهى مشاركة المواطنين فـى أنشطة الجمعيات والمؤسسات المختلفة ومجالات العمل المتعددة ويمكن قياسها عن طريق العضوية فيها والمشاركة فى أنشطتها كالمساهمة بالرأى والمـال والجهد الخ .

الثانى : ما يسمى بالمشاركة الاجتماعية غير النظامية أو ما يمكن أن يدخل فى إطار التكامل الاجتماعى وهى مشاركة تتم بين الأفراد وبعضهم وهى ليسـت منظمة بعضوية وغير محددة ببرنامج معين أو زى محدد بل تخضـع لـنمط العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين أفراد المجتمع والمشاركة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد و تعامله مع أفـراد مجتمعـه وجماعاتـه ونظمه ومؤسساته وتختلف درجـات اسـتجابة المـواطن لتلـك المشـاركة الاجتماعية وفقا لعدة عوامل بعضها نفسى كسماته وقدراته الشخصية والعقلية وبعضها اجتماعى كظروف تنشئته الاجتماعية كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والتربوية لأسرة الفرد ومجتمعه.

ونظرا للدور الهام الذى تلعبه مشاركة المواطنين فى عملية التنمية فقد نصت دساتير بعض البلاد وقوانينها على تنظيم هذه المشاركة كما نص عليها

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، الذى تضمن نصوصا عديدة يتصل بعضها بالمشاركة ومنها ما يلى :-

- لكل إنسان الحق فى حرية الرأى والتعبير .
- لكل إنسان الحق فى حرية الاشتراك فى المجتمعات والجماعات الإنسانية.
- لكل إنسان الحق فى الاشتراك فى إدارة الشئون العامة لبلاده مباشرة أو عن طريق ممثلين يختارون اختيارا حرا .
- لكل إنسان الحق فى أن ينشئ وينضم إلى نقابة حماية لمصلحته .
- لكل فرد الحق فى أن يشترك اشتراكا حراً فى حياة المجتمع الثقافية(٨).

خطيئة إغفال الموارد البشرية

ثمة خطيئة لتخطيط التنمية استمرت قائمة ، على الرغم من الجهود التى بذلت فى بضع خطط للتنمية لملاحقتها ، هى الإغفال العام للموارد البشرية ، وعلى الرغم من أية احتجاجات ضد ذلك ، فإنه يبدوا أن استثمارا قليلا للغاية قد وجه إلى تنمية الموارد البشرية فى معظم البلاد النامية (العالم الثالث) وبخاصة فى جنوب شرق آسيا ، وسبب ذلك جزئيا هو الطول المقترض لفترة التصور والتطوير اللازمة لاستثمار من هذا النوع ، والافتقار إلى أية علاقة مقررة كميا بين مثل هذا الاستثمار والناتج ، ومع ذلك يمكن أن تتوافر بعض الأمثلة المثيرة لما يمكن تحقيقه عن طريق تنمية الموارد البشرية ، وربما كان مثال الصين هو الأكثر إثارة ، ففى غضون فترة زمنية قصيرة استطاع الصينيون نقل المهارات التقنية والمهنية إلى معظم قوة العمل لديهم ، والتعليم الأولى إلى معظم السكان ، أمكن تقصير فترة التصور والتطوير الطويلة ، عن طريق التركيز على التدريب الوظيفى القصير الأمد (مثال ذلك "الأطباء الحفاه" المشهورون) بدلا من التركيز على التعليم الليبيرالى أو

التدريب الشامل ، وتم إحلال رأس المال عن طريق التنظيم فى حالات كثيرة ، بحيث وجدت العمالة الكاملة على الرغم من ضآلة امــدادات رأس المـــال ، وانتقلت الوفرة فى السكان وقوة العمل من جانب الخصوم إلى جانب الأصول ، من خلال استثمارات حكيمة فى الموارد البشرية. [٩]

إن ما يثبط الهمة الإغفال المتحجر لقطاع التعليم فى التنفيــذ الفعلـــى لخطط التنمية ، ففى باكستان على سبيل المثال ، فكلما كان وضـــع المـــوارد المالية صعباً وكثيراً ما كان الحال كذلك كانت مخصصات التعليم فى مقدمـــة المخصصات التى ينالها التخفيض ، ولذلك فلا عجب أن انحدرت باكستان من مستوى كان فيه ١٨% من أبنائها يعرفون القراءة والكتابة فى عـــام ١٩٥٠ ، وهو مستوى بائس بما فيه الكفاية إلى ١٥% فى عام ١٩٧٠ ، وفـــى الوقـــت نفسه تقدمت الصين من مستوى مماثل لمعرفة القراءة والكتابة ، إلـــى محـــو كامل للأمية تقريبا .

ومما يضاعف الخطيئة أن محتوى التعليم ، لا مستواه فقـــط ، كـــان خاطئاً للغاية ، كان مركزاً على إنتاج جيل جيد من السادة ، وقـــد كـــان مـــن المناظر المثيرة أن يتلو الطفل بضعة أبيات من شعر الأطفال فى زهو شديد ، على حين لا يعرف كيف يفسر المادة المكتوبة على جوال مـــن الســـماد ، أو يساعد والده المسن فى أن يقرر نوع السماد الأنسب لمحصول بعينه ، والوقت الذى يستخدم فيه ، ولذلك فإن الأباء لم يفقدوا الكثير عندما سحبوا أطفالهم من المدارس بعد عامين أو ثلاثة من التحاقهم بها ، حتى أصبحت نســـبة تســـرب الأطفال من مدارس باكستان أعلى من مثيلها فى أى بلد آخر من العالم.[١]

(1) محبوب الحق : ستار الفقر ، مرجع سابق ص ٤٩ .

ولا يختلف المخططون فى البلاد النامية على ضرورة التعليم وأهميته ، ولكن المشكلات التى تواجه التعليم فى هذه البلدان تخلق فجوة واسعة بين الأمم المتقدمة ، ولذلك من أهم الأفكار المطروحة ربط التعليم بالواقع ، والذى يفرض على المتعلم أن يعيش ذلك الواقع ليرتفع به ، لا أن ينادى عنه فى مؤسسات مثالية لا تشعره بالتحدى الذى أمامه ، ولقد أثبتت التجارب أن طريقة التعليم المشتركة بين دور التعليم وأجهزة العمل ، هى أجدى الطرق لتخريج الكوادر القادرة على التغيير ، ولذلك فإن نظاماً يجب أن يستحدث وأن يقنن على مستوى أجهزة الدولة العليا ليشمل أجهزة العمل ودور التعليم والتدريب(١).

وترجع أهمية التعليم إلى اعتباره أحد أدوات التنشئة الاجتماعية ، عندما يشكل المتلقون للعملية التعليمية جزءاً من المجتمع ، ولذلك فهم يكتسبون نظم القيم من خلال المؤسسة التعليمية(٢).

إن محور الاهتمام بالتعليم ماله من دور إيجابى فى تنمية "القوى البشرية" المنتجة حيث عن طريق التعليم يمكن تنمية قدرات الأفراد ، وتزويدهم بالقيم والأفكار ، والاتجاهات والمعارف التى تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار ، وترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إخراج أجيال أفضل وأقدر على العمل والإنتاج ، والإيمان بالعلاقة المتبادلة بين التعليم والتنمية ، وعن طريق التعليم يمكن إزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على الانتقال بالمجتمعات العصرية ومن ثم يعد

---

(1) أحمد عبد الرحمن العاقب ، التعليم التقنى والتنمية ، المجلة العربية للتربية عدد (٨) الكويت ١٩٨٧ ص٦٤ .

(2) نادية سالم : التنشئة السياسية للطفل المصرى ، بيروت ، المستقبل العربى ١٩٨٦ ص٦٤ -١١٨ .

التعليم ذو وظيفة اقتصادية إلى جانب وظيفته الاجتماعية إلى جانب أنه نـــوع من الاستثمار البشرى فى العملية الإنتاجية.

إن التنمية القومية التى تقوم على أساس الاعتماد على النفس يجب أن تكون قادرة على حماية المستويات المعيشية الجوهرية من الصدمات الخارجية ، فمن ناحية يعنى ذلك جزءاً محورياً من استراتيجية التنمية هـــذه يجـــب أن يتركز على إنتاج الطعام بحيث يكون باستطاعة المجتمع على الأقل أن يطعم نفسه ، بصرف النظر عن التطورات الدولية ، وثمة جانب أخر هو أن بـــلاد العالم الثالث يجب أن تصل فيما بينها الي اتفاقيات بشأن الاعتمـــاد الجمـــاعى على النفس بحيث يكون بإمكانها توفير بعض الحمايـــة ضـــد الاضـــطرابات المؤقتة فى البلاد المتطورة[١].

تنمية الموارد البشرية (القوى البشرية)

تعد الموارد البشرية دعامة الاقتصاد القومى فى أية دولة أيـــا كـــان نظامها الاقتصادى والسياسى ، حيث تتوقف عليها طاقة إنتاج الدولة ، أكثـــر مما تتوقف على أى عامل آخر ، حتى أصبح الاقتصاديون فى الوقت الحاضر ، يعتبرونها الغطاء الحقيقى لنقد الدولة ، حيث أن القـــوة الواعيـــة والمدربـــة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا ، تعد من أهم مقومات عملية التنمية ، ولا يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية مع انتشار الأمية .

إن وظيفة التعليم تتمثل فى إعداد المواطن ليقوم بدوره الإيجـــابى كمـــواطن متعاون فى مجتمع مترابط ، وهذا الدور الإيجابى يتوقف على عـــدة عوامـــل منها : أهمية المبادأة أو الحافز الفردى ، والروح الجماعية وما يتولد عنها من استعداد للمشاركة فى دفع وتنمية التراث الثقافى والحضارى ، ومن ثم تلتقـــى

---

(١) محبوب الحق : ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث ، مرجع سابق ص٩٩.

سياسات وبرامج التربية والتعليم مع سياسات وبرامج تخطيط القوى العاملة ، باعتبار أن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية هو الهدف الأساسي والقومي المشترك لهذه السياسات جميعا ، وإذا كان حق التعليم وحق العمل قد تأكدا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الدساتير القومية ، فقد أصبح من المسلمات الاقتصادية والأساسية ضمان فرص التعليم وفرص العمل لجميع المواطنين ، وأن ذلك يعد من أهم واجبات الدولة الحديثة ، فالمتعطل والأمي كلاهما يمثل ضياعا في الموارد البشرية للدولة ، ومن هنا كان تخطيط الموارد البشرية من أهم عناصر التخطيط القومي[1].

ولما كانت التنمية الاجتماعية تهتم بالعنصر البشري وتجعله محوراً لها ، إنما تسعى إلى ذلك عن طريق إحداث تغيرات اجتماعية شاملة في بناء المجتمع ونظمه ، ولما كان هذا التغيير ينصب على التغيير السكاني للمجتمع وبنائه الطبقي ، ونظمه الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة به ، والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد ، والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ، فإن التنمية الاجتماعية تنصب على هذه الجوانب[2].

ولما كانت التنمية الاجتماعية هي الخدمات الاجتماعية التي تقوم في مجالات التعليم والصحة والسكان والتدريب المهني من أجل تنمية المجتمعات المحلية ، حيث أن التنمية الاجتماعية هي في النهاية توفير الخدمات التي تحقق أقصى استثمار متاح أو ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في

---

(1) عبد الغنى سعيد ، نظم وسياسات التعليم والاستخدام والإعداد الأمثل للموارد البشرية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار الكويت ١٩٧٦ ص٧٤ .

(2) عبد الباسط حسن : التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبه ١٩٧٧ ص١٧ .

المجتمع كذلك فإن ما يقدم من خدمات تساعد على رفع مستوى المـــرأة مـــن الناحية التعليمية وإتاحة الفرصة لها للعمل فى المجالات المختلفة ، وبتزويدها بالتعليم والتدريب المهنى اللازم لذلك ، ومساعدتها على تغيير القيم والمعايير التى تكبلها وتعوق انطلاقها كل ذلك يعتبر جزءاً من عملية التنمية الاجتماعية التى تعنى تطوير المجتمع نحو غايات معينة[١].

إن التنمية البشرية تعد هدف نهائى لجهود التنمية ، كما أنه فى الوقت ذاته تعد التنمية البشرية صانعة لمزيد من مقومات التنميـــة وشـــروط رقيهـــا وتقدمها ، حيث أن التنمية تعنى التحرر والاستقلال السياسى[٢] ، وتعتمد التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع من المجتمعات على توافر مجموعة من الأفراد ذو تركيب نفسى يدفع كل منهم إلى الاجتهاد والمخاطرة لتحقيق الكسب المـــادى وتحسين المراكز الاجتماعية[٣] أى أن التنمية هى عمليـــة تطـــوير للمجتمـــع الاجتماعى ، والقدرة التكنولوجية ، حيث أن التنمية لا تقتصر علـــى جانـــب واحد من جوانب البناء الاجتماعى[٤].

إن التنمية الحقيقية هى فى العمق وبالمضمون تحرر شامل ، داخلى وخارجى ، اجتماعى واقتصادى ، وسياسى وثقافى ، أى أن التنمية ليست عملاً اقتصادياً ولا نمواً اقتصادياً فهى عملاً شاملاً تركيبياً بصـــورة جدليـــة بـــين الأبعـــاد الاجتماعية وجوهرها التحرر الاجتماعى ، والأبعاد الاقتصـــادية وجوهرهـــا

---

(1) عبد الباسط حسن : التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ١٩٧٧ ص١٧ .

(2) .carter , aidan f.the sociology of development. London : cause , way book , 1986, p..6

(3) دافيد ماكيلاند : مجتمع الإنجاز ، الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية ، ترجمة عبد الهادى الجوهرى ، محمد سعيد فرح ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٠ ص١١ .

(4) yus, Fsayigh , the , development , from , dependence , to self –reliance , in the , arab London : routledge 1991 p.26.

تحديد قوى الإنتاج وتطويرها وتنشئة العمل تنشئة مجتمعية ، والأبعاد السياسية وجوهرها توسيع دائرة مشاركة المنتجين وفرصهم فى هذه المشاركة ، وتحرير قرار الدولة وتعميق سياستها ، أى أن التنمية هى مشروع مجتمعى حضارى ينبع من أعماق تاريخ نضال الشعب يستمد إرادتهم لتجديد حضارتهم وليس نبذها بدعوى التحديث .

صور المشاركة الشعبية :

تأخذ المشاركة الشعبية صورا عديدة ترتبط هذه الصور بمراحل التنمية فى المجتمع وطبيعة نظامه السياسى وبنائه الاجتماعى كما ترتبط بظروف كل برنامج أو مشروع بحسب الهدف منه وفلسفة القائمين عليه .

وفى بعض الأحيان تتدخل الحكومات لتحديد صور المشاركة وتنظيمها وذلك عن طريق .

١- إصدار بعض التشريعات التى تنظم شكل المشاركة وطرق ممارستها وحقوق وواجبات المشاركين .

٢- تتنازل عن كثير من سلطاتها المركزية وتفوض المستويات المحلية فى كثير من الاختصاصات المركزية .

٣- تقوم بعض الحكومات بالأخذ بنظام الإدارة المحلية . وهناك أشكال كثيرة لمشاركة المواطنين منها .

١- الاشتراك عن طريق الوحدات والمجالس المحلية على كافة مستوياتها.
٢- الاشتراك عن طريق الجمعيات التعاونية .
٣- الاشتراك عن طريق الجمعيات الأهلية .
٤- الاشتراك عن طريق الأحزاب السياسية .
٥- الاشتراك عن طريق اللجان المحلية .

٦- الاشتراك عن طريق ابداء الرأى او الشكاوى العامة الخ .

درجات المشاركة السياسية :-

تتمثل درجات المشاركة السياسية كما حددها بعض علماء الاجتماع السياسى فيما يلى :-

١- تقلد منصب سياسى أو إدارى .

٢- السعى نحو منصب سياسى أو إدارى .

٣- العضوية النشطة فى التنظيم السياسى (الحزب مثلا) .

٤- العضوية العادية فى التنظيم السياسى .

٥- العضوية النشطة فى التنظيم شبه السياسى .

٦- العضوية العادية فى التنظيم شبه السياسى .

٧- المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة .

٨- المشاركة فى المناقشات السياسية غير الرسمية .

٩- الاهتمام العام بالسياسية .

١٠- التصويت .

ونلاحظ أن تقلد منصب سياسى أو إدارى يقع على رأس الهرم بمعنى أنه يمثل درجات المشاركة والمفروض أنه لا يصل إلى هذا المنصب إلا من كان أهلا له وشارك فى مستويات مختلفة من العمل الوطنى ووصل نتيجة الجهد والعمل واكتسب ثقة الجماهير وثقة القيادة السياسية[١٥] .

صور السلبية السياسية والاجتماعية :

تتمثل صور السلبية السياسية فى عدة أمور منها :

١- اللامبالاة : وتتمثل فى عدم اهتمام الفرد بالأفراد أو الظواهر أو المواقف فى المجتمع بصفة عامة أو خاصة .

٢- الشك السياسى : ويتمثل ذلك فى الشك فى أحوال وأقوال الآخرين فى المجتمع خاصة قياداته والنظر أو الشعور بأن العمل السياسى عمل ردئ وأن الثقة فى رجال العمل السياسى أمر مستحيل .

٣- الغربة السياسية : وتعنى شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسى والحكومة وما يدور فى المجتمع .

٤- الاغتراب : ويقصد بذلك شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة فيه لا يحسان به ولا يعنيهما أمره وبأنه لا قيمه له فى هذا المجتمع ويؤدى إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدان الحماس والدافع والباعث على المشاركة فى عالم السياسة .

دوافع المشاركة الشعبية (السياسية والاجتماعية)

هناك مجموعة من الدوافع تدفع المواطن للمشاركة سياسيا أو اجتماعيا من **بينها :**

١- العمل من أجل الصالح العام .

٢- حب العمل مع الآخرين .

٣- الرغبة فى كسب شعبية بين المواطنين .

٤- الحصول على مركز فى الهيئات والجمعيات او الحزب .

٥- كسب تقدير واحترام المواطنين ؛

٦- مزاملة الأصدقاء .

٧- مصلحة مادية .

٨- الدافع الذاتى للمشاركة والعمل ويتمثل ذلك فى وجود حاجات للإنسان **من بينها :**

-حاجات اجتماعية تتمثل فى الانتماء .

- حاجات المركز .
- حاجات التقدير .
- حاجات تحقيق الذات .

٩- وجود حوافز مادية للمشاركة [١٦] .

المبادئ الذاتية لدفع عملية المشاركة :

أن المشاركة الشعبية تعنى مشاركة جموع الشعب وليس الصفوة منه فقط فإن ذلك يمكن أن يتحقق إذا ما وجدت الظروف التى يعطى فيها المحظوظون والبائسون ، الأغنياء والفقراء فرصة لايقاظ ضمائرهم الداخلية تمشيا مع مبادئ عامة معينة يتقبلها المجتمع . وثمة مبادئ لايقاظ هذه الضمائر(الذات) ودفعها للمشاركة نذكر منها :

١- احترام حياة وآدمية الإنسان كل إنسان فى المجتمع وصدق الله العظيم القائل " ولقد كرمنا بنى آدم" كرمه بجانب العقل بأمور كثيرة ، فالإنسان الجائع لا يحس بالكرامة مثل غير الجائع فتوفير لقمة العيش لكل مواطن من مقومات تحقيق آدميته وكرامة الإنسان ، والإنسان العاطل لا يحس بالكرامة مثل من يعمل فوجود فرص عمل للقادر وطالب العمل من مقومات الكرامة والإنسان المريض لا يحس بالكرامة مثل الصحيح الجسم والعقل فتوفير العلاج والدواء من مقومات تحقيق الكرامة والإنسان الجاهل لا يحس بالكرامة مثل المتعلم فتوفير فرص التعليم من مقومات تحقيق الكرامة .

والإنسان الذى لا يجد مسكنا مناسبا لا يحس بالكرامة مثل من لديه مسكن مناسب فتوفير المسكن المناسب من مقومات الكرامة ، والإنسان المكبوت الذليل الذى لا يستطيع التعبير عن رأيه لا يحس بالكرامة مثل الإنسان الحر فالديمقراطية وضمانات حرية التعبير من مقومات الكرامة وقيس

على ذلك الكثير والكثير من مقومات تحقيق الكرامة والآدميه للإنسان أن هذه الأمور عبارة فى محصلتها عن خدمات وهذه الخدمات يحتاج تحقيقهـا إلـى دخل (موارد) ولا يتأتى ذلك إلا بالإنتاج و من عوامل الإنتاج الرئيسية العمل ولا يتأتى العمل إلا من خلال المشاركة والحماس لزيادة الإنتاج فهى معادلـة صعبة إذ لا خدمات بدون إنتاج وفى نفس الوقت يجـب أن يـلازم الإنتـاج خدمات مع وجود عدالة اجتماعية ومعايير موضوعية لتوزيعها بحيث يحـس الأغنياء والفقراء أنهم أبناء وطن واحد ينتمون إليه ، وأن الـوطن وقيادتـه ساهرة على توفير المقومات الأساسية لحياة وآدمية الإنسان مادية ومعنوية .

خدمات موارد إنتاج عمل ومشاركة

٢- اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة مشاكل المواطنين ويتمثل ذلـك فـى تحقيق وتطبيق الثورة الإدارية على أن تلك الثورة لا تعنى ثورة فى القوانين والإجراءات بقدر ما تعنى تغييرا فى السلوك والنواحى الاجتماعية والأخلاقية وضرب المثل بحيث تكون القدوة الحسنة فى كل موقع من مواقع العمل ، مثلا يحتذى فى القول والفعل .

٣- تعلم كيف يستمتع ويشعر الإنسان بالسعادة من خلال العمل والخدمـة العامة وذلك يرتبط بعمليات التنشئة الاجتماعية من ناحية ويحتاج إلى عمليات تدريب من ناحية أخرى ووجود حوافز مادية ومعنوية وتطبيق مبدأ الثـواب والعقاب ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وأن يرى ويحـس كـل عامل أن معيار الترقى معيار موضوعى وأن المجتمع يرعاه بقدر ما يعطـى للمجتمع .

٤- تحقيق الاستقرار والأمن النفسى للمواطنين ويتأتى ذلـك مـن خـلال ضمانات قانونية وتطبيق تلك الضمانات فى ظل سيادة حقيقية للقـانون مثـل تحقيق الديمقراطية ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل كل مـواطن فـى

المجتمع واحساس المواطنين بأن القانون أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم والعدالة سريعة فى إعلانها وفى اجراءات تنفيذها كما يلزم تغيير فى نسق القيم فى المجتمع(١٧) .

ويعتبر تردى الشئون الصحية وانتشار أمراض سوء التغذية سبباً فى ضعف الإنتاجية ، حيث يتخلف العالم النامى كثيراً عن العالم المتقدم فى مجال الصحة ، فالأمراض تعتبر أحد العوامل الأساسية فى تأخير عملية التنمية فى المناطق المدارية ، ومن الحقائق المؤسفة أن يقع معظم سكان العالم الثالث فريسة للأمراض وسوء التغذية ، فأمراض سوء التغذية تؤدى إلى الحد من القدرة على العمل وتتسبب فى موت الملايين فى سن مبكرة وتحد من مقاومة الجسم لبعض الأمراض الخطيرة ، ومن الأمور التى تساعد على تفاقم هذا الموقف الجهل وفقر العادات الصحية ونقص الخدمات الطبية ، مما يؤدى إلى وجود حلقة مفرغة ، حيث أن تدهور الصحة يؤدى إلى الحد من القدرة على العمل التى تؤدى بدورها إلى نقص الإنتاجية ، ويؤدى نقص الإنتاجية إلى مزيد من الفقر وبالتالى إلى مزيد من التدهور الصحى(١).

المقومات الأساسية لتخطيط الموارد البشرية :-

يتوق الناس فى كل مكان لحياة أفضل ومستوى مادى أعلى ، ومما نشاهده فى البلاد النامية بوجه خاص بعد التحرر من الاستعمار ، التحرر من العوز والمرض ، ومن الفكرة السائدة بتدنى بعض الشعوب فى مستواها عن غيرها بين أفراد الجنس البشرى ، تطلع الناس إلى تغير أفضل يزيد أمالهم فى التربية على أنها " الطريق والحقيقة والضوء المنير " وذلك لأن الثروة البشرية هى أداة الإنطلاق لعناصر المجتمع الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

---

(1) محمد الجوهرى وآخرون : الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٩ ص١٣٣ .

وذلك من أجل خلق اهتمام عام لمساعدة الدول النامية ، ومن أجل هذا تتزايد المساعدات الدولية لتطوير النظم التربوية ، ويتضح هذا الاتجاه فيما يتبعه البنك الدولى أو صندوق المساعدات الخاصة لاستثمارها فى مشاريع التنمية وذلك من أجل خلق ثروة بشرية مدربة [١].

ولتخطيط الموارد البشرية مقومات أساسية أربعة ، وهى :-

أولاً : تحقيق مستوى الاستخدام الكامل والعمل دائماً على الاحتفاظ بذلك المستوى ، وذلك عن طريق زيادة فرص العمل الجديدة التى تحققها مشروعات التنمية ، بالقدر الذى يمكن من المحافظة على مستوى الاستخدام الكامل للقوى العاملة .

ثانياً: أن يتجه الأفراد المعدون للعمل إلى أعمال تتفق مع استعداداتهم الطبيعية وميولهم الخاصة ، وبهذا يبلغ إنتاج كل منهم حده الأمثل .

ثالثاً: أن يؤدى العاملون عملهم بأعلى كفاءة ، وذلك عن طريق التدريب المهنى والتنظيم العلمى ، والاستعانة بكل ما يؤثر فى الكفاية الإنتاجية .

رابعاً : صيانة الموارد البشرية والعمل بكل الوسائل والتأكيد على الاطمئنان الاجتماعى والاستقرار النفسى[٢].

---

(1) بول روبرت هانا : التربية التقليدية والتربية الثورية للدول النامية ، ترجمة سعد جلال ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية العدد الأول ١٩٦٥ المجلد الثانى ص٨٩ .

(2) عبد الغنى سعيد : نظم وسياسات التعليم والاستخدام والإعداد الأمثل للموارد البشرية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ن إدارة العون الذاتى والتنظيمات الجماهيرية ، ندوة خبراء لدراسة اليافعين الكويت ١٩٧٦ ص٧٤ .

أولاً : سياسات الاستخدام الكامل : مقوماته واستراتيجياته :

وتتمثل المقومات الأساسية لسياسات الاستخدام الكامل فى أن تخطيط القوى العاملة يهدف أساساً إلى بلوغ مستوى الاستخدام ، والعمل باستمرار على الاحتفاظ بهذا المستوى وذلك بزيادة فرص العمل وخفض أمد البطالة الوقتية الانتقالية وحصرها فى أدنى حد مستطاع ، فبدون الحصول على مستوى الاستخدام الكامل لا يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ، لأن مجرد وجود أفراد متعطلين فى سن العمل يعتبر تبديداً لبعض هذه الموارد الأمر الذى يؤدى إلى نقص جملة الإنتاج الكلى للموارد البشرية عموماً ، ومن ثم ينزل بالدولة خسارة اقتصادية تتزايد بازدياد حجم البطالة ، هذا فضلا عن الخسارة الاجتماعية التى تنشأ عن المؤثرات السلبية للمتعطل والتى تتخذ صوراً شتى مثل الإحباط النفسى والانحراف الخلقى أو التورط فى منزلقات الجريمة ، الأمر الذى يوضح أن أساس سياسات الاستخدام الكامل اقتصادى واجتماعى فى آن واحد .

ويتطلب ذلك :

(١) فى مجال التنسيق بين برامج التنمية وبين سياسة الاستخدام ، يراعى أن يكون حجم المستثمرات ونوعيتها بالقدر وعلى النحو الذى يحقق زيادة فى فرص العمل تكفى لاستيعاب القوى العاملة المتاحة ... ، وفى الدول النامية والمكتظة بالسكان يراعى الاعتماد على المشروعات الاستثمارية المكثفة للعمل ، إلا أن هذا لا يعنى تجنب المشروعات المكثفة لرأس المال . أى تحقيق التوازن بين هذين النوعين من الاستثمارات طبقاً لما تقضى به ظروف كل دولة .

(٢)يجب التنسيق بين سياسة الاستخدام وسياسة التعليم والتدريب ، حيث أنـــه بدون هذا التنسيق لا يتحقق التوازن النوعى بين القوى العاملة المتاحة وبـــين فرص العمل ، ويتم ذلك عن طريق رسم السياسة التعليمية والتدريبيـــة فـــى ضوء التقدير الطويل الأمد لاحتياجات التنمية ، وفى ضوء الميزانية الســـنوية للقوة العاملة وتوجيهها نحو سد الاحتياجات الحاليـــة والمســـتقبلية للاقتصـــاد القومى فى مختلف المهن ومستويات المران والمهارة[١].

إن المكونات الجوهرية للجهود الناجحة والمتوافقة فى مجال التنميـــة والاستثمار الضخم فى التعليم والتدريب للموظفين ، فمثل هذا الاستثمار يجب تنفيذه بوصفه عملا من أعمال الإيمان دون حساب تفصيلى متشكك للتكـــاليف والمزايا ، إن التحدى الأكثر أهمية الذى يواجه مخططى التنمية هو أن يبتكروا نظاماً للتعليم يستطيع التوسع فى محو الأمية على النطاق العام ، ويكون متاحاً للجميع ، صرف عن مستويات الدخل ، ودون مثل هذا الأساس السليم ، فـــإن نمط التنمية يمكن أن ينحرف بسهولة لصالح أغلبية متميزة[٢].

إن عملية التنسيق مسئولية مشتركة تتعاون على القيـــام بهـــا وزارات عديدة مثل وزارات العمل والتعليم والتخطيط والتدريب والاقتصاد والزراعـــة والصناعة ..... الخ يضاف إلى ذلك ضرورة القيام بدراسات واستقصـــاءات احصائية لتقدير التغيرات المتوقعة فى حجم القوة العاملة من جهة وفى فرص العمل من جهة أخرى .

إن التقديرات المستقبلية للاحتياجات النوعية لمشروعات التنمية مـــن مختلف فئات القوى العاملة ، تتطلب أبحاثا فنية دقيقة مـــع أخـــذ الإمكانيـــات

---

(1) عبد الغنى سعيد : نظم وسياسات التعليم والاستخدام والإعداد الأمثل للقوى البشرية ، مرجع سابق ص ٧٨ .

(2) محبوب الحق : ستار الفقر ، مرجع سابق ص ٥٠ .

التعليمية ومدة التعليم فى الاعتبار بالنسبة للإعداد والأنواع المطلوبة من المؤهلين والمستويات الأعلى للفنيين .

إن السياسة التعليمية والتدريبية إذا أريد توجيهها وجهة واقعية سليمة والربط بينها وبين مشروعات التنمية ، فإن الميزانية السنوية للقوة العاملة لا تكفى وحدها لهذا الغرض ، بل يجب القيام بالأبحاث الفنية الخاصة بتقدير الاحتياجات المستقبلية لمشروعات التنمية من القوة العاملة لفترات طويلة الأمد ، ويعتمد ذلك على دقة تحديد الأهداف التخطيطية والمعاملات التى تستخدم لقياس ما يتطلبه تحقيق هذه الأهداف من مختلف فئات ومستويات القوة العاملة ، حيث أن إعداد ذلك يتطلب مستوى رفيعاً من الخبرة والتقدم العلمى[1].

(٣) التنسيق بين سياسة الاستخدام وبين سياسة التصدير والاستيراد بحيث يركز الاهتمام فى إنتاج تلك الأنواع من الصادرات التى تتوافر إمكانيات وفرص اكتسابها للأسواق والتوسع فى تصديرها ، الأمر الذى يؤدى إلى التوسع فى إنتاجها وزيادة عدد العاملين فيها ، حيث أن هذا النوع من الصناعات التصديرية هو الذى تتمتع الدولة فى إنتاجه بمزايا نسبية تتفرد بها ، من حيث المواد الخام أو الخدمة او القرب من الأسواق ... إلخ . حيث يجب العمل بقدر الامكان على تصدير الخامات كمواد مصنوعة أو نصف مصنوعة وعلى استيراد المنتجات الصناعية كمواد نصف مصنوعة يستكمل تصنيعها محلياً ، الأمر الذى يفسح فرص العمل فى صناعات التجميع والتجهيز النهائى .

(٤) يجب التنسيق بين سياسة الاستخدام وبين السياسة الضريبية ، وذلك بإعفاء الصناعات الصغرى والناشئة من الضرائب لعدد من السنيين ، كذلك إعفاء

(١) عبد المعنى سعيد : نظم وسياسات التعليم ، مرجع سابق ص ٨٠ .

الصناعات الحديثة من الرسوم الجمركية على آلات والتجهيزات المستوردة يضاف إلى ذلك ضرورة التنسيق بين سياسات الاستخدام والسياسة النقدية لما لها من تأثير على تمويل مشروعات التنمية وتيسر سبل الائتمان والاستثمار ومن ثم يكون لها أثرها الملموس على سياسة الاستخدام .

يضاف إلى ذلك ضرورة التنسيق بين سياسة الاستخدام وسياسة الأجور ن حيث أن هذا التنسيق يتم داخل إطار خطة التنمية ، وفى مجال تحديد أهدافها الاجتماعية وفى مقدمتها توسيع فرص العمل وزيادة نسبة الأجور من الدخل القومى وتحسين مستويات المعيشة[١].

إن مخططى التنمية مغرمون بالتمييز بين التخطيط والتنفيذ ، وعندما يضيق عليهم الخناق يقولون بوجه عام أنه بينما تكون مسئوليتهم هى تخطيط التنمية فإن التنفيذ هو مسئولية النظام السياسى والاقتصادى بأسره ، ولا يعدُ ذلك أن يكون عذراً ، فخطة التنمية الجيدة يوضع معها عادة برنامج عمل واقعى لتنفيذها ، ويجب أن تتضمن توصيات فرعية حول السياسات والإصلاحات المؤسسية ،والإطار الإدارى ، وكذلك المشروعات الجيدة الإعداد ، والتى تعتبر ضرورية لتنفيذها بنجاح ، ويجب أن تقوم أيضاً على افتراضات سياسية واقعية ، ويجب على المخططين أن يواصلوا تقويم الخطة باستمرار فى خلال مجرى تنفيذها بحيث يمكن فى الوقت السليم إجراء التصحيحات فى مسارها . حيث أنها علامة قوة ، لا علامة ضعف ، أن يعاد النظر باستمرار فى خطة للتنمية[٢].

---

(1) المرجع السابق ص٨١ .

(2) محبوب الحق : ستار الفقر ، مرجع سابق ص٤٧ .

ثانياً : التأهيل المهنى ومستوى الكفاية الإنتاجية :

إن التعليم فى المجتمعات النامية لا يمكن فهمه حق الفهم باعتباره توسعاً لعملية موجودة فى المجتمع التقليدى (النامى) بل يجب فهمه على أنه مؤسسة جديدة متميزة تحقق التأهيل الاجتماعى ، ولكن لها إلى جانب ذلك وظائف أخرى كثيرة ، حيث أنه يجب أن نتدبر الوظيفة الكامنة والخطيرة التى يجب أن يؤديها التعليم فى المجتمعات وهى الاختيار والتخصص ، وقد ينظر إلى هذا على أنه خدمة تؤدى للاقتصاد بإمداده بالعاملين المدربين الملائمين[1].

إن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية لا يكفيه رسم وتطبيق سياسات الاستخدام الكامل ، بل يجب العمل أيضا عن طريق برامج التوجيه والتدريب المهنى ، على أن يعمل الأفراد فى الأعمال التى تتناسب واستعداداتهم الطبيعية وميولهم ، والتى تبلغ كفايتهم الإنتاجية فى مزاولتها حدها الأمثل نتيجة لحسن الاختيار وحسن التدريب ، حيث أنه من المسلم به أن وضع العامل فى العمل الذى يتفق مع ميوله واستعداداته الطبيعية والنفسية ، هو أجدى السبل لرفع الكفاية الإنتاجية ، ولقد أثبتت التجارب الواقعية التى أجراها علماء النفس مدى انخفاض مستوى كفاية العمال الذين يقومون بأعمال لا تلائمهم ، ومن ثم ضرورة الأخذ بنظام التوجيه المهنى قبل التدريب ، وكذلك تطبيق مبادئ التوجيه المهنى بداية من مرحلة التعليم الأولى وذلك من أجل توجيه النشئ إلى مراحل التعليم التالية المناسبة لهم .

إن التدريب – التوجيه – المهنى لا يحقق أغراضه على الوجه الأكمل إلا إذا بنى على قاعدة أساسية من الحد الأدنى للثقافة الذى تكفله مرحلة التعليم الأولى

---

(1) جـ . لو . ن . جرانت ، ت ، وليامز ، التربية وبناء الأمة فى العالم الثالث ترجمة عثمان نويه ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٧٧ ص١٣٨ .

، مع تطبيق مبادئ التوجيه المهني ، وذلك لضمان تدريب العامل على عمل مناسب يتفق مع استعداداته الطبيعية وميوله النفسية ، ومن ثم فإن لنظم ووسائل التعليم أهمية بالغة بالنسبة لسياسة الاستخدام الأمثل للموارد البشرية[1].

ثالثاً : أساليب العمل والكفاية الإنتاجية :

إن تنمية الموارد البشرية – هى عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الأفراد ، حيث تتغير هذه الخيارات بمرور الوقت ، وتتركز مستويات التنمية فى ثلاث اختيارات تتمثل فى : أن يحيا الأفراد حياة طويلة خالية من الملل ، وأن يكتسب الأفراد المعرفة ، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة ، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيدا عن المنال ، غير أن التنمية البشرية لا تنتهى عند هذا الحد ، حيث أن هناك خيارات إضافية تمتد إلى الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإلى فرص الخلق والإبداع واستمتاع الأفراد بالاحترام الذاتى وضمان حقوق الإنسان[2].

وللتنمية البشرية جانبان : الأول يتمثل فى تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات والجانب الثانى ويتمثل فى: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة ، فى الأغراض الإنتاجية وفى الشئون الثقافية والاجتماعية والسياسية ، والتمتع بوقت الفراغ ، وما لم تستطع مناهج التنمية

(1) عبد المغنى سعيد ، مرجع سابق ص ٨٢ .

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠ ، نيويورك – جامعة أكسفورد – القاهرة ، وكالة الأهرام للإعلان ص ١٨ ، ١٩ .

البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين الجانبين ، فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية [١].

إن الكفاية الإنتاجية لا تتوقف على حسن الاختيار وتدريب العمال فحسب ، فهناك عوامل أخرى تؤثر فى الكفاية الإنتاجية ، مثل التجهيز الآلى ، ونظم ووسائل العمل ، ومعنوية العامل ورضاه ، ومستوى ما يقدم للعمال والمواطنين من خدمات صحية واجتماعية وثقافية ... الخ .

وتؤلف نظم ووسائل الكفاية الإنتاجية فى مجموعها أحد الميادين الوظيفية الثلاثة للتخطيط ، وهى ميدان التنمية الرأسمالية ، وميدان التنمية الأفقية ثم الاهتمام بتخطيط الموارد البشرية فى مجالات التعليم والتدريب والاستخدام ، والتقدم العلمى والتكنولوجى ، فكلما كانت طاقة إنتاج الدولة كبيرة ، وكلما كان مستوى الكفاية الإنتاجية لقوتها العاملة مرتفعا ، كلما كان ذلك مظهرا واضحا من مظاهر قوتها ومناعتها الدفاعية وارتفاع مستوى المعيشة بها[٢] وذلك من أجل الخروج من الأزمات الاقتصادية الطاحنة التى يعشها العالم الثالث ، والتى تنعكس آثارها على انخفاض معدلات التنمية ، حيث أن النظام العالمى يعانى أزمة اقتصادية لها وطآتها على العالم كله ، إلا أن آثار هذه الأزمة تختلف بين العالم الثالث والعالم المتقدم ، فقد تؤثر الأزمة على معدلات النمو فى المجتمعات المتقدمة غير أن تأثيرها قد يصل إلى حد إيقاف عملية التنمية كلية او صرف الانتباه عنها داخل مجتمعات العالم الثالث[٣].

---

(1) البرنامج الأنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ص١٩ .

(2) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، إدارة العون الذاتى والتنظيمات الجماهيرية ، ندوة خبراء اليافعين ، الكويت ١٩٧٦ ص٨٣ .

(3) على ليلة : العالم الثالث ، مشكلات وقضايا ، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة ١٩٨٧ ص٥١ .

وإذا ما أريد لدولة أن تصل باقتصادها القومي إلى معدل مرتفع من الكفاية الإنتاجية ، عليها أن تحسن استغلال مواردها الاقتصادية والبشرية مركزه على الجوانب التالية:

أ- حسن اختيار وتدريب العمال والربط بين سياسة الاستخدام والتعليم .

ب- ان تكون آلات وادوات ونظم ووسائل الإنتاج مواكبة لأحدث تطورات التقدم التكنولوجي .

ج- الأخذ بنظريات ووسائل الترشيد التى تهدف إلى تكثيف العمل البشرى والحفاظ عليه وأن تشمل فلسفة الترشيد الجوانب الاجتماعية التى تشمل الأجور والأسعار وضرورة بناء سياسات الأجور على أساس الكفاية الإنتاجية للعامل ، وكذلك الاستعانة بنقابة العمال بشأن إدخال التحسينات الفنية ، حيث ينعكس ذلك على ساعات العمل والأجور ، والأمن الصناعى وحجم الاستخدام .

د- من الضرورى لرفع الكفاية الإنتاجية توجيه عناية كافية لتحسين مكان وجو العمل من حيث النظافة ، وتوافر التهوية الكافية والإضاءة المناسبة وتجنب التكدس ... الخ .

هـ- العمل على رفع الرعاية الصحية فى الدولة بصفة عامة وللطبقة العاملة بوجه خاص ، حيث توجد علاقة طردية وثيقة بين حالة العامل الصحية وبين قدرته على الإنتاج ، ويتوقف المستوى الصحى للعمال على عدة عوامل ، منها ما سبق ذكره بشأن تحسين ظروف العمل فى أماكن العمال ، فضلا عن تهيئة السكن الصحى الملائم والتغذية الكافية .

ر- رفع المستوى الثقافى للعمال والقضاء على الأمية بينهم ، فالعلم ليس ترفاً ذهنياً ، بل هو ضرورة اقتصادية من حيث العلاقة بين المستوى الثقافى للعامل

وبين كفايته الإنتاجية[1] وتتوخى الأهداف الاجتماعية والوجدانية للتعلم الحض على الالتزام بأخلاقيات حقوق الإنسان وتعزيز الجوانب الإيجابيـة ، وتنميـة الثقة ، والشعور بالمسئولية تجاه الذات وتجاه الآخـرين ، وتنميـة القـدرات للوصول إلى حلول للمشكلات ، وتنمية روح التضامن مع الأفـراد والفئـات الاجتماعية ، وذلك من أجل النهوض بالمجتمع على المستوى المحلى وعلـى مستوى العالم الثالث بل وتعزيز التنمية العالمية[2] حيث أن خطة التنمية تحتاج فى إعدادها إلى هيكل شامل وفى داخله برامج متماسكة تؤكد على المهـارات المطلوبة من الاقتصاديين والزراعيين والمهندسين والمعلمين[3].

رابعاً : صيانة الموارد البشرية :

تتضمن المقومات الأساسية لتخطيط القوى العاملة ، اتخـاذ الوسـائل والتدابير الخاصة بالاهتمام بالموارد البشرية وصيانتها ، والمحافظـة علـى المستوى الصحى ومن ثم زيادة القدرة على الإنتاج ، ومن هذه الوسائل :

أ- مكافحة الأمراض والقضاء عليها لما لها من تأثير سـلبى علـى القـدرة الطبيعية على الأفراد ومن ثم على إنتاجيتهم .

ب- الاهتمام بالظروف المعيشية للأفراد من مسكن ملائم وتغذية كافية وتنمية الوعى الصحى لديهم .

ج- اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع إصابات العمل وأمراض المهنة ، واتخـاذ الاحتياطات والتدابير الكفيلة بحماية البيئة من التلوث ، وقد انشئت وكالة دولية

---

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع سابق ص٨٥ .

(2) مستقبل التربية ، مجلة دورية للتربية ، مركز مطبوعات اليونسكو ، العدد الثانى ١٩٧٩ ص١٠١ .

(3) ج . ك ، وآخرون : التربية وبناء الأمة فى العالم الثالث ، مرجع سابق ص ١١٥ .

متخصصة لهذا الغرض بناء على قرار المؤتمر الدولى للبيئة المنعقد فى استكهولم خلال شهر يونيو ١٩٧٣م .

د- إدخال العنصر الوقائى فى الاعتبار سواء فى تصميم آلالات ، أو عند إدخال تحسينات فنية على وسائل العمل والإنتاج ، وتنمية الوعى الوقائى عن طريق الدورات الثقافية ... إلخ ، وتوقيع الكشف الطبى على عمال الصناعات المرهقة والخطرة .

هـ- رفع مستوى التشغيل الأدنى إلى الحد المعقول والكفيل بمنع استخدام الأحداث فى سن مبكرة وهم لا يزالون فى مرحلة النمو ، ولم يستكملوا بعد نصيبهم الوافى من التعليم[1].

وإذا ما نظرنا إلى الخطط القومية للبلاد النامية ، لوجدنا كيف أن العمالة كانت هدفاً ثانوياً للتخطيط وليست هدفاً أولياً ، وقد أضيفت بشكل عام - كفكرة تالية - إلى هدف النمو فى الناتج القومى الإجمالى ، وكانت واهيه التكامل فى إطار التخطيط ، ففى باكستان نجد أن القسم الخاص باستراتيجية العمالة كان يضاف دائماً فى ختام الخطط ، كى يتوجها ويجعلها كاملة وباعثة على الاحترام ، وكأن من العسير اعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية النمو أو إطار السياسة ، والحقيقة أن معظم التطورات التى أثرت فى وضع العمالة تأثيراً مواتياً ، مثل برنامج الأعمال الزراعية والثورة الخضراء ، كان يخطط لها فى المقام الأول من أجل زيادة الناتج ، كما أن احتمالات توليدها للعمالة كانت عفوية وغير مخططة ، وقد كانت هناك أعداداً لا نهاية لها من فرق البحث العلمى ، تسجل الحسابات على نحو ملائم لمعدل النمو ، ولم يكرس جزء من هذا الجهد لاحصاءات العمالة، وقد كان هدف العمالة فى إيجاز نتاجاً

---

(1) عبد المغنى سعيد : مرجع سابق ص٨٦ .

سابقاً للتخطيط ، وكان يفترض فى يسر شـديد أن معـدلات النمـو العاليـة ستضمن العمالة التامة.

ومع تصاعد الوعى لدى شعوب العالم الثالث نجد خطى حثيثة نحـو التقـدم والتجديد الحضارى ، ورفض مستمر للبقاء فى مستويات معيشية أدنـى ، أو البقاء فى وضع غير عادل ولا متكافئ مع الدول المتقدمة .

الخطوط الرئيسية للمشاركة الإيجابية :

مما لا شك فيه أن المشاركة الإيجابية عملية أساسية لعمليات التنميـة الشاملة المتكاملة كما أنها هامة بالنسبة للحكومة والمعارضة وهـى مبـادرة شعبية وعملية تطوعية لا تقتصر على الجوانب السياسية وإنما هـى مفهـوم اجتماعى عام ومشاركة فى كل مجالات الحياة المجتمعية التى يحيا فى إطارها الأفردا .

وثمة فرق بين المشاركة كعملية تطوعية إرادية وعملية التعبئة التـى تعنى أن الحكومة تعبئ الشعب وتستنفز قدراته حول هدف معين وقد ينخـرط الشعب ويلتف لتحقيق هذا الهدف أى أنه فى حالة التعبئـة تكـون مشـاركة المواطنين استجابة لمبادرة الدولة وأن الدولة إذا لم تدعوه لا يبالى فالمشاركة عملية إرادية تطوعية وبمبادرة شعبية ولكن هذا لا يعنى ضرورة اغفال دور الدولة ذلك أن توفير الدولة المناخ المناسب ، وما تسنه من التشريعات ما يدفع ويساعد على عملية المشاركة.(١٨)

ولقد بادر الشعب المصرى بمشاركة ايجابية فى كثير مـن فتـرات التـاريخ وتاريخنا شاهد على ذلك فالمبادرات الشعبية أنشئت الجامعة الأهلية والمدارس غير الحكومية وقامت الحركة التعاونية ، بل والنقابيـة والتجمعـات الثقافيـة والاجتماعية .

ولكن من الملاحظ أنه فى فترات معاصرة هبط الخط البيانى لعمليات المشاركة الشعبية وبرزت على السطح المظاهر العديدة لعمليات العزوف عن المشاركة وذلك فى نواحى الحياة المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية والجدير بالذكر هو أن العزوف أصبح جزءا من السلوك ونمطا متكررا فى حياة العديد من الأفراد والجماعات فى المجتمع .

أن ثمة خطوطا رئيسية يمكن من خلالها تحديد عمليات مشاركة إيجابية وتتمثل هذه الأمور فيما يلى :

١- خلق قنوات من خلالها تكون المشاركة الإيجابية وليست المشاركة الشكلية وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة انتخابا حرا مباشرا وبطريقة نزيهة وكذلك الجمعيات الأهلية قنوات شرعية يمكن تشجيع الأهالى على الاشتراك من خلالها بعد دراسة مقومات العمل بها .

٢- وضع التشريعات اللازمة التى تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة .

٣- وضع استراتيجية اجتماعية تعمل على إزالة معوقات المشاركة الشعبية.

٤- العمل على تأكيد القيم المجتمعية التى تعمل على تحقيق الانسجام فى المجتمع وتساعد على خلق المجتمع المتكامل المشارك وذلك من خلال أجهزة الإعلام والتعليم والحكم المحلى .

٥- مساعدة الناس على المشاركة من خلال التدريب والتعليم ولابد أن تشتمل مناهج التعليم على الاتجاهات والقيم المشجعة على ذلك .

٦- تعميق وتأكيد الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأى المواطن ومشاركته فى صنع القرار .

٧- تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات وألا يفرق بين كبير وصغير وغنى وفقير وقوى وضعيف وأن يكون الجميع أمام القانون سواء .

٨- تطبيق الشعارات التى ترفع وألا تكون هناك قوة بين القول والنظر والتطبيق .

٩- التأكيد على عملية القدوة الصالحة وذلك فى كل موقع من مواقع العمل ويستدعى ذلك من بين ما يستدعى التدقيق فى اختيار القيادات والتأكيد من وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

١٠- وضوح الخطط والأهداف المجتمعية فى كل مجالات الحياة وفى كل مرحلة من مراحل التغيير الاجتماعى المخطط .

١١- التأكيد على ضرورة توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن متمثلة فى الغذاء والكساء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير ووضع كل هذا وغيره من الاحتياجات فى أولويات خطة التنمية .

١٢- تهيئة المناخ العام الذى يدفع لمزيد من المشاركة الايجابية من خلال مزيد من الحرية وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب حتى يشعر الجميع أن مصر ملك لهم ولا فضل لأحد إلا بالعمل والعطاء .

١٣- وضع خطة مبرمجة للقضاء على الأمية بأشكالها المختلفة الأبجدية والحضارية والمهنية .

١٤- أن تعمل أجهزة الإعلام على وضع خطة وفلسفة إعلامية لا يحس الفرد من خلالها أنه حبيس لاطار معين من المعرفة يدور فى دائرته ولا يتجاوزه وأن يحدَث الديالوج بدلا من المنولوج وذلك من خلال اتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسياسية الشرعية للتعبير عن أرائها وبرامجها وأفكارها .

١٥- الغاء أية قوانين مقيدة للحرية والعمل على مزيد من الثقة بين الحاكم والمحكوم .

١٦- وضع استراتيجية للعمل الثقافى ودعم الثقافة الجماهيرية وأن تكون هذه الاستراتيجية قابلة للتطبيق ومدعومة بالامكانيات البشرية والمادية عن طريق التخطيط العلمى .

١٧- تقوية روح الشورى والمشاركة فى صنع القرار من خلال المؤسسات المختلفة مؤيدة ومعارضة سياسية وتعليمية وثقافية واقتصادية .

١٨- تأكيد أجهزة الإعلام على أهمية دور الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال برامج هادئة وهادفة تغذي الشباب بالثقافة السياسية .

١٩- ضرورة قيام رجال الدين بدورهم فى التوعية والتأكيد على بث قيم الشورى والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وكل ما يتصل بقيم المشاركة فى المجتمع .

٢٠- العمل على تنظيم المشاركة الشعبية من خلال تشكيل لجان تكون مهمتها بوجه عام هي .

أ- وضع السياسة العامة للتوعية فى مجال الجهود الذاتية بهدف تشجيعها وتنميتها وترشيدها وتوجيهها من أجل تكاتف الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية.

ب- تحديد المشروعات التى يمكن تنفيذها كلها أو بعضها عن طريق الجهود الذاتية ووضع الاشتراطات والمواصفات العامة للتنفيذ .

جـ- تحديد حجم ونوعية المشاركة الشعبية بالنسبة لكل مشروع على حده وأسلوب مراحل تقديمها.

د- دراسة المشروعات الذاتية فى إطار الخطط المحولة والمعتمدة تمهيدا لاقرارها من السلطة المختصة قبل البدء فى التنفيذ تحقيقا لتكامل المشروعات والتنسيق فيما بينها .

هـ- مناقشة صور الحوافز التى يمكن تقريرها للاسهام فى زيادة حجم العطاء الشعبى .

و- تنظيم حملات التوعية التى تستهدف صيانة المال العام من التخريب والاتلاف والتى يمكن أن تشكل فى الحقيقة قيمة مادية تتمثل فى خفض الانفاق العام بما يسمح بتوجيه الفائض للوفاء بمتطلبات التنمية والتعمير .

٢١- ضرورة رعاية أجهزة الاشراف الفنى وتوجيهات الاختصاص والخبرة لمشروعات المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية حتى يتم الانتهاء منها وتشغيلها إذ أن ذلك سيؤدى حتما إلى انجاح الخطة وتحقيق احتياج البيئة المحلية .

٢٢- العمل بكل الوسائل على أن يحس المواطن بالأمن عند التعبير عن رأيه وألا يتعرض لعقوبات لقاء تعبيره عن رأيه سواء اتفق الرأى مع الحكومة أو اختلف معها .

٢٣- وضع ضمانات بحيث لا تحدث تفرقة بين معارض أو منتمى للحزب الحاكم فى الوضع المهنى والوظيفى وألا يضار مواطن أو يستفيد من جراء انتمائه لحزب معين .

٢٤- التأكيد على قيام أجهزة الإعلام بعمليات التنبيه والاستشارة السياسية والفكرية من خلال قضايا جادة (١٩) .

السياسة التعليمية وعلاقتها بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية :

إن مقومات الاستخدام الأمثل للموارد لها سماتها أو أبعادها النفسية والتربوية ، الأمر الذى يوضح الارتباط الوثيق بين سياسات التعليم ، وسياسات الاستخدام ، وتلعب السياسة التعليمية دوراً أساسياً فى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية . حيث يعد التعليم غاية ووسيلة ، فالتعليم الأساسى يجب أن يكون حقا لكل مواطن من أجل تزويده بالقدرات الذهنية

الأساسية بحيث يتيح امامه سبل المعرفة ، ولا معنى للحديث عن الاعتماد على النفس والوفاء بالاحتياجات الأساسية والمشاركة الشعبية أو الجماهيرية بـدون التعليم ، فالتعليم يؤدى إلى أن يكون الإنسان مؤهلا ولأن يكون مواطناً صالحاً ومنتمياً حراً لا ينفصم عن الأسرة أو عن مجتمعه المحلى(١).

إن النظام التعليمى لا يمكن تصوره خارج نطاق العلاقات الاجتماعية، فهو انعكاس للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، ويعد أحد العوامل الفاعلة فى الحفاظ على البناء الاجتماعى دون إحداث أى خلل به(٢).

والتعليم ذا أهمية قصوى من حيث زيادة إنتاجية العامـل ، حيـث أن الصعود الذى طرأ على الدخل الأمريكى ، إنما يرجع إلى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم أدى بدوره إلى تقدم مناظر فى إنتاجية العامل ، وأن القـدرة الإنتاجية هى فى الأغلب الأعم عامل رئيسى من عوامل زيادة الإنتاج ومن ثم يصبح الإنسان نفسه ضمن الاستثمارات التى يدفع إليها بروؤس الأموال لتأتى بقدرة إنتاجية متزايدة(٣).

بيد أن التعليم فى البلاد النامية لا ينظر إليه كضرورة لزيادة القدرات الإنتاجية للمواطن ، وإنما كوسيلة للهروب من العمل اليدوى يوفر دخلاً أعلى ومكانة اجتماعية أرقى ، ولذا يظل التعليم دون أثر مباشر على زيادة الإنتـاج وتحسينه وتطوير المجتمع من قاعة ، والسبيل الوحيد لتطوير التعليم فى العالم

(1) Schouiltz, the Ecomo mic , vakue , uf, Eduction. New , Yourk , Columbia, university , 1970,p. 10.

(2) إسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ص٧٦ .

(3) المرجع السابق.

الثالث هو التطوير الجذرى فى نظمه ، بحيث يكون هدفه الأساسى : زيـــادة القدرات الإنتاجية للمواطن وتطوير المجتمع من قاعدته[١].

إن النهضة الاجتماعية والاقتصادية والسياســية لــن تتحقــق إلا إذا صاحبها نهضة تعليمية تستهدف تعميم التعليم ونشر الثقافة بين أبناء المجتمــع جميعا[٢].

ولسياسة التعليم دور كبير فى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وذلك عن طريق مقومات أساسية تتمثل فى الجوانب التالية :

أولاً : تهيئة الاعتمادات والتدابير والوسائل الكفيلة بتهيئة فرص التعليم لجميع الأفراد ممن هم فى سن التعليم ، أى على النحو الذى يكفل التعليم لكل مواطن ، ويجب دعم الأداة التعليمية باستمرار والعمل على زيادة فرص التعليم بمعدل لا يقل عن معدل تزايد السكان ، ويجب سد الثغرة بين معدل زيـــادة فـــرص التعليم ومعدل نمو السكان حيث أن استمرار هذه الثغرة من شـــأنه أن يزيـــد مشكلة الأمية تعقيداً وذلك بتراكم الأرصدة المتجددة من الأميين .

ثانياً: الحرص على أن لا تكون زيادة فرص التعليم على حساب الكيف ، بـــل يجب الموازنة بين الكم والكيف فى سياسة التعليم ، بحيث لا تحمـــل فصـــول الدراسة فوق الحد الأقصى المصطلح عليه تربوياً فى الفصل الواحد ، بحيـــث لا يرهق المدرسون بجداول فوق طاقاتهم ، ومن شأن عبئها الثقيـــل أن يفقـــد الدراسة فاعليتها ، فضلا عن انعدام الاتصال الشخصى الذى يضعف لازدياد عدد التلاميذ فى الفصل ، وتؤدى التضحية بالكيف إلى :

.Frank, terry, c.loy: students. And , politics "Axamparitive ,study " Bombay, 1972,.p.96. (1)

(2) محمود رشدى خاطر ، مكافحة الأمية فى بعض البلدان العربية ، مركز التربية الأساسية فى العالم العربى ، سرس الليان ١٩٦٠ ص٣ .

أ- زيادة الاعتماد على الدروس الخصوصية التى لا تتاح إلا للقادرين من التلاميذ وتزيد من الأعباء الاقتصادية لأبناء الطبقات الفقيرة .

ب- ازدياد أعداد المتسربين أى الذين لا يستكملون المرحلة الأولى للتعليم ، يرجع فى جانب كبير منه إلى انخفاض نسبة الدخل وذلك من أجل الاتجاه نحو العمل لزيادة دخل الأسرة .

ج- ارتفاع معدل الرسوب فى الشهادات العامة ، ويتحولون إلى التدريب على بعض الحرف بطريقة التلمذة الصناعية ، أى بممارسة التدريب فى الأماكن الواقعية للعمل[1] واليافعون الذين يجرى تدريبهم بهذه الطريقة لا يدربون بطريقة مثلى ويكتسبون وسائل أداء غير مناسبة أو عادات حركية خاطئة ، فضلا عن افتقادهم للأساس النظرى الذى يساعدهم على الارتقاء إلى أعمال أرقى عن طريق استكمال التدريب ، حيث أن ابتعاد التعليم فى مراحله الأولى عن أن يكون له هدف يرتبط باحتياجات البيئة ، واقتصاره على مجرد تعليم أساسيات القراءة والكتابة أدى إلى الشعور بعدم وجود قيمة للتعليم الذى يتلقاه وإلى عدم جدوى الاستمرار فى التعليم[2] ومن ثم يكشف ذلك أن السياسات التى اتبعت فى مصر للتنمية لا تتفق مع إمكانياتها واحتياجاتها كبلد متخلف ، يملك قدراً كبيراً من الموارد البشرية ، لا يتحقق إلا لجزء ضئيل منها فقط إشباع حاجاته الأساسية ، بالإضافة إلى انحياز هذه السياسات أو الاستراتيجيات لتنمية القطاعات الحديثة فى الاقتصاد القومى[3] والتى تقوم على الاستخدام الكثيف لرأس المال ، ولا توفر عملا منتجا إلا لقلة من السكان

---

(1) عبد الفتاح جلال : عوامل الاحجام فى محو الأمية فى البلاد العربية ، سرس الليان ١٩٧ ص١٢٢ .

(2) سهير محمود عزمى : دراسة تحليلية لاتجاهات زوجات المزارعين الأميات نحو التعليم غير الرسمى رسالة ماجستير كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ١٩٧٥ ص٣٩ .

(3) خالد لطفى : أبعاد مشكلة الأمية ، معهد التخطيط القومى ١٩٨٠ ص١٦ .

يتطلب إعدادهم تعليماً طويلاً متخصصاً ، وقد أهملت هذه الاستراتيجيات القطاعات التقليدية التى تضم الجزء الأكبر من القوة البشرية العاملة والتى تعتمد على الأساليب البدائية[١] ، والتى لا تتطلب أى قدر من التعليم .

ثالثاً : أن تكون مراحل التعليم الأولى أو الأساسية كافية من حيث سنوات ومواد الدراسة لتزويد الطالب بالحد الأدنى للثقافة المصطلح عليه دولياً كالحد الأدنى من المعرفة الأساسية الذى لا غنى عنه لكل مواطن يعيش فى هذا العصر وخاصة فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى البعيد المدى والواسع النطاق ، حيث أن الحد الأدنى للثقافة ، لا يعنى النمطية الجامدة ، بل يجب أن يكون مرناً يأخذ فى الاعتبار الميول والاتجاهات والاستعدادات والهوايات ، وذلك من أجل إثارة الاهتمام وتنمية الميول وصقل أساليب التفكير والدراسة[٢] حيث يوصف زمننا المعاصر بأنه عصر الانفجار المعرفى ، وقد يكون ذلك مطابقاً لظروف الدول المتطورة التى سعت نحو اكتساب المعرفة ونشرها بين أفرادها وفى كافة المجالات ، بينما ينبغى التحفظ على إطلاق هذا الوصف على الظروف السائدة فى مجتمعات العالم الثالث ، المجتمعات النامية ، حيث أن التعليم فى البلدان النامية محصور فى إطار نسبة منخفضة من أفراد المجتمع ، والعملية الاتصالية فى المجتمع محدودة المدة والتأثير ، وقد يكون

---

(1) محمود عودة : الفلاحون والدولة ، دراسة أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية ، القاهرة دار الثقافة ، ١٩٧٩ ص ١٧٨ .

(2) عبد الغنى سعيد ، مرجع سابق ص ٨٨ .

انخفاض نسبة التعليم هو أحد معوقات العملية الاتصالية بين قطاعات المجتمع المختلفة[١].

رابعاً : تطبيق مبادئ ووسائل الكشف عن المواهب بالتوجيه المهني في المراحل الأولى للتعليم ، وهو ما يتطلب وسائل التعليم الحديثة التي تتمثل في دراسة البيئة المحيطة بالمدرسة وهو الأمر الذي يلتقي مع اهتماماتهم وتطلعاتهم ، وتطلعهم لاكتشاف ما يحيط بهم ، وهو ما يتيح لهم معرفة كاملة حول مجتمعهم المحلي ، مما يشعر الطالب بارتباط المعلومات النظرية بواقع الحياة يضاف إلى ذلك ضرورة وضع مشروع عملي تطبيقي يستخدم في تنفيذ مختلف المعلومات النظرية من مختلف مواد الدراسة ، وبذلك تكون الدراسة أقرب ما تكون إلى الواقع ، وحتى يتمكن الطلاب من ممارسة شئون الحياة العملية والتعرف على ما يتخللها من مشكلات وهم في سن مبكرة تنمي فيهم روح التعاون والقيام بالعمل الجماعي ، ويضاف إلى ذلك أيضاً إفساح الوقت الكافي للمواد التكميلية الاختيارية خارج المنهج التقليدي والتي تتعلق بالهوايات ، وتقديم كافة التيسيرات اللازمة لتعلمها عن طريق الممارسة الفعلية ، مما يتيح لأصحاب المواهب من تنمية مواهبهم لصالحهم ولصالح المجتمع .

إن هذه الوسائل التعليمية الحديثة ليست بالكماليات ، ولكنها مقومات أساسية للتعليم الطبيعي الناجح الذي يأخذ الاستعدادات الطبيعية والميول النفسية في الاعتبار ، ويوجه الطلاب إلى مراحل التعليم التالية ، والأنسب لهم والكفيلة بسد احتياجات المجتمع من مختلف المهن والمهارات[٢].

---

(1) محمد حلمي نوار ، الأمية تطورها وعلاقتها بتملك الريفيين وتعرضهم لأدوات الاتصال الجماهيري في قرية مصرية ، دراسة حالة لقرية البليدة – محافظة الجيزة ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ١٩٨١ ص ٤٩ .

(2) عبد المغني سعيد ، مرجع سابق ص٩٠.

إن عمل النظام التعليمي لا يمكن تصوره كمؤسسة إصلاحية خارج نطاق العلاقات الاقتصادية ، كما أن السلطة السياسية هى التى تقرر نوع التعليم وأهدافه ، حيث أن السياسة التعليمية يجب أن تهدف إلى إعادة بناء القوى البشرية لكى تتفق مع متطلبات المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وإسهاماً فى خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إعداد الكوادر الفنية اللازمة من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى والنهوض بمجتمعات الثالث.

مفهوم دينامى للاعتماد على النفس لتحقيق التنمية

إن استراتيجية أساسية للتنمية لابد أن تكون اعتماداً متزايداً على النفس ، إنها لا تعنى اكتفاء ذاتياً ، إنها تتضمن المنافع المتبادلة من التجارة والتعاون ، وإعادة توزيع أكثر عدلاً للموارد تلبى الاحتياجات الأساسية ، إنها تعنى بالفعل الاعتماد على النفس ، الاعتماد فى المقام الأول على موارد البلد الخاصة ، بشرية وطبيعية ، والقدرة على تحديد الهدف وصنع القرار بطريقة مستقلة ، إنها تستبعد الاعتماد على النفوذ الأجنبى ، والقوى التى يمكن أن تتحول إلى ضغط سياسى ، إنها تستبعد الأنماط التجارية الاستغلالية التى تحرم البلاد من مواردها الطبيعية اللازمة لتنميتها ، ومن الجلى أن ثمة مجالاً لنقل التكنولوجيا ، ولكن الاندفاع يجب أن يكون نحو تهيئة التكنولوجيا المحلية وتعميمها أنها تضمن لامركزية الاقتصاد العالمى ، كما تتضمن فى بعض الأحيان لا مركزية الاقتصاد القومى من أجل تعزيز الاحساس بالمشاركة الشخصية ، وتتضمن أيضاً تعاوناً دولياً متزايداً من أجل الاعتماد على النفس ، وهى تعنى فى المقام الأول الثقة فى الشعوب والأمم ، والاعتماد على قدرة الشعب نفسه على ابتكار وتوليد موارد وتقنيات جديدة ، وعلى زيادة طاقته

على استيعابها ، وإخضاعها للاستخدام المفيد اجتماعياً ، وممارسة قدر من السيطرة على الاقتصاد ، وتوليد طريقته الخاصة للحياة .

وبقدر أكبر من التخصيص توجد أربعة عناصر ذات أهمية كبيرة فى مفهوم الاعتماد على النفس الأولى : أن المجتمع لا ينبغى أن يدخل أى سلعة استهلاكية لا تستطيع أن تتقاسمها الأغلبية الهائلة من السكان عند المرحلة الخاصة من التطور ويؤكد ذلك اعتماد الصين على الدراجات و أتوبيسات النقل العام ، بدلاً من إدخال السيارات الخاصة . ثانيها : أن مفهوم الاعتماد على النفس ، يتضمن الاستخدام الأقصى للموارد والتكنولوجيا المحلية ، ففى الحقبة الأولى من التنمية ، كانت بلاد نامية كثيرة تتعجل الإطاحة بأنماطها الحضارية التقليدية ، أو استخدام مهارتها التقليدية ، وكثيراً ما كان ذلك يعكس افتقاد الثقة والفخر بماضيها الخاص ، وتلهفاً مجنوناً على اقتفاء خطى العالم المتطور ، وقد كانت التنمية الصينية استثناءاً فريداً فى ذلك ، إذ كانت تمزج بين تراثها الماضى واحتياجاتها المقبلة ، ويتضح ذلك فى استخدام المهارات الصينية القديمة لخلق منتجات جديدة ، وارتجال تنظيمات وتكنولوجيا ملائمة ، ثالثها : أن البلاد النامية يجب ألا تتوقع من المساعدة الخارجية غير الحد الأدنى من المساعدة الذى لا يمكن الاستغناء عنه ، وليس الحد الأقصى الذى يمكن أن يتفاوض بشأنه، ويوجد فى معظم أجزاء العالم الثالث مجال هائل لتقليل الاعتماد الحالى على المساعدة الخارجية دون تخفيض معدلات النمو ، وأخيراً : إن مفهوم الاعتماد على النفس يتضمن أيضاً ضرورة وجود فصل متعمد للعالم الثالث عن علاقاته الماضية التى كانت تقوم على تبعيته للبلاد المتطورة ، حتى تستطيع بلدان العالم الثالث من تحقيق التنمية وذلك عن طريق مشاركة أفراد المجتمع فى الجوانب السياسية والاجتماعية ، ونبذ القيم الجامدة التى تعوق عملية التغير الاجتماعى والثقافي والسياسى .

مراجع الفصل الرابع

السياسة الاجتماعية وتنمية القوى البشرية

١- عبد الهادي الجوهري ، أصول علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ص٥١ ، ص٥٢ حيث ذكر ما جاء في خطاب الرئيس محمد حسني مبارك في جلستي مجلس الشعب والشورى في ١٩٨١/١١/٨- ١٩٨٢/٥/١٥

٢- عبد الهادي الجوهري ، أصول علم الاجتماع السياسي ص٥٣ ، ص٥٤

٣- حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، المفاهيم ، المؤشرات ، الأوضاع ، سينا للنشر ١٩٩١ ، ص٣ ، ص٧

٤- غريب سيد أحمد واخرون ، الجماعات والمجتمعات الجديدة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٦ ص٣٨٤

٥- غريب سيد أحمد : علم الاجتماع الريفي والحضري ، الاسكندرية ١٩٨٩ ص٢٥

٦- عبد الهاد الجوهري ، المشاركة الشعبية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشروق القاهرة ١٩٨٨ ص٣

٧- عبد الهادي الجوهري ، علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ص٥٥ ، ص٥٦

٨- المرجع السابق ص٥٦ ، ص٥٧

٩- عبد الباسط عبد المعطي : الفكر التنموي وصراع المصالح " فكر " للدراسات والأبحاث ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة باريس ١٩٨٥ العدد السابع أكتوبر ص٥٣ ، ص٥٧

١٠- The world bank chall world development report 1991 the chall enge development NY: oxford university press 1991 p22-23

١١- محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص٤٨ ، ص٤٩

١٢- أحمد عبد الرحمن العاقب ، التعليم الفني والتنمية ، المجلة العربية للتربية عدد (٨) الكويت ١٩٨٧ ص٦٤

١٣- نادية سالم ، التنشئة السياسة للطفل المصري بيروت المستقبل العربي ١٩٨٦ ص٦٤ ص١١٨

١٤- United Nation : Economic **Bulletin** , the far East , social development , planning, vol , xiv, No2 , 1973 . P14

١٥- عبد الهادي الجوهري ، علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ص٥٨ ، ص٥٩

١٦- المرجع السابق ص٦٠ ، ص٦٢

١٧- نفس المرجع ص٦٠ ، ص٦٢

١٨- عبد الهادي الجوهري ، مرجع سابق ص٦٧

١٩- نفس المرجع ص٦٩ ، ص٧١

الفصل الخامس

السياسة الاجتماعية والثقافة السياسية

الفصل الخامس

الثقافة السياسية

تمهيد :

تطرح التغيرات المختلفة التى فرضتها التغيرات السريعة والمتلاحقة مع بداية القرن الحادى والعشرين تحديات خطيرة أمام مجتمع كمجتمعنا يحاول أن يمتلك مقومات التقدم والتحديث وهو ما يطرح التساؤل التالى : إلى أى مدى يستطيع النظام السياسى والاجتماعى فى المجتمع تحمل التغيير والاستفادة منه فى إطار مكوناته الرئيسية الثقافية والقيمية ؟

ومهما كانت جوانب النظر لمظاهر الثقافة وأبعادها الرئيسية فإن ما يهمنا هو التعرف على التأثيرات التى تعكسها التغيرات السياسية على الثقافة السياسية على اعتبار أن ثقافة المجتمع تعد مدخلاً رئيسياً للمشاركة فى العمل السياسى مشاركة إيجابية وفعالة .

لذلك تمثل الثقافة السياسية قضية على درجة كبيرة من الأهمية فى معظم المجتمعات ومنها مجتمعنا المصرى حيث أدت التغيرات السياسية التاريخية المتعاقبة من الاستعمار لفترات طويلة ، ثم التحولات السياسية فى الخمسين عاماً الأخيرة إلى آثار بالغة على الثقافة السياسية وتطورها سلباً وإيجاباً على مختلف المستويات .

وعلى الرغم من أن الثقافة السياسية تمثل اليوم ضرورة ملحة ومطلبا اجتماعيا وثقافيا – حيث ترتبط هذه الثقافة بكافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والسياسية والتى أفرزت على المستوى السياسى مجموعة من المفردات الأساسية التى ترتبط بقضايا التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان – إلا أنه من الملاحظ عدم وجود توافق فى المجتمع اليوم بالنسبة لما

يتصل بالمفاهيم والأسس التى تحكم التجربة السياسية والاجتماعية فى المجتمع المعاصر حيث صاحب التطور السياسى والاجتماعى خلال الخمسين عاما الأخيرة فترات تطغى فيها تلك الثقافة أو غيرها على الأخرى مما نجم عنه ازدواجية ثقافية انتفت معها قيم الحرية والديمقراطية والانتماء والوعى (١).

تحسين صنع القرار السياسى

القرار السياسى هو ذلك القرار الذى تتوفر فيه واحدة من الخصائص التالية : أن يكون صادراً عن شخص ذى صفة سياسية ، أو من خلال أحد أجهزة السلطة السياسية ، أو منصبا على موضوع يتعلق بالسياسة العامة تشكيلا أو تنفيذا أى فى مجال تخصيص الموارد العامة وتوزيعها .

ويجب أن نميز فى البداية بين كل من السياسة العامة ، القرار السياسى ، الأمر الإدارى . حيث أن الخلط بين هذه المفاهيم الثلاثة قد يكون أحد أسباب التعثر الملحوظ فى تشكيل السياسات العامة .

فالسياسة العامة هى تقطير أو خلاصة لسياسات العديد من جماعات المصالح والمنظمات وذلك عن طريق التراضى والتوفيق فيما بينهما . وهى بعد اقرارها – أى السياسة العامة بمثابة الخطة أو الدليل الملزم والمرشد عند اتخاذ القرارات فى شتى مجالات النشاط القومى مثل الشئون الخارجية أو علاقات العمل أو الصحة أو الإنتاج الزراعى أو الصناعة أو التعليم ... الخ .

أما القرار فهو اختيار واع بين عدة بدائل ، وهو فى الغالب الأعم أداة السلطة التنفيذية لتنفيذ السياسة العامة . وجدير بالملاحظة ذلك التشابك الملحوظ بين القرار والسياسة ، حيث أن القرار (الاستراتيجى) هو الذى يخلق السياسة – أى يوضح الاتجاه العام ، كما أن السياسة هى الدليل الملزم المرشد عند اتخاذ القرارات التكتيكية التنفيذية متوسطة المدى أو القرارات اليومية الجارية .

كما أن القرار السياسى (استراتيجيا أم تكتيكيا أم يوميا) لابد أن يتـوفر فيه ثلاثة شروط هى : الشرعية ، والالزام ،والعمومية الشرعية بمعنى صدوره عن السلطة القانونية المخولة المقبولة ، وملزم بمعنى أنه يحمل فى طياته قـوة جبرية بالتنفيذ والطاعة ، وعام بمعنى أنه يمس الشـئون العامـة والحاجـات الجماعية.

أما الأمر الإدارى ، فهو جوهر عملية التوجيه الإدارى ويعنـى الـزام الآخرين بعمل أو الامتناع عنه بمقتضى السلطة المتاحة لمن يصدر الأمر .
أنه أحد أدوات السلطة الإدارية لانجاز المهام الموكولة إليها . ويرتكز على فكرة التسلسل ووحدة الأمر بمعنى ألا يتلقى المرؤس تعليمات من أكثر مـن رئـيس واحد.

وإذا قبلنا بمقولة أن كل قرار هو سياسة ، وأن كل سياسة هى قـرار – بمعنى التلازم بينهما . حيث أن السياسة هى مرشدة فى جميع الحـالات عنـد اتخاذ القرار ، كما أن السياسة عند مرحلة من المراحل تصبح قـرارا يصـنعه مستوى معين من السلطة مختص به ، فلابذ من التسـليم بالأصـل السياسـى للقرارات الحكومية فى مختلف المستويات ، ولا سـيما أن معظـم القـرارات الصادرة فى نطاق الإدارة العامة يتعلق بتشكيل الأهداف ، حتى تلك القـرارات الإدارية التى تتعلق بالتنفيذ حيث تساهم من خلال ذلـك فـى إعـادة تشـكيل الأهداف.

كما أن الطبيعة السياسية لكل قرار لا تنبع من مضمونه أو من أهدافـه فحسب وإنما تتعدى إلى أسلوب القرار فى صياغته واصداره وعرضه وتبليغـه إلى الناس ، وهذه كلها عملية سياسية بالدرجة الأولى ، وقبل ذلك وبعـده فـإن الطبيعة السياسية لأى قرار حكومى تنبع من طريقة صنعه . فأيا كانـت نمـط نظام الحكم وأيا كانت درجة التطور الاجتماعى والديمقراطى . فمن المؤكـد أن

صنع القرار يمر بعملية سياسية مركبة تشمل الاحساس بالمشكلة والمبادرة والمداولة والمشاورة والمساومة والتراضى بين أعضاء النخبة الحاكمة . ومن ثم فإن تحسين صنع القرار السياسى يهدف الي التوصل إلى مشروع حضارى جديد من خلال آلية رشيدة للعمل والاختيار .

باختصار شديد يمكن القول بأن تحسين صنع القرار السياسى هو بمثابة الاستراتيجية المقترحة للإدارة العامة ، وهى استراتيجية سياسية وإدارية ، بمعنى أنها مجدولة من ضفيرتين فهى استراتيجية سياسية للإدارة العامة واستراتيجية إدارية للسياسة العامة . وتنطوى هذه الاستراتيجية على ثلاثة برامج هى : تحسين صنع السياسة العامة ، وتطوير آلية صنع القرار ، وتنمية القدرات القرارية(٢) .

تحسين صنع السياسة العامة

برنامج تحسين صنع السياسة العامة المقترح هنا ينطوى على عدة عمليات رئيسية لعل فى مقدمتها ترشيد عملية صنع السياسة العامة ، وتحسين إدارة الأزمات وكذلك تحسين دور الجمهور فى صنع السياسة العامة .

ترشيد عملية صنع السياسة العامة :

تستلزم عملية الترشيد هذه تتبع مراحل صنع السياسة العامة ، وفهم طبيعتها وتحليل مشاكلها وتمر هذه العملية بعدة مراحل منها :

- مراحل عملية صنع السياسة العامة :

يمكن تمييز أربع مراحل تكون منها تلك العملية المعقدة فى صنع السياسة العامة ، وهى تشمل : مرحلة النشوء والاستطلاع . ومرحلة التوصيات والتسويات ، ثم مرحلة التشكيل والصياغة ، وأخيرا مرحلة التنفيذ والتعديل .

(أ) مرحلة النشوء والاستطلاع :

يمكن القول أن أى سياسة عامة يمكن أن توضع بذورها الأولـــى فـــى جلسة خاصة لجماعة من المستثمرين أو أصحاب المصالح أو نقابة عماليـــة أو يتكون موضوعها فى اتجاهات الرأى العام أو ما تنشره الصحف ويخطه قـــادة الفكر ثم تأخذ طريقها إلى المطبخ الحكومى (بمعنىالانضاج والتسوية) وهو ليس مكانا محددا وإنما قد يكون أحد مكاتب كبار المسؤلين أو إدارة البحوث فى البنك المركزى أو أحد أروقة البرلمان أو فى اجتماع حزبى أو أحـــد لجـــان مجلـــس الوزراء أو تقرير عاجل من أحد الأجهزة .

(ب) مرحلة الترضيات والتسويات :

تميل السياسة العامة فى هذه المرحلة لأن تعكس درجات القوة والسلطة والنفوذ التى تحظى بها الجماعات والنخب الضالعة فى صنعها وما قد يكون لها من مصالح وما يحيط بها من قيم وتقاليد وأنماط ثقافية وحضـــارية وتجاريـــة تاريخية.

فضغوط تجار المنطقة الحرة ببور سعيد أو جمعية رجال الأعمال مثلا أو مصدرى البطاطس أو اتحاد العمال أو مجالس الآباء فى المدارس قد تفـــوق تأثير رؤساء شركات الغزل والنسيج أو أساتذة الجامعات أو توصـــيات البنـــك الدولى أو التقارير الفنية بوزارة التربية والتعليم .

(جـــ) مرحلة التشكيل والصياغة :

فى هذه المرحلة يبدو دور الفنيين من الإداريين والتكنو قراط فى التزايد على عكس الحال فى المرحلتين السابقتين حيث يكـــون دور السياســـيين مـــن القيادات الشعبية والمنتخبة واضحا . ومع ذلك فهذه المرحلة تعبر عـــن نقطـــة التقاء بين السياسة والإدارة . أو قل هى منطقة تداخل مشـــترك بـــين السياســـة والبيروقراطية فهى عملية سياسية تعبر عن توزيع القوة والمـــوارد الســـلطوية

وتتضمن كثيرا من المساومات وتمثل المصالح . هذا من جهة ومن جهة ثانيـــة فإنها عملية إدارية تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة من الموارد المتاحة .

أى أن هناك قوة تجذبها نحو اتجاه تمثيل المصالح الأثقل وزنـــا نظـــرا لاستحواذها على مصادر القوة فى المجتمع (فكرة القوة) وقوى أخرى تجـــذبها نحو الرشد فى استخدام الموارد وفى تحقيق الأهداف المشتركة (فكرة المعقولية).

(د) مرحلة التنفيذ والتعديل :

تجرى المراحل الثلاث السابقة فى مجالس صنع السياسات مثل مجلـــس الشعب أو مجلس الوزراء أو المجلس الشعبى المحلى ... الخ . أمـــا المرحلـــة الأخيرة فتقع على عاتق القائد السياسى (الوزير) أو المسئول الإدارى . وأداتـــه فى ذلك القرار الوزارى والأمر الإدارى . أما إذا هبت تلك المجالس لتعتـــرض أو تنتقد تلك القرارات فهذا يعنى أحد أمـــرين : أمـــا أن المجـــالس المـــذكورة محرومة من أداء دورها فى صنع السياسات العامة . وأما أنها تشارك فى صنع سياسات غامضة وغير واضحة تتيح للوزير أن ينفرد بتشـــكيلها عـــن طريـــق القرارات التى يصدرها(٣).

الثقافة السياسية Political Culture :

يعرف "لوسيان باى " L. pye الثقافة السياسية بأنها التوجيهـــات نحـــو **الموضوعات** السياسية وهى تشتمل على :

الجانب المعرفى : ويدور حول دقة أو عدم دقة معرفة الفرد عن النظام السياسى **أو** مشاعر **القبول** أو الرفض للقضايا السياسية .

الجانب التقويمى : ويضم التقديرات والآراء حول القضايا السياسية والحكم على **النسق السياسى** (السلطات الثلاث – الجماعات الضاغطة – الأحزاب السياسية).

ويضيف "كمال المنوفى" تعريفاً آخراً للثقافة السياسية بأنها محصلة لتفاعل الزمان والمكان والعقل الاجتماعى والسياسى لأى مجتمع ، ولذلك فمن غير المنطقى أن يسود فهم استاتيكى للثقافة السياسية .

أن الثقافة السياسية هى عملية اكتساب الإنسان للقيم السياسية التى تتيح له أن يعى أوضاع مجتمعه ومشكلاته بما يمكنه من المشاركة فى الحياة السياسية تلك العملية التى تتأثر بالممارسة الديمقراطية فى المجتمع ، وكذلك بالوسط الاجتماعى والاقتصادى والثقافى المحيط .

وينبثق عن هذا التعريف السابق الخاص بعملية الثقافة السياسية تحديدا لبعض التعريفات الإجرائية التى تتوافق معه وهي :

أ- الوعى السياسى : هو ما يوجد لدى الفرد من معارف ومعلومات بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلى والقومى والدولى .

ب- القيم : هى الإطار المرجعى الذى يرى المجتمع الالتزام به والسير وفق مقتضياته والذى يحدد الصواب والخطأ وما هو مرغوب وما هو غير مرغوب ، وبالتالى فالقيم هى المعايير أو الأسس أو الضوابط الاجتماعية التى يبنى عليها سلوك الأفراد وعلاقاتهم مع بعضهم البعض(٤).

فهم طبيعة السياسة العامة :

الحديث عن الطبيعة السياسية للسياسة العامة لا يعنى التسليم بصورتها الراهنة التى تتم بها ، وإنما هى خطاب موجه إلى الإداريين كى يتفهموا طبيعة المشكلة والقوانين التى تحكمها بحيث يتاح لهم مزيداً من الترشيد فى صنعها وصياغتها بدورهم جنوحاً بها نحو الرشد والمعقولية وبعيدا عن سياسات القوة والمصالح التى غالبا ما تشكل مادتها الخام .

قصارى القول أن صنع السياسة العامة ليس استعراضا للقوة على طول الخـط أى دون نظر للتكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها وليست منطقا رشيدا على طول الخط أساسه الوحيد المعقولية دون أن يأخذ فـى الاعتبـار الآثـار المتوقعة على مواقف الأفراد المتنفذين والجماعات القوية أنها درجات من القوة ومن الرشد فى إطار من قيم الجماعة ، تتفاعل جميعاً لصياغة السياسة العامـة كحل وسط بين الاعتبارين .

(أ) دور القوة فى صنع السياسة العامة :

تميل السياسية العامة فى مراحلها الأولى لأن تعكـس درجـات القـوة والسلطة والنفوذ التى تحظى بها الجماعات والنخب الضالعة حيث أن التوصـل إلى سياسة عامة (اقتصادية ، زراعية ، صحية ، .... الخ) يحتاج إلى الـدخول فى سلسلة من الإجراءات المعقدة والمرهقـة مثـل التـداول (Deliberation) والتشاور (Consultation) والتفـاوض (Negotiation) والحلـول الوسـط (Compromise) التى تقدر على توفير الحد المطلوب من التوافق بين كل هذا التعارض فى الاتجاهات والدوافع والمصالح.

(ب) دور المعقولية فى صنع السياسة العامة :

هنا ينبغى أن يظهر دور العقل ، ويزداد تدخل طبقـة الإداريـين مـن البيروقراطيين للتخفيف من طابع سياسات القوة والمصالح عند صياغة السياسة العامة ، وذلك بغرض تحقيق ثلاثة أهداف .

الهدف الأول : منع الصراع والتناحر والاحتكاك بين الفقراء وذلك نظـرا لمـا يسفر عنه من تبديد للموارد والجهود.

الهدف الثانى : تحاشى ابرام صفقات سياسية بين الأطراف المعنية على حساب المصلحة القومية العامة أو السياسة المستقبلية بعيدة المدى .

الهدف الثالث : إزاحة الصعوبات والمعوقات المختلفة التى تعترض الطريق نحو صنع سياسة عامة أكثر رشدا وموضوعية(٥).

مشاكل صنع السياسة العامة:

درجت السياسة العامة فى الأقطار النامية على التضحية بالكفاءة الاقتصادية وذلك لتغلب الاعتبارات الايدلوجية والأمنية والعسكرية أضف إلى ذلك نمو الاتجاه التوفيقى – اقتباسا من المجتمعات الصناعية الغربية المتقدمة – الذى يرتكز على المساومات وهز التوازنات وابرام صفقات الحلول الوسط ولا يتهم بايجاد السياسات " الصحيحة" أو " الصائبة" بمعناها المطلق ، ثم تتفاقم المشكلة بإهمال البعد المستقبلى الذى يتمثل فى عدم الاكتراث بالآثار المتوقعة للانفجار السكانى والحضرى والإعلامى . والنتائج المرتقبة للحروب والقلاقل وتلوث البيئة وأزمات الطاقة والنقد والغذاء.

ونظراً لتداخل هذه المشاكل وتعددها فإننا سنحاول تصنيفها طبقاً لمنهج تحليل النظم من حيث المدخلات والتحويل والمخرجات .

(أ) من حيث المدخلات المتدفقة على نظام صنع السياسة العامة لوحظ زيادة التأثير الدولى الخارجى والحاح المشاكل الاقتصادية وضعف تأثير الجمهور والرأى العام . وبالنسبة للمشكلة الأولى من المفيد أن نوضح أنه كان للارتباط بالدول العظمى والقوى الإقليمية فى أى منطقة تأثير على صنع قرارات السياسة العامة وبالذات فى الدول الصغرى ذات الموارد المحدودة .

(ب) من حيث عملية التحويل لوحظ وجود أربعة ظواهر : قوة تأثير السياسيين والمتسيسين (محترفى السياسة) ، وكذلك تزايد دور العسكريين، مقابل ضعف فاعلية الموظفين المحترفين الذين يتقدمهم فى المشورة ذوى القربى فى النظم

التقليدية أو المحاسيب الذين أطلق عليهم "أهل الثقة" وفضلتهم النظم الانتقالية على "أهل الخبرة" .

أما الظاهرة الرابعة : فهى قصر فترات الحكم سواء بسبب عدم الاستقرار السياسى أو العملية الانتخابية "كما فى الهند" حيث يكون الاغراء قوياً للحكومات على إعلان سياسات عامة تكون أكثر جاذبية فى التصويت التالى عن كونها أكثر مراعاة للصالح العام فى المدى الطويل .

(جـ) من حيث المخرجات لوحظ عجز السياسات المقررة عن اشباع الحاجة العامة للجماعة القومية وذلك بسبب تجذر مشكلتين تتعلقان بالزمان والمكان.

بالنسبة للزمن غطت السياسات العامة المعتمدة أجلاً قصيراً ولم تكترث بالفترات المتوسطة والطويلة ، وذلك على الرغم من الازدياد المستمر فى كمية السياسات والقرارات المعلنة .

وبالنسبة للمكان ، ترتب على ما سبق تحميل شديد للحيز المكانى (النطاق الوطنى) بشحنة مكثفة من السياسات التى لم تجد لنفسها متنفسا زمنيا فأخذت تفيض على المنظمات والوحدات الأصغر فى النظام الإدارى للدولة .

هكذا تسربت خصائص ومشاكل هذه السياسة العامة إلى السياسات الإدارية على مستوى النظم الفرعية (فى القطاعات : العام والتعاونى والخاص) وكذا المشروعات . أى أنها صبغت بلونها السياسات الإدارية التى تشتق من السياسات العامة مثل الأهداف العامة والأرباح والسياسات التسويقية والإنتاجية والمالية والعلاقات الصناعية وسياسات الأفراد .

خلاصة القول أن نقاط الضعف هذه كشفت عن الحاجة إلى تحسين إدارة الأزمات لمواجهة التغيرات الحادة والأزمات المتصاعدة(٦).

الثقافة السياسية – ماهيتها وطبيعتها :

والثقافة السياسية نمط من القيم الفردية والمعتقدات والاتجاهات العاطفية ويتكون نمط القيم من أفكار الأفراد عن الصواب والخطأ وعن الطيب والسئ فى الشئون السياسية وهذا النمط المعيارى يهتم بما يجب أن يكون ، والمعتقدات عن الوضع القائم فى عالم السياسة وثيقة الصلة بتلك القيم . وتبلغ أهمية قيم الفرد ومعتقداته حدا يؤدى إلى إثارة عواطفه فى ميدان السياسة . وتحمل هذه العواطف السياسية القيم والمعتقدات ويستثيرها الرموز.

ولو أن الثقافة السياسية كانت مجرد أمور فردية لجاز لنا أن نتحدث عن ثقافة تامة التجانس ، إلا أن الثقافة تعنى أكثر من هذا ، فهى نمط فريد من القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية لمجموعة من الأفراد . وفى عالمنا الحديث نجد الاختلافات الثقافية رغم أن نسبتها ضئيلة فى بعض البلدان . ويعتمد عدم التجانس فى الثقافة السياسية على الاختلافات فى الثقافة السياسية للمجموعات وكذلك الاختلافات بين الأفراد . وحين تكون الاختلافات بين المجموع وإحدى الجماعات جوهرية تقوم ثقافة سياسية فرعية . ويكون العسكريون فى بعض الأقطار مجموعة كهذه ، وفى الأقطار الأخرى تتكون الثقافة الفرعية من الثقافة السياسية للبيروقراطية ، ومن أعضاء البرلمان ، أو حزب متطرف ، أو جنس معين أو طائفة أو طبقة معينة وفى كل من هذه الحالات قد توجد ثقافة فرعية واحدة أو ثقافات متعددة . ومن أكثر الثقافات السياسية الفرعية وجوداً ثقافة الحكام أو المحافظين ، وقد توجد بين مجموعة الحكام كثير ممن يحملون عناصر هامة من الثقافة السياسية للمجموع ولكن أكثر الذين يمارسون سلطة واسعة يختلفون بوجه عام عن موقفه من السياسة.

والقيم السياسية الهامة والمعتقدات فى مجتمع ما هى إلا تلك التى تهــتم بالتنظيمات السياسية العامة مثل المؤسسات الخاصة والسياسات وطرق تنفيــذها ومكان الفرد داخل العملية السياسية و على المستوى العام فــإن القيمـــة التـــى يضفيها الأعضاء على الوحدة السياسية سواء كانت دولة أو ولاية تكتسب أهمية خاصة وتنعكس أهمية الوحدة السياسية الشاملة والوحــدات الأخــرى كالقبيلــة والإقليم وحتى القرية على بناء الولاء المتدرج معتمدة على وضـــع الوحــدات داخل الهيكل العام ومن هنا قد تسود القوميـــة أو الإحســـاس الإقليمـــى وفـــى المجتمعات الصناعية يتوحد الأفراد عادة مع الأمة ورغم ذلك فقد يوجد الــولاء القومى القوى حتى فى الدول المتقدمة كما فـــى بلجيكـــا وكنـــدا علـــى ســـبيل المثال(٧).

وترتبط بالقيم المعتمدة على المجتمع السياسى قيم أخرى تتصل بالطريقة التى يتم بها التنظيم السياسى . وفى بعض الدول لا يدور نزاع حـــول قواعــد اللعبة السياسية القائمة . أما فى الدول الأخرى فيـــرد الصــــراع بـــين الملكيـــة والجمهورية ، وبين أنصار الدستور المتطرفين من اليمين واليسار مما يدعو إلى الارتياب فى النظام القائم . وقد تكون هذه الاتفاقات والاختلافات حول الأهداف أو الوسائل . ويعنى هذا أن هذه الترتيبات فى حد ذاتها جــزء مـــن المجتمـــع الصالح أو أسلوب يسهم حسب نتيجته فى بناء المجتمع الصالح . ومن الممكـــن تجسيد القيم من كلا النوعين فى وثيقة أساسية تســـمى الدســـتور ، وإن كانـــت الدساتير دليلاً ضعيفاً لأنها فى الغالب قديمة وليست إلا إعلانا عن النوايا .

ويختص جزء من الثقافة السياسية بالعلاقات فـــى المؤسســـات العامـــة وخصائصها المحددة سواء كان هذا الجزء مجسدا فى الدســـتور أم لـــم يكـــن . وجدير بالتفكير أن صناع القوانين لا يجب عليهم بأية حـــال الخضـــوع للـــذين يقومون بتنفيذ القانون ، وكما يجب على الجماعات المستفيدة فرض آرائها حتى

يتم سن القوانين وليس بعد ذلك وكذلك يجب على الأحزاب السياسية أن تواجه منافسة الأحزاب السياسية الأخرى ، كما يجب على البيروقراطية أن تجند نفسها على نطاق واسع دون تحيز وفى رفق .

وإذا أدى تأثير الأفكار أو البناء السكانى المتغير أو عوامل أخرى إلى إعادة تقييم دور المؤسسة أو إلى ثبوت القيمة مع تغيير الواقع فإن المقاومة بين المطلوب والواقع قد تؤدى إلى إعادة تشكيل العلاقات .

وقد تنشأ المفارقات بين ما هو صالح وبين ما يعتقد أنه قائم بالنسبة لوظائف معينة وشاغلى هذه الوظائف . وتعتبر مجتمعات مختلفة المرتبة ، والثراء والذكاء صفات مطلوبة للرؤساء والنواب والموظفين المدنيين . وفى بعض الثقافات السياسية يقدر الناس القائد السياسى الذى لا يتنازل من عليائه عن القائد الذى يختلط بالناس ، وكذلك اللورد عن رجل الشارع والمولد العظيم والإحساس بالعظمة والأهمية على القائد السياسى كلها صفات مناسبة لمختلف الثقافات السياسية.

والصفات التى تنتظر من شاغل الوظيفة ما هى إلا مظهر للدور السياسى للفرد . والاعتقاد السائد فى كثير من المجتمعات هو أن الأفراد يجب أن يكون لهم حق المشاركة فى صنع السياسة . وقد يتخذ هذا شكل الاقتراع على شاغلى الوظائف أو الترشيح لهذه الوظائف ونقل درجة المشاركة فى الثقافة التى تغالى فى الاحترام عنها فى مجتمع يزداد تقدير العدالة الاجتماعية فيه . وإذا ازدادت سيطرة العامة على السياسة ارتفع عدد الموظفين المنتجين عما نلحظه فى مكان يتمتع فيه الخبير بمكانة عالية . ولا تعتمد المشاركة الجماهيرية فى صنع السياسة على العرض فحسب ، ولكن على ما يعتبره المجتمع لائقا.

وتشمل القيم السياسية توقعات الناس من الحكومات ففى بلد تحترم فيه الحرية السالبة وهى التى تتقدم فيها القيود لا يتقبل الناس تدخل الحكومة ، ولا يتوقعون منها أكثر من الدفاع ضد هجوم خارجي والمحافظة على النظام الداخلى . ولكن ليست هذه التوقعات البسيطة هى القاعدة .

فكثير من الناس يرون أن واجب الحكومات القيام بدور فعال فى مجال الصحة والإسكان على سبيل المثال . وتعتمد الأهمية التى يركزها الناس على الحكومة على القيم المتصلة بالموقع وجماعة الضغط والأسرة وغيرها . فحيث يوجد نوع من الوحدة المحلية فإن السياسات ستقدم فى ضوء معايير إقليمية . وعلى سبيل المثال ففى مجتمع كاثوليكى رومانى حيث يكون التركيز على الأسرة يصبح أثر السياسات على هذه الوحدة حاسما فى جلب الموافقة أو الاختلاف . وعادة يستخدم عدد من المعايير التى تعكس تداخل العلاقات التى تحدث فى العادة .

وكل حكومة تعطى وتأخذ ومن المتوقع أن تفعل هكذا . ومع هذا فهناك قيم خاصة بالجمع والتوزيع ، ففى المجتمعات التى يزداد فيها مراعاة العدالة يتوقع أن يكون إعادة التوزيع فى صالح أولى المستويات الدنيا ، وهذا قد ينعدم فى مجتمعات أخرى . وما تتوقع الحكومة تحصيله يعتمد على الثقافة السياسية الخاصة ، وسيتم ذلك بنجاح حيث يرتفع قدر قيم مثل التبجيل والدستور والوطنية والقناعة ، وحين يكون الموقف متصلا بأزمة قومية .

إن الثقة أحد القيم الرئيسية فى أية ثقافة سياسية . وتعكس الاستجابة لأعمال معينة حجم الثقة التى تقوم فى المجال السياسى مما يعكس الخبرة السابقة ، وقدر الخلاف حول القيم داخل المجتمع . وتنشأ خطوط الاتصال بين الأفراد والجماعات المختلفة حيث يحبذ الفرد مسايرة الآخرين . ويترتب على ذلك تقبل واسع للتفاوض والحلول الوسطى والتصالح . ويعلق الناس الأهمية على حفظ

العلاقات المدنية ويبدو أن اهتماما أقل بحرفية القانون . ويقل التركيز على صيغة "أما الكل أو لا شئ " و " الاستلام دون شرط " ويتأكد أسلوب "عش ودعنى أعيش" ويصاحب مثل هذه القيم تقليل من أهمية السياسة فى الشئون البشرية ويسمح عدم الالتزام المطلق بموقف سياسى بقيام الصداقات العميقة بين الخصوم السياسيين . وتبدأ أنماط مختلفة من القيم فى الظهور حين ينعدم تقدير الثقة .

والاختلاف حول القيم مصدر واضح للصراع السياسى . ويتحزب الناس بسرعة بخصوص قضايا مثل إنشاء مجلس وراثى للنواب أو فرض ضريبة عالية على الأغنياء للانفاق على المحتاجين وما إلى ذلك . وهذا أحد أنواع الصراع السياسى ويقوم نوع آخرين دون خلاف حول الصواب والخطأ أو الصالح والضار ولكن بخصوص الموقف الراهن . فهل المحتاجون حقا محتاجون كما تم تحديدهم ؟ وما واجب مجلس النواب .

ويدور الخلاف حول الحقائق حين ينعدم العناد ويتم الانفاق حول القيم . وتعتمد المصالحة بين الاختلافات على وجود تراث يسمح بتغيير الأفكار فى ضوء المعلومات الجديدة ونتيجة للتراث ونظام الاتصال المناسب قد يتم التغيير داخل حيز من السياسى وغير السياسى وكذلك فى النقاط التى تحتويها على سبيل المثال فقد يتم تغيير الأفكار حول الدور السياسى للعسكريين ورجال الدين وما يجب أن يكون عليه .

والعقائد والسياسة تتخذ رموزا فى المجتمعات . وبعض هذه الرموز ونواحى النشاط الرمزية واضح جداً . فالعلم والملك وعزف النشيد الوطنى، والعرض العسكرى فى يوم الهدنة تجذب الاهتمام إلى الوحدة القومية وتقويمها . ووظيفة هذه الرموز داخل الدول المستقرة هو المحافظة على الالتزام نحو الأمة ، أما فى الدول حديثة الاستقلال فيجب خلق هذه الرموز واستخدامها بمهارة

لإثار الولاء وتقويته حيث يكون ضعيفا . فعرض وثيقة دستورية فى مكان عام وحفظ تلاميذ المدارس لمضمونها ، أو الاحتفال بافتتاح البرلمان البريطانى كلها أمثلة للرموز المتصلة بالتنظيمات السياسية بشكل عام ، أما المثل الأخير فيرمز أيضاً إلى العملية التشريعية على وجه الخصوص . وليس ثمـة صـعوبة فـى ضرب أمثلة للرموز المناسبة لشتى مستويات القيم والعقائد السياسية ، وعـددها دليل أهميتها وقدرتها العواطف حين نفكر فيها تفكيرا هادئا . والواجب تغييـر هذه الرموز قبل أن يحل الضحك المكتوم محل الهتاف أو الصمت الوقور أثنـاء تأديتها .

ولا تتسم الثقافات السياسية بالجمود ومن الممكن تغيير ملامح أية ثقافة نتيجـة الأفكار الوافدة أو عمليات التصنيع أو التغييرات السكانية (٨).

اليسار واليمين

ظلت التفرقة بين اليمين واليسار منذ أن ظهرت فى نهاية القرن الثـامن عشر غامضة ومستعصية على الفهم ، ومع ذلك فإنهـا لـم تختـف وتشـبثت بالاستمرار . ولقد لاحظ مؤرخ الفاشـية الفرنسـى زيـف سـتيرنهل Zeev Stenhell فى تاريخه للأحزاب والجماعات السياسية التى تصف نفسها علـى أنها " لا يمين ولا يسار" ؛ لاحظ إلى أى مدى كان الخلاف دائماً حول طبيعـة الأنقسام . فقد غير اليمين واليسار من معانيهما عبر الزمن .فنظرة على تطـور الفكر السياسى توضح لنا أن نفس الأفكار كان ينظر إليها على أنها تنتمى إلـى جناح اليسار فى فترات وسياقات بعينها، كما كانت تعتبر منتمية إلى جناح اليمين فى فترات وسياقات أخرى . وعلى سبيل المثال كان دعاة فلسفات السوق الحرة فى القرن التاسع عشر يعتبرون فى صف اليسار ، على حين يوضعون اليـوم على قائمة اليمين .

وظهرت فى تسعينات القرن التاسع عشر الدعوة إلى أن الفـروق بـين اليمين واليسار قد تلاشت ، وهى دعوة جاءت من جانب النقـابيين وأنصـار " النزعة التضامنية" . والحق أن هذه الدعوة ظلت تتردد بانتظام عبر السنين . ثم قدم "جان بول سارتر" آراء تتسق مع هذا الاتجاه فى الستينيات ، وتـم التأكيـد على نفس الأطروحة أكثر من مرة من جانب مفكرى اليمين . وقد علق المؤرخ "آلان" Alain (إميل شارتييه Emile Chartier) فى عام ١٩٣٠ قائلاً " عندما سئلت عما إذا كان الانقسام بين اليسار واليمين ما يزال له معنى ، فإن أول فكرة طفرت إلى ذهنى هى أن الشخص الذى طرح السؤال ليس يسارياً ".

ولقد نشر المفكر السياسـى الإيطـالى نوربرتـو بوبيـو Norberto Bobbio فى عام ١٩٩٤ أكثر الكتب إثارة للجدل حول موضوع اليمين واليسار فى العصر الحديث

فقد حاول بوبيو أن يدافع عن استمرار التفرقة بين اليمين واليسار فـى مواجهة أعمال تنظر إلى هذه التفرقة باعتبارها موضوعاً بالياً ، وهى أعمـال تأتى هذه المرة من جانب اليسار أساساً ، وليس من جانب اليمـين . وتسـتحق وجهة نظر بوبيو أن نستمع إليها . فقد استمرت فئتا اليمين واليسار فى ممارسة مثل هذا التأثير على الفكر السياسى لأن السياسة بطبيعتها خلافيـة . فجـوهر السياسة هو الصراع بين وجهات نظر متعارضة وبين سياسـات متعارضـة. ويأتى اليمين واليسار من كلا الجانبين فى الجسد السياسى . وبـالرغم مـن أن معنى اليمين أو معنى اليسار يمكن أن يتغير ، إلا أنه لا يمكن أن يوجـد شـئ يظل على اليمين واليسار فى آن واحد . فالتمييز بينهما تمييز استقطابى بطبيعته .

ويذهب بوبيو إلى أنه عندما تتوازن الأحزاب أو الأيديولوجيات السياسية يشرع البعض فى مناقشة جدوى التمييز بين اليسار واليمين . ولكن فى الأوقات

التى يصبح فيها أحدهما من القوة بحيث يبدو وكأنه " هو اللاعب الوحيد فى هذه الدنيا" ، فإن كلا الجانبين يكون له مصالح فى مناقشة هذه الجـدوى . ويكـون للطرف الأقوى مصلحة – فى أن يعلن – كما فعلت مارجريت تاتشر – أنه _ لا يوجد بديل آخر " ويحاول الطرف الآخر فى الغالب – وطالما أن روحه العامة لم تعد شعبية أن يتبنى بعض آراء أعدائه وينشرها باعتبارها آراءه الخاصـة . وتكون الاستراتيجية المعهودة للطرف الخاسر فى محاولة التوصل إلى "صـيغة توليفية من المواقف المتعارضة بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه من موقفه الخـاص عن طريق النسج على منوال الموقف المعارض ، ومن ثم محاولـة تحييـده " ويصور كل طرف نفسه على أنه يتجاوز التمييز القديم بين اليمين واليسار ، أو يؤلف بين عناصر من هنا وهناك لخلق توجه جديد يتسم بالحيوية(٩).

لقد ألبس اليمين السياسى نفسه ثيابا جديدة فى فترة مـا بعـد الحـرب العالمية الثانية فى أعقاب اندحار الفاشية . ولكى تستمر الأحزاب اليمينيـة فـى البقاء كان عليها أن تتبنى بعض أفكار اليسار ، وأن تقبل الإطار الرئيسى لدولة الرفاهية . ولقد تغيرت الأمور كلية منذ أوائـل الثمانينيـات بسـبب الصـعود الإيديولوجى لليبرالية الجديدة وسقوط الشيوعية . من هنا فإن الادعاء بأن "تونى بلير" قد أخذ كثيرا من أفكار التاتشرية وأعاد تداولها على أنها شئ جديـد هـو ادعاء يمكن فهمه بسهولة من وجهة النظر هذه .

ففى هذه المرة كان اليسار هو أكثر الفائزين من خـلال القـول بـأن التصنيفات القديمة لم تعد ذات معنى . وطبقا لما يذهب إليه "بوبيو" فإن التمييـز بين اليمين واليسار سيعيد تأكيد نفسه كما سبق وفعل فى الماضى . وإذا سـلمنا بأن الديموقراطية الاجتماعية تنتعش ويجرى إحياؤها من جديـد ، وأن اليمـين الجديد لم يعد جديدا تماما ، فإن على الديموقراطيين الاجتماعيين أن يكفوا عـن التردد فى القول بأن أيا من اليسار واليمين قد أصبح شيئا باليا .

إن الفرق بين اليسار واليمين – من وجهة نظر "بوبيو" – ليس مسألة استقطاب . ومن المعايير التى تعاود الظهور فى التفرقة بين اليمين واليسار : المعيار الخاص بالاتجاهات نحو المساواة . فاليسار يفضل مزيدا من المساواة بينما ينظر اليمين إلى المجتمع على أنه ذو بناء متدرج بالضرورة . إن المساواة مفهوم نسبى ،والأجدر بنا أن نتساءل : المساواة بين من ، وفى أى شئ والى أي مدى ؟ إن اليسار يسعى إلى التقليل من عدم المساواة ،و لكن هذا الهدف يمكن أن يفهم بطرق مختلفة . وليست القضية أن اليسار يريد التقليل من كافة مظاهر عدم المساواة ، بينما يحاول اليمين المحافظة عليها دائماً . ذلك أن الأمر يعتمد فى الحقيقة على طبيعة السياق . من هذا مثلا أن البلد الذى وصله عدد كبير من المهاجرين حديثاً، يمكن أن يتم التعبير فيه عن التعارض بين اليسار واليمين فى ضوء ما يحصل عليه المهاجرون من حقوق مواطنة وحماية مادية.

وبينما يذهب "بوبيو" إلى القول بأن الانقسام بين اليسار واليمين سوف يستمر ، فإنه ينتهى بالرد على نقاد كتابه بالتسليم بأن التمييز بينهما لم يعد يحظ الآن بالسمعة التى كان يحظى بها .

" لا ينكر أحد أن السبب فى نقص التوجه نحو اليسار يكمن فى أن المشكلات التى يعانى منها العالم الحديث هى مشكلات لم تطرحها الحركات التقليدية لليسار ، كما أن الافتراضات التى بنت عليها هذه الحركات قوتها وخططها لتحويل المجتمع لم تترجم إلى شئ واقعى ... ولا يستطيع أى يسارى أن ينكر أن اليسار الآن ليس هو اليسار الذى عرفناه".

والحق أن "بوبيو" على صواب فيما ذهب إليه من أن التمييز بين اليسار واليمين لن يختفى ، وأن ينظر إلى عدم المساواة على أنها محور الخلاف بينهما . وبالرغم من ان فكرة المساواة أو العدالة الاجتماعية يمكن تناولها بطرق مختلفة تماماً ، إلا أنها فكرة أساسية فى الفكر اليسارى . ولقد تعرضت الفكرة

للهجوم باستمرار من قبل اليمين . ومع ذلك فإن التعريف الذى قدمه بوبيو يحتاج إلى تدقيق . فالذين يقفون فى صف اليسار لا يسعون فحسب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، ولكنهم يعتقدون أن الحكومة يجب أن تلعب دوراً جوهرياً فى تحقيق هذا الهدف . فبدلاً من الكلام عن العدالة الاجتماعية بهذه الطريقة ، يكون الأمر أكثر دقة لو قلنا إن الإيمان بسياسة التحرر هو ما يميز موقف اليسار . فأهمية المساواة ترجع إلى أنها ذات دلالة مؤكدة لفرص الحياة ورفاهية الأفراد وتقديرهم لأنفسهم . ولقد عبر فيلسوف أكسفورد جوزيف راز Joseph Raz عن ذلك بالقول :

" إن ما يجعلنا نهتم بمظاهر عدم المساواة هو جوع الجوعى وحاجة المحتاجين .. فالحقيقة أنهم يعيشون ظروفاً سيئة تستحق أن ننظر إليها بعين الاعتبار أكثر من ظروف غيرهم .

وأهمية ذلك لا تأتى من القول بأن عدم المساواة شر محض . ولكن تأتى من أنها تكشف عن أن جوع الجوعى أكبر ، وأن حاجتهم ماسة ، وأن معاناتهم تتسبب لهم فى الأذى ،ومن ثم فإن اهتمامنا بالمساواة هو الذى يجعلنا نضعهم فى اولوياتنا".

وثمة أسباب أخرى تدعونا إلى الاهتمام بقضية المساواة . فالمجتمع الذى يتسم بدرجة عالية من عدم المساواة يؤذى نفسه من خلال عدم الاستفادة القصوى من مواهب وقدرات مواطنيه . وفضلا عن ذلك فإن مظاهر عدم المساواة يمكن أن تهدد التماسك الاجتماعى ، ويمكن أن يترتب عليها نتائج اجتماعية أخرى غير محببة (مثل انتشار المعدلات العالية للجريمة) . حقيقة أن هناك مجتمعات تحتوى على مظاهر فاضحة لعدم المساواة وأنها ظلت مستقرة مع ذلك . منها على سبيل المثال نظام الطوائف الهندى التقليدى . ولكن فى عصر الديموقراطية الجماهيرية تختلف الأشياء اختلافاً كبيراً . فالمجتمع

الديموقراطى الذى يولد درجة عالية من اللا مساواة يتوقع منه أن ينتج درجة عالية من عدم الرضا والصراع(١٠).

ولقد غيرت العولمة ، جنباً إلى جنب مع تفكك الشيوعية الملامح المميزة لكل من اليمين واليسار . فلم يعد هناك فى المجتمعات الصناعية يسار متطرف له صوت عال . بل هناك يمين متطرف له صوت عال ، وهو يعرف نفسه على أنه استجابة للعولمة . وهو اتجاه مشترك يجمع السياسيين من جناح اليمين من أمثال بات بيوكانن Buchanan فى الولايات المتحدة ، وجان مارى لوبان فى فرنسا ، وبولين هانسون فى استراليا .

وينسحب نفس القول على شرائح اليمين الأكثر شراسة (الاميل إلى العنف) من أمثال جماعة الباتريوتس (الوطنيين) فى الولايات المتحدة التى ينظر أفرادها إلى الأمم المتحدة والحكومة الفيدرالية باعتبارهما من المؤامرات التى تحاك ضد الكيان الوطنى الأمريكى . وتنحصر الموضوعات التى تستحوذ على تفكير اليمين المتطرف فى موضوعات الحماية الاقتصادية والثقافية .

فهذا هو "بيوكانن" على سبيل المثال يتحدث عن أمريكا باعتبارها الأولى . وهو يدافع عن النزعة الانعزالية القومية ، وسياسة التشدد فى الهجرة على أساس أنها بديل للعزلة الكونية .

فالتمييز بين اليسار واليمين سوف يستمر فى الوجود ، ولكن أحد الأسئلة الجوهرية التى تواجه الديمقراطية الاجتماعية هو ما إذا كان هذا التمييز يغطى الجزء الأكبر من الحقل السياسى كما كان الحال دائماً . فهل نحن – وكما يقترح بوبيو – فى مرحلة تحول ، قبل أن يتمكن كل من اليسار واليمين من إعادة تشكيل نفسه بقوة كاملة ، أم أن تغيرا نوعيا قد حدث فى أهميتهما ؟

وسوف يكون من الصعوبة بمكان أن نقاوم النتيجة التى مؤداها أن هذا التغير قد وقع بالفعل . ولقد اتضح سبب ذلك فى ثنايا الحوار الذى دار فى نطاق

الديموقراطية الاجتماعية على امتداد السنوات القليلة الماضية . وسواء تأثر هذا الجدل بالماركسية أم لم يتأثر ، فإن معظم المفكرين والنشطاء السياسيين في نطاق اليسار قد تبنوا نظرة تقدمية إلى التاريخ . فهم لم يتحالفوا مع " المسيره التقدمية للاشتراكية " ، وإنما تحالفوا كذلك مع تقدم العلم والتكنولوجيا . وعلى الناحية الأخرى ، نجد أن المحافظين قد يساورهم الشك فى المخططات الفكرية الكبرى ، وكانوا براجماتيين (عمليين) فيما يتصل بالتطور الاجتماعى ، وركزوا كل اهتمامهم على قضية الاستمرارية . ولكن هذه التعارضات أصبحت اليوم أقل حدة مما كانت عليه . فقد قبل كل من اليسار واليمين الطبيعة ذات الحدين للعلم والتكنولوجيا ، والتى تولد منافع عظيمة فى الوقت الذى تخلق فيه مخاطر جديدة ومظاهر جديدة من القلق وعدم اليقين(١١).

دور المنظمات البيروقراطية :

الدور الجديد لهذا النمط المستحدث من المنظمات البيروقراطية نابع من ثلاث حقائق تغلف عصرنا ، وهى : أفول عصر الثورات السياسية ، التغير الدائم فى وظائف المنظمات ، ظهور بيروقراطية جديدة أكثر عصرية وتنوعا من البيروقراطية الديوانية التى استمدت سلطانها من المكاتب والإجراءات.

بالنسبة للأولى : تشير كثير من الشواهد إلى أن عصر الثورات قد مضى وانقضى فعلى الرغم من شيوع اصطلاح "الثورة" الذى لاكته الألسن وتناولته الأقلام فى العقود الأخيرة ، فإن ثمة اتجاه جديد أخذ يستقر ، وهو اتجاه لا يعير اهتماما للادعاءات الثورية ، نظرا لما أسفرت عنه كثير من التجارب التاريخية القريبة من آلام واعراض جانبية خطيرة تولدت عن العنف الثورى فاقت الشر والفساد الذى قامت الثورة أصلا لاستئصاله . لقد كانت الثورة فيما

مضى أسلوباً لأحداث التغيير فى ظروف السكون ، أما اليوم فمـا هـى الأداة الصالحة لتوجيه التغيير فى ظروف الحركة ؟ إنها الإدارة والتنظيم .

وبالنسبة للثانية : أى التغير الدائم فى وظائف المنظمات . فقد أدى إلـى عجز المنظمات عن أداء وظائفها المعتادة تحت ضغوط التغيير فـى تركيبهـا وبيئتها . مثلا المدرسة والجامعة تواجه مثل هذا التحدى بسبب انتقال التعليم من المدرسة إلى البيت (الدروس الخصوصية) أو وجود منظمات منافسة (مدرسـة بلا فصول تتمثل فى وسائل الإعلام الحديثة الأكثر جاذبية وتشويقا كـالتلفزيون والسينما) . ونفس الحال بالنسبة للنادى الرياضى الذى فقد جانبا من بريقـه لأن بعض الأنشطة يمكن ممارستها بالمنزل عن طريق الأدوات الرياضية الحديثة ، وهلم جرا .

وبالنسبة للثالثة :فإن ظهور بيروقراطية عصرية جديدة قد حسم الجـدل الطويل بين فريقين من فقهاء الإدارة حول من يسود مـن ؟ البيروقراطيـة أم النخبة السياسية . فهناك فريق (يضـم رجـز ، جودنـاو ، لوسـيان بـاى ، أيزنشتادت) يحبذ خضوع البيروقراطية للنخبـة السياسـية . لأن مـن شـأن البيروقراطية القوية تعطيل التنمية السياسية للجماعة . لذلك يطالب هذا الفريـق بتقزيم حجم البيروقراطية حتى لا تضعف من حيوية الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية والمنتخبة .

أما الفريق الثانى (ويضم بريبانتى ، أيسمان بروان ، مورشتين ، بايندر ، سيجلمان ، ويدنر ، لابالومبارا ، هيدى) فيفضل المركـز المسـيطر للنخبـة البيروقراطية لأنها أقوى بالطبع بمقارنتها بالنخبة السياسية . والتنمية لا تتم إلا فى إطار القوة البيروقراطية والرقابة السياسية وتلعب البيروقراطية الحارسـة (المدينة والعسكرية) ذات التوجه التعليمى دورا قياديا فى التغيير .

كانت المناظرة تجرى حول دور البيروقراطية أمـــا كوكيـــل (Agent) وأما كسيد (Master) . ونحن نقول أنها فى الاستراتيجية الإداريـــة لا تعمـــل كوكيل ولا كسيد وانما كخبير . وهذه بالضبط الســـمة الأولـــى للبيروقراطيـــة الجديدة .

وفى المناخ الجديد تتقلص المنظمات التقليدية القائمـــة علـــى التـــدرج الرئاسى والشكل الهرمى والسلطة البيروقراطية ، لتحل محلها المنظمة الموقفية المؤقتة لأنها أصلح لإدارة التنمية والتغيير والأزمات والتكنولوجيـــا والبيئـــة . وبدلا من الايدلوجية السياسية يكون البحث عن استراتيجية للعمل وبـــدلا مـــن الثوار والمناضلين يتصدر الموكب نخبة إدارية عصرية . باختصار تحل محـــل الثورة ، المنظمة الادهوقراطية الجديدة.

صفوة القول أن الدور الجديد الذى سوف تلعبه المنظمة الادهوقراطيـــة فى اطار استراتيجية إدارية ، هو دور متعدد الأغراض أو قل هو سباعى الأبعاد . فهذه المنظمة الإدارية العامة معقل للقيم ، ووعاء لايدلوجية الجدوى ، وهيكل تنظيمى مرن ، ومسرح للفاعلين الإداريين ، وعلاج لأمراض البيروقراطيـــة ، ومن ثم فإنها قادرة على تحقيق الهدف المستحيل من خلال مـــزيج اســـتراتيجي فعال(١٢).

تحسين دور الجمهور فى صنع السياسة العامة :

حتى يكتمل برنامج تحسين صنع السياسة العامة لابد من تحســـين دور الجمهور والرأى العام فى هذه العملية ، حيث باتت السياسات العامة التى يجرى تشكيلها فى غيبة من الرأى العام المستنير محل شك وارتياب .

وترتكز عملية تحسين دور الرأى العام فى صنع السياســـات علـــى المقومـــات التالية:

١- تزويد عامة المواطنين بالمعلومات والقدرة على الحكم الموضوعى السليم على الأمور .

٢- مناقشة القضايا العامة فى وسائل الإعلام بطريقة مفتوحة تزود المواطنين بتبصر أعمق فى المشاكل العامة وبوعى اشمل بالحقائق والمصالح والبدائل المتعلقة بها .

٣- تشجيع المشاركة فى صنع القرار على كافة المسويات الشعبية فى المحليات ووحدات الإنتاج ومرافق الخدمات وذلك للاستفادة بسيكولوجية الشعوب فى دعم القرارات السياسية .

كيف تؤثر اذن سيكولوجية الشعوب وحالتها النفسية فى صنع القرارات السياسية؟ وما هى أبعاد ذلك التأثير؟ ولا سيما أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تعد من أعقد العمليات فى العلاقات الدولية ، حيث تحكمها حزمة متشابكة من العوامل والمتغيرات ، كما أنها تجرى وسط جو يموج بالتفاعلات العالمية ، وبهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المراوغة فى طبيعتها .

ومع ذلك يظل فهم نفسية الشعوب أحد القواعد الهامة فى التفاعل على الساحة الدولية ، والمقصود بنفسية الشعوب هنا حالتها المعنوية ومنظومة القيم التى تفضلها والمعتقدات العامة التى تدين بها والمزاج العام المسيطر عليها ونمط الشخصية القومية السائد ، وذلك لأن قواعد التعامل النفسى مع الشعوب أصبحت غاية فى الدقة حيث يصبح الرأى العام سلاحا ذا حدين مع صانعى القرارات الخطيرة أو ضدهم.وذلك حين يحاولون توجيهه أو حين يضطرون إلى استرضاءه .

وعلى الرغم من ظاهرة تركز السلطة المعاصرة فى يد نخبة سياسية محدودة لا أن قواعد التعامل النفسى مع الشعوب أصبحت محل اهتمام ملحوظ من جانب الحكام وصانعى القرارات . ونذكر من هذه القواعد ما يلى :

(أ) التمييز بين الرأى العام المحلى والرأى العام العالمى . فالحاكم عليه أن يضع عينا على شعبه ومواطنيه وعينا على ردود الفعل المتوقعة من الشعوب الأخرى أو المنطقة المستهدفة بالقرار أو الأجزاء . صحيح أن ذلك قد يضعه فى مأزق حرج خصوصا إذا تباينت أمزجة الشعوب وتفاوتت ثقافتها السياسية . كما هو الحاصل بين سكان أمريكا الشمالية وبلدان الشرق الأوسط . أو بين شعوب أوروبا الغربية وأهالى شرق آسيا .

(ب) التمييز بين الرأى العام وبين الاتجاه الشعبى . فالرأى العام هو تقييم لموقف والإعلان عن الانطباع العام بشأنه . أما الاتجاه فهو حالة من الاستعداد العصبى والنفسى بحكم خبرة تاريخية ذات تأثير توجيهى على الاستجابة لموضوع معين تمثل نزعة أوميلا مؤيدا أو مناهضا له .

مثلا قد يكون الرأى العام المصرى راضيا عن دولة كبرى فى وقت معين ولكن الاتجاه الشعبى الكامن قد يكون ضدها بحكم الخبرة التاريخية ويظل الأول سائدا فى ظروف الاستقرار أما فى ظروف التوتر والاستنفار فإن الاتجاه الشعبى الغاضب سرعان ما يطفو على السطح إذا جرح الكبرياء الوطنى .

(جـ) التمييز بين مستويات الرأى العام : رأى النخبة ،والرأى العام المستنير ، ثم الرأى العام الساحق لسواد الشعب ، فالخطاب السياسى الذى يقوم به قادة الدول عبر أجهزة الاتصال الجماهيرى يتجه بالدرجة الأولى إلى سواد الناس الأمر الذى ينبغى معه توخى الحذر وعدم الأفراط فى استرضائه أو استعدائه سواء من هذا القائد أو ذاك . والا ظهر نمط من المفاوضات الدبلوماسية بين الزعماء أمام الميكرفون ، وتحت عدسات التصوير ، قد تفلت معه الأعصاب ويتحول الحوار إلى مشادات كلامية.

(د) التمييز بين الرأى العام كهدف أو كقوة ضاغطة ولكن الأخطر من هذا كلـــه أن يقع الحكام فى خطأ الخلط بين كون الرأى العام هدفا منشودا ينبغى اكتســـابه وبين كونه قوة ضاغطة فى تشكيل قراراتهم .

عادة ما تسعى السلطة السياسية لاحتواء الرأى العام بهدف ترويضه بل الأدهى وأمر أن يقع الحكام – عند محاولة استرضاء الرأى العام لمواطنيهم – فى خطأ سلوكى جسيم إلا وهو تلبية الاحتياجات النفسية لأشخاصهم التى قد تتمثل فـــى احراز الشعبية أو الظفر بالشهرة والنجومية السياســـية أو اصـــطناع المواقـــف البطولية.

وفى حالات كثيرة يحدث أن تتحول الحكومات إلى الوقوع أسيرة للرأى العـــام حيث يصبح استنفازه بمثابة إخراج المارد من القمقم حين يصبح لزامـــا عليهـــا الاستجابة لمشاعره المتأججة . وهذا أمر وارد على كلا الجانبين مما يســـتدعى معرفة المؤثرات التى تحكمه فى كل حالة .

لا ريب أن البون ما زال شاسعا بين الشرق والغرب ، رغم التشابه فى أنمـــاط المعيشة والتكنولوجيا المستخدمة وأسماء السلع والمتاجر. فالحضارة الغربيـــة (الأوروبية الأمريكية) ما زالت تقدس القوة والبطولة والشهرة والربح ، وبالتالى تؤثر فى الرأى العام هناك اعتبارات الدعاية التجارية والمصالح (١٣).

أثر اختفاء الاشتراكية على اليمين واليسار:

ومع اختفاء الاشتراكية كنظرية فى الإدارة الاقتصادية ، اختفى واحد من أهم خطوط الانقسام بين اليسار واليمين ، على الأقل فـــى المســـتقبل القريـــب فاليسار الماركسى أراد أن يحطم الرأسمالية وأن يستبدلها بنظام جديد مختلف . وفى نفس الوقت اعتقد كثير من الديموقراطيين الاجتماعيين أن الرأسمالية يمكن أن تعدل ، بل يجب أن تعدل بحيث تفقد معظم خصائصها المميزة . ومع ذلـــك

فلم يملك أى منهما بديلا للرأسمالية ، وظلت الآراء محل الخلاف تنحصر فـــى مدى التحكم فى الرأسمالية وفى الطرق التى يمكن أن تدار بها . ولا شك أن هذه الآراء مفيدة ، ولكنها ظلت قاصرة عن أن تحل صور الخلاف الجوهرية التـــى كانت موجودة فى الماضى .

وبمجرد أن تغيرت هذه الظروف ، طفا على السطح عدد من المشكلات والاحتمالات التى لم تكن واردة فى المشروع اليسارى أو اليمينى من بين هـــذه المشكلات قضايا البيئة ، وقضايا أخرى تتعلق بالطبيعة المتغيرة للأسرة ،والعمل ، والهوية الشخصية ، والثقافية . والحقيقة أن قيم العدالة الاجتماعية والتحـــرر تتصل بكل هذه القضايا ، ولكن كل قضية من هذه القضايا تتقاطع مع هذه القيم . ويمكن أن نضيف إلى السياسة التحررية لليسار الكلاسيكى ما سمى مـــن قبـــل سياسة الحياة . Life Politics . وقد يكون المصطلح ملائماً وقد لا يكـــون . ولكن ما أعنيه به هو : إذا كانت سياسة التحرر تهتم بفـــرص الحيـــاة ، فـــإن سياسة الحياة تهتم بالقرارات الحياتية ، أى أنها سياسة الاختيـــار ، والهويـــة ، والتبادلية . فكيف نستجيب – مثلا – تجاه فرضية ارتفاع حرارة الكون ؟ وهل نحن نقبل الطاقة النووية أم نرفضها ؟ وإلى أى مدى يتعين أن يظل العمل قيمة مركزية ؟ وهل نحن نحبذ الارتداد التطورى؟ وماذا يجب أن يكون عليه مستقبل الاتحاد الأوروبى؟ إن أيا من هذه التساؤلات ليس خاصاً بـــاليمين وحـــده ، أو باليسار وحده.

وتوحى هذه الاعتبارات بأن الديموقراطيين الاجتماعيين يجب أن يتبنوا نظرة جديدة إلى الوسطية السياسية . فقـــد تحركـــت الأحـــزاب الديموقراطيـــة الاجتماعية نحو الوسط لأسباب انتهازية إلى حد بعيـــد . حقيقـــة أن الوســـطية السياسية فى سياق اليسار واليمين لا يمكن أن تعنى إلا بـــالتوفيق ، أى اتخـــاذ موقف "وسط" بين بديلين واضحين . وإذا كان كل من اليسار واليمين قد أصبح

أقل شمولا وإحاطة عن ذى قبل ، فإن هذا التصور يصبح غير منطقى . من هنا نجد أن فكرة " الوسط النشط" ، أو " الوسط الراديكالى" كانت من الأفكار التى حظيت بنقاش عريض بين الديموقراطيين الاجتماعيين مؤخراً ، ويجب أن تؤخذ مأخذ الجد.

وتعنى هذه الفكرة ضمنا أن "يسار الوسط" ليس هو بالضرورة المعتدل . فكل التساؤلات المتصلة بسياسة الحياة ، والتى أشرنا إليها قبل قليل ، تحتاج إلى حلول جذرية أو أنها تتطلب سياسات جذرية (راديكالية) على المستويات الحكومية المختلفة . وجميع هذه التساؤلات تثير خلافات ولكن الظروف والتحالفات المطلوبة للتعامل معها لا تتبع بالضرورة الظروف والتحالفات القائمة على أساس الانقسامات فى المصلحة الاقتصادية .ولقد ذهب الاقتصادى جى . كى . جالبرايث J.K.Galbraith فى كتابه بعنوان " ثقافة الاكتفاء" ، Culture of Contentment إلى أن الذى يتمتع بالرفاهية فى المجتمعات المعاصرة لا يهتم بمصير الشخص المحروم . ومع ذلك فإن البحوث التى أجريت فى الدول الأوروبية توضح أن الواقع هو عكس ما ذهب إليه جالبرايث. فيمكن تكوين تحالفات عند القاعدة ثم تأخذ فى الاتجاه إلى أعلى ، وأن هذه التحالفات يمكن أن تشكل أساساً لسياسات راديكالية . وعلى سبيل المثال فإن تناول المشكلات الإيكولوجية يتطلب غالباً نظرة راديكالية ، ولكن هذه الراديكالية يمكن أن تتطلب إجماعاً واسع النطاق . ويصدق نفس الشئ على عديد من الموضوعات بدءاً من الموقف من العولمة وحتى سياسة الأسرة (١٤).

وهكذا نرى أن مصطلح "يسار الوسط" ليس مصطلحا بريئاً فأى شكل من أشكال الديموقراطية الاجتماعية الجديدة يجب أن ينطلق من يسار الوسط ، وذلك لأن العدالة الاجتماعية وسياسات التحرر سوف تكون فى موقع القلب منه . ولكن الوسط لا يجب أن يكون خالياً من المضمون . على العكس من ذلك فإننا

نتحدث عن تحالفات يمكن للديموقراطيين الاجتماعيين أن ينسجوها من خيوط تنوع أساليب الحياة . فالمشكلات السياسية القديمة والجديدة على حد سواء تتطلب منا أن نفكر فيها بهذه الطريقة . فدولة الرفاهية فى شكلها الجديد يجب – على سبيل المثال – أن تفى بمعايير العدالة الاجتماعية ، ولكنها يجب فى الوقت نفسه أن تهتم بالاختيار النشط لأسلوب الحياة وأن تتكيف معه ، وتحقق قدراً من التكامل مع الاستراتيجيات الإيكولوجية والاستجابة إلى سيناريوهات المخاطرة الجديدة .

لقد كانت النظرة إلى " النزعة الراديكالية " فى الماضى تقوم على أساس أنها تحرض اليسار ضد اليمين واليمين ضد اليسار . فقد كان الثوار والماركسيون ينظرون إلى انفسهم على أنهم يتمايزون عن أولئك الذين اعتبروهم مجرد " مصلحين" . والحق أن المعادلة بين أن تكون يسارياً أو أن تكون راديكالياً لم تعد موجودة ، هذا إن كان لها وجود أصلاً .

ويستشعر كثير من الديموقراطيين الاجتماعيين قدراً من عدم الراحة فى هذا الموقف ، ولكنه موقف يمنحهم مكاسب جمة ، طالما أنه يسمح بالتبادل عبر الأسوار السياسية التى لم يكن ليتسنى عبورها من قبل . ويمكنك أن تنظر مرة أخرى فى المثال الخاص بإصلاح دولة الرفاهية . فهناك خلافات شاسعة بين الديموقراطيين الاجتماعيين والليبراليين الجدد حول مستقبل دولة الرفاهية ، وتتمحور هذه الخلافات حول الانقسام بين اليسار واليمين. فمعظم الديموقراطيين الاجتماعيين يرغبون فى أن تظل نفقات الرفاهية عالية ، بينما يفضل الليبراليون الجدد أن تكون هذه النفقات عند حدها الأدنى . وثمة قضايا مشتركة أخرى يتصدى لها كل الداعين إلى إصلاح دولة الرفاهية . من ذلك ، على سبيل المثال ، كيفية التعامل مع التعمر السكانى (أى زيادة نسبة كبار السن فى المجتمع) ،

وهى قضية لا ترتبط فحسب بتحديد مستويات المعاشات ، وإنما تحتاج إلى إعادة التفكير فيما يتعلق بالصحة والمرض وغيرها من العوامل(١٥).

الخصائص التى تميز الثقافة السياسية :

١- تعتبر الثقافة السياسية جزءا من الثقافة الكلية للمجتمع ، بمعنى أنها ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الكلية للمجتمع ؛ فهذه الثقافة لا توجد من فراغ وإنما تكتسب مقوماتها ويتحدد طابعها من خلال الثقافة العامة للمجتمع .

٢- أنها عملية لا تهدف فقط إلى تنمية ثقافية أو معلومات أو معارف سياسية معينة عند الإنسان بل تهدف إلى اكتساب وتنمية قيم وتصورات واتجاهات سياسية بما يؤدى إلى أن يكون الفرد واعيا بالمواقف السياسية والقضايا القومية والعالمية والمحلية ، وبما يجعله قادرا على المشاركة بوعى وفعالية فى الحياة السياسية والاجتماعية فى مجتمعه .

٣- أنها تهدف إلى تكوين عقلية قادرة على الحوار وعلى العمل المؤدى إلى التغيير نحو الأفضل .

٤- لا تتسم الثقافة السياسية بالجمود بل من الممكن تغيير ملامح أية ثقافة سياسية نتيجة لأفكار وافدة إلينا أو نتيجة العولمة أو تأثير القادة الجدد ، وتغييرات السكان وغيرها من العوامل .

٥- تسعى عملية الثقافة السياسية إلى تكوين الوعى السياسى لدى الأفراد داخل المجتمع ، حيث تبرز مصادرها فى صورة مؤسسات وهيئات مثل الأحزاب السياسية ، جماعات الضغط ، ووسائل الإعلام التى تسعى إلى تقديم مضمون الثقافة السياسية ليترجم فى النهاية فى صورة وعى سياسى ومشاركة سياسية .

٦- أنها عملية مستمرة مدى الحياة ؛ فلا تقتصر على مرحلة عمرية محددة مادام الإنسان كائناً سياسياً يعيش فى مجتمع ، كما أنها لا ينبغى أن تقتصر على فئة من المواطنين دون أخرى إذ أن السياسة مسألة تخص كل مواطن.

٧- تتشكل الثقافة السياسية من خلال التربية السياسية ، كما تلعب أدواراً رئيسية أهمها : نقل الثقافة من جيل لآخر من خلال المؤسسات الاجتماعية والثقافية التى يحتضنها المجتمع(١٦).

أثر التغير الاجتماعى فى أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية :

تختلف طبيعة التنشئة الاجتماعية من وقت لآخر ، وذلك تبعاً للاختلاف الذى يكتنف البيئة على المستوى المادى ، فضلا عن الاختلاف فى الظروف الاجتماعية التى يعيشها المجتمع ، خاصة فى فترات التحول التكنولوجى .

فعملية التنشئة ترتبط إلى حد بعيد بطبيعة المجتمع وما يسود فيه من أيديولوجيات . هذا بالإضافة إلى ما يتبناه المجتمع أو النظام السياسى السائد فيه من سياسات وأساليب فى تنظيم أعضاء المجتمع وتوجيههم.

وترتبط التنشئة الاجتماعية تبعا لذلك بدرجة وطبيعة التغير الاجتماعى الذى يتبدى واضحا فى الصراع بين القديم والجديد ذلك الصراع الذى يمكن أن يلحظه الباحث فى المجتمعات النامية وفى مجتمعات الخليج العربى على وجه الخصوص. فقد مرت هذه المجتمعات ولازالت بفترة تطور سريع على المستوى التكنولوجى ، كان لها أثر كبير فى العديد من التغيرات التى لحقت بمجتمعات تلك البلدان من ناحية النظم والعلاقات الاجتماعية التقليدية كما اتصلت تلك المجتمعات بثقافات جديدة على المستوى المادى واللامادى ، تشبع بها الجيل الجديد فى هذه المجتمعات . ومن ثم يبرز هنا الصراع بين الجديد والقديم .

ولكن على الرغم من هذا الصراع الذى يتضح من دراسة الآباء بهؤلاء الأبناء الذين اتصلوا وتفاعلوا مع النظم والثقافات الجديدة ، فقد استمرت العمليات التقليدية فى التنشئة لتشكل وتوجه أنماط السلوك بالنسبة لغالبية الأفراد فى تلك المجتمعات. وتتنوع عمليات التنشئة بتنوع المجتمعات ولا يتبع فيها نفس الأساليب حتى فى المجتمع الواحد . ومرجع ذلك أن هذه المجتمعات أنما تتكون من مجتمعات تقليدية عديدة ، أصبحت بعد الطفرة الاقتصادية – بعد حرب ١٩٧٣ – تستخدم من أساليب ووسائل الحضارة التكنولوجية الحديثة أكثر أدواتها تقدما . وكان من الطبيعى بعد التغيرات التى لحقت ببناء تلك المجتمعات ، نتيجة للتغير الواضح فى بناء اقتصاد هذه المجتمعات ، ومن ثم نتيجة للحراك الاجتماعى الذى أعقب هذه التغيرات . كل هذا أدى بدوره إلى ظهور جماعات جديدة فى المجتمع اتخذت أساليب وأنماط مختلفة فى سلوكها الاجتماعى، انعكس بالتالى على أساليب التنشئة الاجتماعية .

إن التنشئة ترتبط بنسب متفاوتة وفق ظروف كل مجتمع بدرجة وطبيعة التغير الاجتماعى الذى يكتنف المجتمع فى مرحلة من المراحل. وهذا يؤدى بنا إلى القول أن التنشئة الاجتماعية لا تعتمد أسلوباً أو طريقة واحدة ، وإنما تستند إلى طرق وأساليب تتفاوت تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يمر بها المجتمع.

أن التنشئة هى احدى العمليات الاجتماعية التى عن طريقها يتحصل الأفراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التى تتعلق أو ترتبط بالنسق الاجتماعى للمجتمع الذى يعيشون وينشأون فيه . إذ تبدأ عملية التنشئة فى غالبية المجتمعات الإنسانية فى سن مبكرة ، حيث يبدأ الطفل فى تكوين عالمه الاجتماعى فى هذه السن المبكرة داخل نطاق الأسرة (١٧).

إن أساليب التنشئة تختلف من مجتمع إلى آخر وفقا لثقافة كل مجتمـــع ، فإذا ما استعنا بدراسة S.C.Devenix Rodgers لثقافة الأطفال فى كــل مــن المجتمع الانجليزى والأمريكى ، وبدراسة حامد عمار فى قرية "سلوا" فإننا نجد أن دراسة التنشئة فى المجتمع الانجليزى تختلف عنها فى المجتمـــع الأمريكـــى عنها في المجتمع المصري . وقد اتخذ "رودجرز" عينة من الأطفال ترجع إلـــى خلفيات مختلفة على المستوى الحضرى وشبه الحضرى وكذلك الريفى . وركز فى دراسته على اختلاف تنشئة الأطفال فى بريطانيا ، عنه فى أمريكـــا وفـــى الكيفية التى تختلف بها تنشئة الأطفال من الإناث عنها فى الأطفال من الـــذكور فى كلا المجتمعين ، كما تختلف أيضاً أدوار الآباء والأمهات فى كل مجتمع عن الآخر.

ولقد بينت هذه الدراسة أن الأطفال يلقون اهتماما أكثر من الأمهات عن الآباء . وخرجت الدراسة بنتيجة هامة أن تنشئة الأطفال وتربيتهم فى كلا مـــن بريطانيا والولايات المتحدة تقع فى نطاق مهام الأم أولا وقبل كل شـــئ . إذ أن معظم أنشطة الأم فى هذين المجتمعين إذا ما قارناها بأنشطة الأب نجـــد أن الأم تركز نشاطها فى رعاية الأطفال وتكييفهم اجتماعيا وحمايتهم .

ويقل دورها فى عملية التأديب والثواب والعقاب ، هـــذا الـــدور الـــذى ينهض به الوالد فى الغالب من خلال عمله على حفظ التوازن فى الأسرة فهـــو يميل إلى تقبل المسئولية فيما يتعلق بتنشئة أطفاله من الذكور بينما يكون أكثـــر تساهلا وتدليلا مع أبنائه من الإناث . وقد لاحظ الباحث أن وجود تخصص فى الأدوار الوالدية المرتبطة بجنس الطفل تبدو واضحة فى الولايات المتحدة أكثـــر منها فى بريطانيا وقد اتضح من نتائج الدراسة أن هناك تشابه فى أساليب التنشئة فى كل من المجتمع الانجليزى والأمريكى فى الوقت الذى تمايزت فيـــه الأدوار بين الآباء فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

أما الدكتور حامد عمار فقد صور أهم خصائص التنشئة الاجتماعية للذكر و الانثى فى المجتمع الريفى فى كتابه التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية دراسة على قرية سلوا حيث يشير إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية فى سلوا تتم عن طريق ملاحظة الأطفال للراشدين وتقليدهم ومساعدتهم للراشدين فى كثير من مناشط الحياة اليومية . هذا ويرى الدكتور عمار أن الريفيون يركزون على عنصرى الوقت و الحياة كعنصرين أساسيين لتشكيل الشخصية و التأثير فيها و اكسابها الخبرة. فالفرق بين الطفل و الراشد ما هو إلا فرق فى الدرجة لا فى النوع من وجهة نظره. فالراشد يعى الحياة ولذلك يتوافق مع معايير الثقافة ثم يستطرد الدكتور عمار قائلا أن معيار التنشئة الاجتماعية السليمة بالنسبة للذكور والإناث فى سلوا هو "الأدب والحياء" حيث الأدب هنا يعتبر قيمة ذات جزاء دينى .

فالابن المؤدب هو الابن الصالح . وهذه القيمة لا تتضمن أداء الطفل فقط للخدمات الاقتصادية المختلفة المتوقعة منه ومراعاته للسلوك الاجتماعى المتوقع ، بل أنها تشمل أيضاً نمطا من التبادل والتفاعل بين الطفل و أفراد الجماعة القروية .

هذا وتعتبر مشاركة الطفل لأبيه فى عمله على درجة كبيرة من الأهمية من الناحية التربوية حيث يتعلم أصول المهنة عن طريق الممارسة الفعلية . فضلا عن أنه يدرك أن التعاون هو التفاعل الايجابى فى الحياة الاجتماعية . ويتعلم أيضاً تقدير المسئولية ومعناها وبالتالى يحتاط للمستقبل ويحرص على لقمة العيش . ويختلف مركز الطفل فى الأسرة تبعا لاختلاف ترتيب ولادته فالطفل الأول يلعب دورا أهم فى حياة الأسرة الريفية من الدور الذى يلعبه فى حياة الأسرة الحضرية ، إذ ينظر إليه كما ينظر الى الأب ويحل محله فى بعض الظروف . ويكون مسئولا مثل والده عند غيابه ، كما أن زواج الطفل يحتل أهمية

فى ترتيب مركزه فى الأسرة . فالطفل الذكر يفضل عن الانثـى فـى مجتمـع أساسه الاعتماد على القوى الجسمية ، بينما يعترف المجتمع الريفى بتفوق الفتاة على الفتى فى العطف على والديها أثناء مرضهما . ولا تدخر وسعا فى سـبيل توفير الراحة لهما حينما تحل بهما الشيخوخة . وهى كذلك أقل عبأ من الـذكر فى حالة الزواج وعلى وجه العموم فإن عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الريفى إنما تتم فى اطار محدد المعالم(١٨).

العوامل المؤثرة فى تشكيل الثقافة السياسية :

تتشكل الثقافة السياسية من خلال مجموعة من المحددات أو العوامل الرئيسـية أهمها ما يلى :

١- الأسرة دورها فى عملية التنشئة السياسية :

أن أول بيئة اجتماعية ثقافية يقابلها الإنسان ويتفاعل معها وتغرس فيـه البذور الاجتماعية والثقافية والسياسية الأولى بالمعنى العام للكلمة هى الأسـرة التى يتعرض فيها الإنسان لمختلف التأثيرات الاجتماعية والثقافية السـائدة فـى المجتمع حيث تقوم الأسرة بتنمية بعض المفاهيم السياسـية مثـل الديمقراطيـة والمساواة ونبذ العنف وتنمية مفهوم السلطة الذى يقوم بعد ذلك بدور فى تشكيل الوعى السياسى للمواطن ، وكذلك أسلوب الأسرة فى اتخاذ القرارات وخاصـة المتعلقة بالأبناء . ولذلك تتأثر عملية التنشئة الاجتماعية بعوامل متعددة تتوقـف عليها طبيعة الثقافة السياسية التى تكتسب من خلال الأسرة والتى تحدد إلى حـد كبير الأساليب السلوكية والثقافية فى المستقبل ومن أهم هذه العوامل :

أ- درجة ثقافة الوالدين ووعيهما السياسى بالوسط الاجتماعى المحيط.

ب- درجة مشاركتهما السياسية فى المجتمع .

جـ- البيئة التى تعيش فى ظلها الأسرة بوجه عام .

ولذلك ينبغى أن يكون للأسرة وعى كاف بأهمية الدور الذى ينبغى القيام به من أجل وضع اللبنة الأساسية فى تشكيل الثقافة السياسية (١٩).

ويرى علماء الاجتماع أن هناك مجموعة من الموجهات الثقافيـــة التـــى تقـــود لدراسته التنشئة بوجه عام كالتحولات الثقافية المتتابعة بين الأجيال أو عمليـــات الإعداد والتدريب وما إلى ذلك من عمليات تؤدى إلى المشـــاركة فـــى الحيـــاة الاجتماعية . ولكن التحول الهام الذى يكتنف الفرد نتيجة لعمليات التنشئة التـــى يمر بها هو التحول من الخاص إلى العام ، أو بمعنى آخر كيف يتحول اهتمـــام الفرد بنفسه إلى اهتمامه بالمجتمع الذى يعيش فيه .

ويركز علماء الاجتماع اهتمامهم فى دراسة العلاقة بين أنماط الشخصية والبناء الاجتماعى الذى يضم هذه الشخصية . فعالم الاجتماع يهتم بـــرد فعـــل أنماط الشخصية على النسق الاجتماعى . حيث أن الهدف الأساسى من عمليـــة التنشئة هو محاولة تكييف الأفراد مع البناء المعيارى للمجتمع . أى أنها من هذه الناحية – أى عملية التنشئة – تهدف إلى تدريب الفرد على المشاركة الاجتماعية . وعلى هذا يمكننا القول أن التنشئة الاجتماعية هى أحد العوامل التى تساعد فى العملية الاجتماعية الكبرى على نطاق المجتمع ككل.

ومن وجهة النظر هذه يمكن القول أن عملية التنشئة ما هى إلا تصـــور لكيفية ملائمة الفرد لحاجات المجتمع . وعليه فهى تقوم بدور أكثر من هام فـــى التنسيق وخلق الظروف الملائمة بين الدور والحاجات.

ووفقا لما سبق فإن هناك مراكز أو محاور معينة تستند إليها عملية التنشئة فـــى المجتمع يمكن ابرازها فى الأسرة والمدرسة وجماعة النظراء وجماعة العمل ، حيث يفترض التواجد فى مثل هذه الجماعات نوعا من الصراع والتغيـــر كمـــا يحدث فى أى نسق اجتماعى آخر.

وتعتبر الأسرة أول وأهم المؤسسات التى تنهض بعملية التنشـئة فـى المجتمع بالإضافة إلى مؤسسات أخرى لها دور لا يمكن انكـاره فـى عمليـة التنشئة الاجتماعية وذلك كالمدرسة والمؤسسات التعليمية فضلا عن موقع الفرد فى الجماعة التى يعيش فى كنفها .

وتقوم الأسرة بأول مرحلة من مراحل التنشئة حيث يبدأ الطفل فى تعلم اللغة وبعض أنماط السلوك التى يراها داخل أسرته . هذا ما يتعلمه الطفل فـى تلك الفترة قد يتحول إلى سلوك اجتماعى أو قد يندمج الطفل فيما هو اجتمـاعى على الأقل . وتكون التنشئة الاجتماعية فى الأسرة تنشئة مباشرة ، أى تـرتبط بالقيم السائدة فى محيط الطفل الاجتماعى الضيق وهو يكون من خـلال ذلـك مجموعة من العلاقات متفاعلا مع أعضاء أسرته ، مرتبطاً بأنماط سلوكهم خلال سنوات التكوين فى حياته.

وتبدأ خلال هذه الفترة الذات الاجتماعية فى التشكيل والتكوين – إذ يبدأ الطفل فى التطلع إلى والديه محاولا معرفة اتجاهاتهم نحوه على الأقـل خـلال غضبهم أو سرورهم . ثم يبدأ الفرد فى الانضمام إلى جماعات اجتماعية معينة فى سن مبكرة كالطبقة الاجتماعية أو الجماعات الدينية والثقافية أو ما إلى ذلـك من جماعات يكون لها فى العادة نشاط عام(٢٠).

التعليم :

يعد التعليم عاملا هاما فى تشيكل الثقافة السياسية حيث يعد التعليم أكثر ارتباطا بالوعى السياسى ومن ثم بالمشاركة السياسية ؛ فهو يزود الإنسان بنظرة علمية وموضوعية عن الكون والمجتمع من مختلف قضاياه بدلا مـن النظـرة السطحية ، كما ينمى قدرته على التفاعل فى المجتمع تفاعلا إيجابياً وخلاقـا .

بالإضافة إلى أنه يساعد على تنمية الإحساس بالواجب المدنى وينمى خصـــاص لازمة للمشاركة وهى الثقة فى النفس .

فالتعليم يعمق الوعى ومن هنا يكون المتعلم أكثر مشاركة فى الأمور السياسية.

ورغم ما سبق فهناك عدد من التصورات التى قد تفصح فـــى بعــض أبعادها عن ضمور الثقافة السياسية بينما تكشف فى أبعادها الأخرى عن مظاهر الضمور الاجتماعى للتعليم .

ومن هذه التصورات أن ثمة اتساقا واضحاً بين نشر التعليم والمطالبـــة بالحرية السياسية فقد انتقد رفاعة طهطاوى فى كتابه " تخليص الإبريز " مناهج التعليم فى مصر وقصورها من ناحية تعليم مبادئ الثقافة السياسية ، كما أكد أن المرأة والرجل لا يختلفان فى شئ ويحملان نفس الحقوق والواجبات ويحتاجـــان للتعليم .

ومن المؤكد أن إصرار أصحاب مثل هذه الانتماءات الوطنية وغيرهـــا يكشف عن كثير من الوعى بضرورة نشر التعليم كهدف لمشاركة المواطنين فى امور مجتمعهم .

ويسلم علم الاجتماع السياسى بأن مؤسسات التعليم تلعب دوراً مهماً فى عملية التنشئة السياسية حيث تمارس المدرسة هذا التأثير عن طريـــق التوجـــه للمذهب السياسى الذى غالباً ما يقدم فى مقررات دراسية رسمية كالتربية الوطنية والتاريخ وتعريف كل مواطن بحكومة بلده وتُحديد السلوك المتوقع منه ثم غرس مشاعر الحب والولاء فى نفسه ويترتب على تعلـــم التـــاريخ القـــومى تعزيـــز الإحساس بالتفاخر والهوية القومية .

ولذلك فتشكيل الثقافة السياسية من خلال المؤسسات التعليمية هى عملية متكاملة تشمل المنهج وسلوك المعلم والمناخ المدرسى بوجه عام ، وبقـــدر مـــا

يكون هناك تطابق بين مضامين المقررات الدراسية وبين سلوك المعلم بقدر ما تكون فاعلية الثقافة السياسية .

فالقائمون بالرسالة التعليمية بالإضافة إلى المقررات الدراسية يمثلون عناصر هامة فى عملية التعليم .

والمبادئ الديمقراطية عندما تسود الجو الدراسى بما فيها من حرية الرأى والتعبير والعمل الجماعى بطريقة متعاونة فإن هذا يؤثر تأثيراً إيجابياً فى عملية تشكيل الثقافة السياسية وتنميتها .

بمعنى أن المعلم الذى يتبع أسلوبا ديمقراطيا فى أداءه وسلوكه ويقدر قيمة الوقت ويؤدى عملة بإخلاص واهتمام ويسعى لمعرفة الجديد ويقبل النقد والحوار الاجتماعى ويؤمن بالعمل الجماعى فإن هذا يؤثر فى شخصية تلاميذه ويكسبهم أفكارا واتجاهات وقيما إيجابية .

ولذلك فأسلوب المعلم الجيد وتقبله لتلاميذه وشكل العلاقة معهم يمكن أن يؤثر فى اهتمامهم بالدراسة ويزيد من وعيهم وكفاءتهم فى التحصيل والابتكار وينمى معارفهم ، كما أن المحتوى الذى يقدم أفكاراً جيدة ومشكلات وقضايا مرتبطة بالواقع المعاش يساهم بلا شك فى النمو العقلى والاجتماعى والوجدانى لدى التلميذ ويحقق نوعاً من التوافق والانسجام مع البيئة الاجتماعية المحيطة .

وعلى الرغم من أن الربط بين المناهج الدراسية وبين ظروف المجتمع ومشاكله يعد من أهم الأهداف التربوية التى تدعو إليها المناهج الدراسية فى كل المراحل العمرية إلا أن هذا الهدف لم يتحقق ولم يترجم إلى واقع منهجى حقيقى نتيجة ما يلى :

أ- سيادة أسلوب التلقين والحفظ واستقبال الأفكار والآراء على أنها معطيات فكرية جاهزة مسلم بها تجعل التلميذ غير قادر على استخدام عقله بشكل مستقل حر أو التعبير عن رأيه مما يجعل من السهل استهواءه والتأثير عليه ومن ثم

تتكون لديه شخصية تابعة ذات فكر نقلى ، آلى ، انفعالى ، متعصب ، غير مشارك.

ب- انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية حيث أصبح المدرس لا يقوم بالتدريس بإخلاص فى المدرسة وإنما خارج أسوارها وقد ترتب على ذلك أن فقد المعلم هيبته واحترامه وتقديره من الطلاب .

جـ- فشل المناهج الدراسية وكذلك التنظيمات المدرسية المتنوعة مثل الاتحادات والأسر الطلابية والجمعيات وخاصة فى المرحلة الأساسية من التعليم فى تلبية حاجات المتعلم العلمية والعملية وعدم ارتباطها على الإطلاق بتنمية النواحى القيمية والخلقية وعدم اتساعها لغرس النواحى الثقافية والمهارية وتنميتها ، كذلك فشل هذه المناهج فى أن تعبر عن حاجة المجتمع ولا تطرح مشاكله الحقيقية مما يجعل التلميذ منعزلاً عن واقعه الاجتماعى ومن ثم السياسى أيضاً وغير قادر على التفاعل معه ، ويتضح ذلك فى بعض المناهج مثل مناهج اللغة العربية وخاصة مادة المحفوظات التى لا تعمل على تنمية الذوق الجمالى ولا الناحية الإبداعية وكذلك منهج التاريخ فقبل السبعينيات كان منهج التاريخ وكذلك منهج التربية الوطنية يدعمان التفاخر بشئ لم يعد موجوداً وترديد شعارات وهمية مثل أمة عربية واحدة – أهدافنا – رسالة خالدة – وحدة – حرية – استراكية مع أنه لا وجود لأى عنصر من هذه العناصر على أرض الواقع اليوم ويكفى أن هذه الأيديولوجيات جعلت العرب بصفة عامة يظهرون كوريث لم يرث شيئاً إلا اللقب.

د- الاختلال بين مخرجات التعليم وبين احتياجات الإنتاج والتنمية فالتعليم فى الريف قد يخلو مما يفيد أبناء الريف فى حياتهم العملية ، والتعليم الثانوى قد يقتصر على تكوين حلقة وصل مع الدراسة الجامعية دون أن يعد خريجه لبعض

مجالات العمل الفنى والتطبيقى ، وخريجو الجامعات قد يزيدون فى التخصصات غير المطلوبة وقد يؤدى هذا إلى البطالة المتزايدة بين الخريجين .

مما يؤدى فى النهاية إلى عدم إعلاء قيم الانتماء والولاء ومن ثم المشاركة الإيجابية فى المجتمع وعدم الإحساس بمصداقية ما يقدم إليه فى كثير من الأحيان.

هذا فضلاً عن ازدياد الاتجاه نحو اللامبالاة فى المجالات السياسية وميادين المشاركة السياسية .

٣- العامل الاقتصادى :

أبرز الماركسيون أهمية العامل الاقتصادى واعتباره العامل الوحيد المؤثر فى إحداث نهضة سياسية وثقافية ، وفى هذا الصدد يؤكد "كارل ماركس" K. Marx أن تاريخ صراع الطبقات الاقتصادية هو الذى يحدد كل مظاهر التطور الاجتماعى وهو الذى تطبع نتائجه على المجتمعات أشكالها وأنظمتها .

كما يؤكد ماركس أن التغير فى الجوانب الاقتصادية يؤدى حتماً إلى تغير فى جميع جوانب الحياة الأخرى ؛ فالعامل الاقتصادى فى رأى الماركسيين هو الذى يحدد طابع المجتمع بل هو المسئول عن تغير النظام الاجتماعى والنظم الأخرى فى المجتمع .

وعلى الرغم من أن العامل الاقتصادى يمثل أحد العوامل الهامة والمؤثرة فى إحداث أى نهضة سياسية أو ثقافية فإن الغالبية العظمى من الشعب المصرى يعيشون تحت خط الفقر وهذا ما استغله البعض لشراء أصواتهم ، وقد لوحظ ذلك فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة التى شهدتها مصر مؤخراً (نوفمبر ٢٠٠٥) حيث تعرضت بعض الريفيات إلى الاستغلال والزج بهن أثناء الانتخابات وقد أخذ هذا الاستغلال أشكالاً متعددة إما بالترغيب من خلال

الرشاوى الانتخابية للفقيرات منهن أو لإفساد الذمم والضمائر أو بترهيب بعضهن بالتهديد بإيذاء أى من ذويهن إذا لم تذهبن لتصوتن لمصلحته أو كتابعات لرأى أزواجهن أو أبناءهن فى احيان أخرى وكل هذا وهن فى الغالب أميات لا يدركن أهمية العملية الانتخابية ولا حتى أى معلومات عن المرشح اللهم إلا رمزه الانتخابى فقط ، ولا أسباب التسابق الدامى بين المرشحين للحصول على الحصانة البرلمانية أو الديكور السياسى الأمر الذى مثل بدوره مشاركة سياسية للمرأة الريفية ولكنها مشاركة وهمية لأنها تشارك دون أن تعى أبعاد ما تشارك (٢٢) .

فقد لاحظ معد هذا العمل قيام بعض من ينتمون إلى المرشحين فى مجلس الشعب بجمع النساء الأميات للادلاء بأصواتهن فى الانتخابات لمؤازرة عضو معين بطريقة موجهة تكشف عن المشاركة الوهمية للمرأة الريفية .

إن المجتمع يمكن فهمه ودراسته على أساس أنه كل مركب أو جماع واحد لأنشطة متعددة ، الذى تكون فيه الصور المختلفة للحياة الاجتماعية ، بما فيها السياسة ، مجرد مظاهر مختلفة لهذا للكل ، ولعل الدور الذى تلعبه السياسة فى داخل هذا الكل الاجتماعى هو الذى يحدد طبيعتها ووسائلها والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها .

إن السلوك السياسى – حسبما تدعى الماركسية – لا يمكن دراسته وفهمه وتحليله واستنباط قواعده وأحكامه ، إلاَ عن التطرق إلى علوم أخرى مثل الاقتصاد والاجتماع والتاريخ والانتروبولوجيا ، بل أنها تؤكد على أنه ليس هناك سوى علم اجتماعى واحد. يحتوى ويتضمن بين جنباته كل هذه العلوم المختلفة ، وهذا العلم الموحد هو ما يسميه الماركسيون " المادية التاريخية" ، أو هو الدراسة المنسقة للتكوينات الاجتماعية المختلفة ، ومثل تلك العمومية أو الشمولية لا تسمح بوجود التخصصات المعينة ، ويبدو أن ماركس قد أحس أنه قد ذهب

بعيدا فى هذا الاتجاه فى انكار منجزات تلك العلوم وأفضالها على المسيرة البشرية طوال الحقب التاريخية العديدة ،والتى أثمرت فيها تراثا ضخما لا يمكن التغاضى عنه إذا ما أرادت الإنسانية استواء للمسيرة وانجازا للمزيد من المكاسب العلمية ، نقول أنه بعد أن أحس ماركس بذلك ، عاد وأكد بأن هذه الدراسات المحددة لابد وأن تستمر فى وضع أبحاثها وتحديد بواعث سلوكها فى داخل إطار هذا الكل الاجتماعى الموحد ، وهكذا يمكن تلخيص دعوة الماركسية فى ذلك بأنها دعوة إلى تجميع هذا الشتات المتناثر للعلوم الاجتماعية الراهنة مما يجعل الماركسيين يذهبون إلى أن محاولة إيجاد علوم متميزة هى محاولة خلق تقسيمات مصطنعة .

والاجتماع والتاريخ ، ونفس الشئ ينطبق على العلوم الأخرى ، ومن ثم فإن المركسية تعود فتنظر إلى السياسة على أنها مظهر واحد فقط لهذا الكل الاجتماعى ، لكى تتم دراستها كجزء من التحليل المتكامل لهذا الكل ، وبصورة أكثر تحديدا يقول "لينين" فى هذا الصدد ، معبرا عن العلاقة بين علمى السياسة والاقتصاد فى كلمته بأن السياسة هى بعض التعبير المركز عن الاقتصاد.

وفى معرض التحليل تدعى الماركسية أن الصراعات السياسية إنما تنشا من الصراعات الرئيسية داخل هذا الكل ، ولا يمكن فهم تلك إلا فى ضوء هذه ، والتى يسميها ماركس بعلاقات الإنتاج ، وقد كتب عام ١٨٥٩ يتحدث عن كيف أن الأفراد ينخرطون ، وهم بصدد عملية الإنتاج الاجتماعى ، فى علاقات محددة لا يمكن الاستغناء عنها ، وتستقل تماما مع ارادتهم ، علاقات انتاج تتلاءم والمرحلة المعينة لتطور قوى الإنتاج المادية لديهم ، ثم أن القدر الكلى لهذه العلاقات الإنتاجية هو الذى يكون البناء الاقتصادى للمجتمع ، أو الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه البناء العلوى السياسى والقانونى ، والذى لا يتعارض مع الصور المحددة للوعى الاجتماعى ، وهكذا تستمر المركسية لتعلن أن نمط

الإنتاج للحياة المادية هو الذى يشكل عمليات الحياة العقلية والسياسية والاجتماعية بصورة تكاد أن تكون تامة ، ومن ثم فإن وعى الأفراد ليس هو الذى يحدد كيانهم ولكن العكس هو الصحيح ، حيث أن كيانهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم(٢٣).

٤- العامل الأيديولوجى:

الأيديولوجية هى محصلة الاتجاهات التى توجد لدى الناس أو هى نسق القيم أو محصلة الأهداف والمعايير ، وكذلك نظرة الإنسان تجاه الأشياء المحيطة به ، والتصور الذى يطوره حول العالم ، وهى فى نفس الوقت تشير إلى مجموعة من الخبرات والأفكار والآراء التى يستند إليها فى تقييمه للظواهر المحيطة به ، وهى قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقاً لسياسة متكاملة ووسائل هادفة وتساندها فى ذلك بمبررات اجتماعية ونظريات فلسفية ؛ فهى ليست مجرد مجموعة من الأفكار والمعتقدات ، وإنما هى حركة هادفة لها فاعلية إيجابية فى البيئة الاجتماعية والسياسية وفى العلاقات الاجتماعية والسياسية ، وتنعكس آثارها على الثقافة السياسية بما يحدث تغييراً فى القيم السياسية وفى الأفكار .

والأيديولوجية تعد عاملاً رئيسياً فهى التى توجه العوامل الأخرى مثل البيئة أو الأفراد فهذه عوامل موضوعية وخارجية ومضمونها ومحتواها هو العامل الأيديولوجى ، كما أن العامل الأيديولوجى حين يقنع الجماهير ويصبح عقيدة مرنة ومؤثرة يتسبب فى الإسراع بعملية التغير .

ويرتبط العامل الأيديولوجى بالمذاهب والعقائد الفكرية السائدة فى المجتمع ، وهذه المذاهب والعقائد الفكرية عرضة للتغير لارتباطها بالتيارات والعوامل الثقافية والسياسية ؛ ولذا فإنها تتأثر بها وتجعلها تتغير من حين لآخر

لارتباطها بتطور المجتمع ، فضلاً عن ارتباطها بالعادات والتقاليد والقيم الفكرية والسياسية السائدة وأى تغير فيها يؤدى بالتالى إلى تغير هذه العادات والتقاليد والقيم وفقاً لذلك ، وبالتالى فإن أيديولوجية المجتمع أو فكرة السياسى يؤثر بدرجة كبيرة على مدى وعى ومشاركة المواطنين .

ولذلك تتأثر أيديولوجية المرأة بأيديولوجية المجتمع من خلال القيم والأفكار والاتجاهات السائدة التى تعمل على التزود بالتوجيه الشامل لحياتها وتضع أمامها الأهداف والمهام وتمدها بالدوافع على تحقيق هذه الأهداف وانجاز تلك المهام(٢٤)

إن الأيديولوجيا وهى فى دور تكونها أو وفودها إلى مجتمع جديد قد يكون بها ما يتعارض مع قيم ومبادئ سائدة ، مما يخلق بعض الصراع الذى يتعمق على أثر تمسك الأفراد بقيمهم ومبادئهم ، ولاسيما فى بداية الأمر ، وفى هذه الحالة عادة ما يحدث هناك توافق من تطوير للقديم وتكيف للجديد ، مما قد يساعد على التخفيف من حدة التوتر والصراع ، إلا أنه فى حالة المساس بالقيم فى الميدان الدينى أو السياسى أو الاخلاقى ، فغالبا ما تزداد حرارة الصراع ، لأن الأيديولوجيات إذا ما انتقلت من مستوى الفائدة أو الضرر ، ومن مستوى اللذة أو الألم ، إلى مستوى العدل أو الظلم ، وإلى مستوى الخير أو الشر ، فإنها تتحول بالتالى إلى النوع الحاسم القاطع مما يؤدى إلى قوة وعنف الصراع .

وفى هذا الصدد يمكن لنا أن نتذكر أن الكنيسة فى أوربا الاقطاعية كانت جهازا أيديولوجيا مركزيا ، لأن الحاجة إلى الدين كوسيلة لاحتواء الثورات الاجتماعية التى بدأت تطل برأسها كانت حيوية بالنسبة للأيديولوجيين الأقطاعيين ، إلا أننا يجب أن نعترف أنه ما من نظرية عن النظام الأقطاعى والطبقات الاقطاعية يمكن أن تعلل العقيدة الدينية السائدة ، ثم أن الكنيسة فى

واقع الأمر لعبت دوراً هاماً ، فى تلك الفترة ، كمناوئة للثورات الأوربية وكهدف لها فى نفس الوقت.

وعلى أية حال فإن الأيديولوجيات فى حد ذاتها لم توجد بالضرورة كتبرير لشرعية الطبقة الحاكمة ، كالدولة مثلا ، حيث أنها كانت تعبر عن المخرج التاريخى الذى انتهت إليه الصراعات داخل الدولة فى أشكالها المتغيرة ، إنها تعبير عن تجارب وذكريات الشعوب عبر الحقب الزمنية ، ولها بالتالى طابع مزدوج يعبر الضرورة عن صراعات تاريخية ، وعن نتيجة هذه الصراعات ، النتيجة التى كانت عادة انتصارا للطبقة الحاكمة ، وفى مقابل ذلك يمكن اعتبار الأيديولوجيا متنفسا لكفاح الشعوب من أجل تحقيق الحرية والاستقلال ومن جهة أخرى لاثبات الذات وتحقيق الشخصية القومية ، وبما أن القومية – على سبيل المثال – لعبت دوراً حاسماً فى صعود البورجوازية إلى السلطة فمن الطبيعى أن تكون القومية ، بوصفها أيديولوجية معينة ، متضافرة مع الحكم البورجوازى ومتعاونة معه.

والايديولوجيا وهى تحقق التكامل من أوجه السلوك المختلفة فى تصور كلى للسياسة ، تؤثر بالتالى فى هذا السلوك ، وتكون قوة هذا التأثير على قدر ما تكون الايديولوجيا أشد وضوحا وتماسكا . وعلى قدر ما تؤمن بها وتستوعبها القطاعات العريضة من المواطنين ، التى تشترك فى حس معين تجاه المعارف السياسية فيما نسميه بالوعى السياسى الذى يعتمد فى درجة تأثيره على قدر نضجه ، ومن المعروف أن هذا الوعى السياسى يتألف من عوامل كثيرة أغلبها مكتسب من البيئة الاجتماعية التى يعايشها الإنسان ، ومن الخبرات والتجارب التى تثرى وتعمق من هذا الوعى ، وقليل من التحليل فى هذا المجال يثبت لنا كم تحتل الايديولوجيا مقام الصدارة من بين هذه العوامل (٢٥) .

٥– وسائل الاتصال والإعلام :

تلعب وسائل الاتصال والإعلام دوراً مؤثراً فى تشكيل وعى الناس وقيمهم واتجاهاتهم وتنشئتهم على سلوك معين أو أداء أدوار معينة وأى مجتمع لا يستطيع الوجود بدون شبكة من الاتصال تتيح له القيام بوظائفه الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

فوسائل الاتصال والإعلام تعمل على :

أ– التأثير فى الوعى الجماهيرى سواء بترشيده وتنميته أو بتسطيحه وتزييفه.

ب– ظهور قيم واتجاهات جديدة بدلاً من القيم الموروثة ، أما بصدد الثقافة السياسية فلقد أثبتت عدة دراسات أن وسائل الإعلام (وخاصة التلفاز – الصحافة – الإذاعة) تسهم بدور كبير فى الثقافة السياسية ؛ فقد سهل استخدام الوسائل الإعلامية ببرامجها المتنوعة فى نشر الأفكار والمبادئ والمعارف مما يجعل لها تأثيراً على اتجاهات الناس وأفكارهم وتزويدهم بالثقافة والخبرات السياسية التى من خلالها يتشكل الرأى العام فى المجتمع، كما يؤدى إلى خلق إحساس لدى المتلقين بالمشاركة فى العملية السياسية ، وأيضاً تسهم فى تكوين قيمهم السياسية.

وتقوم وسائل الاتصال والإعلام بوظيفتها السياسية فى المجتمع من خلال :

أ– نقل الأخبار والمعلومات عن الأحداث الجارية ووضعها فى بؤرة الاهتمام، وهذه وظيفة سياسية إذ تحدد أى الأحداث سيتم تغطيتها إخباريا وأيها سيتم تجاهلها ، ومن هنا فإن وسائل الاتصال والإعلام تؤثر فى مجال تحديد ما الذى ستتاح له فرصة جيدة ليصير موضوعا للمناقشات السياسية وللعقل السياسى .

ب- تفسير معنى الأحداث ووضعها فى سياقها العام وتوقع نتائجها ، وهذا يؤثر على توجيه السلوك السياسى كرد فعل لهذه الأحداث ،

جـ- التنشئة السياسية ، ويقصد بها هنا عملية تشكيل الثقافة السياسية أو دعمها أو تغييرها ، وتعتبر وسائل الاتصال والإعلام وكالات للتنشئة السياسية من خلال ما تقدمه من حقائق وقيم ونماذج للسلوك ومعلومات عن طبيعة العالم السياسى ... الخ ، ليس فقط عن طريق محتوى سياسى مباشر وإنما أيضاً عن طريق محتوى إعلامى غير سياسى له وظيفة سياسية كامنة.

وبناءاً على ما سبق ؛ فليس هناك طريق أكثر إقناعاً وتأثيراً من وسائل الاتصال والإعلام فى مجال الثقافة السياسية ، إلا من خلال الإسهام فى تنمية هذه الثقافة والقيام بدور كبير فى الإقناع بالقيم السياسية الإيجابية وترك القيم السياسية المتدنية مما يؤدى فى النهاية إلى حفز الناس على المشاركة العامة(٢٦) .

مراجع الفصل الخامس

السياسة الاجتماعية والثقافة السياسية

١- ايناس محمد غزال : الثقافة السياسية لدى المرآة في المجتمع المصري (ندوة الاصلاح السياسي والتطور الديموقراطي) مرجع سابق ص٤٨٥
٢- السيد عليوة ، صنع القرار السياسي في الادارة العامة ، مرجع سابق ص٣٧٩ ، ص٣٨٠
٣- المرجع السابق ص٢٨٢ ، ص٢٨٣
٤- ايناس محمد غزال : الثقافة السياسية ، مرجع سابق ص٤٩٨
٥- السيد عليوة ، صنع القرار السياسي ، مرجع سابق ص٣٨٣ ، ص٣٨٤
٦- المرجع السابق ص٣٨٤ ، ص٣٨٥
٧- عبد الهادي الجوهري : أصول علم الاجتماع السياسي مرجع سابق ص١٦٥ ، ص١٦٦
٨- المرجع السابق ص١٦٧ ، ص١٦٩
٩- أنتوني جيد نجر : الطريق الثالث : تجديد الديموقراطية الاجتماعية ترجمة أحمد زايد ، محمد محي الدين ، مراجعة محمد الجوهري ، المجلس الاعلي للثقافة ١٩٩٩ ص٧٢ ، ص٧٣
١٠- المرجع السابق ص٧٥ ، ص٧٦
١١- انتوني جيد نجر ، المرجع السابق ص٧٧
١٢- السيد عليوة : صنع القرار السياسي ، مرجع سابق ص٣٨٦ ، ص٣٨٧
١٣- المرجع السابق ص٣٨٨ ، ص٣٨٩
١٤- انتوني جيد نجر ، الطريق الثالث : مرجع سابق ص٧٨ ، ص٧٩
١٥- المرجع السابق ص٨٠
١٦- ايناس محمد غزالة : الثقافة السياسية ، مرجع سابق ص٥٠٠
١٧- اسماعيل سعد : اتجاهات حديثة في علم الاجتماع مرجع سابق ص٢٢٨ ، ص٢٢٩
١٨- المرجع السابق ص٣٣٠ ، ص٣٣١
١٩- ايناس غزال : الثقافة السياسية ، مرجع سابق ص٥٠١

٢٠- اسماعيل سعد : اتجاهات حديثة في علم الاجتماع مرجع سابق ص٢٢٠ ، ص٢٢١
٢١- ايناس غزال ، الثقافة السياسية ، مرجع سابق ص٥٠٢ ، ص٥٠٣
٢٢- المرجع السابق ص٥٠٤ ، ص٥٠٥
٢٣- عبد الرحمن خليفة ، ايديولوجية الصراع السياسي ، مرجع سابق ص٢٨٠ ، ص٢٨١
٢٤- ايناس غزال : الثقافة السياسية ، مرجع سابق ص٥٠٦
٢٥- عبد الرحمن خليفة ، ايديولوجية الصراع السياسي ، مرجع سابق ص١٩٤ ، ص١٩٥
٢٦- ايناس غزال : الثقافة السياسية ، مرجع سابق ص٥٠٧ ، ص٥٠٨

الفصل السادس

الرعاية الإجتماعية جذورها وأنساقها

أولاً : جذور الرعاية الإجتماعية والخدمة الإجتماعية

ثانياً : أنساق الرعاية الإجتماعية .

ثالثاً : الضمان الإجتماعى والأمن الاقتصادى

رابعاً : الضمان الإجتماعى والخدمة الإجتماعية

– الإدارة والرعاية الإجتماعية

خامساً : العمل الإجتماعى .

الفصل السادس

● ● ● الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ● ● ●

لم يكن من السهل الوصول إلى مفهوم معاصر للرعاية الاجتماعية يلبى الاحتياجات الإنسانية على كافة أشكالها إلا من خلال ضرب طويل من النضال الإنسانى لتطوير هذه الرعاية ... وقد يظن البعض أن نظم الرعاية الاجتماعية قاصرة على بلد دون آخر ... وهنا يتناسى الكثيرون أن الرعاية الاجتماعية وليدة المجتمعات الإنسانية كلها ... بل هى الابن الشرعى للحضارات الإنسانية مجتمعة ، فهى التى ساعدت على تحول الرعاية الاجتماعية من مفهومها التقليدى "مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان" إلى مفهوم مستحدث محدد المعالم يتعامل مع الاحتياجات المتطورة بمفهوم تكنولوجى جديد[١] .

.... ويطلق مفهوم الرعاية الاجتماعية أو العناية الالهية – Soeiel . care – .... على أى جهود يبذلها الإنسان لتوفير ما يشبع احتياجاته عن طريق اجراءات اجتماعية واقتصادية

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون – مدخل تنظيم المجتمع ج – حلوان ١٩٩٨ ص ٥ .

ملائمة ، فالرعاية الاجتماعية إذن تشمل جميع مجهودات الإنسان وتوفير برامج الخدمات لاشباع حاجاته المتنوعة عن طريق ما يقام فى المجتمع من المؤسسات وهيئات متخصصة لهذا الغرض كما تشمل أيضا التشريعات التى تكفل تحقيق هذه الخدمات للأفراد والجماعات مثل : تشريعات العمل والطفولة والأسرة والتأمين الاجتماعى ..... الخ .

وقد يكون من مسئولية الجهاز الحكومى القيام بكل هذه المجهودات لتوفير الخدمات المختلفة لكافة الناس (كالخدمات التعليمية والخدمات العلاجية وخدمات التأمينات والعمل ..... الخ.

وفى هذه الحالة يطلق على مثل هذا العمل فى الدولة والمجتمع (دولة الرعاية Welfare.state) أى المسئولية الحكومية فى توفير احتياجات الرعاية الاجتماعية – ومن ناحية أخرى قد يتحمل الأفراد منتظمين فى تشكيلات كالجمعيات الخيرية وغيرها من مؤسسات وهيئات اجتماعية أخرى عبء تنفيذ مثل هذه البرامج كلهـا أو بعضها أيضـاً – وتسـمى فى هذه الحالة (الرعاية الأهلية) .

أن الرعاية (العناية) الاجتماعية هى هذا الكل من الجهود والخدمات والبرامج المنظمة – الحكومية والأهلية والدولية – التى تساعد هؤلاء الذين عجزوا عن اشباع حاجاتهم الضرورية للنمو والتفاعل الايجابى معاً فى نطاق النظم الاجتماعية القائمة لتحقيق أقصى تكيف ممكن مع البيئة الاجتماعية[١] .

---

(١) أحمد كمال – مرجع سابق ص ٧ .

ومن ثم فإن جهود الإنسان لتوفير الخدمات لاشباع احتياجاته يطلق عليها لفظ الرعاية الاجتماعية فهى قديمة أوصت بها الأديان وحرصت المجتمعات القديمة على الأخذ بها ، واهتمت الخدمة الاجتماعية (بصورتها الرسمية) بتهيئة أنسب السبل لتقديم أوجه الرعاية فى المجتمعات الحديثة[١] .

• • • جذور الرعاية الاجتماعية • • •

تعود الرعاية الاجتماعية للعصور القديمة ، حيث لعبت القبيلة دورها الكبير فى الرعاية الاجتماعية بمفهومها التقليدى البسيط (رعاية الإنسان لأخيه الإنسان) ....

فالقبيلة أساس المجتمع .. حيث كانت الوحدة الاجتماعية المعروفة ، ولم تكن إلاّ كيانا اجتماعيا ، لا كيانا سياسيا حكوميا ، بل كانت سلطة تعتمد على العصبية القبلية وعلى الرأى العام المحدود فى القبيلة وعلى احترام أهلها له .. ، .

وكانت لكل قبيلة رئيسى يسمى الشيخ أو السيد ، حيث كانت الرئاسة وراثية ، وكان العرف الشائع أن القبيلة رئاستها من كان من أفرادها مشهوراً بالشجاعة والكرم والعلم والثروة وكثرة الأنصار .

وتقوم القبيلة بالعديد من الوظائف الاجتماعية منها :

---

(١) ثروت اسحاق — مرجع سابق ص ٣٩ .

١- السقاية والعمارة ويشمل الاشراف على الآبار وتأمين النظام في المجتمع .

٢- العقاب . .

٣- اللواء والندوة والحماية أو السدانة : تولى القيادة فى القتال ، وحراسة مفاتيح الأماكن المقدسة وخدمتها .

٤- السفاره : تمثيل القبيلة فى شئون الصلح بعد القتال ، وفى مفاوضة سائر القبائل وفى المنافرة والمفاخرة .

٥- الرفادة : الاشراف على تحصيل الضريبة التى تصرف على الفقراء .

٦- المشورة : اعطاء الرأى فى الأمور المختلفة ...[١].

ويمكن النظر إلى الرعاية الاجتماعية بوصفها نظاماً متخصصاً فى قيادة وتوجيه التغير الاجتماعى وداخل هذا النظام تمثل مهنة الخدمة الاجتماعية مكان الصدارة بين المهن الأخرى ومن ثم يمكن النظر إلى الرعاية على أنها :

" يضم نظام الرعاية الاجتماعية العديد من وسائل وأنماط التدخل الاجتماعى التى تهتم أولاً بتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات عن طريق العديد من المراحل والعمليات التى من شأنها أن تهدف إلى الحد من أو علاج المشكلات الاجتماعية مع تنمية الموارد البشرية ، وهى بذلك تتضمن العديد من برامج

---

(١) عبد الحليم رضا - مرجع سابق ص ٦ .

الخدمات الاجتماعية الموجهة للفرد والأسرة بجانب الجهود والاسهامات المتعددة لدعم النظم الاجتماعية الأخرى فى المجتمع "

ويوضح ذلك أن الرعاية الاجتماعية هى نظام لإحداث التغير الاجتماعى ، ويضم هذا النظام العديد من الوظائف والخدمات التى تقابل الاحتياجات الاجتماعية ، هذا بجانب الامكانات التى توفرها الأسرة وجماعات المجتمع ، أنها وسيلة أساسية لتحقيق التوازن الاجتماعى والاستقرار الاجتماعى ، ولكن من خلال منظور دينامى يؤمن بأهمية التغير الاجتماعى عن طريق التنظيم البنائى الهادف لنمط الضبط الاجتماعى فى المجتمع لكافة جماعات المجتمع[١].

أن الرعاية الاجتماعية تمتد جذورها عبر التاريخ الإنسانى ، وبلغت أوج نموها عن طريق محاولة مواكبة متطلبات الثورة الصناعية وخاصة خلال القرن التاسع عشر ، وذلك لأن تحقيق أعلى معدل من الإنتاجية يحتاج إلى العديد من طرق تنمية وتشجيع القدرات ، وفى نفس الوقت توفير الحماية لغير القادرين وحماية المجتمع منهم والوصول إلى الاستخدام الأمثل لكافة الامكانات والطاقات فى المجتمع فى ظل نظام تقسيم العمل فى الصناعة ،

ورغم أهمية التصنيع فى المجتمع المعاصر إلاّ أن هناك ضحايا لأى تغير ، وهناك من يتعثر أو يسقط أثناء مسيرة التصنيع أو التغير ، ويصبح من مسئولية المجتمع محاولة الأخذ

---

(١) أحمد خاطر – مرجع سابق ص ٤ .

بيد هؤلاء والتعامل مع المشكلات المصاحبة للتغير ، والاعتراف بظاهرة التعويق الاجتماعى المصاحبة للتغير يتطلب مزيداً من الدعم لنظام الرعاية الاجتماعية فى المجتمع ، وتحديد مجالات العمل فيها والخدمات التى يتضمنها هذا النظام ، كما يتطلب الأمر مزيداً من الاهتمام فى اعداد الممارسين أو القائمين بالعمل على تنفيذ هذه البرامج بوصفها من عوامل التغير أو المساندة :

- Socialy Change of Helping agents -

ولقد مر الاعتراف بهؤلاء العاملين بثلاث مراحل منها مرحلة تسميتهم برجال الاحسان -Scientific. Philanthropists - والمصلحــون الاجتمــاعيون أو المختصــين بالأعمــال الخيرية -Scientific. Philanthropists- وأخيراً أطلق عليهم الأخصائيون الاجتماعيون -Soeial . Workers - وهم الذين يرجع إليهم إلى حدٍ بعيد الفضل فى تنمية النسق العام أو نظام الرعاية الاجتماعية (١) .

وإذا ما نظر إلى المفاهيم الخاصة بالرعاية الاجتماعية نجد أنها قد وكبت بالتغير بإتساق مع مسميات الممارسين ، فلقد تطور مفهور الرعاية الاجتماعية من مجرد فعل الخير الغير منظم النابع من الرغبة الذاتية إلى أن أصبحت نظاماً عاماً ، ومن مجرد خدمات للأحسان التطوعى إلى أن أصبحت برامج مقننة للخدمة الاجتماعية ، ومن الرعاية بالنسبة للفقراء إلى مفهوم الرعاية كحق من حقوق كافة المواطنين .

وعلى ذلك تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية إلى فكرة أخلاقية " تستهدف تحقيق مستوى الحياة المناسبة بالنســبة للأفراد

---

(١) المرجع السابق .

أو بالنسبة للمجتمع وفقاً لمنظر أو معيار الفضيلة أو الحرية أو العدالة الاجتماعية .

أن التغير فى الرعاية الاجتماعية كان انتقالا من الاهتمام بالاحتياجات الفردية للمعوقين اجتماعياً وقد قام أحمد مصطفى خاطر فى مؤلفه الخدمة الاجتماعية – نظرة تاريخية مناهج الممارسة – المجالات – . بترجمة هذا التغير فى العبارة التالية : " أصبحت الرعاية الاجتماعية تتضمن جهوداً من شأنها أن تجعل المجتمع يتمتع فيه الأفراد بالقدرة على اتخاذ القرارات فى ضوء كفاية المعلومات والقدرات والموارد المتاحة وبطريقة رشيدة تجعلهم يتحملون نتائج ما يتخذونه من قرارات "(٢).

لقد أصبحت الرعاية الاجتماعية بأنشطتها المهمة الأساسية لتنظيم شامل يقوم على شبكة من الخدمات ، تقدمها هيئات ومؤسسات رسمية فى المجتمع ، ويعنى ذلك ببساطة أن هناك ثمة منفعة مطلوبة توجه لمستحقين ، من أجل إشباع ومواجهة حاجات أساسية ، حيث يؤدى غياب اشباعها لظهور مشكلات وأمراض تصيب الفرد والجماعة ، ومن ناحية أخرى فإن توصيل تلك المنافع لأصحابها المستحقين ، استدعى تنظيم الموارد تعبئة وتوجيهاً وتخطيطاً وإدارة ، بأسلوب مؤسس وبتدخل تشريعى وقانونى غلب عليه طابع التنظيم البيروقراطى ، الأمر الذى أدى فى نهاية

---

(١) المرجع السابق ص ٥ .

(٢) أحمد خاطر – مرجع سابق ص ٥ .

المطاف لتدخل الدولة عن طريق أجهزة حكومية لتحقيق المهمة الأساسية للرعاية الاجتماعية ، ومن ذلك عرفت المجتمعات المعاصرة نشاطاً منظماً جديداً أصطلح على تسميته " الخدمات الاجتماعية[١].

وتعددت الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع ، وتنوع أهدافها ، فتوفير مأوى لاطفال المجتمع الذين تعجز أسرهم عن توفير مأوى مناسب – أو اعالتهم فى حياة أكثر أمناً واستقراراً لهم أو لمن لأسر لهم ، ورعاية مثل هؤلاء الأطفال كى يخرجوا أكثر قدرة وتكيفاً مع حياة المجتمع ، ورعاية الذين يحتاجون إلى رعاية إجتماعية أو نفسية ممن يواجهون مشكلات ومتاعب تعوق تكيفهم، وتوفير الأمن والحماية من العوز والفقر من كبار السن ممن لا عائل لهم وممن يعجزون عن توفير سبل الحياة المناسبة ، وتوفير الرعاية للعجزة والمعوقين جسيماً أو عقلياً أو نفسياً ، وتوفير الدخل المالى لمن عجزت ظروفهم عن توفير دخل كافٍ لاشباع حاجات الحياة لهم ولأسرهم ، وتوفير الرعاية للطفولة سواء بسبب خروج الأم للعمل أو بسبب غياب الأم سواء كان الغياب دائماً أو مؤقتاً ، وتوفير الرعاية لأفراد الأسر الذين تواجههم مشكلات الحياة فتهدد أمنهم واستقرارهم وتكيفهم ، وتوفير الرعاية وإعادة تنشئة أولئك الذين فقدوا القدرة على التكيف ، ووقعوا فى هوة الانحراف أحـــداثاً جانحين صغاراً كانوا أم كباراً بالغين ، وتوفير

---

(١) محروس خليفة وآخرون ، المدخل فى ممارسة الخدمة الاجتماعية — الجزء الأول – الرعاية الاجتماعية وقضايا الأمن الاجتماعى – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ص ١٤ .

الرعاية الصحية والتعليمية لأفراد المجتمع ، وفق حاجاتهم وقدراتهم وخصوصا ممن لا يقدرون على توفير الرعاية والحماية لأنفسهم أو من يعولون ، وتوفير خدمات التأهيل المهنى والتدريب وتقديم فرصة العمل وكذلك الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية ... لأفراد المجتمع ، مثل هذه الأنشطة تدخل ضمن خدمات الرعاية ، وقد دعا إتساع إطار الرعاية الاجتماعية جماعة الرابطة القومية للأخصائيين الاجتماعيين الأمريكين "N.A.S.W" إلى تعريف الرعاية الاجتماعية على أنها مصطلح يشير لمجموعة كاملة من الأنشطة المنظمة التى تقوم بها الهيئات الطوعية والحكومية التى تسعى إلى علاج المشكلات الاجتماعية والحد منها والوقاية من أثارها وتحسين الأحوال المعيشية للأفراد والجماعات أو المجتمعات ، وتعتمد أنشطة الرعاية الاجتماعية على استخدام جهود المتخصصين والمهنين كالأطباء والممرضات والمحامين والمعلمين والأخصائين الاجتماعيين والنفسيين(١).

إن الرعاية الاجتماعية لابد وأن تمارس فى نطاق مؤسسات اجتماعية خاصة كلون من ألوان الرعاية أو تبعاً للغرض الأساسى منها .

---

(١) المرجع السابق – ص ١٥ .

وتتمثل الخصائص العامة للرعاية الاجتماعية (العناية) فيما يلى :

١- الرعاية الاجتماعية هى جهود مادية وبشرية تهدف أساسا إلى معالجة الهزات الاجتماعية وإزالة العقبات التى تعترض نمو الأفراد والجماعات وتحول دون تكيفهم مع بيئاتهم الاجتماعية أى أنها ذات هدفٍ علاجى أساسا .. وأن ينجم عنها بالضرورة تحقيق أهداف وقائية وانشائية كذلك .

٢- تحقق الرعاية الاجتماعية أهداف انتاجية لصالح المجتمع ذاته – بمعنى أنها تزيد من موارده البشرية والمادية وبالتالى من دخله القومى بما يعود فى النهاية على أفراد هذا المجتمع بالنفع والفائدة .

٣- الرعاية الاجتماعية فى ذاتها قيمة أخلاقية مجردة استمدت وجودها من القيم الروحية والإنسانية التى تحث على مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان .

٤- إذن فالرعاية الاجتماعية هى ضرورة إجتماعية وظاهرة اجتماعية من خلق الوجود الاجتماعى ذاته ، تنشأ حتما فى أى مجتمع إنسانى ومن التفاعل الحتمى بين أفراده .

٥- تتسم جهود الرعاية الاجتماعية بالتخطيط والتنظيم والشمول بمعنى أنها تؤدى وفق السياسة العامة للمجتمع وفلسفته الخاصة ... ووفق خطط مرسومة منتظمة .

٦- هى تعبير شامل عما وصل إليه المجتمع من حضارة وتقدم بل ومرتبطة بامكانات هذا المجتمع وموارده ونظمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية والدينية .

٧- تـُمول الرعاية الاجتماعية من موارد المجتمع ذاته سواء عن طريق الضرائب التى يدفعها المواطنون للدولة - أو عن طريق الهيئات الخاصة التى تلجأ إلى أبناء المجتمع أنفسهم لمساعدتها عن طريق الهيئات أو التبرعات ... الخ .

٨- يمارس الرعاية الاجتماعية متخصصون مهنيون فى كافة مجالات الخدمات المختلفة كالطب البشرى والنفسى والأخصائى الاجتماعى والمدرب والمهنى والمدرس والموجه ... الخ يعاونهم فى ذلك أجهزة إدارية وفنية للمعاونة فى توصـــيل خدماتهم إلى مستحقيها ولتزويدهم بالبيانات الهامة ...الخ[1].

... ويمكن تحديد محتوى نظام الرعاية الاجتماعية فى عدة نماذج أو أنساق للتدخل هى :

١- تحليل وتخطيط سياسة الرعاية الاجتماعية

Soci Welfar. Policy . analysis-. and planning-

٢- برامج الضمان الاقتصادى (الاعالة الاقتصادية)

incomc . maintenance . programs

---

(١) أحمد كمال - مرجع سابق ص ٨ .

٣- برامج الخدمات الاجتماعية

Social .service . programs

٤- إدارة الرعاية الاجتماعية

Social . Welfare . Administlration.

٥- العمل الاجتماعى أو الفعل الاجتماعى

Social . Action.

أولاً : تحليل وتخطيط سياسة الرعاية الاجتماعية :

تشير هذه العملية إلى تخطيط أو تطوير التشريعات الاجتماعية وتنظيم الحقوق الخاصة بالرعاية الاجتماعية الأهلية منها أو الحكومية ويمكن أن يطلق على هذه العملية التخطيط الاجتماعى أو الهندسة الاجتماعية أو تنظيم وتخطيط المجتمع وهى عملية تتضمن صياغة وتصميم الخطط الحكومية والأهلية فى مجال الرعاية ، أو وضع السياسات والبرامج كما هو الحال فى المساعدات الاقتصادية (الضمان الاجتماعى) أو قوانين العمل أو تمويل المؤسسات المحلية ويمكن تعريف سياسة الرعاية الاجتماعية على الوجه التالى : -

(نسق من المبادىء المرتبط بمحتوى الممارراسة والتى يتطلبها طبيعة العمل مع الأفراد أو جماعات المجتمع والتى من شأنها أن تقنن التنمية من حيث توزيع المسئوليات والأدوار على المحليات وفقاً لضوابط معينة ، مع وجود الحوافز والتأهيل للأفراد والجماعات داخل المجتمع ، وبهذا فإن سياسة الرعاية الاجتماعية

من شأنها أن توجه برامج العمل وفق الاطار الذى يضم مستوى المعيشة المرغوب فيه لأفراد المجتمع[١].

إن الخدمة الاجتماعية بشكلها التكاملى يحتاج إلى مزيد من الفهم لها بوصفها تعبيراً صادقاً عن السياسة الاجتماعية فى المجتمع بينما الادارة فى مجال الرعاية الاجتماعية تترجم السياسة الاجتماعية إلى برامج اجتماعية وخدمات أما العلاج الاجتماعى أو الخدمات الاجتماعية المباشرة تمثل تطبيقا وتجسيداً للسياسة الاجتماعية وبذلك نجد أن هناك علاقة بين الادارة والبرامج التطبيقية فى مجال السياسة الاجتماعية من حيث أن الممارسة توفر الرؤيا لاستجابة المجتمع (التغذية العكسية) بالنسبة للبرامج التى تم صياغتها بمعرفتها الادارة مما يؤدى إلى تحسين أو تنمية السياسة الاجتماعية مثال :

- السياسة الاجتماعية تهدف إلى دعم تكوين الأسرة النووية بدلاً من الأسرة الممتدة .

- ردود الفعل التى ترد من منظمات رعاية الأسرة تؤكد على أن مشكلة الانفصال أو الطلاق فى المجتمع تحول دون دعم الاتجاه نحو الأسرة النووية .

---

(١) أحمد خاطر — مرجع سابق ص ٧ .

• على السياسة الاجتماعية أن توفر إطاراً جديداً للعمل يتفق مع مقابلة المشكلات المصاحبة للأسرة النووية من حيث توفير رعاية بديلة عن الأسرة الممتدة عن طريق منظمات المجتمع لدعم الاتجاه نحو الأسرة النووية(١) .

ثانيا : برامج الأمن الإقتصادى

وهى تتعلق بالمساعدات المالية كما هو الحال فى الضمان الاجتماعى ومساعدات البطالة وخدمات الايواء أو حالات الكوارث وغيرها من المساعدات المالية الأخرى / والهدف من هذه البرامج توفير الحماية الاقتصادية والحد الأدنى من الدخل لمقابلة الخلل فى الموارد الاقتصادية وتقوم الفكرة أساسا على توفير نوع من التكافل الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع .

الضمان الاجتماعى والأمن الاقتصادى

يشير مفهوم الضمان الاجتماعى إلى كافة الوسائل التى تكفل الأمن الاقتصادى والاجتماعى التى يوفرها المجتمع للفرد فى حالة التهديد بالحرمان المادى وتتضمن مجموعة كبيرة من البرامج التى تـُعد مصدراً لتوفير مدفوعات نقدية للأفراد والأسر الذين تعرضوا لانخفاض شديد فى الدخل ، ومن ثم أصبح الضمان الاجتماعى مجموعة من الفوائد التى تقدم كمعاشات لكبار السن ممن انقطع عنهم الدخل ، ويتضمن الضمان الاجتماعى منافع كثيرة لكثير من الأفراد والفئات الاجتماعية الغير قادرة ومن ثم توفير حاجاتهم (٢) .

---

(١) أحمد خاطر – مرجع السابق ص ٨ .
(٢) محروس خليفة – مرجع سابق ص ١٢٥ .

وتوجد عدة مفاهيم للضمان الاجتماعى منها :

- سير وليام بيفردج : يشير مصطلح الضمان الاجتماعى إلى : تأمين دخل مادى (نقدى) ليحل محل الأجر فى الأحوال التى ينتج عنها انقطاع الأجر بسبب قهرى كالوقوع فى البطالة والاصابة بمرض أو حادث أو الوصول إلى سن التقاعد أو كبار السن ، وفى حالة فقدان العائل بسبب الموت ، ولتوفير نفقات إضافية ظروف مفاجئة كالولادة أو الموت أو الزواج[١].

- مارش Morsh أعد مارش تقريراً لنظام الضمان الاجتماعى الكندى عن تصنيف ثلاثة أحوال أساسية يعالجها الضمان الاجتماعى : الأول يتمثل فى فقدان الدخل لأى سبب من الأسباب مثل البطالة والمرض والعجز وكبر السن والموت المبكر الغير متوقع والثانى يتمثل فى وقوع الأفراد أو الأسر تحت ظروف مفاجئة تمثل ضغوطاً على الدخل مثل تكاليف العلاج الطبى ... الخ الثالث : ما يصيب الأسرة من عجز كامل عن الوفاء بمتطلبات واحتياجات رعاية الطفولة ،

ومن ثم أصبح الضمان الاجتماعى نظاماً مركباً ويؤمن للفرد إشباعاً لحاجاته الحياتية فى مسائل الصحة والتعليم ، ووقت الفراغ والثقافة بالاضافة إلى الحاجات الضرورية كالغذاء والمأوى والخدمات الطبية .

---

(١) [illegible] مرجع سابق ص ١٢٦

• بيير لاروك P. Laroque أن الضمان الاجتماعى مركب من ثلاث مكونات يعبر عن :

الأول : يعبر عن سياسة اقتصادية تستهدف الوصول للعمالة الكاملة (تشغيل كامل للقوى العاملة) .

الثانى : يعبر عن سياسة طبية من ناحية الوقاية أو العلاج الممكن سواء فى الحروب أو الأمراض .

الثالث : يعبر عن سياسة توزيعية تستهدف تحقيق التوازن وهو أداة لتحقيق التكيف بين الدخول والحاجات للأفراد والأسر .

وينظر إلى مفهوم الضمان الاجتماعى على أنه نظام لتحقيق الأمن الاقتصادى والاجتماعى للمواطنين وتوفير حاجاته[١].

والهدف من برامج الأمن الاقتصادى هو اشباع الحاجات الإنسانية التى تتمثل فى : –

(أ) حاجات عضوية أو بيلوجية : –

وهى التى يحتاجها الكائن العضوى ليؤدى وظائفه الطبيعية ويمارس عمله بإنتظام كالطعام والشراب .

(ب) حاجات نفسية أساسية : –

وهى التى يحتاجها الفرد ليعيش فى أمان مع نفسه ومع الآخرين متحرراً من كل الضغوط النفسية ، فالحاجات النفسية

---

(١) المرجع السابق — ص ص ١٢٧ – ١٣١ .

لا تقع تحت حصر وهى تندرج فى قسمين : حاجات أساسية وأخرى ثانوية والحاجات الثانوية هى الحاجات التى قد يترتب على عدم توافرها أضرارا ملحوظة ومن أهم هذه الحاجات الشعور بالأمن والحاجة إلى التقدير والحاجة إلى الشعور بالعطف والمحبة أى إشباع الجانب الوجدانى للفرد .

(جـ) حاجات اجتماعية : -

وهى التى يحتاجها الفرد ليكوّن علاقات إجتماعية سوية مع غيره من الأفراد ليعيش متوافقا مع المجتمع بقيمه ونظمه ومؤسساته ومن الضرورى التأكيد على أن مثل هذا التصنيف لا يشير إلى أن الحاجات الإنسانية تنفصل بعضها عن بعض بل أن حاجات الإنسان تتكامل تكاملا عضويا وثيقاً .

ومسئولية الرعاية الاجتماعية هى توفير الحاجات للإنسان بما يُمكنه من ممارسة علاقات إجتماعية بنائه تزيد من طاقته على العمل والإنتاج وتنمى من قدراته وتساعده على أن يساعد نفسه[١].

ثالثاً : الخدمات الاجتماعية

يعبر مفهوم الخدمات الاجتماعية عن الصورة التى تنظم بها الجهود والأنشطة لإشباع إحتياجات الناس ولحل مشاكلهم التى تقابلهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية بالاستفادة بالجهود الحكومية والطوعية فى كافة ميادين العمل الاجتماعى .

---

(١) أحمد كمال - مرجع سابق ص ٥ .

أن الأساس الفلسفى الذى بنيت عليه فكرة الضمان الاجتماعى كفيلة بأن تخفف من حدة البؤس والشقاء الإنسانى الذى يعانيه الفقراء والمحرومين ، كما أن الضمان الاجتماعى بما يوفره من فوائد متعددة ، يدعم احترام الفرد لذاته ويصون له كرامته ، عندما يبعده عن الوقوع فى رذيلة التسول والاعتماد على الاحسان الفردى أو معونة الآخرين ... ، أن وضع الالتزام بمسئولية رعاية الفقراء والمحتاجين بين واجبات ومسئوليات الدولة عن طريق نظام الضمان الاجتماعى سيظل دائما بمثابة إختراع إنسانى له الفضل فى تخليص الفقراء من كثير من الاثار غير الإنسانية لوجودهم فى حالة الفقر . ومع تعدد الأهداف والفوائد التى تتباها نظم الضمان الاجتماعى والتى تتباين من دولة إلى أخرى نظراً للاختلاف فى تطبيقات الضمان الاجتماعى عالياً يحدث أن تتدخل برامج الضمان الاجتماعى مع نوع يعرف فى التراث : -

بالخدمات الاجتماعية - Social. Services -[١].

أن المتطلبات الوظيفية للمجتمع المعاصر وخصوصاً مع نمو الصناعة والتحديث وازدهار التخصص الدقيق وتقسيم العمل ، هذه المتطلبات جعلت الخدمات الاجتماعية والعامة المقدمة للسكان محوراً أساسياً لابد من تنظيمه فى أى مجتمع يسعى لتحقيق التقدم، بل أن الخدمات الاجتماعية يجب أن يُنظر إليها على أنها " أليَه " "Mechanism" طـــورها المجتمع كاستجابة لبعض الحـــاجات

---

(١) محروس خليفة وآخرون - مرجع سابق ص ١٣٧ .

الاجتماعية ، وتبدو الحاجة إلى هذه الآلية الاجتماعية ماسة فى مواجهة تهديد قوى السوق الاقتصادى وتقلباته بحرمان بعض القطاعات من فرص اشباع حاجاتهم أو الحد من فرص الحياة المناسبة نتيجة لتباين توزيع الثروة والدخل ، كما أن ظروف المجتمع الرأسمالى دعت إلى وجود الآلية هذه لمواجهة وحماية القوى العاملة من أخطار الاغتراب عن رأس المال والانتاج ، وأيضاً كآلية اجتماعية لمواجهة القوى الثائرة والرافضة بين طبقات العمال ، ولم يكن هناك بديل للوصول إلى حالة الاستقرار الأ من خلال أدوات لاحتواء الصراع الاجتماعى – وتخفيف حدته. بما يؤدى للاستقرار والذى يتمثل فى توفير الخدمات الاجتماعية ... ،[١].

فإذا كنا نعيش فى عصر التغيرات السريعة والتطلعات المتزايدة نحو حياة أفضل كنتيجة مباشرة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية ، حينئذٍ تصبح برامج الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعى بمثابة الوقاية ضد رياح التغير ومخاطره[٢].

وتتمثل ميادين العمل الاجتماعى فيما يلى :

١– الطفولة والأسرة .

٢- خدمات متصلة بحل المشكلات الاقتصادية .

---

(١) محروس خليفة وآخرون — مرجع سابق ص ١٣٨ .
(٢) المرجع السابق ص ١٣٩ .

٣- رعاية المعوقين إجتماعيا وعقليا وبدنيا .

٤- خدمات للجماعات .

٥- خدمات للمجتمع .

هذه أمثلة لبعض الميادين التى يمكن أن تندرج تحت إطار مفهوم الخدمات الاجتماعية طالما هى موجهة للفرد والجماعة ، ومما هو جدير بالذكر بأن الدولة الحديثة العنصرية تنظم خدمات لا حصر لها من أجل الوصول بالأفراد إلى حالة من الرفاهية الاجتماعية . ويطلق على مثل هذه الخدمات الخدمات الاجتماعية المباشرة[١] . والتى يمكن أن تعكس العلاقة بين الرعاية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية والتى تتمثل فى أن الرعاية أو الرفاهية الاجتماعية هى ذلك الكل من الجهود والبرامج والخدمات العلاجية والوقائية والانشائية المنظمة التى تتولاها المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمواجهة حاجات الأفراد الضرورية الحالية والمستقبلية ليتحقق لأفراد هذا المجتمع النمو والرخاء الإنسانى والوصول بهم إلى حياة أفضل ويميل الكثيرون إلى إعتبار الرعاية الاجتماعية هى الرفاهية الاجتماعية ولهذا تعرف الرفاهية الاجتماعية (الرعاية) بأنها وضع الأشخاص فى علاقة بنائه فعالة مع الموارد الاجتماعية التى يكونون فى حاجة إليها[١].

---

(١) أحمد كمال — مناهج الخدمة الاجتماعية — مرجع سابق ص ٦ .

(٢) انظر : المرجع السابق ص ص ١٠٠ ، ١١ .

ويمكن أن تأخذ الخدمات الاجتماعية العديد من الصور تبعا لوظائفها .

١ – خدمات تقليدية أولية : –

كالخدمات الخاصة بالاعلان والتمويل أو الدفاع والمشاركة ومنها (جمعيات الاسعاف أو الهلال الأحمر) .

٢ – التأهيل أو العلاج أو المساعدة :

وهى تضم برامج الحماية والرعاية الاجتماعية ومن أمثلتها (المجالس والاتحادات ، رعاية الطفولة ، الخدمة الاجتماعية فى المجال المدرسى والطبى ، البرامج الخاصة بتعديل السلوك وبرامج الحماية للمسنين) .

٣– خدمات التنشة الاجتماعية والتنمية :

ومن أمثلتها الرعاية اليومية للأطفال ، والتخطيط للأسرة ومراكز الأحياء وبرامج التعليم للأسرة[١].

ويمكن تقسيم خدمات الرفاهية (الرعاية) الاجتماعية إلى :

أولاً : خدمات مباشرة تؤدى للأفراد والجماعات والمجتمعات وهدفها الأساسى هو المساعدة على التغلب على الصعاب التى تواجههم فى الوصول إلى الاستفادة من الموارد الاجتماعية القائمة.

---

(١) أحمد خاطر : مرجع سابق ص ١٠ .

ثانياً : خدمات غير مباشرة تستهدف تعديلات فى الموارد من ناحية ، والأفراد من ناحية أخرى بهدف الإنتفاع الكامل من هذه الموارد ويدخل تحت هذه الخدمات الجهود الصحية والتعليمية والاسكانية وتخطيط المدن وإنشاء الطرق والتخطيط الاجتماعى والتشريع وما إلى ذلك من الجهود التى تستثير طاقات المجتمع البشرية والمادية إلى أقصى حد ممكن التى قد تُعدل من النظم الاجتماعية القائمة فعلاً أو ما يسمى بالاصلاح الاجتماعى والتنمية الاجتماعية .

ثالثاً : خدمات نوعية مرتبطة بتحقيق مطالب طوائف معينة تحتاج إلى جهود نوعية خاصة تمكنها من النمو والتكليف الاجتماعى السليم ، ومن ثم إمكان الافادة من الموارد الاجتماعية القائمة ومن أبرز الأمثلة على هذه الطوائف خدمات أصحاب العاهات والعجزة ومن إليهم(١).

رابعاً : الإدارة فى الرعاية الاجتماعية

تهتم الادارة بالتنظيمات والإجراءات وتوجيه البرامج واختيار العاملين فى مجال التخطيط للسياسة الاجتماعية ، أو تنفيذ برامج المساعدات الاقتصادية أو الخدمات الاجتماعية ، وتسهم الادارة فى تحديد مسار الرعاية الاجتماعية على المستوى المحلى فى ضوء المستوى القومى ، أو فى المؤسسات الأهلية فى ضوء التنسيق مع المؤسسات الحكومية ، وفى العادة يكون تنفيذ المشروعات الخاصة بالرعاية تحت إشراف جهاز لتنظيم

---

(١) أحمد كمال : مرجع سابق ص ١١ .

المجتمع ، وهذا الجهاز من ضمن مسئولياته القيام ببعض المسئوليات الادارية ، أو الرقابة على المساعدات التى تُمنح للمؤسسات الأهلية ، أو التنسيق والاشراف بين المؤسسات فى تنفيذ المشروعات ، كما يتضمن مسئولية الادارة عمليات التعليم وبرامج التدريب فى المؤسسات أو المدارس أو الجامعات فى سبيل تنمية الكفاءات الوظيفية التى سوف تعمل فى كافة مستويات ومواقع الرعاية الاجتماعية(١).

والادارة تسعى إلى تحقيق أهداف معينة ، وهذا يُعنى أن الادارة حينما تمارس مع تنظيمات من الناس ، فإن هذه التنظيمات نشأت لتحقيق أهداف معينة ، والادارة تعتبر عملية " ويشير مفهوم " العملية " إلى الطبيعة الديناميكية للإدارة ، فعلى الرغم من أن الادارة لها قواعدها وأسس تستند عليها ومبادىء تحكم عملياتها ، إلا أنها غالباً تواجه مواقف متغيرة تتطلب من الإدارى أن تكون لديه المهارة فى استخدام هذه المبادىء وفقاً لهذه المواقف المتغيرة(٢) . وتُعنى الادارة بتوجيه سلوك الأفراد لتحقيق الأهداف المحددة وهى المسئولة عن توجيه هذا السلوك بقصد استمرار النشاط ، وقد أكد ذلك تعريف الادارة على أنها : توجيه الجهد البشرى لتحقيق هدفٍ معين . ، فالأفراد حينما ينضموا إلى تنظيم معين لا ينفى عنهم الفرصة بل أن لكل منهم غرض أو هدف يسعى لتحقيقه ، ومن ثم لا يترك كل عضو من أعضاء التنظيم أن يسلك وفقاً لأغراضه وأهدافه ، بل ينبغى أن يكون سلوكهم وفقاً لمقتضيات التنظيم ومتطلباته وأهـدافه ، ومن ثم لابد من الادارة

---

(١) أحمد خاطر ، مرجع سابق ١١ .
(٢) عبد العزيز غنيم وآخرون – مرجع سابق ص ١٠ .

حتى تقوم بتوجيه سلوك هؤلاء الأفراد ، ومن ثم فإن اتخاذ القرارات هى أساس الادارة وجوهرها هذه القرارات هى التى تحكم سلوك الأفراد فى استخدامهم للموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف المحددة(١).

والادارة عملية إجتماعية تؤكد على أهمية العلاقات الإنسانية وتحسينها ، فوجود كمية من المواد الخام ومجموعة من الآلات وعدد من العاملين لا يكفى لتكوين مشروع منتج ، إذ لابد من وجود من يحدد هدف المشروع الذى يسعى لتحقيقه ونوعية الانتاج وكميته ومواصفاته والأموال اللازمة للعملية الانتاجية ، والوقت الذى يجب أن يتحمل فيه العمل ، وكيف سيقسم العمل على المشتركين فى العملية الانتاجية ومن سيتولى الاشراف ، يدخل ذلك كله فى دور المسئولين عن الادارة التى يمكنها اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق النتائج المرجوة عن طريق توجيه جهد الجماعات الإنسانية العاملة فى المنظمة (٢).

والادارة نشاط متخصص يستلزم توافر قدرات إدارية بجانب القدرات الفنية ، ومن ثم أصبح التخصص الدقيق سمة الحياة العصرية ومن ثم لابد من التنسيق الدقيق بين التخصصات المختلفة ، يضـــاف إلى ذلك أن للإدارة دور أساسى فى تقدم المجتمعات وذلك بما تحققه من استخدام أمثـــل للمـــوارد والقـــوى

---

(١) عبد العزيز غنيم : وآخرون إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية ، بنها — ص ١٢ ص ١٧ .

(٢) عبد العزيز غنيم وآخرون – المرجع السابق ص ١٩.

البشرية والمادية[١] . والادارة علم ومن وائها تمارس من خلال منظمات وتمارس في مختلف المجالات[٢].

خامساً : العمل الاجتماعى

ويشتمل العمل الاجتماعى على الجهود المشتركة العامة التى يقدم عليها المواطنون لحل المشكلات والقضايا المشتركة ، وللتأثير على جهود الرعاية الاجتماعية والتغير الاجتماعى ، إن القيادة والحماية والجهود التدعيمية بما تهدف إلى تحسين الظروف البيئية ، وذلك بهدف إعادة بناء وتوزيع القوة والموارد فى المجتمع ، أو فى احداث التغير بالنسبة للمعايير الاجتماعية والثقافية وأسلوب الحياة والتى يمكن تدعيمها عن طريق السياسة الاجتماعية ، وربما يتم هذا تحت شعار العدالة الاجتماعية ، أو إعادة النظر فى تشغيل الطفولة ، الأمن الصناعى ، الصحة العامة والاسكان ، مستشفيات الصحة العقلية ، رعاية الأحداث المنحرفين، قوانين الطلاق ، وكافة هذه الأعمال تحتاج إلى جهود العمل الاجتماعى[٣].

خصائص الرعاية الاجتماعية فى العصر الحديث

للرعاية الاجتماعية فى العصر الحديث بعض السمات أو الخصائص منها : .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠ ص ٢١ .
(٢) المرجع السابق ص ٢٤ ص ٣١ .
(٣) أحمد خاطر — مرجع سابق ص ١١ .

١- تتسم الرعاية الاجتماعية فى العصر الحديث بأنها رعاية خاضعة للتنظيم الرسمى فالصدقات والاحسان على المستوى الفردى ، والخدمات المتبادلة القائمة على العلاقات الأسرية والصداقات أو الجيرة كلها أوجه للرعاية لا تدخل فى نطاق الرعاية المنظمة على الرغم من أن هذه الخدمات ساهمت إلى حد ما فى التخفيف من حدة المشكلات ، فالرعاية المنظمة لا يمكن أن تقوم إلاّ من خلال تنظيمات اجتماعية ينشئها المجتمع كاستجابة لاشباع احتياجاته المختلفة ، وهذه التنظيمات لها بناء إدارى له وظائفه المختلفة ، كما أن له مجموعة من القواعد التى تنظم طبيعة العلاقة بين من يحصل على الخدمة وبين من يقدمها .

٢- تعتبر الرعاية الاجتماعية فى العصر الحديث مسئولية من المسئوليات الملقاة على عاتق المجتمع ، حيث يتكون المجتمع من شطرين أساسيين : الحكومى والأهلى ، وهذين الشطرين متعاونين ومسئولان عن إشباع احتياجات أفراد .

٣- الرعاية الاجتماعية فى العصر الحديث تستبعد دوافع الربح من خدماتها ، بمعنى أن خدمات الرعاية الاجتماعية سواء كانت مقدمة من تنظيمات حكومية أو أهلية تشكل مجموعة من الحقوق يحصل عليها المواطنون دون مقابل(١) .

٤- تتسم الرعاية الاجتماعية فى العصر الحديث بالشمول والتكامل أى تتسم بالنظرة المتكاملة للإنسان حين تقدم إليه برامج مختلفة ، حيث أن الحاجات الإنسانية متعددة ومترابطة

---

(١) المرجع السابق ص ١٢ .

وأن أشباع البعض منها واغفال البعض الآخر يعتبر قصوراً في برامج الرعاية الاجتماعية .

٥- تتميز الرعاية الاجتماعية بأهتمامها المباشر بالحاجات الإنسانية ، وهناك فرق شاسع بين مفهومى الرعاية الاجتماعية والرعاية العامة ، فالانشطة والبرامج التى تقدم عن طريق الحكومات لا تنطوى تحت لواء الرعاية الاجتماعية ، فعلى سبيل المثال تعتبر خدمات الدفاع القومى وسيادة القانون ورصف الطرق خدمات لها أهميتها ولكنها لا تقابل الحاجات الانسانية المباشرة كالتعليم والاسكان والخدمات الطبية وتحسين الغذاء ، لذلك تعتبر هذه البرامج عامة ، فى حين تعتبر الخدمات المباشرة الموجهة للإنسان هى برامج رعاية اجتماعية والتى تتجه مباشرة نحو الفرد وحاجاته الاستهلاكية أكثر من اهتمامها بالمجتمع فى جملته وأهدافه الانتاجية .

٦- تتميز الرعاية الاجتماعية فى العصر الحديث بأنها أصبحت حق من الحقوق الانسانية ، بمعنى أنها لم تعد هبة أو منحة أو صدقة تقدمها الحكومات لأفرادها أو التنظيمات التى يُسيطر عليها الاثرياء ، ولكن أصبحت الرعاية الاجتماعية حق لجميع المواطنين ، بل وحقهم فى المطالبة بتوفير برامجها [١] .

٧- تتسم الرعاية الاجتماعية بأنها ذات طابع علاجى ووقائى ، حيث توجد برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية لمعالجة المشكلات الاجتماعية بالمجتمع من مشكلات الفقر وانحراف الأحداث ، كما أنها تتضمن فى نفس الوقت برامج تهـدف إلى وقاية الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية من الوقوع فى المشكلات وذلك عن طريق مقابلة الاحتياجات الانسانية حتى لا تتحول إلى مشكلات وذلك بالبرامج الصحية والتربوية والترفيهية وغيرها [٢] .

---

(١) المرجع السابق ص ١٣ .
(٢) أحمد خاطر : مرجع سابق ص ١٣ ، ١٤ .

الفصل السابع

الرعاية الإجتماعية فى الحضارات القدية

أولاً : الرعاية الإجتماعية فى مصر الفرعونية .

ثانياً : الرعاية الإجتماعية عند الاغريق .

ثالثاً : الرعاية الإجتماعية عند الرومان .

الفصل السابع

الرعاية الاجتماعية ونشأة الخدمة الاجتماعية

أن الرعاية الاجتماعية قديمة قدم الزمن ، ولم تمر فترة من تاريخ البشرية لم تُعرف فيه هذه الرعاية بأى شكل من الأشكال ، وقد تطورت برامج الرعاية الاجتماعية بتطور الزمن وتعقده ، وقد اتسع مداها كلما عرف المجتمع الإنسانى سبيله إلى النهوض والتقدم ،

والرعاية الاجتماعية تحقق البذور الأولى للخدمة الاجتماعية، إذ أن الخدمة الاجتماعية كمهنة لم تمارس الا فى بداية القرن العشرين ، فهى مهنة حديثة غير أن جذورها تمتد إلى أفاق بعيدة ، فقد تطورت المهنة عن تلك الأنشطة الخاصة بالرعاية الاجتماعية [١] .

ويقسم " سيد أبو بكر التطور التاريخى للرعاية الاجتماعية إلى أربعة تصنيفات :

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال - مدخل تنظيم المجتمع — مرجع سابق ص ٧ .

الأولى : وساد فيها العصور القديمة ، حيث كانت جماعات الرعاية تختص بعناية المرضى والمسنين ورعاية الشباب والجنود وتعليم الصغار سواء كان ذلك فى مصر القديمة أو عند الأغريق أو عند الرومان .

الثانية : الأديان السماوية وأثرها فى دفع حركة الرعاية الاجتماعية .

الثالثة : الرعاية فى أوربا والتركيز على الرعاية الدينية واسهام النبلاء فيها ، وقيام منظمات أصحاب الحرف " الجيلد " بتقديم المساعدات لأعضاءها .

الرابعة : الرعاية فى أمريكا ... من خلال حركة إنشاء جمعيات الاحسان وتنظيم هذه الجمعيات وبالتالى يركز على أصول الرعاية الاجتماعية فى هذه المجتمعات واظهار أهم تأثيراتها على الرعاية[١] .

أما : " عبد الحليم رضا " فلقد ركز فى تفسيره لجذور الرعاية الاجتماعية على الرعاية الاجتماعية التقليدية ، ثم على نطاق الاحسان وأخيراً المحلات الاجتماعية ، ويقصد بالرعاية الاجتماعية التقليدية رغبة الإنسان فى مساعدة أخيه الإنسان ، من خلال رعاية المسنين والأرامل واليتامى والتعاون فى أوقات الشدة والكوارس ورعاية المحتاجين والعناية بالصغار وأوضح أن هـذا

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال — مدخل تنظيم المجتمع — مرجع سابق ص ٧ .

النمط من الرعاية الاجتماعية واكب التطور البشرى منذ أقدم العصور... وأخذت هذه الرعاية من الاحسان سمتها الغالبة .

وتناول الاحسان خلال الثورة الصناعية ، حيث ظهرت المؤسسات الاجتماعية المتعددة التى تمارس الاحسان ، وتقدم المساعدات المالية ومواجهة الاحتياجات المجتمعية ، وشملت هذه المؤسسات : المؤسسات الابوائية – حماية الاخلاق – محاربة الأمراض الاجتماعية – جمعية الزيارات .. ، ونشطت بعد ذلك جمعيات تنظيم الاحسان وساعدت على تطور الرعاية الاجتماعية(١) .

أما " المحلات الاجتماعية " فلقد قاد العمل فيها بعض المصلحين الاجتماعيين إعتباراً من النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهدفت هذه المحلات إلى : تعليم الفقراء – تحديد احتياجات المنطقة – اهتمام الرأى العام بالاحوال الاجتماعية والصحية السيئة التى يعيشها الفقراء(٢) .

فجذور الرعاية الاجتماعية توضح تواجد الرعاية الاجتماعية التقليدية فى العصور القديمة من خلال الحضارات الفرعونية الاغريقية والرومانية ... التى ساعدت على بزوغ المفهوم التقليدى للرعاية الاجتماعية ، وفى الحضارات الوسـيطة تميزت

---

(١) عبد الحليم رضا – مرجع سابق ص ٨ .

(٢) عبد الحليم رضا – مرجع سابق ص ٨

أوروبا بتأثيرها على الرعاية الاجتماعية من خلال محاولة ظهور نماذج تكنولوجية بسيطة للرعاية الاجتماعية من خلال برامج اصلاحية لمحاربة أو الدعوة للاحسان وتنظيمه .

بينما أفرزت الأديان السماوية تعاليم ومبادىء الرعاية الاجتماعية المُنزله حيث شملت كافة أنواع وأشكال الرعاية الاجتماعية(١) .

والرعاية الاجتماعية تمثل بحق اللبنة الأولى للخدمة الاجتماعية إذ أن الخدمة الاجتماعية كمهنة لم تعرف الآ فى السنوات الأولى من القرن العشرين فهى إذن مهنة حديثة .

وليس بمستغرب أن المجتمعات التى نشأ فيها الإنسان منذ وجوده الأولى كانت تمارس عدة أنشطة كمعاونة القبيلة لأفرادها العاجزين(٢) .

١ - الرعاية الاجتماعية فى مصر الفرعونية :

كان لرجال الدين مكانة سامية فى المجتمع الفرعونى وكان فرعون الاله يملك كل أسباب الرزق فكان له ملكية غالبية الأرضى الرزراعيــة ، وكان يهــب جنــوده أو موظفيــه بعض الأراضى لاستغلالها ، لكن لم يكن معنى ذلك انتقال ملكيتها لهم - إذ كان يستطيع أن يطردهم من الأرض حينما يشاء - وكان إنتاج الأرض

---

(١) عبد الحليم رضا - المرجع السابق .

(٢) ثروت اسحاق - مرجع سابق ص ٤٢ .

يودع فى المخازن الملكية ، بينما كان فرعون يهب جزءاً من هذا الانتاج لرجال البلاط ووزراء الدولة وحكام الأقاليم والكهنة ، ولما كانت الطبقة المالكة المستغلة تخشى أن يثور الفقراء عليها – لجأت إلى الاحسان كى يلطف من شعورهم بالغبن، وكان لعقيدة البعث أثرها فى دفع الناس لفعـــل الخير فى وصايا " بتاح حتب " " للحاكم " " أقم العدل لتوطيد مكانتك فوق الأرض وواسى الحزين ، ولاتعذبن الأرملة ولا تحرمن رجلا من ميراث والده ولا تكن فظا لأن الشفقة محبوبة "(١) .

ولقد كانت الكهنة فى مصر القديمة تمتلك فى احدى الفترات التاريخية حوالى ثلث الأراضى المزروعة كما كان على الكهنة أن يمدوا يد الاحسان لفقراء الشعب .

وقد نقش " باكفخنسو " الكـــاهن الأول للاله أمـــون فى عهد " رمسيس " الثانى على ظهر تمثال له : " وقد قضيت للفقير مثل قضائى للغنى ، وللقوى مثل الضعيف وأعطيت كل واحدٍ ما يخصه لانى كنت لا أمقت الا الشر وقد ضمنت لمن لا خلف لهم جنازتهم وتابوتا لمن لا يملك شيئاً " " وحميت اليتيم الذى رجانى وتعهدت بيدى مصالح الأرملة وإنى لم أطرد الابن من مكان والده ولم انتزع الطفل الصغير من والدته وحصلت على مؤن لمن لا يملك قوتاً ، وغذاء لمن كان فى فقر "(٢) .

---

(١) المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢) ثروت اسحاق – مرجع سابق ص ٤٢ .

وكانت الرعاية الاجتماعية تتمثل فى لون من الاحسان ومد يد العون للفقراء والمحتاجين وتوزيع التبرعات عليهم ، أى أنه لم تكن هناك مسئولية على الدولة لتقديم ألوان الرعاية كحق للمواطنين المحتاجين إليها ، وكانت المعابد تستخدم كمراكز للبر والاحسان وكملاجىء للعجزه والمقعدين والمرضى ، وكمراكز لتعليم العلوم والفنون والآداب ، وكان الكهنة يعالجون المرضى ويحكمون بين الناس ويُعلموُن الراغب منهم فى التعليم[١] .

وفى الفترة التى أنشأت إبانها مصر أول امبراطورية فى التاريخ بدأت الدولة تهتم بجنودها ، أما الأراضى الزراعية فكانت توهب للمحتاجين وكانت معفاه من الضرائب ، واشترط لاستغلالها أن يؤدى مالكها واجبه العسكرى كلما دعت الضرورة للدفاع عن الوطن ، وإذا حدث وأصبح مالك هذه الأرض غير قادر على حمل السلاح فإن ابنه الذى يرث الأرض من بعده عليه حمل السلاح بدلاً من ابيه ، وإذا اتفق ولم يوجد فى الأسرة ذكر قادر على حمل السلاح فإن الأرض تعود ثانية إلى ملكية فرعون ويعطيها لقادر على حمل السلاح[١] .

وكانت هناك بعض ألوان الرعاية من طبقة الحكام ورجال الدين وأن إتسمت بالصدقة بين السيد والمسود والرغبة فى الاستغلال فهذا " امنحات الأول " ينصح ابنه " سنوسرت الأول " قائلا :

---

(١) محمد نبهان وآخرون — الخدمة الاجتماعية والاجتماع التطبيقى ، مكتبة الوعى العربى ، الفجالة القاهرة ص ٢٣.

(٢) ثروت اسحاق — مرجع سابق ص ٤٣ .

" لقد أعطيت الخبز للفقير وعلمت اليتيم ... " كما كان الملك يأمر بتوزيع الصدقات على الفقراء وهم يدعون له بالحمد والثناء ... وقد صُوِّر هذا المعنى واضحا فى لوحة وجدت فى قبر " امنمحات الثالث " جاء فيها :

" لقد أعطيت الخبز للجائع وسمحت لمن لا يستطيع عبور النيل أن يستعمل قاربى وكنت أبا لليتيم وزوجا للأرملة ووافيا لمن يُعانى الفقر "(١) .

وتعطينا نصائح " أمنحوبى " فكرة عن التوجيهات التى كانت تدرس للشباب فى العصر الفرعونى أفضل الأمثلة على صورة الرعاية الاجتماعية :

" إحذر أن تسلب فقيرا يائسا "

" وأن تكون شجاعا أمام رجل مهيض النجاح "

" ولا تمدن يدك لتمس رجلا مسنا "

" الثروة لو أتت لك عن طريق السرقة فأنها لا تمكث معك "

وكان فرعون يربى فى قصره أطفالا من أبناء الشعب يطلق عليهم " أطفال بيت فرعون " وكانوا يتعلمون الرياضة ورمى السهام والقتال ثم يصبحون بعد ذلك ضباط ميدان ، وقد شملت الرعاية الاجتماعية صغار السن ممن يعملون فكان يترك لهم وقت

---

(١) أحمد كمال – مرجع سابق ص ٧٠ .

يستريحون فيه من عناء العمل وكانت هناك مدارس تسمى " بيت الحياة " حيث كانت تلحق بالمعابد[١] .

وتتمثل أهم أنشطة الرعاية الاجتماعية فى مصر الفرعونية فيما يلى[٢] :

١ – رعاية الأسرة :

كان المصريون يحترمون الأسرة ويعملون على تدعيمها وتماسكها وتقوية الروابط بين أفرادها وكان لرب الأسرة نصيب وافر من الاحترام والتبجيل ، كذلك كانت المرأة تحظى بمكانة طيبة فى المجتمع فكانت تمارس نواحى للنشاط المختلفة كالزراعة والتجارة وغيرها إلى جانب رعايتها لأسرتها ، ولذلك كانت الأسرة المصرية القديمة أسرة متماسكة متكافلة .

٢ – رعاية الجنود :

كان اهتمام مصر القديمة واضحا بالجنود وذلك حفاظا على الأمبراطورية المصرية القديمة ولذلك كانت تهبهم الدولة الأراضى الزراعية التى كانت معفاة من الضرائب حتى يتمكنوا من الحياة الكريمة وليكونوا قادرين على حمل السلاح دائما دفاعا عن بلادهم وتحقيقا لآمالهم .

---

(١) ثروت اسحاق – مرجع سابق ص ٤٤ .

(٢) محمد نبهان وآخرون – مرجع سابق ص ٢٣ ، ٢٤ .

٣ – رعاية العمال :

كان الفراعنة يهتمون بأحوال العمال ويحاولون سد احتياجاتهم وتقديم الوام من الرعاية لهم كتدابير أماكن صحية نظيفة لاقامتهم وتوفير الطعام والماء والملابس وما إلى ذلك ، حيث كان هؤلاء العمال يعملون عملا دائما في البناء والتعمير(١) . ويكشف عن ذلك العبارة التى نقشت على أحد اللوحات الموجودة بالمتحف المصرى تحدد نوع الرعاية التى كان يلقاها العمال فى عهد الفراعنة وفيها يخاطب رمسيس الثانى العمال بقوله : –

" أنا رمسيس أعلن أن هناك فائدة تفوق الوصف فى جهادكم وعملكم – فالمؤن الوافرة تنتظركم ولن يشعر أحد منكم بالافتقار إليها – ستجدون وفرة من الطعام تحيط بكم – لقد اعددت لوازمكم من كل شيء لكى تعملوا لى بقلبوب راضية – إننى دائما الساهر على مصالحكم واننى لمهتم بتدبير المؤن لكم أكثر من اهتمامى بالعمل نفسه "(٢) .

٤ – رعاية الشباب :

كان الفراعنة يهتمون بتنشئة الشباب وكانوا يربون فى قصورهم جماعات من الأطفال يعلمونهم الرياضة والقتال ويعدونهم لكى يكونوا قادة محاربين ، كذلك كانت المعابد تسهم فى رعاية الشباب وتعلمهم فى مدارس خاصة فنون الرسم والنحت والحفر

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤ .

(٢) أحمد كمال ، مرجع سابق ص ٧٠ .

وتزودهم بالنصائح ، وكان العاملون من صغار السن يلقون رعاية خاصة ولا يكلفون بما يؤديه البالغين من أعمال شاقه .

٥- رعاية المسنين :

كان الفراعنة ينشؤن الملاجىء لايواء المسنين والعجزة ورعايتهم ، ولو أن تماسك الأسرة ، المصرية القديمة كان يتيح لأمثال هؤلاء الرعاية من جانب أسرهم ، فالمجتمع المصرى القديم كسائر المجتمعات الريفية كان يحترم الشيوخ ويوقرهم ويعينهم بكل الطرق[١] .

٦- الرعاية الطبية :

اشتهر المصريون القدماء ببراعتهم الكبيرة فى الطب ، وكان هناك أطباء متخصصون فى الأمراض الباطنية والجراحة والأسنان والعيون ... ، وكان هناك أطباء يعملون فى الجيش وآخرون فى القصور وغيرهم فى علاج الشعب ، كما كان هناك أطباء بيطريون ، وكانت الرعاية الطبية تقدم فى المعابد كما تقدم فى مراكز طبية خاصة .

٧- خدمات التعليم :

أكد بعض الباحثين أنه كانت هناك مدارس فى مصر الفرعونية ، وكانت هناك مدارس ملحقة بالمعابد يتعلم فيها الأطفال ، وكان العامة يُقبلون بالمراحل الأولى للتعليم ، أما المرحلة التالية فكانت مقصورة على أبناء الأشراف دون أبناء الشعب ، أى أنه لم يكن هناك تكافؤ فى الفرص أمام أبناء عامة

---

(١) محمد نبهان — مرجع سابق ص ٢٥ .

الشعب لاستكمال دراستهم مع ابناء الاشراف والأغنياء ، وكان خريجوا المدارس العالية يتمتعون بشغل أكبر المناصب فى الدولة[١] .

٨- رعاية الفنون والأدب والرياضة والترويح :

كان الفراعنة ينشئون حدائق عامة للأطفال وكانت الرياضة تلقى اهتماما بالغا من قدماء المصريين ، وكانوا يمارسون الوانا من الألعاب الرياضية إلى جانب الفروسية والسباحة والرماية ، وكذلك نالت الموسيقى والغناء والرقص وغيرها من الفنون الجميلة إهتماماً بالغا ورعاية واضحة .

وكانت هناك سجلات تحوى حصرا للمعابد ومراكز الرعاية الاجتماعية وما خصص لها من موارد وما رصد من أموال . ويمكن إعتبار هده بداية بسيطة للفكرة الحديثة التى نراها اليوم والتى يطلق عليها اسم " سجل تبادل المعلومات " وهى احدى وسائل تنسيق الخدمات .

والخلاصة أن الرعاية الاجتماعية فى مصر الفرعونية كانت تقدم على سبيل المثال الصدقة والاحسان فى معظم الاحوال ، وكانت الرعاية الاجتماعية تغطى مجالات متعددة كرعاية الأسرة والجنود والشباب والعمال والمسنين والعجزة والمرضى ، كما تشمل التعليم والترويح والرياضة والفنون المختلفة ، ولو أن التعليم لم يكن حرا فى كل مراحله ، بل كانت المراحـل العليا حقاً

---

(١) محمد نبهان مرجع سابق ص ٢٥ ، ٢٦ .

للاشراف والموسرين دون غيرهم من العامة[١] .

نخلص من ذلك أنه مما ساعد على ابراز وتوضيح هذه الاوجه من الرعاية الاجتماعية المتطورة نسبيا مجموعة من العوامل المتاحة فى هذه الحقبة من الزمن منها :

١ – العوامل الطبيعية :

(أ) أرض وادى النيل الخصبة أتاحت لقدامى المصريين فرصة ممارسة مهنة الزراعة ، ثم الاستقرار الذى ساعد على نشوء الدولة ، ويبدو أن الاستقرار السياسى يساعد على ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) أدى تكرار القحط نتيجة لانخفاض منسوب مياه نهر النيل إلى استثارة المصريين للقيام بعمل جماعى واحد لمواجهة الاثار السيئة المترتبة على ذلك – كما حثهم أيضا على البر ... ففى عهد الملك " زوسر " مثلاً – انخفض النهر – فاصدر كتابا إلى موظفيه قال فيه " الحبوب قليلة ، والخضروات شحيحة ، وليس هناك ما يأكله الناس أو الحيوان حتى غدا كل امرىء يهاجم أخاه ـــ " ثم حث الملك موظفيه على علاج الحالة[٢] .

---

(١) محمد بنهان – مرجع سابق ص ٢٦ .

(٢) أحمد كمال – مرجع سابق ص ٧٠ .

ومن ثم أدى ذلك إلى ايجاد نوع من التعاون بين المصريين القدماء لمواجهة الاثار السيئة كما كان هذا بمثابة الحافز لهم للعمل أكثر والاحسان بينهم(١) .

٢- عوامل تكنولوجية :

كانت الأساليب والوسائل الفنية فى ذلك العصر أساليب بدائية ولم يكن المصرى القديم باستطاعته أن يُكيف البيئة التى يعيش فيها بشكل يصلح لمقابلة احتياجاته الأمر الذى ترتب عليه باستمرار شعوره بالحاجة ، وهذا الشعور أوحى للبعض للميل نحو معاونه الغير ومساعده الضعيف ، وهذا حال الفرعونى العادى ، أما الفلاح الفرعونى فقد كان يستخدم الات بدائية لا تنتج الاّ محصولاً ضئيلاً الأمر الذى أدى إلى محاولته الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأرض كى توفر له إنتاج أكبر ، كما كان الفلاحون يعيشون فى قرى متلاصقة وهذا ساعد على ايجاد نوع من العلاقات الإنسانية القوية اتسمت بروح البر والتعاون(٢) .

٣- عوامل سياسية :

خوفاً من ثورة الفلاحين على الطبقة الحاكمة المسغلة ، لجأت هذه الطبقة الحاكمة إلى توفير بعض برامج الرعاية كى تعمل على تخفيف الشعور بالالم والظلم بين طبقة الفلاحين ، .

---

(١) أحمد خاطر - مرجع سابق ص ٣١ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢ .

ونظر لما كان يسود مصر الفرعونية من طبقية جامدة تمثلت فى وجود فئتين رئيسيتين (فئة حاكمة) ويمثلها الحكام والكهنة (وفئة محكومة) ويمثلها الفلاحون والجند والعمال ... فقد انهارت الحضارة الفرعونية نتيجة التنافض الشديد بين هاتين الفئتين وسقطت مصر فريسة الحكم الفارسى[١] .

٥- عوامل دينيـــة :

تأصلت العقيدة الدينية فى قلوب المصريين منذ أقدم العصور، ولذلك كان المصريون الاقدمون يؤدون بانتظام واجب البر بالفقراء تقربا ورغبة فى إجتذاب ثواب الآخرة ، فأقاموا المعابد فى انحاء متعددة من البلاد .

وتبين فى بعض أوراق البردى أنه كان يلحق بقصر الملك ومساكن الأغنياء مكان توزع فيه الحبوب على الفقراء وفقاً لقوائم تحوى اسماءهم ... وفى عهد الأسرة الثانية عشرة كان هناك شخص مسئول عن توزيع هذه المساعدات على المحتاجين ... وكان الأهالى يؤدون كذلك واجب الصدقة تقرباً للآلهة ويقدمون القرابين فى الأعياد والمواسم المختلفة ، وكان الأغنياء يحملون إلى المعابد بشائر محاصيلهم وطلائع نتاج قطعانهم فيوزع جزء منهم على الكهنة ويوزع الباقى على الفقراء والمساكين ، وكان الفقراء والمساكين والمسنون والأرامل والايتام يجدون الواناً من ارعاية فى صور الاحسان والصدقات نتيجة الاتجاهات الدينية القوية لديهم [٢] .

---

(١) انظر : (أ) أحمد خاطر - مرجع سابق ص ٣٢ .
(ب) أحمد كمال - مرجع سابق ص ٧٣ .

(٢) أحمد كمال - مرجع سابق ص ٧٢ .

هذا ولما كان معظم المصريين القدماء يعملون بالزراعة ، فقد كان المزارع بطبيعته شديد التمسك بأهداب الدين لأن اقتصادياته تعتمد فى إزدهارها على أسباب خارجة عن ارادته ، ولا يمكنه التحكم فيها – ومن ثم فهو شديد الثقـة فى القضاء والقدر – شديد الاعتقاد فى الغيب ، ولقد كانت الديانات المصرية القديمة تحث على البر والاحسان وفعل الخير فمثلاً فى مقبرة " با – واح " نص يقول " إن قلبى فرح يا أمون يا ناصر الفقير ، وأنك والد ما لا أم له . وزوج الأرامل ، والنطق باسمك محبب إنه مثل طعم الخبز للطفل والكساء للعارى " .

كما وصف أمون بأنه منجى الفقير والمجداف الذى يعطى الخير للمعدوم .

ولقد كانت الديانات المصرية القديمة تهتم بما وراء الحياة ، بالموت والبعث ، وقد كان لعقيدة البعث أثرها فى دفع الناس لفعل الخير والبر بأخوانهم فى البشرية وكانوا يعتقدون فى مرحلة من تطورهم الدينى أن المتوفى سيحاسب على كل ذنب اقترفه فى حق إنسان آخر ، أمام الآلهة وأربعين قاضياً ، وبعد أن توزن أعماله إما أن يذهب إلى " ياور " حيث الحياة الأبدية فى ترف ونعيم واما تعرض للعقاب الأليم(١) .

٥– عوامل إدارية :

كان من صميم عمل الوزير أو حاكم الأقليم أن يذهب لمقر عمله كل صباح ويتربع على كرسيه وحوله أعوانه ثم يتوافد عليه

---

(١) أحمد كمال : مرجع سابق ص ٧٢ .

أصحاب المظالم والشكاوى فيفصل فى أمورهم بالعدل والحق[١].
وكان لاتساع رقعة الامبراطورية المصرية وخاصة خلال حكم الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة أن ظهر فى البلاد وعلى مدى واسع كثير من النظم المتعلقة بالسياسة والقانون والحرب كظهور نظام الوزراء وظهور كثير من الوظائف الحربية التى لم تكن معروفة من قبل ، فحتى الأسرة الثانية عشرة لم يكن معروفاً غير وظيفة قائد الجيش ، ولكن باتساع الامبراطورية ظهرت وظائف أخرى كثيرة مثل كبير قواد الجيش ووكيل الجيش كما كان هناك وكيل لجيش الوجه البحرى وآخر لجيش الوجه القبلى ثم ظهرت وظيفة كبير الفرسان هذا وقد قسمت البلاد إلى أقاليم أصبحت إدارتها فى أيدى موظفين معينين من قبل الملك بعد أن كانت إدارتها فى أيدى موظفين بالوراثة ، ولقد أدخل أحمس الأول (١٥٠٨ – ١٥٨٠ ق . م) أنظمة إدارية جديدة فكان هو القائد الأعلى للجيش ورئيس الحكومة كما كان يقابل وزيره كل صباح لتعرض عليه المسائل الحكومية والادارية والقضائية أما المسائل المالية فكان يعرضها كل يوم على الملك موظف للمالية يشبه وزير المالية حاليا : وكانت إيرادات الدولة تجبى مالية أو عن طريق الخـدمات كما كانت بعض الأملاك معفـاه من الضرائب كالمعابد ، كما كانت الضرائب تفرض أحياناً على موظفى الحكومة وتدفع على صورة موارد أولية كا الحبوب كما كانت تدفع أحياناً فضة أو ذهب وفى وصايا (بتاح حتب) " للحاكم أقم العدل لتوطيد مكانتك فوق الأرض وواس الحزين ولا تعذبن الأرملة ولا تحرمن رجـلاً من ميرات والده ولا تكفن فظـاً لأن

---

(١) أحمد خاطر – الخدمة الاجتماعية – مرجع سابق ص ٣٣ .

الشفقة محبوبة" (١) .

٢ – الرعاية الاجتماعية عند الأغريق

كان لكل مدينة فلسفة وسياسة خاصة ، فقد كانت اسبرطه مثلا تنص على أنه ينبغى أن يمتلك كل مواطن حر قطعة من الأرض لسد حاجاته دون إحتياج إلى العمل لكى يستطيع القيام بواجباته كمواطن اسبرطى وقد أمر" لو كورجوس " الاسبرطى جميع المواطنين بتناول الطعام على موائد عامة يشترك فيها الجميع وعلى كل مواطن أن يحضر معه إلى الموائد العامة كمية من الدقيق والفاكهة وجزء من لحوم الصيد فإذا ما عجز أحدهم عن تقديم مثل هذه الأطعمة ناله العار وفقد مزايا المواطن .

وقد اشتمل تشريع " لوكور جوس " كذلك على نظام تربية الأطفال منذ ولادتهم إلى يصيروا جنودا للدولة فإذا كان الطفل صحيح البدن أعطى لوالدته لتربيته وتنشئته حتى سن السابعة ، أما إذا كان ضعيف البدن أمر الشيوخ بتعريض الطفل للجوع والبرد حتى الموت وعندما يبلغ الطفل السليم سن السابعة يؤخذ من والديه ويوضع فى أماكن معدة لأمثاله وهناك يدرب هؤلاء الأطفال على الجرى والقفز والمصارعة والتمرينات العسكرية .

وكان النبلاء يحكمون فى القضايا التى تعرض عليهم وفقا لمجموعة من الأحكام يتناقلونها شفاهة لصالح أفراد طبقتهم

---

(١) انظر : (أ) أحمد كمال – مرجع سابق ص ٧٢ .
(ب) أحمد خاطر – مرجع سابق ص ٣٢ .

دائما، وكان أكثر ما يشكو منه العامة هو قانون الديون فقد كان الفلاحون يقترضون من الأغنياء ما يحتاجون إليه من مال بأرباح فاحشة وبالرغم من هذا فقد اتخذت الدولة (الألجركية القديمة) أحيانا إجراءات مساعدة المحرومين ثم حاولت كذلك أن تساعد الشعب فى أوقات الطوارىء والكوارث وعندما كان الناس يتعرضون للمجاعات أو السيول أو الزلازل أو غيرها من الكوارث.

وكان أهل جزيرة كريت " كما ذكر أرسطو " يقدمون الواجبات العامة للجميع من الخزانة العامة وكانت اثينا فى ظل حكم "سولون" تحرر الشعب من الأحكام التى توقع عليهم نتيجة الديون كما أن مدنا متنوعة كان تعيد توزيع الأرض لتخفيف حدة الفقر ، ومع ذلك لم تكن هناك سياسة ثابتة منظمة لتحسين أحوال الشعب وكان هذا يتوقف دائما على نوع الكرم والسخاء من قبل الدولة أو على إجراء استثنائى للإعانة عندما تتأزم الحالة وتسود روح السخط والثورة بين المنكوبين وبحسب ما يأمر به الحاكم الأغريقى[١] .

ولقد سبق أرسطو (٣٢٢ – ٣٨٤) زمنه سبقا كبيرا حين اقترح فى كتابه "السياسة" أنه ينبغى أن توضع خطة لا للإعانة

---

(١) ثروت اسحاق – مرجع سابق ص ٤٥ .

فحسب بل ولمنع الحرمان الاقتصادى ولكنه لم يكن يعتبر طبقة الأرقاء جزءا من الشعب .

ولم تكن رعاية الجماهير فى الدولة الالجركية التى تقوم على النظام الطبقى من الأمور التى تهتم بها الحكومة بوجه خاص. فأغلبية الشعب كانت من المزارعين الفقراء ولم يكونوا ليعرفوا عن الحكومة إلا القليل فيما عدا ما يعرفونه عن طريق زيارات محصل الضريبة أو موظف التجنيد والتعبئة العسكرية ، كما كانت الغالبية من الأميين وكانوا منعزلين إنعزالا تاما عن مراكز السلطة التى لم تهتم أبدا بحاجاتهم أو مطالبهم ، وكان ما يجدونه من عون أو مساعدة إنما يأتى عن تقاليد المجتمع المحلى والجيرة من التزانات القرابة لمساعدة الأعضاء المحتاجين[١] .

٣ – الرعاية الاجتماعية عند الرومان

لم يكد الرومان يغزون مقدونيا حتى بدأت اليونان عهداً جديداً أخذت تتلاشى فيه مميزات شخيتها وتندمج فى الامبراطوية الرومانية .

ولقد أدت الظروف المكانية إلى أن تجعل سكان روما ينقسمون إلى قسمين هما . جماعة الأشراف وكانوا يسكنون فوق

(١) أحمد كمال – مرجع سابق ص ٧٦ .

التلال ، وجماعة العامة وهم أتباع ملحقون بالأشراف لا حقوق لهم ولا كيان : --

وليست روما ولا موقعها بالمكان الخصب الذى يرغب فيه الطامعون ، فهى تقع فى أرض بعضها جدب قحط ، على أن الفقر والجدب قد حفز الهمم وشحذها وغرس الروح الحربية فيهم فدفعهم الفقر والحاجة إلى الفتح والغزو والاغارة على الجيران .

وكثيرا ما كان ينشأ النزاع بين الأشراف وطبقة العامة ، وفى أول الأمر كانت طبقة الأشراف لها الكفة الراجحة تستطيع أن تتحكم فى مصائر الأمور وتستطيع أن تفرض إرادتها على العناصر الأخرى فى روما بحكم سكناها ونتيجة تملكها الأماكن العالية والمواقع الحصينة والأراضى الخصبة وبفضل المعرفة والخبرة والمهارة الحربية ، وما لديهم من فراغ يمكنهم من أن يتوفروا على البحث والعلم أما العامة فكانوا يسعون وراء الرزق والقوت [١] .

واستمر الكفاح بين الأشراف والعامة من أجل المساواة بين الطبقتين وكانت أغلبية الوظائف قاصرة على الأشراف ولا يجوز للعامة أن ينتخبوا ولا يصلوا إلى الوظائف الادارية مهما علت منزلتهم .

ولا شك أن أهم المظالم التى كان العامة يشكون منها هى التفرقة فى الحياة الاجتماعية والزواج والوظيفة . فلما شعر العامة

---

(١) المرجع السابق ص ٧٧ .

بكيانهم و أنهم يقدمون للدولة دماءهم فى الحرب طالبوا بالمساواة .
ولا شك أن المطالب الاقتصادية سبقت المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية ، مما لا يمكن إزائه أن يفكر العامة فى حقوقهم السياسية قبل الاطمئنان على حياتهم الاقتصادية والتخلى من قانون جائر هو قانون الديون .

وفد كانت الديــون فى العــالم القــديم مشــكلة إجتماعية ، فالمدين يبيح للدائن أن يستولى على شخص المدين والزج به فى السجن إلى أن يوفى ما حصل عليه من ديون (١) .

وقد ناضل العامة وكافحوا من أجل تدوين القوانين حتى لا تصدر الأحكام عن الهوى وتأكيد الحقوق ، ولم يهدأوا حتى حققنوا برنامجا إقتصاديا وإجتماعيا أهم ما يميزه عدم التفرقة فى الزواج والسماح للأمور تجرى على طبيعتها دون إقامة عراقيل فى وجه العامة إذا ما تراءى لهم الزواج من الأشراف ، كما صدرت القوانين التى تسمح للعامة بتولى الوظائف العديدة واستقر الرأى على أنه يمكن للعامة أن يتقدموا للمناصب الكبرى .

وقد ظهرت الاتجاهات الإنسانية فى هذه العصور السحيقة ، فقد كان الاثرياء وبعض النبلاء بدافع من الرحمة والعطف على الفقراء الجائعين يوزعون القمح على الشعب المتضرر جوعا أثناء اشتداد القحط وكانوا يوزعونه دون مقابل أحيانا وأحيانا يبيعونه بأثمان زهيدة وكانوا ينظرون إلى هؤلاء نظرة عطف وحنان واشفاق كما ساءهم أن يعانى كثير من الجنود آلام الفاقة والحرمان

---

(١) المرجع السابق .

بدلا من امتلاك جزء من الأراضى التى حاربوا من أجلها وكانت الدولة الرومانية توزع المساعدات على الفقراء والمعوزين ومساعدة الأسر المنكوبة التى يذهب أفرادها ضحية الحروب أو اللذين شوهتهم المعارك وأصبحوا عاجزين عن العمل ، كما كانت المساعدات تقدم للرقيق والأسرى ، وكان الدافع الأول للمساعدة المحدودة هو حماية الدولة دافع سياسى محض لا دخل لنزعه البر والخير فيه[١] .

(١) انظر : أحمد كمال أحمد – مناهج الخدمة الاجتماعية – مرجع سابق ص ٧٨.

الفصل الثامن

الرعاية الإجتماعية
فى المجتمعات الجديثة

١- الرعاية الاجتماعية فى العالم العربى حتى الاحتلال العثمانى.

٢- الرعاية الاجتماعية فى مصر .

٣- الرعاية الاجتماعية فى أوروبا .

٤- الرعاية الاجتماعية فى انجلترا .

٥- الرعاية الاجتماعية فى فرنسا .

٦- الرعاية الاجتماعية فى الولايات المتحدة .

الفصل الثامن

الرعاية الاجتماعية ونشأة الخدمة الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة

حين بدأت الدولة الرومانية فى الضعف نتيجة لسوء الأوضاع والانقسام فى القرن الرابع الميلادى إذ زادت الأوضاع سواء فى أوربا وخاصة بعد سقوط روما فى أيدى القبائل الجرمانية فى القرن الخامس وانقسمت أوربا إلى وحدات اقطاعية صغيرة من جهة وإلى ثلاث طبقات جامدة من جهة أخرى هى طبقة النبلاء الحاكمة ، والفرسان المدافعة ، والأقنان العاملة فى الأرض حيث تشكل الحقبة من القرن الخامس إلى الثامن حقبة العصور الوسطى .

وفى هذا الوقت بدأ الشرق ينهض بظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادى حيث ظهرت دولة عربية متسعة الأطراف إمتد سلطانها إلى العديد من البلدان فى آسيا وأفريقيا وأوربا وتألق العرب نتيجة للتقدم العلمى فى كافة فروع المعرفة . وقد التقى العرب بالأوربيين وجها لوجه فى الحروب التى إستترت برداء الدين والمعرفة بأسم الحروب الصليبية فأتاح ذلك للأوربيين فرصة الاستفادة من حضارة الشرق ومهد هذا الطريق إلى بزوغ عصر النهضة الأوربية ، ومن المؤسف أنه فى الوقت الذى أخذت فيه أوربا فى النهوض أخذ العرب فى التأخر وأستغلت الدولة

العثمانية الفرصة فأحتلت هذا الوطن الكبير ولم يفلت هذا الوطن من قبضتهم إلا بعد أن ضعفت الأتراك أمام الاستعمار الأوربى فى القرنين السابع والثامن عشر[١] .

وقد قسم " ثروت اسحاق " فى مؤلفه : " دور الخدمة الاجتماعية فى المجتمع " دراسة للنشأة زالطرق والتطبيقات " المراحل والصور الآتية للرعاية الاجتماعية التى تتمثل فى :

١- الرعاية الاجتماعية فى العالم العربى قبل الاحتلال العثمانى .

٢- الرعاية الاجتماعية فى أوربا حتى نهاية القرن الخامس عشر.

٣- الرعاية الاجتماعية فى أوربا تحت تأثير التقدم العلمى والثورات الاجتماعية منذ بداية القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر .

٤- الرعاية الاجتماعية منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر (تنسيق الجهود الأهلية والحكومية وازدهار القوانين والتشريعات) .

٥- الرعاية الاجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن (ظهور مهنة الخدمة الاجتماعية وتكنيكاتها) .

---

(١) ثروت اسحاق – مرجع سابق ص ٤٨ .

الرعاية الاجتماعية فى العالم العربى حتى الاحتلال العثمانى

- استظل العالم العربى بالكثير من القواعد التى شرعها الاسلام لتنظيم الحياة الاجتماعية فى مجال الزواج والنظم الاقتصادية والسياسية ومساعدة الفقراء خلال تلك الحقبة ، ومن بين أوجه الرعاية الاجتماعية المقدمة للفقراء :

(أ) الزكاة

وهى حق مفروض بقوة القانون وبجانبها الصدقة وهى متروكة لضمير الفرد .

(ب) نفقة الأقارب

يدفعها الاثرياء إلى أقاربهم الذين يحتاجون إليها

(جـ) الأوقات الخيرية

وتذهب للصرف منها على أوجه الخير

(د) المساعدات

وتوهب فى المناسبات الدينية لا طعام الفقراء وسد حاجاتهم، وقد حدد الاسلام الكثير من القواعد الخاصة بالزواج والميراث والامومة والطفولة وكبار السن والمرضى ، كما حرصت البلدان الاسلامية على اتباعها وإن اختلف تطبيق هذه القواعد بين حقبة زمنية وآخرى بحسب طبيعة العصر وطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة من جهة وطبيعة الاجتهادات الدينية القائمة من جهة أخرى . ، وغنى عن القول أن الرعاية الاجتماعيـــة فى

---

(١) المرجع السابق .

الوطن العربى قد تقدمت تقدماً كبيراً فى ظل العدالة الاجتماعية التى أرساها الاسلام ، غير أن الضعف الذى أصاب العالم العربى تحت تأثير الاحتلال العثمانى وما أعقب ذلك من تقسيمة إلى دويلات صغيرة بعد ذلك قد عصف بالكثير من صور الرعاية الاجتماعية التى عرفها المجتمع العربى[١] .

(١) ثروت اسحاق — مرجع سابق ص ٤٩ .

* * الرعاية الاجتماعية فى مصر * *

*** تطور الرعاية الاجتماعية فى مصر منذ الحملة الفرنسية إلى الوقت الحاضر ***

كانت الظروف الاجتماعية متدهورة منذ الاحتلال العثمانى لمصر تكن هناك رعاية اجتماعية تذكر اللهم الآ بعض الوان الاحسان والبر التى لا تنظمها قواعد ولا يحكمها تخطيط ولا تخضع لسياسة منظمة ثابتة ، ثم كان الاحتلال الفرنسى . واستمدت الأحوال السيئة وساد الفقر وانتشر القول ، وإزاء ذلك أصدر الفرنسيون قانون يحرم التسول الآ لذوى العاهات وغير القادرين على الكسب ، ولم يكن ذلك علاجيا للمشكلة لأنه تناول المظهر دون أن يتناول جذور المشكلة وأسبابها(١) .

وفى العصر الحديث أخذت مجموعة من المصريين على كاهلهم باخلاص مسئولية تنفيذ برامج الخدمات الاجتماعية فى ميادين الرعاية الاجتماعية مؤمنين بضرورة مساهمتهم بجهد يتناسب ومسئولياتهم فى النهوض ببلدهم إحساسا بقسوة الظلم الاجتماعى الذى يعيشه مواطنوهم وإسهاما فى تخفيف وطأة الظروف القاسية التى كان يعيشها أهل الأمة ومعناهاتهم من الفقر والجهل والمرض فى إطار صورة قائمة خلال عهود الاتراك والمماليك قبل الاحتلال الانجليزى وبعده(٢) .

---

(١) محمد نبهان — الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع التطبيقى - مرجع سابق ص ٥٥

(٢) احمد كمال — مناهج الخدمة الاجتماعية - مرجع سابق ص ٨١ .

وإذا كانت مظاهر الرعاية الاجتماعية فى العصر الحديث قد نشأت أهلية الا أن الحكومة قد ساهمت فيها شيئاً فشيئاً وارتبط إسهامها بارتباطها بمصالح الشعب حتى أنها أصبحت الآن تتحمل كافة تكاليف الخدمة فى بعض الوانها وغالبية التكاليف فى البعض الآخر [١] .

المرحلة الأولى — القرن التاسع عشر ... (فيما قبل ثورة ١٩٥٢) :

يطلق البعض على هذه المرحلة " مرحلة اليقظة " حيث كان المجتمع حيث كان المجتمع فى عهد الاحتلال الفرنسى ثم البريطانى يعانى من التخلف والفقر والحرمان مما دفع ببعض القادة من ابناءه إلى التصدى لهذه الظروف وبث الوعى فى نفوس الشعب فبدأت اليقظة حيث قام كثير من المواطنين المصريين والأجانب بتكوين عدد من الجمعيات الخيرية التى تقدم الواناً من الرعاية للمحتاجين إليها ، كما قامت جمعيات طائفية مسيحية واسلامية تستخدم كل منها رعاياها[٢] . حيث أثارت الحملة الفرنسية فى مستهل القرن التاسع عشر الوعى المصرى ضد الأوضاع الاجتماعية السيئة والقاسية التى فرضها عليه الاحتلال العثمانى خلال عدة قرون ، وبثورة الشعب على الحملة الفرنسية أذنت شمس التخلف بالمغيب خاصة وأن هذا الشعب قد اختار بنفسه حاكمة ورضخت لذلك الدولة التركية ، ولكن تحولت أرض

---

(١) المرجع السابق ص ٨١ .
(٢) محمد نبهان وآخرون – مرجع سابق ص ٥٦ .

مصر .. إلى ملك خاص له ولمن يشاء ، وتحولت اليقظة العلمية بدلا من خدمة الشعب إلى تحقيق الأطماع الشخصية ، وظلت مصر ترزخ تحت هذا النظام ولم تستطع الخلاص منه ، وعانى الشعب ، وبدأ الاستعمار الأجنبى يتسلل إلى داخل البلاد ويسيطر على النواحى السياسية والاقتصادية ، ولكن الشعب أخذ يتصارع مع هؤلاء الحكام الذين أدت مفاسدهم وتخلف البلاد إلى احتلالها عام ١٨٨٢ ذلك الاحتلال الانجليزى الذى حرص على استمرار تخلف المجتمع المصرى ودعم الطبقات الفنية(١) .

وفى سنة ١٨٣٥ أنشئت وزارة الأوقاف حيث بدأت اؤدى دوراً محدوداً فى تقديم المعونات المالية والعينية للمحتاجين ، وكان انشاؤها بادرة طيبة لقيام الدولة بدور ولو محدود فى مجال الرعاية الاجتماعية ، إلاَّ أن الرعاية الاجتماعية فى هذه المرحلة كانت تتمثل فى الاحسان ، ولم تكن قائمة على التخطيط العلمى أو سياسة ثابتة ، وكانت جهود الحكومة المتمثلة فى وزارة الأوقاف ، وكذلك الجهود الأهلية المتمثلة فى الجمعيات المختلفة محدودة الأثر وسطحية لا تعالج صميم المشكلة (٢) .

وازاء الحرمان العنيف قام لفيف من المصريين عام ١٨٩١ بانشاء جمعية التوفيق القبطية لرعاية الفقراء ودفن موتاهم ، وفى عام ١٨٩٢ قامت فئة من المثقفين المصريين بتأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية وكانت تهدف إلى انشاء المدارس لتعليم الأطفال

---

(١) أحمد كمال مرجع سابق ص ٨٢ .

(٢) محمد نبهان - مرجع سابق ص ٥٦ .

الفقراء والمصريين القراءة والكتابة ومد الأسر الفقيرة بالمساعدات المالية [١] .

كانت الأوقاف منذ عهد بعيد تدار بمعرفة نظار كثيرين لا رقيب عليهم فصاروا يغتالون الجزء الأكبر من ريعها ويهملون وجوه الخير والبر المخصص لأجلها هذا الريع إلى درجة أنه صارت المساجد تتهدم وأصبحت المدارس والكتاتيب مهجورة وذلك رغما عن وفرة ايراد الأعيان الموقوفة غليها ثم أن هذه الأعيان نفسها صارت تؤول إلى السقوط وتصبح لا ريع لها لاهمال النظار فى ترميمها وصيانتها ، ولتلافى هذه الحالة شكلت الحكومة ١٨٣٥ إدارة عمومية للأوقاف المذكورة ولكنها الغتها بعد ثلاث سنوات ثم أعادت تشكيلها عام ١٨٥٠ وكان اختصاصها إذ ذاك مقصورا على مراقبة إدارة النظام ورفع الأمر إلى القاضى بطلب عزل من يتضح لهم منه إهماله واختلاس مال الوقف ، وفى سنة ١٨٦٤ قررت أن تحل الادارة محل كل من يموت أو يعزل من نظار الأوقاف الخيرية[٢] .

وكانت وزارةالأوقاف تسهم فى مجال توزيع المساعدات المالية والعينية معتمدة على مواردها من الاوقاف الخيرية والأهلية

---

(١) أحمد كمال – المرجع السابق ص ٨٢ .

(٢) زكى بدوى – أصول الخدمة الاجتماعية – مرجع سابق ص ١٢٠ .

وكانت التكايا والوسيات من وسائل الاحسان فى تلك الفترة ، وظل الفلاح المصرى يرسف فى الجهل والمرض وذل العبودية وأن كان يتأثر باستمرار بتغيرات المجتمع العالمى وبفضل قادته من المثقفين وبالتالى أخذ الشعب يتحرك نحو تحقيق الحرية والكرامة والحياة لنفسه[١] .

غير أن حالة الأوقاف بقيت جامدة بصدد توزيع الصدقات فظلت على سياسة معيبة من عدة وجوه ومرد ذلك عدم التحقق من حالة الفقر مما أدى إلى أن ينتفع بهذه الصدقات عدد لا حصر له من المتعطلين والمدلسين دون جمهور الفقراء الحقيقين[٢] .

المرحلة الثانية : بداية القرن العشرين ١٩٠٠ — ١٩٣٩

ويطلق البعض على هذه المرحلة اسم " مرحلة الانتشار " ذلك بأن الجمعيات الخيرية قد تضاعف عددها وتنوعت أغراضها وزاد انتشارها فى أنحاء مختلفة من البلاد نتيجة الشعور الوطنى القوى الذى ساد البلاد وفجر ثورة ١٩١٩ ، وتمثل الاهتمام بمجالات الصحة والتعليم والصحة ورعاية الحالات الاجتماعية المحتاجة للرعاية وبدأ اهتمام الحكومة بمشكلة الأحداث ، فانشأت محكمة الأحداث فى القاهرة وأخرى فى الاسكندرية كذلك اهتمت

---

(١) أحمد كمال – مرجع سابق ٨٢ .

(٢) زكى بدوى — مرجع سابق ص ١٢٢ .

الحكومة برعاية النساء والأطفال العاملين وحمايتهم بقدر الامكان من استغلال أصحاب الأعمال لهم ، فاصدرت بعض القوانين التى تنظم بعض حقوقهم قبل من يستخدمونهم ،

وحاولت الحكومة التصدى لمشكلة الفقر فانشأت عدد من المطاعم الشعبية لتقديم وجبات مجانية أو بسعر رمزى للمحتاجين الذين زاد عددهم تزايد هائلاً خلال الازمة الاقتصادية التى اجتاحت الدول الرأسمالية سنة ١٩٣٠ وكان لها أثرها على المجتمع المصرى[١] .

وفى سنة ١٩٣١ كون بعض المثقفين المحلات الاجتماعية مقتدين بما حدث فى انجلترا عام ١٨٨٤ ، للمساهمة فى النهوض بهذا البلد وقد انشئت أول محلة بالقاهرة فى حى الطيبى ١٩٣١ ،

وفى مجال الأحداث المنحرفين أنشئت فى سنة ١٩٠٥ اصلاحية للأحداث بالمرج ولم تكن بالطبع علمية بل كانت شبه عسكرية وصدرت قرارات بانشاء محكمتين للأحداث بالقاهرة والاسكندرية وكان هذا الاتجاه التقدمى فى محاكمة الأحداث راجعاً إلى وعى المصريين الذين سافروا إلى الخارج ودرسوا من العلوم الانسانية العصرية ما جعلهم ينادون بالاصلاح ، وفى سنة ١٩٠٧ أنشئت أول اصلاحية للبنات ، وفى عام ١٩٣٣ صدر قانون ينظم اشتغال النساء فى الصناعة والتجارة [٢] .

---

(١) محمد نبهان ، مرجع سابق ص ٥٧ .

(٢) أحمد كمال — مرجع سابق ص ٨٣ .

وتميزت تلك المرحلة بأن المجتمع المصرى أخذ ورغم انشغاله بقضيته الوطنية فقد أكمل الاتجاه الذى بدأه فى رعاية ابنائه متحملاً فى ذلك كل المسئولية التى أهملتها حكومته فأسس الجمعيات الخيرية لتحمل هذه الأعباء وكثر عدد هذه الجمعيات وتعددت وظائفها مثل الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التى أدخلت فى مصر لأول مرة المنهاج العلمى فى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية واعداد الأخصائين المصرين ودرست ظروف القرية المصرية ، وانشئت أيضاً الجمعية المصرية للتعاون جماعة الرواد ، وعلى الجملة وعى القطاع الأهلى بمسئوليته ونشاطه المتعدد حتى أصبح فى حاجة إلى التنظيم [١] . ومن ثم فقد كانت أهم مميزات هذه القدرة ما يأتى [٢] :

(أ) زيادة عدد الجمعيات الخيرية الأهلية وتعدد أغراضها .

(ب) اهتمام من جانب الحكومة ببعض المشكلات الاجتماعية كمشكلة الأحداث وتشغيل النساء والأطفال وحمايتهم ومواجهة مشكلة الفقر بانشاء عدد من المطاعم الشعبية .

وبالرغم من كل هذه الجهود فانها لم تتجح النجاح الكافى نظراً لقلة الموارد فى مواجهة المشكلات الضخمة السائدة ، وكذلك بسبب السطحية والارتحال وعدم وجود الأخصائيين

---

(١) أحمد كمال ، مرجع سابق ص ٨٣ .

(٢) محمد نبهان - الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع التطبيقى — مرجع سابق ص ٥٨ .

المدربين اللازمين لتنفيذ البرامج[١] .

المرحلة الثالثة – انشاء وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٣٩) إلى قيام الثورة ١٩٥٢ :

يطلق البعض على هذه المرحلة " مرحلة التجريب والتنظيم " ذلك بأن انشاء وزارة الشئون الاجتماعية سنة ١٩٣٩ كان بمثابة نقطة تحول نحو التجريب العلمى والتنظيم المتكامل لأوجه الرعاية الاجتماعية ، ومنذ ذلك التاريخ وتحت ضغط الشعب زاد تدخل الحكومة بامكانياتها فى مجالات الرعاية الاجتماعية احساسا بمسئولياتها فى هذا الشأن[٢] .

وأن المتابعين لتاريخ تطور الرعاية الاجتماعية فى مصر يسجلون انشاء وزارة الشئون الاجتماعية فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ كنقطة هامة للتحول ، فلقد كان إنشاء الوزارة بداية العمل فى إطار متكامل يُمكن الدولة من مواجهة المشكلات الاجتماعية ومظاهر التخلف الاجتماعى بما يتيح التقدم للجميع والحياة الكريمة لكل مواطن[٣] فهى محاولة أكثر خطر وأبعد أثرا وأكثر دلالة على الاهتمام الحيوى بحركة الاصلاح الاجتماعى وهى انشاء وزارة الشـئون الاجتماعية ، كمـا أنشىء لهـا على أثر تكوينها

---

(١) محمد بنهان – المرجع السابق ص ٥٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أحمد كمال – مرجع سابق ص ٨٣ .

مجلس أعلى لتحقق بوجوده سياسة التوفر على دراسة مشكلاتنا الاجتماعية الكبرى ، ووضع أسس السياسة العامة التى تقوم الوزارة على تنفيذها ، ولاتزال هذه الوزارة تستكمل عدتها وتعبىء قوتها لمكافحة الادواء الاجتماعية التى تهدد من كيان الأمة[١] .

ومسئولية الدولة عن توفير الرعاية لأفرادها تستمد جذورها من تراثنا وتقاليدنا الاجتماعية التى تمثلت فيما خضت عليه الأديان من مبادىء التكافل والتراحم وكانت الزكاة فى الإسلام مورداً لقيام الدولة بهذه الوظيفة .

كما أن تدخل الدولة للقيام بالخدمات الاجتماعية أصبح من وظائفها المقررة على أثر الدعوات الاصلاحية التى توالت طوال القرن التاسع عشر فى أوروبا تطالب الدولة بضرورة التدخل لصالح الفئات التى تحتاج إلى الخدمة والرعاية[٢] .

وفى مصر كانت كل الظروف فى عام ١٩٣٩ تحتم انشاء وزارة للشئون الاجتماعية لتواجه التخلف الذى فرضته على الشعب قروناً طويلة من الاستعمار الأجنبى المتحالف مع الاقطاع. ومن ثم كان مرسوم إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية " أن تطور الحياة فى البلاد يجعل من أمس الضروريات أن تخص الشئون الاجتماعية بأقصى ما يستطاع من العناية إتقاء لخطر ترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة.

---

(١) زكى بدوى – مرجع سابق ص ١٢٨ .

(٢) أحمد كمال — مرجع سابق ص ٨٤ .

وعملا على توجيه تلك الشئون توجيها صحيحا لحياة الفرد والأسرة ، وبما أن ذلك يقتضى توجيه إنشاء وزارة تقوم على تلك الشئون تجمع اشتاتها وتنسق وحداتها وتبلغ بها ما ترجوه البلاد من خير ورقى "[١] .

وشملت وزارة الشئون الاجتماعية عند انشائها عدة هيئات هى :

إدارة التعاون والفلاح ، مصلحة العمل ، إدارة الخدمة الاجتماعية ، مصلحة السجون ، إدارة الآداب العامة ، إدارة الرعاية ، مكتب البحوث الفنية ، الاذاعة اللاسلكية ، الادارة العامة ، ثم انشئت فيما بعد إدارة المساكن والتعمير ومصلحة الضمان الاجتماعى وبدأت الوزارة بانشاء عدد من مكاتب المساعدات لمعونة المحتاجين ، إلا أنها لم تنجح نجاحا كاملا لضآلتها أمام الاحتياج الضخم ، خاصة وقد وافق إنشاء هذه الوزارة نشوب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من أضرار بالطبقات محدودة الدخل ، ولم تثبت المطاعم الشعبية كفاءتها وحاولت تطويرها بحيث لا تقتصر رسالتها على تقديم الوجبات الغذائية للفقراء بل التوسع لضم حمامات ومغاسل شعبية لخدمة المترددين عليها ، ولكنها لم توفق رغم ذلك فى مواجهة مشكلة الفقر ، فعلاج الفقر لا يكون بتقديم بعض الوجبات الغذائية ... ، وانما لابد من بحث أسبابه الحقيقية ومعالجتها واجراء ما يلزم من تغير فى النظم والظروف السائدة المعوقة للتكيف والانطلاق بأقصى ما تسمح به قدرات الناس .

---

(١) المرجع السابق .

وفى مجال الريف أنشأت الوزارة سنة ١٩٤١ أول " مركز اجتماعى " لخدمة المواطنين فى الريف بجهود مشتركة من الحكومة والاهالى فى كل من التمويل والادارة وفى العام التالى ١٩٤٢ بدأت الوزارة تنشىء " أندية ريفية " لتوجيه شباب الريف ورفع مستواه عن طريق النشاط الرياضى والمكتبات والرحلات والحفلات والمعسكرات ... ثم بدأت الوزارة تشجع انشاء "جمعيات اصلاح الريف " وتمنحها إعانات تمكنها من أداء رسالتها فى خدمة الريف ، الا أن هذه الجهود لم تكن قادرة على ايجاد حلول حاسمة لمشكلات الريف .

وفى مجال التشريعات الاجتماعية أصدرت الحكومة ١٩٤٥ قانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وهو ينظم أعمال هذه الجمعيات والمؤسسات ويعطى وزارة الشئون الاجتماعية الحق فى الاشراف عليها وتوجيهها ضمانا لحسن ادائها لرسالتها ، كذلك دعت وزارة الشئون الاجتماعية إلى إنشاء " سجل تبادل المعلومات " كخطوة نحو تنسيق نشاط الجمعيات الخيرية وتنظيم التعاون بينها وأنشىء سجل بمدينة الأسكندرية عام ١٩٤٦ ، وفى مجال رعاية العمال صدر سنة ١٩٥٠ قانون بشأن اصابات العمل وحقوق العمال فى التأمين وعلاجهم وتعويضهم عما يصيبهم أثناء العمل ، وفى سنة ١٩٥٠ صدر قانون الضمان الاجتماعى[١] . ويرجع تاريخ تطبيق مشروع الضمان الاجتماعى إلى ينـاير

---

(١) محمد بنهان – مرجع سابق ص ٦٠ .

١٩٥٠ حين تقدمت وزارة الشئون الاجتماعية بمشروع قانون للضمان الاجتماعى استرشدت فيه بأحكام الشريعة الاسلامية وتجارب الأمم المتحدة فى هذا الميدان وصدر القانون رقم ١١٦ — أغسطس ١٩٥٠ وبصدور هذا القانون أصبحت مصر أول دولة تصدر نظام شامل للضمان الاجتماعى يهدف إلى تأمين جميع المواطنين ضد كل أخطار الحياة دون أن يطالبهم بأعباء خاصة مقابل ذلك بل يعتبر الضمان واجباً من واجبات الدولة نحو المواطنين[١] . إلا أن القانون لم يستطع مواجهة مشكلة الفقر والحرمان لشدتها وانتشارها من جهة ، ولضآلة الاعتمادات التى خصصت لهذا الغرض من ناحية أخرى ، وتميزت هذه الفترة بما يلى :

(أ) نشاط القطاع الأهلى فى إنشاء المؤسسات الاجتماعية فى مجالات مختلفة للرعاية الاجتماعية .

(ب) عدم وجود سياسة اجتماعية ثابتة وخاصة لعدم الاستقرار الحكومى فى ذلك الحين .

(جـ) قصور البرامج وعدم كفائتها بسبب العجز المادى وعدم رصد ما يكفيها من اعتمادات مالية .

(د) الارتجال والسطحية فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية نظراً لعدم وجود عدد كافٍ من الأخصائيين الاجتماعيين ، ولو أن نهاية الفترة شهدت بداية تجريب وتنظيم .

---

(١) أحمد كمال — مرجع سابق ص ٨٨ .

(هـ) عدم وجود تنسيق كافٍ بين جهود الهيئات الأهلية والحكومية المختلفة مما أدى إلى تنازع الاختصاصات والتضارب وازدواج الخدمات ،

وقد شهدت هذه الفترة تجريب وتنظيم وتطوير للخدمات واتجاه الأخذ بالاساليب العلمية خاصة بعد أن توالى تخريج دفعات من الاخصائيين الاجتماعيين المدربين ونظرا لوجود وزارة مسئولة عن النشاط الاجتماعى وهي الشئون الاجتماعية[١] .

والدارس لهذه المرحلة يمكنه أن يرجع أسباب التخلف والقصور فى تحقيق خدمات اجتماعية مجدية وملموسة إلى عوامل متعددة منها :

أولاً : العوامل السياسية والإدارية

والتى تتضح فى عدم وجود خطة للعمل أو برامج محددة الأهداف والوسائل ، مما أفقد السياسة الاجتماعية الاستقرار والتنسيق اللازمين لتحقيق الأهداف المرجوة ، بل أدى ذلك إلى بعثرة الجهود والأموال فى مشروعات غير منسقة ولا مرتبة حسب أولويتها ومدى الحاجة إليها وزاد من المشكلة أن الحلول كانت جزئية وسطحية لا تتناول غير المظهر ، كما أن عدم الاستقرار الحكومى وتعاقب الوزراء والحكام أدى إلى أن تصبح السياسة الاجتماعية فى تغير دائم تتشكل حسب مقتضيات الحال وتخضع للأهداف السياسية والرعاية الحزبية .

---

(١) محمد نبهان — مرجع سابق ص ٦٠ .

وصاحب هذا النقص فى التوجية نقص آخر فى التنفيذ فزيادة اختصاصات الدولة وخاصة فى ميدان الخدمات أدى إلى زيادة فى الأعمال والمشروعات والتشريعات الملقاة على عاتق الجهاز الحكومى مما اقتضى توسعا فى هذا الجهاز لا يقوم على أساس سليم من الدراسة والبحث ، وهذا مما جعل الجهاز الادارى يزداد نقصاً كلما كثرت أعباؤه .

ثانياً : العوامل الاقتصادية والسكانية

فلقد أدت الزيادة فى عدد السكان دون أن تصاحبها زيادة مماثلة فى الانتاج والدخل إلى فشل حركة الاصلاح الاجتماعى ، فقد عجز إيراد الأمة عن الوفاء باحتياجاتها المتزايدة من مستلزمات الحياة ومن خدمات المرافق ، وبالتالى لم تستطع المصالح الحكومية والمؤسسات الأهلية على مواجهة الزيادة المضطردة فى عدد السكان ، ولم تعد المشكلة تتمثل فى رفع مستوى معيشة المواطنين بقدر ما كانت ترقى إلى وقف تيار الهبوط فى هذا المستوى[1] .

٣- العوامل الفكرية

قد أدى نشاط الاستعمار والأجانب وساعد على ذلك غموض السياسة الاصلاحية فى الدولة إلى أن نشطت حركة النقل من مشروعات الاصلاح فى المجتمعات الغربية إلى بلادنا دون

---

(١) أحمد كمال : مرجع سابق ص ٨٥ .

مراعاة للثقافة المحلية أو الظروف والأوضاع الاجتماعية ، وطغت هذه على مشروعات الاصلاح المحلية التى لم يصبح لها مكان بجانب المشروعات الأجنبية وأصبح الاصلاح بهذا مظهريا وبعيدا عن حاجات الشعب الحقيقية فى أغلب الأحيان .

٤ — فإذا أضفنا إلى هذا أن الخدمة الاجتماعية بمعناها التقليدى القديم وهو الاحسان كانت هى الطابع المميز لجهود الجمعيات الخيرية فى ذلك الوقت .

ومن ثم كانت الخدمة الاجتماعية قبل الثورة ضائعة بين المختصين من ناحية وبين الهواة من ناحية أخرى[١] .

٥ — العوامل التنظيمية

ففى خلال هذه الفترة ظلت الوزارة تلتزم فى تأدية رسالتها نظاما مركزيا يقوم على استقلال كل مصلحة من مصالحها استقلالا شبه تام ، واشرافها اشرافا كاملا على فروعها المنتشرة فى مختلف أنحاء الجمهورية والزامها لهذه الفروع بالرجوع إليها فى أغلب الأمور ، ولما كانت هناك موضوعات تشترك فيها أكثر من مصلحة واحدة من مصالح الوزارة ، وتشترك فيها الوزارة مع وزارات أخرى ، فقد أدى هذا إلى أن تكون بكل مصلحة من هذه المصالح إدارات وأقسام ذات اختصاصات متشابهة ، وازدياد تركيز الأعمال فى كثير من المصالح ، كما أدى استقلال المصالح فى ظل النظام المركزى إلى تعدد فروع الوزارة فى الأقاليم حتى أصبح فى عاصمة كل اقليم تفتيش للفلاح وتفتيش للتعاون ، وتفتيش للضمان ....

---

(١) المرجع السابق .

وقد أدى كل هذا إلى التضارب بين الاختصاصات وبطء الاجراءات وعجز الوزارة عن تحقيق أهدافها ، ولم تنجح أى محاولة لتنسيق الجهود المشتركة ومنع ازدواج الخدمات والتهرب من المسئولية والتنازع على الاختصاص[١] .

ورغم سوء الحالة الاجتماعية فى مصر فى تلك الفترة فان البلاد لا تزال تتردد فى خطوات الاصلاح ، بل لا تزال الجهود المبذولة بعيدة عن أن تحقق اصلاحات اجتماعية شاملة وذلك للأسباب الآتية : -

١- أن فكرة الاصلاح لا تزال غامضة لم تكيفها دراسة عميقة فى الأمراض الاجتماعية وكيفية مواجهة المشكلات الاجتماعية .

٢- لم تضع الحكومة حتى ذلك الوقت برنامجا شاملا يتناول الاصلاح من شتى نواحيه للوصول إلى أهدافه الموضوعية.

٣- لم تخلو برامج الاحزاب التى تتداول الحكم من وضع برنامج عملى لتحقيق الاصلاح الاجتماعى .

٤- كانت الهيئات التى تعنى ببعض نواحى الاصلاح يعوزها شيىء كثير من أسباب التحسين وفى حاجة إلى التأييد الأدبى والمادى الذى يعينها على النهوض بمهمتها .

---

(١) المرجع السابق ص ٨٦ .

٥- أن أهم وسيلة للاصلاح والمضى فيه ، هى تنسيق الجهود المبذولة مطبوعة بطابع التعاون على البر والتعاون والتفانى فى الواجب وموسوما بوحدة الفرض واستقامة التوزيع تؤازره قوة الادارة والرغبة فى الكمال[١] .

المرحلة الرابعة — قيام الثورة سنة ١٩٥٢ إلى الوقت الحاضر

يطلق البعض على هذه المرحلة مرحلة " الانطلاق الثورى ثم " التحول الاشتراكى " ذلك بأن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعتبر بداية تحول أساسى فى برامج الرعاية الاجتماعية ، بل أنها غيرت فلسفة الرعاية الاجتماعية من أساسها وجعلتها حقا لكل مواطن ومسئولية تلتزم بها الحكومة نحو المواطنين جميعا بعد أن كانت لونا من ألوان الاحسان والبر بالفقراء والصدقة من جانب الأثرياء وذوى الجاه للمحرومين البائسين[٢] .

وقد تعرضت وزارة الشئون الاجتماعية منذ إنشائها للكثير من التغيرات فى تنظيمها وفى وظائفها وعلى الأخص بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث أنشأت بعض الوزارات وخوّل إليها جوانب من وظائف وزارة الشئون الاجتماعية مثل وزارة العمل ووزارة الشباب والأوقاف وقد وجد الشعب المصرى بعد نجاح ثورته أنه أمام مجموعة من التحديات القوية الداخلية والخارجية وعلى رأس هذه التحديات :

---

(١) زكى بدوى — مرجع سابق ص ١٢٨ .
(٢) محمد نبهان - مرجع سابق ص ٦١ .

- وجود نظام اقطاعى فاسد يساند الاستعمار ويعرقل أى تقدم ترغب فيه البلاد .
- اعتماد اقتصاديات البلاد على زراعة قديمة ، متوسط انتاجية الفرد العامل بها ضعيفة ومنخفضة وتعتمد غالبا على محصول واحد هو القطن .
- صناعة ناشئة على درجة بسيطة من التطور لا تلعب دورا هاما فى الاقتصاد القومى اقتصاد تابع لأوروبا الغربية عامة والانجليز خاصة .
- فقر شديد متغلغل بين طبقات الشعب .
- مشكلات اجتماعية وصحيحة ناتجة عن الفقر والحرمان كالأمية والمرض والبطالة وانخفاض مستوى الخدمات المقدمة بصفة عامة .
- اعداد متزايدة من السكان تعمل من أجل غيرها وحرمت من كثير من مقومات الحياة الانسانية الكريمة .
- بطالة سافرة ومقنعة منتشرة بين الكثيرين من أفراد الشعب الكادح .
- الإنسان لا قيمة له إلاّ أنه أداة إنتاج فحسب ، ولم تكن هناك ضمانات تؤمن ضد الشيخوخة أو المرض أو البطالة .
- انخفاض معدل النمو الاقتصادى بملازمته بمعدل نمو السكان وبالتالى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى[١] .

---

(١) أحمد خاطر – مرجع سابق، ص ١٠٢ .

- تأثير من عدد ليس بالقليل من أفراد الشعب بالاتجاهات التى بثها الاستعمار مثل السلبية واللامبالاة .

- تطلع شعبى لمستويات أفضل من المعيشة وطموح من أجل تحقيق هذا الغرض وسخط عام على الأوضاع الاقتصادية التى خلفها الاستعمار ، والاقطاع والرأسمالية مما أدى إلى حدة الصراع الاجتماعى بين الفئات المحدودة من المالكين التى يساندها الاستعمار وبين باقى طبقات وفئات الشعب من الكادحين .

ومنذ أن قامت الثورة أخذت تعمل جاهدة على توفير برامج الرعاية الاجتماعية للمواطنين وتوسيع نطاقها حتى توفر لهم الخدمات التى كانوا محرومين كالبرامج التعليمية والصحية والاسكان والمساعدات وغيرها للدرجة التى أصبحت فيها برامج الرعاية الاجتماعية تكاد تكون بكاملها واقعة على كاهل الدولة وأصبحت مسئولية من مسئولياتها .

وتقوم فلسفة الرعاية الاجتماعية فى مصر على أن الرعاية الاجتماعية تهدف إلى توفير الحقوق الأساسية لكل مواطن التى تحقق له الحرية الاجتماعية المتمثلة فى حصول المواطن على نصيب عادل من الثروة القومية فى صورة أجور وخدمات ، وأن يتحرر المواطن من كل قلق ناشىء عن الأخطار التى تهدد مستقبله[١] .

وتميزت هذه الفترة بما يلى :

---

(١) أحمد خاطر — مرجع سابق ص ١٠٢ .

(أ) تغير فلسفة الرعاية الاجتماعية وتحمل الحكومة عبئا كبيرا في هذا المجال .

(ب) وعى الهيئات الأهلية لدورها في مجالات الرعاية الاجتماعية مؤازرة للحكومة وتحملا للعبء معها .

(جـ) سيادة مبدأ تكافؤ الفرص وحق كل مواطن في إشباع احتياجاته الأساسية لتحقق له الحرية الاجتماعية التي اعتبرت أساسا للحرية السياسية .

(د) صدور عدد كبير من التشريعات التي تكفل حق كل مواطن في الرعاية الاجتماعية المناسبة ، وتتلخص الحقوق الأساسية لكل مواطن فيما يأتي .

- حقه في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة .
- حقه في الحصول على قدر من التعليم الذى يتناسب مع قدراته .
- حقه في الحصول على العمل الذى يناسب استعداداته ومهاراته .
- حقه في الحصول على التأمين الكافي ضد المرض والشيخوخة والبطالة والاخطار التي تهدد كيانه ومستقبله وتؤثر في استقراره[١] .

---

(١) محمد بنهان – مرجع سابق ص ٦٢ .

٢ – الرعاية **الاجتماعية فى أوربا**

كان النظام الاقطاعى يسود أوروبا ولم يكن هذا النظام حريصا على تقديم رعاية اجتماعية حقيقية ومنظمة لعامة الشعب، وكانت الكنيسة هى المؤسسة التى تقدم بعض الوان الرعاية الاجتماعية ، كذلك كان النبلاء والاثرياء يقدمون بعض الطعام والعلاج والكساء للمحتاجين ، ثم قامت الطوائف الحرفية أو المنظمات الحرفية تجمع بعض النقود من أفرادها وتخصصها للصرف على المحتاجين منهم ، ولكن نظام الطوائف لم ينجح نجاحا كافيا ، ومن أسباب فشله أن الحكومات لم تمد له يد العون ولم تدعمه بأى اعانات فلم يتمكن من مواجهة الحالات المتزايدة المحتاجة إلى المعونة ، كما أن الكنيسة فى ذلك الوقت أحست بأن هذه المنظمات قد تضعف من مكانتها التى كانت تستأثر بها فى مجال الرعاية الاجتماعية[١] .

كان نظام الاقطاع على استغلال الأرض والإنسان يشكل عقبة فى وجه أى تقدم اجتماعى وقد تميزت هذه الفترة – الرعاية الاجتماعية فى أوربا حتى نهاية القرن الخامس عشر – بتقديس السلطة ولا سيما :

(أ) تقديس السلطة الدينية والدنيوية وازدياد ضغطها على أفراد المجتمع .

---

(١) محمد نبهان – الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع التطبيقى – مرجع سابق ص ٤٠ .

(ب) ازدياد الاهتمام بالمحافظة على النظم الاجتماعية القائمة كالأسرة والاعراف والعادات والتقاليد إذ أن مجرد التفكير في تعديلها يحمل التهديد للمجتمع برمته .

(جـ) ازدياد الاهتمام بالتنظيم " الهيراركى " بوصفه ضرورة لقيام النظم الاجتماعية بوظائفها فهو ضرورى للأسرة على سبيل المثال (الزوج فى مقابل الزوجة والابناء) وهو ضرورة للدول (الحاكم فى مقابل المحكومين) فالتدرج الاجتماعى كان ركيزة الاستقرار الاجتماعى .

(د) أن الكنيسة هى المؤسسة الرسمية الأساسية التى كانت تقوم بمهمة الرعاية الاجتماعية (ولا سيما مساعدة الفقراء) . ، كما بدأت بعض الهيئات الدينية – التطوعية فى العمل لمساعدة الفقراء .

(هـ) كان بعض النبلاء يفتحون أبواب قصورهم لاطعام الفقراء على سبيل الاحسان .

(ز) كانت " الطائفة " "Guild" تتولى مساعدة أتباعها فى بعض الأحيان[١] .

وفى سنة ١٥٣٦ أصدر البرلمان الانجليزى قانونا يقضى بتكليف بعض الموظفين العموميين بجمع التبرعات الاختيارية

---

(١) ثروت اسحاق – مرجع سابق ص ٥٠ .

لتوزيعها على المحتاجين من العجزة وذوى العاهات والمرضى والفقراء منعاً لهم من التسول الذى صدر فى نفس العام قانون بتجريمه ، ولكن هذا القانون لم يستطع أن يوفر الرعاية اللازمة للاعداد المتزايدة من المحتاجين ، وفى سنة ١٥٧٢ صدر قانون بفرض ضريبة عامة لتوفير الاعتمادات اللازمة للمحتاجين ، وفى سنة ١٦٠١ (فى عهد الملكة اليزابيث) صدر قانون الفقر وأهمية هذا القانون تتمثل فى أنه يعتبر بداية اعتراف الدولة بمسئولياتها فى تقديم الرعاية الاجتماعية للمجتاجين ، فكان بذلك أول شكل من أشكال الرعاية الاجتماعية الحكومية ، فقانون الفقراء واجه لأول مرة مشكلة الفقر على أساس اعتراف الدولة بحق الفقراء فى الرعاية ، وبموجب هذا القانون تم تعيين جباه الضرائب يحصلونها من القادرين ويتم توزيع حاصلتها على المحتاجين ، كذلك تضمن القانون تشغيل القادرين على العمل ، رجالاً ونساء وأطفالاً – اجبارياً وإلا أودعوا السجن ، أما غير القادرين فكانوا يودعون فئ ملاجىء أو يعطون معونات مالية أو عينية[1] .

وأقر هذا القانون (القانون الاليزابيثى للفقراء) مبدأ جديد فى الرعية الاجتماعية فى ذلك الوقت ألا وهو مسئولية المجتمع المحلى فى رعاية الفقراء الذين حرموا من رعاية الفقراء كما تقتصر مسئولية المجتمع المحلى على الأشخاص الذين ولدوا فيه واقاموا فيه لمدة

---

(١) محمد بنهان ، مرجع سابق ص ٤٠ .

ثلاث سنوات بصفة مستمرة أى الاقامة المستمرة تعتبر شرطا ضروريا للحصول على المساعدات المقررة من جانب السلطة المحلية ، كما الزم هذا القانون وأكد على مسئولية الأقارب نحو رعاية الشخص المحتاج أى أن الأسرة أو الأقارب ملزمين ومسئولين مسئولية مباشرة عن رعاية الفقراء منهم ولا تتدخل السلطات المحلية فى رعاية المحتاجين منهم إلا إذا ثبت عجز أسرهم أو أقاربهم بهذه المسئولية (١) .

ويقسم قانون الفقر المحتاجين إلى ثلاث فئات ، ولكل فئة نوع معين من المساعدات يتفق مع احتياجها الفعلى ، وهذه الفئات هى : -

١ – الفقراء القادرون على العمل :

وبفرض القانون الاليزابيثى الذى صدر عام ١٦٠١ على هذه الفئة العمل ويحرمها من أى مساعدة مالية أو عينية ، فإذا لم تتوفر فرص للعمل لهذه الفئة فإن الدولة تقوم بتشغيلهم فى المؤسسات التابعة لها ، وهى مؤسسات أنشئت لتشغيل هذه الفئة وايوائهم فى نفس الوقت ، وفى حالة رفض الشخص العمل فى هذه المؤسسات يودع فى السجن .

وقد أعطى هذا القانون للأبرشية الحق فى إعادة المتسولين الذين يغدون إلى المجتمع الذى أقاموا فيه خلال السنوات الأخيرة.

---

(١) أحمد خاطر – مرجع سابق ص ٩٥ .

٢ – الفقراء العاجزون عن العمل :

وتشمل هذه الفئة اليتامى واللقطاء والأطفال الذين هجرهم عائلهم أو كان عائلهم فقيراً بدرجة لا تسمح له باعالتهم ، وقد كان الاجراء الذى يُتبع مع هؤلاء أن تعرض الابرشية هؤلاء الأطفال على المواطنين ومن يرى منهم أنه يستطيع ايواء ورعاية أحدهم دون مقابل فانه يأخذ الطفل ويكون مسئولاً عنه فى هذه النواحى ، كما كان يعرض الأطفال على أصحاب الحرف حيث يتعلم الطفل الحرفة التى يمارسها عائله الجديد ويعيش معه ويقوم بخدمته إلى أن يبلغ الرابعة والعشرين من عمره ، أما الفتيات فيقومن بالخدمة فى المنازل إلى أن يصلن سن الواحد والعشرين أو يتزوجن خلال هذه الفترة ، أما الأشخاص الذين عهد إليهم بتنفيذ القانون فقد سمى " بمراقبى الفقراء " فقد كانوا يتلقون طلبات الفقراء حيث يقومون ببحث حالتهم ثم يقررون الاجراء المناسب بالنسبة لكل مرحلة[١] .

الاّ أن " قانون الفقر " لم ينجح فى علاج مشكلة الفقر علاجاً جذرياً فلم يكن توفير المصانع الكافية لتشغيل كل القادرين على العمل والمحتاجين إليه ، ولعل هذا القانون قد فشل أساساً لأنه لم يقض على أسباب الفقر الحقيقية ، فهو لم يعالج الأوضاع الاجتماعية التى كانت سبباً لظهور الفقر كمشكلة اجتماعية .

---

(١) انظر : أحمد خاطر – مرجع سابق ص ٩٥ ص ٩٦ .

وقد ظهر عدد من المفكرين الانجليز باراء جديدة تتمشى مع آراء الطبقة البرجوازية التى سيطرت على المجتمع ذلك الحين ، فقام " أدم سميث " Adam. Smith يحذر من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية وينادى بترك الأمور للتوازن الطبيعى الذى يُسير الحياة على أحسن وجه ، وبالتالى فإن الدولة – فى رأيه – ينبغى ألا تتدخل فى الأوضاع الاجتماعية لأن الفقر ظاهرة طبيعية ضرورية ، وقام " مالتس " Malthus هو الآخر يدعو إلى نظريته الشهيرة التى تحذر من أن السكان يتزايدون بسرعة ، ولكنه يرى أيضاً أن الطبيعة تواجه الموقف على أحسن وجه فتحُدث التوازن عن طريق الحروب والاوبئة والزلازل والفيضانات وما إليها من الكوارث التى تقلل من عدد السكان وتعيد التوازن ، لهذا فقد عارض " مالتس " برامج مساعدة الفقراء بحجة أن ذلك يدفعهم إلى الانجاب والتكاثر فيزيد السكان ويلوح بشبح الحاجة من جديد[١] .

مجال رعاية الأطفال

وفى مجال رعاية الأطفال ١٨٠٢ صدر قانون يحدد ساعات العمل للأطفال ، فلا يعملون أكثر من ١٢ ساعة يومياً ولا يعملون ليلا كما يعمل الرجال ، وفى سنة ١٨٩١ صدر قانون يحرم تشغيل الأطفال الذين يقل سنهم عن تسع سنوات ، كما يحدد

---

(١) محمد بنهان – مرجع سابق ص ٤٢ .

ساعات عمل الأطفال الذين لا يبلغون السادسة عشرة فلا يزيد عن ١٢ ساعة يوميا ، وفى سنة ١٨٨٧ صدر قانون يحرم تشغيل الفتيات الذين يقل سنهم عن ١٨ سنة أكثر من ١٠ ساعات يوميا ، كذلك قامت جهود أهلية متعددة بتقديم الوان الرعاية الاجتماعية محاولة الاسهام فى علاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

وفى سنة ١٨٦٩ تكونت جمعية لتنظيم الأعمال الخيرية فى لندن وأطلق عليها اسم " جمعية تنظيم الأحسان " إلى جانب قيام هذه الجمعية ببحث حالات المحتاجين والإشراف على توزيع الاعانات عليهم ، وكانت هذه الجمعية تقوم بتنسيق العمل بين الهيئات والجمعيات الخيرية المختلفة منعا لتكرار جهودها ومنعا للعملاء من أن يحصلوا على اعانات من هيئات متعددة فى وقت واحد فيحرموا غيرهم منها[١] .

– ويعتبر " القانون الاليزابيثى " بمثابة نقطة تحول فى مجال الرعاية الاجتماعية إذ ساعد على ظهور فئة جديدة من العاملين فى مجال الرعاية الاجتماعية تقوم بهذا العمل على أساس أنه عمل رسمى كلفتهم به الدولة وهذه إشارة إلى التحول فى العمل الاجتماعى من التطوع والاحسان إلى عمل تكلف به مجموعة معينة من العاملين .

---

(١) محمد بنهان – مرجع سابق ص ٤٢ .

وقد أرسى " القانون الاليزابيثى " مجموعة من المبادىء والقواعد فى مجال الرعاية الاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال :

١- مسئولية المجتمع عن رعاية المحتاجين من أفراده ليست مسئولية واقعة على كاهل الهيئات الخيرية والمؤسسات الدينية.

٢- مسئولية المجتمع عن رعاية المحتاجين من أفراده ليست مسئولية مطلقة ولكنها محدودة بحدود معينة ، وفى مقدمتها التزام الأسرة ة والأقارب نحو الفرد المحتاج وذلك حرصا على التماسك الأسرى بالاضافة إلى وجوب الاقامة فى منطقة معينة حتى لا تحدث هجرة مستمرة من مجتمع لآخر طلبا للمساعدة .

٣- رعاية الفقراء والمحتاجين لم تعد عملية فردية أو علاقة بين المتصدقين والمتصدق عليهم ، وإنما أصبحت عملية منظمة يُشرف عليها المجتمع خاصة فى بداية الثورة الصناعية .

٤- مسئولية المجتمع تجاه الرعاية الاجتماعية قاصرة على العاجزين عن العمل أو الذين لا يستطيعون اعالة أنفسهم ، أما القادرون على العمل فإن مسئولية المجتمع تجاههم تتحدد فى توفير فرص العمل أمامهم .

٥- بدء بحث حالة الفقير أو المحتاج قبل تقرير نوع الرعاية التى يحتاجها وقد كشف التطبيق الفعلى لهذا القانون على كثير

من المساوىء ، فقد ساءت الحالة فى بيوت العمال وهى المؤسسات التى كان القادرون على العمل يودعون بها ، ولم تكن هذه المساوىء راجعة إلى القانون نفسه بل عدم ملائمة القانون للأحداث الاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها انجلترا وخاصة خلال القرن الثامن عشر ، والتى أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر ، فقد انتقلت من المنازل والمحلات الصغيرة نتيجة الثورة الصناعية إلى المصانع الكبيرة التى تضم أعداد كبيرة من العمال ، وقد أدى استخدام الاله إلى توفير كثير من الايدى العاملة ، وأدى هذا إلى ظهور مشكلة البطالة والتسول بين الفقراء وانخفضت مستويات الأجور بدرجة لا تفى باحتياجات العمال فأدى هذا إلى توفير كثير من الايدى العاملة وأدى هذا إلى ظهور مشكلة البطالة والتسول بين الفقراء وانخفضت مستويات الأجور فى المصانع بدرجة لا تفى باحتياجات العمال فأدى هذا إلى خلق مشكلة البطالة وانتشار التسول بين العاطلين[١] .

ومن أهم ملامح الرعاية الاجتماعية فى المجتمع الانجليزى حركتين كانا لهما الاثر الفعال فى توجيه وتحديد معالم الرعاية الاجتماعية فى هذا المجتمع وهما :

١- حركة تنظيم الاحسان .

٢- حركة المحلات الاجتماعية .

---

(١) أحمد خاطر — مرجع سابق ص ٧٤ .

١ – حركة تنظيم الاحسان :

استطاع قانون الفقراء الجديد (١٨٣٤) أن يقلل من الأعباء المالية التى يتطلبها تمويل القانون واستطاع أن يقضى على كثير من أوجه الفساد الادارى الذى صاحبت تنفبذ هذا القانون وأن ينمى ويزيد فعالية الهيئات المسئولة عن تنفيذه ، ورغم ذلك فقد وقف القانون موقف العاجز أمام التفاوت الكبير بين الثراء الفاحش للرأسماليين أصحاب المصانع وبين الفقر والبؤس والحرمان الذى كان من سمات الطبقات الكادحة فى الصناعة ، ولذلك فإن النشاط الحكومى قد عجز عن مواجهة الاحتياجات المتزايدة للرعاية الاجتماعية مما أدى إلى تنشيط القطاع الأهلى الذى أنشأ كثير من الجمعيات الخيرية والأهلية التى ساعدت النشاط الحكومى .

وقد ازدادت هذه الهيئات بشكل ملحوظ مما أدى إلى فقد الانسجام بين الهيئات الحكومية والهيئات الاهلية فى مجال رعاية الفقراء والمحتاجين ومن ثم أنشئت " جمعية تنظيم الاحسان " بمدينة لندن ١٨٦٩ وذلك للتنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية ، وقامت الجمعية بتقسيم مدينة " لندن " إلى عدة أقسام أو مناطق خصصت لكل منطقة مجموعة من المتطوعين يتولون رعاية الفقراء ، ويستطيع العاملون فى هذه الهيئات التنسيق بين مختلف الجهود الأهلية والحكومية حتى لا يحصل فرد واحد على أكثر من مساعدة من أكثر من هيئة(١) .

---

(١) أحمد خاطر – مرجع سابق ص ٧٦ .

٢ – حركة المحلات الاجتماعية

أسس هذه الحركة مجموعة من قادة الاصلاح الاجتماعى فى انجلترا فى القرن ١٩ وعلى رأس هذه المجموعة " أدوارد اينسون " وصمويل بارنت " حيث إتجه التفكير نحو الثورة على المنهج التقليدى فى معالجة الفقر والبؤس والحرمان السائدة حيث كان الاعتقاد السائد بينهم أن علاج هذه المشاكل الفعال يجب أن ينبع من طريقة المعيشة بينهم وتنمية الروابط الوثيقة معهم وهكذا ظهرت هذه الحركة التى تحدد هدفها فى العمل على محاربة الفقر والجهل والأمية والقضاء على البؤس والحرمان والاستغلال وذلك عن طريق الاقامة الفعلية بين هذه الطبقات فى الاحياء الشعبية الفقيرة ، وقد استطاعت الحركة أن تجند مجموعة كبيرة من طلاب الجامعات فى " لندن " للعمل التطوعى فى المحلات الاجتماعية فى الأحياء الفقيرة[١] .

وقد شهد عام ١٨٨٤ محاولة جديدة هامة حيث أنشئت فى لندن " مجلة اجتماعية " باسم " قاعة توينبى " بهدف رفع مستوى الطبقات الفقيرة والقيام بدراسات وبحوث اجتماعية وتقديم مقترحات للاصلاح وتنوير الرأى العام بأهم المشكلات الاجتماعية وحثه على التفكير فى علاجها [٢] .

---

(١) المرجع السابق ص ٧٨ .

(٢) محمد بنهان – مرجع سابق ص ٤٣ .

وكانت هذه المجلة " توينبى " تخليداً لذكرى أحد رواد هذه الحركة (الاصلاح الاجتماعى) وهو " أرنولد توينبى " وقد اتخذت المجلة لنفسها ثلاثة أهداف كانت تسعى لتحقيقها وأصبحت بعد ذلك بمثابة الخطوط العريضة لسياسة المحلات الاجتماعية وهى :

١- رفع المستوى التعليمى والثقافى لفقراء الحى .

٢- دراسة أحوال الفئات المحتاجة فى المجتمع والكشف عن نواحى الاصلاح المجتمعى .

٣- العمل على توعية المواطنين واستثارتهم لعلاج المشكلات الاجتماعية والثقافية والصحية فى مجتمعهم .

ويمكن تحديد جوهر ومضمون حركة المحلات الاجتماعية بأنه ينحصر فى خلق رابطة قوية مستمرة ومتحدة بين فئة المثقفين فى المجتمع من الرجال والنساء وبين الطبقات المحرومة فى هذا المجتمع ، إذ عن طريق هذه الرابطة يمكن رفع المستوى الثقافى للطبقات الفقيرة والمحرومة من ناحية ومن ناحية أخرى توسيع مدارك الفئة المثقفة حيث تفتح أمامها آفاق جديدة للمعرفة .

مجال التأمين الاجتماعى ورعاية العمال ..

صدر سنة ١٨٩٧ قانون " التعويضات الاجتماعية " الذى يلزم صاحب العمل بتعويض العامل ويعطيه معاشاً حين يبلغ سن

الشيخوخة (أكثر من ٦٠ عاما) مادام محتاج إلى المعاش أو المعونة وفى سنة ١٩١١ صدر قانون التأمين القومى والعلاج الطبى ضد التعطل ، وفى سنة ١٩٤٢ صدر تقرير " بيفردج " الشهير نسبة إلى " سير وليام بيفردج " وهو التقرير الذى أعدته لجنة برئاسته قامت بدراسة قوانين المساعدات والتأمين الاجتماعية وقدمت مقترحاتها فى هذا التقرير ، ومن أهم توصيات تقرير بيفردج :

١- حق العمال فى معاشات اسبوعية فى حالة تعطلهم أو اصابتهم بمرض يقعدهم عن العمل .

٢- حق العمال فى معاشات التعويضات المناسبة التى تلتزم بها الدولة ويلتزم بها أصحاب الأعمال .

٣- حق العمال فى معاشات عند التقاعد (حين يبلغون سن الستين) .

٤- تقديم إعانات للأسرة المحتاجة تزيد بزيادة عدد أطفالها .

٥- تقديم الرعاية الطبية من فحص وعلاج ودواء مجانا .

على أن يسهم الفرد بنصيب من نفقات المشروع ، ويسهم كل من صاحب العمل والدولة بنصيب آخر ، وفى سنة ١٩٤٦ صدر قانون " التأمين القومى " متضمنا أهم المبادىء التى أوصى بها تقرير " بيفردج " .

مجال رعاية الأمومة والطفولة

اهتمت انجلترا بانشاء مراكز ومستوصفات ترعى الحامل وتساعد فى عمليات الولادة ثم تعنى لالام بعد ذلك وتقدم خدمات لها زلطفلها وتصرف لهم المساعدات بسعر رمزى ، كما يقوم الأطباء بالكشف الدورى على الأم والطفل وعلاج من يستحق العلاج .

مجال رعاية الشيخوخة

اهتمت حكومة انجلترا بالمسنين فانشأت لهم مساكن خاصة مزودة بما يحتاجون إليه مجانا أو بأجور بسيطة بحسب حالة كل منهم[1] .

وإذا ما نظرنا إلى الرعاية الاجتماعية فى تاريخ المجتمع الأوربى منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر نجد أن هذه المرحلة قد اتسمت بما يلى :

١ – التقدم العلمى وكان من ثمار النهضة الاوروبى .

٢ – ازدهار حركة الكشوف الجغرافية والامتداد الاوربى تحت بواعث المغامرة والرغبة فى الثراء والحصول على منتجات الشرق، وتعود بدايات هـذه الكشوف إلى منتصف القرن

---

(١) محمد بنهان – مرجع سابق ص ٤٥

الخامس عشر حيث تم اكتشاف رأس الرجاء الصالح وكشف العالم الجديد (الأمريكتين) واستبد النزاع بين البلدان الأوربية علي مناطق النفوذ وتكوين المستعمرات والامبراطوريات الكبرى[١] .

٣ – شهدت نهاية هذه المرحلة قيام ثورات اجتماعية هزت أركان المجتمع الغربى وأسهمت فى تقدمه التكنولوجى فى ظل ما عرف فيما بعد بالثورة الصناعية الانجليزية المنطلق والثورة الفرنسية التى دعت لإرساء دعائم الديموقراطية وبدأ التنظيم الرأسمالى الجديد يعصف بالنظام الاقطاعى فى المجتمع .

٤ – كان التفكير الاجتماعى فى أوربا واقعا تحت تأثير التجاريين ممن تبنوا الدعوة للاستعمار والرغبة فى المنافسة ودفع الحركة التجارية منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ثم ظهرت حركة الطبيعيين – Physiocrat – الداعية لتخفيف حدة الفقر – الذى كان يعانيه العامة – ومكافحة البؤس .

والملاحظ أن الرعاية الاجتماعية فى ذلك الوقت قد تطورت تحت تأثير هذه الظروف وأخذت عدة صور ومنها :

أولاً : ظهور الهيئات الدينية

مثل جماعة " الاستبارية " التى أسسها " جى دى بونتبيليه " للتتولى توزيع المساعدات المالية على الفقراء ومساعدة المرضى–

---

(١) ثروت إسحاق – مرجع سابق ص ٥١ .

– بهدف التعاون مع الكنيسة فى الأخذ بيد هذه الفئات ، وأدت حركة الاصلاح الدينى فى أوربا إلى زيادة فاعلية هذه الهيئات الدينية منذ مطلع القرن السادس عشر وفى ظل هذه الظروف أصبح جمع الصدقات وسيلة سهلة للحياة واضطر رجال الدين إلى تجنيد الطلاب ، والاستعانة بأصحاب القلوب الرحيمة لجمع وتوزيع المساعدات ، بينما كان الأمراء والنبلاء وأفراد الطبقة الارستقراطية – لمبررات بعضها دينية وأخرى اجتماعية – يعتبرون الممول الأساسى لهذه التبرعات .

ثانيا : ظهور الدعوة للاصلاح الدينى

أدى ظهور الدعوة للاصلاح الدينى إلى ثورة فى الاجتهادات الدينية وفى أشكال الرعاية الاجتماعية نفسها ففى ألمانيا نادى "مارتن لوثر" عام ١٥٢٠ بإنشاء صناديق عامة للتبرعات ، وفى سويسرا نادى " الرينج زوينجلى " "Zwingil" عام ١٥٢٥ بخطة لتنظيم الاحسان .

وفى فرنسا أسس الأب " فنسان دى بول " De.Baul جمعية دينية أطلق عليها " سيدات الاحسان " لزيارة الأسر الفقيرة وعندما لم تأتى هذه الجمعية بثمارها أسس " دى بول " جمعية أخرى باسم " بنات الاحسان " وتضم ريفيات فى مقتبل العمر وهبن أنفسهن لعمل الخير فى مجالات رعاية المرضى ومساعدة الفقراء وتعليم أولادهم[١] .

---

(١) ثروت اسحاق – مرجع سابق ص ٥١ ص ٥٢ .

غير أن مشكلات الفقراء فى ظل الدعوة للاحسان قد تفاقمت نتيجة لنقص الموارد وازدياد معدل الفقراء وعدم التنظيم ، وعندما كان الفقراء يفشلون فى الحصول على المساعدات الضرورية كانوا يمثلون مصدراً لازعاج السلطة[١] .

حيث لم تستطع الصناعة الناشئة فى فرنسا على سبيل المثال أن تستوعب المهاجرين الجدد وامتلأت المدينة (ليون) بالمتسولين والمشردين بلا مأوى ... وانتشرت البطالة حاملة معها اعداداً كبيرة من المتعطلين فى الشوارع بدون دخل باحثين عن مصدر لاشباع جوعهم عن طريق التسول أو الجريمة وانتشرت المجاعة بين سكان القرى المحيطة مهددين لأفراد الطبقة الغنية الموسرة ... ، وفى سنة ١٥٢٩ انفجرت مظاهرات الجوع والبحث عن الطعام حاملة معها آلاف الفقراء من سكان المدينة لمهاجمة أحياء الأثرياء وقصورهم ، وكانت الطرقات مليئة بالعمال والحرفيين المسلمين الذين يجوبون الشوارع فيما يشبه حرب الجوع[٢] .

كانت هذه الأحداث ، بمثابة الدوافع الأولى للاهتمام بتوفير الاحسان الاجتماعى فى صورته الدينية من خلال قيام الكنيسة بتوفير الرعاية عن طريق العطايا والهبات المقدمة للفقراء ، غير أن محدودية جهود الكنيسة وضعف امكانياتها أدت إلى العجز عن مواجهة الفقر المتزايد ولم تنخفض اعداد المتسولين والمتشردين،

---

(١) المرجع السابق ص ٥٢ .

(٢) محروس خليفة وآخرون — المدخل فى ممارسة الخدمة الاجتماعية — الجزء الأول ، الرعاية الاجتماعية وقضايا الأمن الاجتماعى — دار المعرفة الجامعية — الاسكندرية ص ٣٦ .

وكانت النتيجة زيادة حدة الاضطرابات والفوضى . الأمر الذى دعا رجال الكنيسة ورجال الأعمال والتجار والأغنياء لانشاء وتأسيس أول دائرة مركزية لتوزيع المساعدات ، تقوم على جمع التبرعات والهبات فى مؤسسة واحدة تتولى توزيعها على الفقراء، وتحدد مسئولية تلك المؤسسة الجديدة فى اعداد قوائم بالمحتاجين من خلال بحث ميدانى للأفراد الفقراء والمتشردين ، لتزويدهم بالخبز والمال وفق معايير أولية ، وتعد جهود تلك الهيئة التى قامت فى مدينة ليون – الأب الروحى – الحقيقى لرعاية الفقراء ...، وبعد مضى سنتين من انشاء المؤسسة (١٥٥٠) أصدر الملك فرانسيس الأول قراره بأن تكون لكل ابرشية فى فرنسا قوائمها التى تسجل فيها الفقراء المحتاجين للمساعدة ، وبدأت معظم مدن أوربا تسعى لانشاء مؤسسات مشابهة للتعامل مع المشردين والمتسولين الذين زادت اعدادهم خلال فترة التحول من النظام الاقطاعى إلى الرأسمالية[١] .

ثالثاً : المناداة بضرورة مشاركة الدولة

بدأت الأصوات تنادى بضرورة مشاركة الدولة فى الاشراف على المساعدات وفرض عقوبات قاسية على المتسولين .

وقد ظهرت برامج عديدة لتنظيم الاحسان ، ففى أسبانيا قام الفيليوف " لويس فيف " j.L.Vives بوضع برنامج مبسط لمساعدة الفقراء فى مدينة " بروجز" واقترح فيه تقسيم المدينة إلى

---

(١) محروس خليفة وآخرون – مرجع سابق ص ٣٧ .

أقسام حيث يتم دراسة الظروف الخاصة بكل أسرة بينما تتمثل المساعدة فى التدريب والتأهيل المهنى والتشغيل بدلاً من المساعدة المادية فضلاً عن إنشاء دور الايواء التى يلحق بها كبار السن والعاجزون عن العمل .

وبعد أكثر من قرنين من الزمان وجد هذا البرنامج سبيله إلى التنفيذ المحلى فى مدينة هامبورج ،

وقد أصدر " هنرى الثامن " فى انجلترا قانونا لمساعدة الفقراء سنة ١٥٣١ ينص على توفير سبل العيش للفقراء والعجزة وذوى العاهات والضعفاء والمرضى بينما خصص العمل اليومى للأفراد الذين بامكانهم الاشتغال[١] .

رابعاً : خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر خولت بريطانيا للهيئات المشرفة على قانون الفقراء ابرام العقود مع أصحاب المؤسسات الصناعية التى تستخدم المعوذين وحضت التشريعات على رفض مساعدة الفرد الذى يمتنع عن الالتحاق ببيوت العمل التى كاد يعزل الرجال فيها عن زوجاتهم مما أجبر الفقراء على تفضيل الحياة فى ظل الفقر المدقع عن الالتحاق بهذه المؤسسات وقد دفع هذا بالبعض – أمثال جوناس هانواى – إلى المناداة باصلاح نظام بيوت التشغيل مما دفع الدولة إلى اصدار التشريعات التى تنص على إبعاد الأطفـــال الأقل من السادسة عن

---

(١) ثروت اسحاق – مرجع سابق ص ٥٣ .

بيوت التشغيل ووضعهم فى حضانة أسر بديلة . كما استبدل نظام التطوع - للإشراف على مؤسسات الفقراء - بمنح مرتبات حكومية لهؤلاء الأشخاص ، وقد شهدت النمسا حركة لانشاء مؤسسة صناعية عام ١٧٩٠ لتصنيع ملابس الجنود مع الاستعانة بحشود الفقراء مما يمكنهم من العمل ، وقد اعتمد نظام المساعدات فى كل من ميونخ وهمبورج - من ناحية التمويل - على الضرائب وجمع التبرعات ،

وأطلق على هذا النظام " نظام البرفلد " فيما بعد نسبه إلى المدينة التى تبنت الخطة نفسها سنة ١٨٥٣(١) .

(١) المرجع السابق

الرعاية الاجتماعية منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر

شهدت هذه الحقبة اهتماما واضحا بالرعاية الاجتماعية القائمة على أساس البحث العلمى ، فهى الحقبة التى شهدت ظهور علم الاجتماع ودراساته على يد بعض الرواد أمثال : أوجست كونت ، واميل دوركايم ، وماكس فيبر ، كتيلية Quetlet ، ولبلاى Le.play ، وبارك Park ، وبيرجس Burgess وغيرهم، فضلا عن أن هذه الحقبة قد شهدت ظهور البيان الشيوعى : -Lhe. Commmnist. Manifesto- الذى قلب الكثير من المفاهيم الخاصة بالطبقة فى المجتمع من جهة أخرى ، وأدى هذا بدوره إلى التأثير فى الفلسفة الاجتماعية للطبقة الفقيرة ، فظهرت المقالات التى تدعو للاهتمام بالطبقة العاملة والفقراء مثل مقالات " هنرى مايهيو " عن فقراء لندن ١٨٤٩ .

وقاد " تشارلز بوث " Booth عمليات البحث الاجتماعى لارباب الحرف من العمال للتعرف على ظروفهم المعيشية والمهنية ، كما قاد " روانترى " دراسة أخرى كشفت عن أن ربع سكان " يورك " يعيشون فى فقر موقع[١] .

الرعاية الاجتماعية فى انجلترا

قطعت انجلترا شوطا فى التحول نحو الاقتصاد الرأسمالى أكثر من غيرها من بلدان أوربا ، وكانت من أول الدول التى حاولت تنظيم جهود رعاية الفقراء مع السنوات الأخيرة من القرن

---

(١) ثروت اسحاق ، مرجع سابق ص ٥٤ .

الخامس عشر الميلادى ، ومما يذكر أن نمو الصناعات الخشبية فى انجلترا – أدى إلى تغيير الحياة الزراعية مع نمو الصناعات الجلدية التى كانت تدر ربحا أكبر وتحولت الأنشطة الاقتصادية من الزراعة إلى الرعى – واجبر عدد كبير من الفلاحين إلى بيع أراضيهم أو طردهم منها لتحويلها إلى مراعى للأغنام للاستفادة بها فى الصناعات الجلدية ، وكانت النتيجة زيادة عدد الفقراء ومزيدا من حوادث الاضطراب والشغب بين الفلاحين ، وعندما أصبح الشعور بالقهر طاغيا ، كانت أحوال الشغب والثورة ضد الظلم والاضطرابات المنظمة هى النتيجة مرورا بحوادث عديدة فى سنوات (١٣٨١-١٤٦٠) ، ١٥٣٦ ، ١٥٤٩ ، وبدأت أولى الجهود المنظمة لمواجهة أحوال الفقر مع البديات المبكرة للقرن السادس عشر ، حيث حاولت الحكومة المركزية مواجهة الاضطرابات فتدخلت فى سنة ١٥٢٨م لاجبار أصحاب مصانع الملابس على تعويض العمال الذين تضرروا من انخفاض الانتاج والمبيعات نتيجة لحرب (الفلاندرز) كما أصدر " هنرى الثامن " قانونا يحدد الخراف التى يمتلكها الفرد كمحاولة أولى للحد من الاتجاه نحو الرعى وإحلال النشاط الزراعى والحد من هجرة الفلاحين للمدن بتشجيعهم على الاستقرار فى الأراضى الزارعية ومن ثم السيطرة على الاضطرابات التى يحدثونها فى المدن[١] ،

وفى سنة (١٥٣١) – كما سبق أن ذكرنا فى عرضنا للرعاية الاجتماعية فى أوربا – سارعت الحكومة بالتحرك نحو تنظيم تدابير الابرشيات لمواجهة حاجات الفقراء وتنظيم المساعدات

---

(١) محروس خليفة – مرجع سابق ص ٣٨ .

المقدمة لهم ، فاصدر البرلمان قانونا يخول للسلطة المدنية حق تسجيل الفقراء وتنظيم عمليات التسول ، والحكم بالعقوبات المشددة على أولئك الذين يضبطون فى حالة تسول دون تصريح من السلطات المحلية ، ثم صدر قانون سنة ١٥٣٦م يحدد التزام الابرشيات برعاية الفقراء الذين يتبعونها ، وكذلك تنظيم جميع الهبات والصدقات والتبرعات لتوفير الموارد لرعاية الفقراء، ومع هذه التطورات ، ازدادت قوانين تحريم التسول لمنع هذه الظاهرة المهددة للحياة فى المدن الانجليزية ، بل وصلت قسوة قوانين مكافحة التسول إلى حد الحكم بالاعدام على من يتكرر ضبطهم فى حالات التسول ، ومع السنوات التالية بدأت محاولات جديدة لتنظيم رعاية الفقراء ، فظهرت قوانين رعاية الفقراء " الاليزابيثية " — التى سبق أن تناولناها فى عرضنا للرعاية الاجتماعية فى أوربا — والتى أنشأت أول نظم ضريبية محلية تجمع من السكان لتمويل مساعدات المحتاجين والفقراء ، وكان صدور قانون " اليزابيث " لرعاية الفقراء وهو أول بداية منظمة للتعامل مع الفقراء لقد كانت أليه المساعدات المحلية للفقراء (الابرشية) تنشط للعمل فى أعقاب حدوث أى مشكلة اقتصادية ينجم عنها دفع مزيد من الفقراء والمتسولين والمتشردين للانضمام لجيش الفقراء فى المدن، وهم الذين تحولوا بعد ذلك إلى قوى تثير الشغب والاضطرابات فى القرى والمدن الانجليزية ، وفى بداية القرن الثامن عشر كانت الأغلبية من سكان المناطق الريفية فى انجلترا قد أصبحت مشردة فقدت أراضيها الزراعية ، وتحول سكان هذه المناطق الزراعية إلى قوى عاملة لا تملك أراضيها الزراعية ، وتحول سكان هذه المناطق الزراعية إلى قوى عاملة لا تملك

أرضا بل مجرد تجمعات هائلة من المعدمين المقهورين والتعساء[١] .

ولقد وصلت الموجة الرجعية إلى أقصى درجاتها فى انجلترا فى سنتى (١٨١٩-١٩٢٠) عندما سنت قوانين القمح وقوانين اغاثة الفقراء وغيرها لمصلحة طبقة مالكى الأرض ، فأوصلت الفلاحين إلى مستوى الجوع والتشرد ، ولقد تمثلت هذه الموجة الرجعية فى الغاء المبدأ القانونى الذى يمنع حبس أى فرد بدون محاكمة شرعية (١٨١٧) ومن المعروف أن الثورة الصناعية التى غيرت القرن التاسع عشر قد جاءت بلون جديد من الحضارة ... تلك الحضارة التى انبثقت وتطورت أولا عند الدول الانجلو سكسونية حيث عبرت أول سفينة بخارية إلى المحيط الأطلنطى (١٨١٩) وشهد العقد الثانى افتتاح السكلك الحديدية وانتشر التلغراف فى أوروبا طولا وعرضا فى الأربعينات كما تم بناء عدد من المدن الكبرى ... ولا يمكن أن نغفل أن الصناعة قد تقدمت فى انجلترا فى خطوات سريعة ، وعلى الرغم من ذلك فقد أصيبت انجلترا بعده حوداث سببت أزمات اجتماعية حادة ... فلقد ارتفعت الضرائب وانخفضت الأجور وعمت البطالة ، واستغل الصغار فى المصانع استغلالا قاسيا ،

وبالرغم من ذلك فلقد أخذت انجلترا فى بطء تشعر بمشكلاتها الجديدة وأن شغلتها الحرب مع فرنسا ، وحتى بعد انتهاء

---

(١) محروس خليفة - مرجع سابق ص ٣٩ .

انتهاء الحرب استمرت الموجة الرجعية ولم يتم الاصلاح البرلمانى إلا فى سنة ١٨٣٢ ، ومع ذلك أيضا ظلت القوانين الخاصة بتنظيم عمل الأطفال فى المصانع وتحديد ساعات العمل غير منفذة لوقت طويل وذلك لقلة القائمين على تنفيذها[١] ،

وإذا ما نظرنا إلى ميادين الرعاية الاجتماعية فى انجلترا فى الوقت الحالى لوجدنا ما تتمتع به هذه البلاد من تشريعات حكومية نذكر منها – كما سبق أن أشرنا – قانون بيفردج .Beveridge – وما بعدها مثل دستور الطفل الذى ينظم رعاية الطفولة بواسطة الحكومة وكذلك مشروعات المساكن الشعبية والتعليم الالزامى كل ذلك جاء نتيجة ما مرت به انجلترا من تجارب أثر المحن والفوضى وسوء النظام وازمات الحروب والتى مهدت لانجلترا بأن تتقدم هذا التقدم الهائل فى نظمها الاجتماعية (٢) .

**** تطور الرعاية الاجتماعية فى انجلترا منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن ****

منذ بداية القرن العشرين بدأ ظهور اتجاه معاصر مؤداه أن الخدمات المختلفة التى توجه للأفراد لا يجب أن نقدمها لهم على أساس أنها نوع من الأحسان ، ولكن على أساس أنها مساعدة مالية تقدم للمواطنين شأنها فى ذلك شأن كافة الخدمات الأخرى التى تقدمها الدولة فى مجالات الدفاع أو العدالة أو القانون أو الضبط الاجتماعى .

---

(١) أحمد كمال – مرجع سابق ص ٩٦ .

(٢) المرجع السابق .

ونجد أن ألمانيا فيما بين عامى – ١٨٨٢ – ١٨٨٩ – أقامت نموذجاً لدور الدولة فى تحقيق عوامل الأمن الاجتماعى والضمان الاجتماعى للمسنين والمرضى والمواقف الطارئة التى تقابل الأفراد ، بينما نجد فى الدنمارك وبلجيكا وهولندا قد حذوا حذو كل من نيوزلاندا واستراليا فى وضع وتحديد مستويات للتعليم بحيث يصبح ملزم ، ومن العلامات الواضحة التى تأثرت بها تلك المجتمعات فى انجلترا فى بداية تلك الفترة .

١٩٠٧ – بدأ يظهر مفهوم جديد فى مجال الانحراف مبعثه علاج السوك النحرف وليس منصباً على العقاب .

١٩٠٨ – بدأ اهتمام الدولة بتوفير الدعم المادى لرعاية المسنين .

١٩٠٨ – بدأ ظهور مفهوم رعاية الأحداث من النواحى الاجتماعية وانشاء محاكمة خاصة بهم .

١٩١٠ – بدأت انجلترا تهتم بالمساعدات العمالية وايجاد فرص للعمل ومقاومة البطالة .

١٩١١ – بدأ تشريع بعض القوانين المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية فى حالات المرض والبطالة .

وكان لنشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ الأثر فى توسيع رقعة المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المواطنون فى انجلترا ، كما أنها أضافت إلى رصيدها من المشكلات مشكلات أخرى جديدة لها نوعية خاصة ، وقد استتبع ذلك الاهتمام من قبل الحكومة على تنمية برامج الرعاية الاجتماعية فى مجالات الصحة والرفاهية وفى عام ١٩١٨ – بدأ يظهر الاهتمام برعاية الطفولة والأمومة[1] .

---

(١) أحمد خاطر - مرجع سابق ص ٨٠ .

قانون التأمين القومى ١٩٤٦

يتلخص هذا القانون فى أنه يؤمن على كل شخص فى المملكة المتحدة ضد الأخطار مع مساهمة الأفراد وأصحاب الأعمال ووزارة المالية باشتراكات تدفع أسبوعيا يستثنى من ذلك بعض الأفراد إذا رأى المشرع أن يعفيهم من الدفع بسبب ظروفهم الخاصة مثل المتعطلين عن العمل أو العاجزين عنه والأولاد المتخلفين بالمدارس بشرط أن يكون مطبقا عليهم نظام اليوم الكامل والأشخاص الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للدخول(١) .

مشروعات رعاية الأم والطفولة

قامت انجلترا أخيرا بوضع مشروعات خاصة برعاية الحوامل والأطفال وذلك بانشاء المستوصفات المزودة بالأطباء والأخصائيين للقيام بهذه المهمة على ثلاث فترات قبل الوضع بمعالجة الأمراض التى تنتاب الأم فى هذه الفترة وكذلك فى فترة الوضع وبعد الوضع ، كذلك أنشئت المؤسسات العامة لصرف المواد الغذائية والأدوية الضرورية إما بالمجان أو بأسعار مخفضة(٢) .

الرعاية البديلة

فى الفترة ما بين ١٩١٢ – ١٩٣٠ – بدأ الاهتمام بتوفير الرعاية البديلة للأطفال المعوقين الذين اضطرتهم الظروف للنبـــذ

---

(١) أحمد كمال – مرجع سابق ص ٩٩ .

(٢) المرجع السابق .

والحرمان وبدأت المدارس الخاصة بالمعوقين لمساعدتهم على الاستخدام الأمثل لقدراتهم المتبقاه لديهم ثم بدأت تنتشر مكاتب الصحة المدرسية ومراكز المساعدات العينية التى تقوم بصرف الوجبات الغذائية للأطفال .

وكان دور الدولة تجاه الأطفال الذين تحول ظروف والديهم من الأشراف عليهم أو تقديم الرعاية الصحية وتوفير الغذاء المناسب لهم ،

وكذلك كان الاهتمام مركزاً نحو البرامج التعليمية ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة (الحضانة) بالاضافة إلى المراحل التعليمية الابتدائية والثانوية ، وقد أنشأت فى هذه الفترة مكاتب توجيه لمساعدة الطلاب فى اختيار تخصصاتهم المختلفة بما يتناسب وقدراتهم واحتياجات المجتمع . وأضافت الدولة بعض المستويات إلى أجهزة المجتمعات المحلية فيما بين (١٩١٩-١٩٣٩) من بينها رعاية المكفوفين ، والمرضى بأمراض مزمنة وذلك عن طريق تخصيص ميزانية للمحليات ومساعدات مالية للأجهزة التطوعية للقيام والمساهمة فى هذه المسئوليات ، وفى نفس الوقت اتخذت بعض الخطوات لزيادة فعالية الرعاية وجعلها عملية انسانية مع بعض الفئات مثل :

- المعوقين نفسيا وعقليا .
- المرض بالدرن والأمراض التناسلية .
- التركيز على العمليات الوقائية فى المقام الأول ثم العمليات العلاجية عند التعامل مع المشكلات الاجتماعية[١] .

---

(١) أحمد خاطر – مرجع سابق ص٨١ .

برامج التأهيل المنى

لقد كان للحربين العالميتين الأولى والثانية الفضل فى تشغيل فاقدى البصر فى المصانع وغيرها أثناء تغيب الشباب فى الحرب وبعد انتهاء الحرب عاد الكثير من الجنود وقد بتر ساقهم أو كف بصرهم وما إلى ذلك من مآسى الحروب ، استدعى كل ذلك إقامة البرامج الخاصة بتأهيل هؤلاء الجنود وتكييفهم للمجتمع . ومن ثم نجد أن الكثير من مكفوفى البصر يعملون فى المصانع ، كما سنت الحكومة الانجليزية قانون سنة ١٩٤٤ بتأهيل العجزة ومشوهى الحرب والزمت به أصحاب الأعمال بتشغيل وتدريب نسبة معينة من عدد العمال المشتغلين بكل مصنع[١] .

رعاية المسنين

اهتمت انجلترا منذ سنة ١٩١٩ بالمسنين فيها وذلك بأن :

١- انشأت لهم مساكن خاصة روعى فيها أن تكون فى الأحياء الأهلية بالسكان حتى لا يشعر المسن بأنه فى عزلة ، ولقد أنشأت انجلترا بين الحربين العالميتين مساكن للشيوخ وفق نماذج خاصة أعدها المهندسين .

٢- انشأت مساكن خاصة لايواء المسنين المحتاجين بأجور زهيدة أو بالمجان ويضم كل منها حوالى ٤٠ شيخا ، واعدت هذه المساكن بكل ما يحتاج إليه المسنون كما زودت بالخدم والزائرات الصحيات والاجتماعيات للاشراف على النزلاء وتوفير وسائل الترفيه والراحة لهم .

(١) أحمد كمال — مرجع سابق ١٠٠ .

وبالرغم من كل الجهود المبذولة فإن برامج الرعاية الاجتماعية وحتى عام ١٩٣٩ كانت غير بناءة وبها العديد من الثغرات ، ذلك أن خدمات الرعاية الاجتماعية ومجالاتها كانت وليدة الجهود الفردية لبعض المصلحين الاجتماعيين ولذلك كانت المجالات لا تعبر تعبيرا صادقا عن الاحتياجات الفعلية للمجتمع (لم تعمل وفقا لمبدأ الأولويات) وكان إنتهاك هدنه الحرب العالمية الثانية سببا فى ضعف نظام الرعاية الاجتماعية ، واجلاء النساء والأطفال من المدن إلى الريف هربا من الغارات الجوية ، وازداد الاعداد من الفقراء والمرضى ، واكتشفت الهوة بين مستوى الرعاية الصحية فى المدنية ومستوى الرعاية الصحية فى القرية وإتضحت الحاجة إلى رفع سن الالزام نتيجة التحاق الصغير فى السن فى الأعمال المختلفة وأصبح التدريب البدنى للشباب لازما وضروريا فى هذه الفترة[١] .

وبعد أن نجحت ثورة الجياع ضد الظلم والاستبداد فى فرنسا واطاحت بحكم " لويس السادس عشر " كان من المؤكد أن زحف التهديد باندلاع المظاهرات والخلل قدبات قريبا ومن ثم كانت الحاجة لمواجهة هذه التهديدات المعادية للنظام الاقتصادى والسياسى والاستقرار العام كانت بمثابة الدوافع الأولية التى كثفت الدعوة للاصلاح من أجل برامج الرعاية والمساعدات للفقراء — وتحول نظام رعاية الفقراء الذى بدأ منذ القرن السادس عشر (القانون الاليزابيثى لرعاية الفقراء) من نظام للضبط والتحكم فى المشكلات الاجتماعية وأشكال الشغب والتهديدات التى يثيرها الفقراء ، إلى نظام أساسى عميق الجذور فى حياة المجتمع البريطانى،

(١) أحمد خاطر — مرجع سابق ص ٨٣ .

واصدر البرلمان الانجليزى العديد من القوانين ونظم الضرائب المخصصة لتوفير الأموال اللازمة لرعاية الفقراء ، ومن ثم التوسع فى الانفاق على برامج الرعاية الاجتماعية بشكل غير مسبوق فى التاريخ الانجليزى الحديث ، حيث كان هناك أكثر من ١٠٪ من السكان الانجليزى فى عداد الفقراء والمحتاجين ، وكان التوسع المقابل فى نظام الرعاية مطلبا أساسيا لحماية أحوال هؤلاء المتضررين من الفقراء(١) .

الضمان الاجتماعى فى إنجلترا

فى عام ١٩٤٢ قدم تقريرا إلى مجلس العموم البريطانى متضمنا نظاما للضمان الاجتماعى للشعب الانجليزى يتناسب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والعقلية البريطانية ، ومن أهم ما أوضحه بيفردج فى هذا التقريرما يلى:-

١- أن كل الاراء التى جاءت فيه تمت صياغتها فى ضوء التجارب وفى ظروف الحرب ، وأن الظروف مواتية للاصلاح الاجتماعى الشامل .

٢- أوضح التقرير أنه يجب إصلاح التأمين الاجتماعى فى إطار إصلاح الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة ، لأن الحاجة التى يراد القضاء عليه بهذا التأمين ليست إلا إحدى الأفات الخمس التى تقف حجر عثرة دون إعادة الاصلاح والتشييد ، وأن الأفات الباقيات هى المرض Discasc ، الجهل Ignorance ، والبؤس Sgualor والتقاعس Idleness .

---

(١) انظر : محروس خليفة واخرون — مرجع سابق ص ٤١

٣- أوضح " بيفرج " أنه للوصول إلى الضمان الاجتماعى يجب أحداث نوع من التعاون بين الدولة والفرد ... فعلى الدولة أن تضمن للأفراد الحد الأدنى للمعيشة ، وأن ترفع شعار الحرية وتشجع المنافسة فى المجال الاقتصادى ليرفع الأفراد من مستوى معيشتهم إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى الذى يحدده قانون الضمان الحكومى .

وتتفق نظرية " بيفرج " فى هذه الناحية مع نظريتين هامتين في مجال تحديد دور الهيئات الأهلية بالنسبة للهيئات الحكومية وهما :

(أ) نظرية امتداد السلم Extension Ladder tlheory

وتلك النظرية تقوم على فرض أساسى هو أن الدولة تكفل حدا أدنى لمعيشة أفراد المجتمع ، لذلك فإن الهيئات الاجتماعية الحكومية تقوم بتوصيل الخدمات للأفراد إلى المستوى الذى يحقق الحد الأدنى للمعيشة الذى حددته الدولة ، ويمكن للهيئات الاجتماعية الأهلية أن ترفع من هذا الحد الأدنى بمقدار معين حسب قدرتها وامكانياتها .

(ب) نظرية الاعمدة المتوازية

وهذه النظرية تنادى بأنه يجب أن تؤدى الهيئات الأهلية ما يمكنها أداؤه للحالات التى ترعاها وأن مسئولياتها هى رعاية الحالات التى تقدم لها رعاية تماثل ما تقوم به الهيئات الحكومية ، وقد تقوم الدولة فى هذه الحالة بتحديد القطاعات التى تعمل بها فى مجال الرعاية الاجتماعية وعلى القطاع الأهلى أن يقوم بالتالى بسد الفراغ فى الخدمات التى تؤديها الدولة .

أى أن الرأى الأول ينادى بأن الواجب يقتضى بأن تقوم كل جمعية من الجمعيات الأهلية بمحاولة تحسين مستوى الخدمة التى تقدمها الحكومة وذلك بزيادة مقدارها وتحسين نوعها والإبتكار فى شكلها .

أما الرأى الثانى ينادى بان الواجب يقضى بأن تقوم كل من الجمعيات الأهلية والهيئات الحكومية بتقديم خدمات متوازية أى متشابهة التنسيق بين الجهدين الحكومى والأهلى .

أن الرعاية الاجتماعية فى انجلترا فى غضون القرن التاسع عشر قد اتخذت اتجاهين :

الأول : محاولة علاج الاوضاع الاجتماعية السيئة عن طريق التشريع كما كان يحدث فى الماضى .

الثانى : محاولة علاج تلك الأوضاع السيئة بواسطة جهود أهلية منظمة إلى حدٍ ما تستند إلى فلسفة خاصة تتضح فيها الملامح الاقتصادية والسياسية لرأسمالية القرن التاسع عشر أكثر سماتها بروزاً هى القضاء على نظام الاحسان .

وهكذا بدأت سياسة الرعاية الاجتماعية فى القرن العشرين تتجه نحو الأخذ بفكرة التأمين الاجتماعى ، وبدأت التشريعات الاجتماعية تتجه نحو تأمين فئات معينة من المجتمع كالمسنين والعجزة والعمال . أن ظهور التأمين الاجتماعى يمثل تحولاً جوهرياً فى تاريخ الرعاية الاجتماعية ، وتتضح أهمية هذا التحول عند المقارنة بين طبيعة التأمين الاجتماعى وبين السياسة التقليدية فى منح المساعدات أو الاعانات للفئات المحتاجة ، حيث توضح المقارنة أن هناك فروقاً جوهرية بين الاتجاهين ، وغالبية هذه

الفروق يُعطى للتأمين قدرن اكبر أو ايجابية أكثر فـــى مســـاعدة الفئات المحتاجة فى المجتمع[١] .

إذاً فلقد تحولت الرعاية الاجتماعية إلى الأخذ بفكرة التأمين الاجتماعى بدلاً من الاعانـــات المباشـــرة ، ولقـــد مـــر التـــأمين الاجتماعى فى انجلترا بمراحل عدة ، وظهرت تشريعات متتابعـــة تؤمن الناس ضد بعض أنواع المخاطر وعلى الأخـــص البطالـــة والشيخوخة والترمل واليتيم والعجز والمرض ومنها على ســـبيل المثال لا الحصر :

- فى عام ١٩٤٥ صدر تشريع خاص بمنح علاوات للأسر.
- فى عام ١٩٤٦ صدر قانون الضمان الاجتماعى وأيضا قانون التأمين ضد اصابات العمل .
- فى عام ١٩٤٦ أيضا فى مجال الاسـكان صـــدرت بعـــض التشريعات المتعلقة بالاسكان ونظافة المناطق المتخلفة ، كمـــا بدى الاتجاه نحو تكاليف كافة جماعات المجتمع لتحقيق هـــذا الهدف .
- فى عام ١٩٤٦ – فيما يتعلق بالخدمات الصـــحية – عمـــدت الدولة إلى توفير أعضاء الهيئة الطبية وهيئة التمريض وبنـــاء المستشفيات واعداد كادر من المتخصصين فى هـــذا المجـــال لايجاد رعاية صحية فعالة تكون فى متناول كافة المواطنين .

---

(١) انظر : أحمد كمال مرجع سابق ص ١٠١ .

- فى عام ١٩٤٨ – بدأ الاتجاه الخاص بتوفير الرعاية للأطفال فى الظهور وذلك عن طريق توفير فرص حياة أفضل للأطفال من الأسرة الطبيعية ، وكذلك ظهر الاتجاه الخاص بتوفير الرعاية للزوجات .

- منذ عام ١٩٦٤ وحتى الآن اعتبرت أنشطة الرعاية الاجتماعية فى انجلترا قائمة على معطيات الأفكار والاتجاهات التى سادت قبل ذلك التاريخ[١] ولسوف يتطور أمر مؤسسة الفقر بعد ذلك بالتدخل التدريجى عن طريق سن القوانين إلى محاولة تنظيم الجهود ، ثم تصل دعوة " دولة الرعاية " التى أصبحت بمثابة دعوة أيديولوجية تسعى إلى الاصلاح الاجتماعى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لاعادة بناء المجتمع البريطانى على أساس قوى يمكن معه وصول الكثير من الخدمات إلى السكان ، وتعويض أولئك الذين أصابهم ضرر الحياة الصناعية – الحضرية الجديدة بمشكلات لم يعد فى امكانهم السيطرة عليها ، وتظهر حينئذ قوانين ونظم الضمان الاجتماعى والمساعدات العامة والخدمات الصحية والاسكان والتعليم كتطور جديد يقوم على توسيع مفهوم تدخل الدولة فى خدمات الرعاية الاجتماعية[٢] .

***** اتجاهات معاصرة للرعاية الاجتماعية فى انجلترا *****

يتألف نظام الرعاية الاجتماعية فى انجلترا من مجموعة من البرامج الرئيسية منها :

---

(١) أحمد خاطر – مرجع سابق ص ٨٤ .
(٢) محروس خليفة – مرجع سابق ص ٤١ .

١ – التأمينات الاجتماعية :

وهى برنامج شامل يمثل الهيكل الأساسى الذى يقوم عليه الضمان الاجتماعى ، ويتضمن معاشات للشيخوخة وتأمينات ضد المرض والبطالة والعجز واصابات العمل ، كما يقدم برنامج التأمينات الاجتماعية منحة خاصة فى حالات الزواج والولادة والوفاه .

٢ – المساعدات العامة :

ويشمل برنامج المساعدات العامة القومى نوعين من المساعدات ، النوع الأول من المساعدات تعتبر مادية وموجهة للأشخاص الذين يعانون من العجز الاقتصادى ولا يشملهم بالرعاية برنامج التأمينات الاجتماعية القومى ، والنوع الثانى من المساعدات هى المساعدات الموجهة للأشخاص الذين يقيمون داخل المؤسسات الاجتماعية ولا يستطيعون العناية بأنفسهم[١] .

٣ – علاوات الأسر :

ويقوم هذا البرنامج على صرف علاوات للأسرة ذات الولدين أو أكثر بشرط إلا يزيد سن الواحد منهم عن ستة عشرة عاما وإلى تسعة عشرة عاماً إن كان ما يزال فى مراحل التعليم ، وتصرف هذه العلاوة بناء على طلب من الأسرة .

٤ – الرعاية الصحية :

تعتبر الرعاية الاجتماعية فى انجلترا برنامجا شاملا يقدم لكل المواطنين خدمات صحية تتضمن الفحص الطبى والتشخيص

---

(١) أحمد خاطر — مرجع سابق ص ٨٥ .

والعلاج سواء فى عيادات الأطباء أو المستشفيات ، كما يتضمن هذا البرنامج صرف الأدوية والأطراف الصناعية مجاناً للمواطنين.

كما نجد أنه بعد إنتشار هذه البرامج الحكومية فى انجلترا وتحمل الحكومة أعبائها ، كان لابد من إعادة النظر فى وضع المؤسسات الأهلية وفى شكل العلاقات بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية العاملة فى مجال الرعاية الاجتماعية وأصبح فى الوقت الحالى للمؤسسات الأهلية مجموعة رئيسية من الوظائف فى مجال الرعاية الاجتماعية على وجه التحديد : وهى:

أولاً : الوظيفة المتعلقة بالتجريب :

وتنحصر هذه الوظيفة فى قيام المؤسسات الأهلية بالمشروعات التجريبية لاختبار مناهج جديدة أو برامج جديدة فى مجال الرعاية الاجتماعية وقد تصبح وتتحول هذه المشروعات إذا ثبت نجاحها أو فعاليتها إلى برامج حكومية بالدرجة الأولى .

ثانياً : الوظيفة المتعلقة باستكمال الخدمات الحكومية :

وتنحصر هذه الوظيفة فى إستكمال المؤسسات الأهلية للخدمات التى تقدمها القطاعات الحكومية خاصة بالنسبة للفئات التى لا تشملها البرامج القومية الحكومية أو العمل على اشباع الاحتياجات التى لا تدخل فى نطاقها .

ثالثاً : الوظيفة المتعلقة بالعلاقات العامة :

وفى هذا الصدد تقوم مؤسسات الرعاية الاجتماعية بتوعية الرأى العام فيما يتعلق بوظيفة الخدمات الاجتماعية فى المجتمع ،

ولفت نظرا السلطات الحكومية المسئولة تجاه المشاكل المجتمعية التى تستحق البحث والعلاج .

رابعا : الوظيفة المتعلقة بالبحث والدراسات الاجتماعية :

تمارس المؤسسات الأهلية دورها بالنسبة للبحوث والدراسات الاجتماعية بهدف تحديد الاحتياجات الفعلية للمواطنين فى المجتمع وذلك فى مجال الرعاية الاجتماعية ، كذلك نقترح المؤسسات الأهلية أشكال التشريعات المناسبة والتى تتفق مع التغيرات السريعة التى يعيشها المجتمع اليوم(١) .

ويوضح أحد المهتمين بالخدمة الاجتماعية الرعاية الاجتماعية فى بريطانيا – انجلترا فى النقاط التالية(٢) :

١- كان للحروب التى نشبت فيما بين ١٧٩٣ : ١٨١٥ – فى ظل الثورة الفرنسية والحروب النابليونية أثرها فى زيادة تكاليف المعيشة ، وقد رفض الجنود الذين أصيبوا بالعجز من جراء هذه الحروب الالتحاق ببيوت الفقراء واصروا على الاقامة فى بيوتهم الخاصة .

٢- فى سنة ١٧٩٥ أصدر البرلمان الانجليزى قانون -Speenthamland – الذى يمنظم المساعدة للفقراء فى بيوتهم الخاصة وشمل القانون فئات خاصة أخرى مثل كبار السن وأصحاب العاهات والعجزة فازداد عدد الفقراء وازدادت الحاجة لفرض ضرائب جديدة بينما إتجه أصحاب

---

(١) أحمد خاطر – مرجع سابق ص ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) انظر – ثروت إسحاق – مرجع سابق ص ٥٦ .

الأعمال لتخفيض أجور العمال مع دفعهم للعمل فى مؤسسات الفقراء لاستكمال أجورهم .

٣- قام توماس شالمرز Chalmers – ١٧٨٠ – ١٨٤٧ – بوضع برنامج للمساعدات يعتمد على مساعدات " الجيرة " مع مراعاة العلاقات الإنسانية والشخصية ومناسبة الاعانة للفقير ، وقد حاول " شالمرز " تطبيق هذا البرنامج بأبرشية " ترون tron " ثم ابرشيه سانت جون (التابعتان لمنطقة جلاسجو) حيث يقوم هذا البرنامج على تقسيم المنطقة إلى خمسة وعشرين قسماً مع استخدام البحث والاسقصاء فضلا عن تشجيع الأهل والاثرياء على مساعدة الفقراء وغير القادرين وكانت الكنيسة تسهم كذلك فى إشباع حاجات الفقراء .

٤- فى عام ١٨٣٢ تكونت اللجان الملكية لتنفيذ قوانين الفقراء وانتهت اللجنة سنة ١٨٣٤ إلى تقديم تقريرها الذى أكدت فيه فشل السياسة المتبعة التى كان من شأنها زيادة اعتماد الفقراء على الدولة وزيادة العبء على الضرائب العامة ونص التقرير على تكوين المجلس الأعلى للرقابة والاشراف على الفقراء حيث صدر القانون الجديد للفقراء سنة ١٨٣٤ الخاص بتشكيل اتحادات لتشغيل الفقراء فى كل المقاطعات بالمؤسسات وشكلت لجنة ملكية دائمة لقانون الفقراء حيث نص القانون على خفض المساعدات التى تقدم للفقراء حتى لا يركن العمال إليها وقد خفضت هذه المساعدات إلى أكثر من الثلث بين سنة ١٨٣٤ – ١٨٣٧ ، وتأسست ٢٠٠ مؤسسة لتشغيل العمال الفقراء وتحسين ظروفهم وكان يفصل فى المؤسسة بين الرجال وبين النساء ، وصغار السن وكبار

السن وذوى العاهات وقد أطلق العمال على مؤسسات العمل " سجن الباستيل "[١] .

٥- فى سنة ١٨٤٧ قدمت لجنة قانون الفقراء توصياتها بتوجيه من المصلح الاجتماعى " أدوين شادويك " نتيجة لمجموعة من الدراسات عن أسباب وآثار الفقر ، فأبرزت دور الأمراض المتوطنة وسوء السكن وسوء التغذية وانتشار المناطق المتخلفة والازدحام وسوء المرافق فى خلق الفقر ، ونادى " أدوين شارويك " بالتطعيم ضد الأوبئة العامة بالمجان وانشاء المساكن الشعبية وانشاء الحدائق العامة للترفية والمدارس العامة للتعليم المجانى ، وقد تولى شادويك منصب " المندوب السامى للفقراء " كما واكب ذلك صدور التشريعات الخاصة بحماية الطفولة والعمال واصلاح السجون وغيرها من المجالات .

وقد فشلت قوانين الفقر فى حل مشكلات الفقراء نظراً لأنها قامت على بعض الفروض الخاطئة ومنها :

(أ) أن الشخص مسئول مسئولية كاملة عن فقره .

(ب) الارتكاز على بواعث الرحمة كمساعدة الأهل والاثرياء للفقراء .

(جـ) إشعار الفقراء بالمهانة فى حالة التقدم بطلب المساعدة .

(د) ضآلة المبالغ المقدمة للفقراء .

(هـ) صرامة الاجراءات وسوء المعاملة داخل مؤسسات الفقراء ، فقد أصبحت هذه البيوت أمكنة للتعذيب البدنى والنفسى .

---

(١) اعتمدنا على المصدر التالى : ثروت اسحاق : دور الخدمة الاجتماعية فى المجتمع : مرجع سابق ص ٥٦ حيث تناول هذا المؤلف الرعاية الاجتماعية فى بريطانيا على حين تناولتها العديد من المؤلفات تحت اسم الرعاية الاجتماعية فى انجلترا .

كما قامت الحكومة بتشكيل بعض اللجـــان لدراســـة تنظـــيم الأعمال الخيرية .

٦– فى سنة ١٨٧١ تكونت مجالس الحكومة المحلية وانتقلت إليها وظائف مجلس الصحة وقانون الفقراء بناءً على دراســـات للتعرف على ظروف الفقراء وأحقيتهم فى الحصول علـــى المساعدة ، كما تأسست جمعية تنظيم الأحسان لتنسيق نشاط المؤسسات التى تخدم الفقراء حيث دعمت مبدأ تأهيل الفقير ومطالبته باستغلال طاقته البناءة لاعالة نفسه .

ويمكن تحديد أهم ملامح الرعاية الاجتماعية فى بريطانيا فى مجال الأطفال والعمال والسجون وغيرها من الجوانب فيما يلى[١] :

(أ) مجال الطفولة :

صدرت القوانين المحددة لأعمارهم ولساعات عملهم اليومى وذلك فى سنوات ١٨٠٢، ١٨٣٣ ، ١٨٤٧ .

(ب) اصلاح السجون :

اعتبرت أصوات الدعاة أمثال : **أوجلثوب – Oglethope –** " وهوارد Howard " ثم " ماليزاسيت **فيـرى Frey** " **(١٧٨٠–١٨٤٥) فيما أتبع لتحسين الطعام وتوفير التهوية والنظافة وتعلـــيم الأطفال داخل السجون ، وادخال بعض أنواع العمل والمنتجة وفى** سنة ١٨٩٤ بدأت الدولة فى محاولة فصل الصغار داخل السجون عن الكبار ضمانا لرعايتهم والاشراف عليهم حتى يتســـنى لهـــم العودة لأسرهم مرة أخرى .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٨ .

(ب) العمــــال :

بدأ الاهتمام بالطبقة العاملة بالغاء القوانين التى تمنــع تكتــل العمال – بحجة تعطيل سير العمل – والمطالبة بحقوقهم السياسية خلال أعوام – ١٨٢٤–١٨٣٠– كما سمح لهــم بحريــة تكــوين النقابات العمالية ، ورغم انهيار حركة العمال فى ١٨٤٨ فى كثير من بلــدان غرب أوربا إلا أن بعض دعــاة الاصــلاح أمثــال : "فردريك ، وينسون ، موريس " قد أسهموا فى انشــاء جمعيــات إنتاجية تعاونية بين عمال الصناعة فضلاً عــن تنظــيم فصــول مسائية لتعليم الكبار بينما أسهمت الكنيسة فى تقديم هذه الخــدمات العمالية وقد ظهرت لائحة الاصلاح العمالى ســنة ١٨٦٧ وبــدأ إنتخاب العمال فى نقابات عمالية سنة ١٨٧٤ فباتوا يشكلون قــوة سياسية لا يستهان بها ، وقد ظهر الاهتمام بتحسين مساكن الطبقة العاملة فى انجلترا سنة ١٨٤٢ نتيجة لتوصيات " شادويك وميــل" "Mill" وكارليل "Carlyle" وغيرهم .

٧- بدأ الاهتمام من خلال دعوة روسكن Ruskin – وأوكتافياهيل Mill بمشروعات خيرية لاعادة بناء مساكن الأحياء المتخلفة Slums فى لندن بالاستعانة بالمتطوعات فضلاً عــن انشــاء الحدائق العامة والمؤسسات الترفيهية الرخيصة ، كما ظهرت فكرة المعيشة وســط الطبقــات الــدنيا لمعرفــة ظــروفهم واحتياجاتهم على يــد " دنيســون Denison " ، " بارنــت Barrent " وذلط من خلال العمل على تعليم هذه الطبقــات واثاره وعيها وتبصيرها بالمشكلات الاجتماعيــة والصــحية والمشاكل الشعبية والرسمية فى الاصلاح[١] .

---

(١) ثروت اسحاق : دور الخدمة الاجتماعية فى المجتمع ، مرجع سابق ص ٥٩.

الرعاية الاجتماعية فى فرنسا

عمت الفوضى فى معظم المدن الفرنسية منذ البداية المبكرة للقرن السادس عشر ، وبأخذ مدينة " ليون " كمثال – نجد أن المدينة قد تعرضت للنمو المتزايد فى عدد السكان ، وعمت الفوضى وساد الخلل الذى صاحب التحول الرأسمالى ، ونمت المدينة لتتحول إلى مركز تجارى فى أوربا وخصوصا بعد تمركز صناعات الغزل والطباعة والحديد فيها ، ومع نموها وتطورها ، تحولت إلى منطقة جذب سكانى ليس فقط من بين ما يحيط بها من مناطق ريفية ، بل من مناطق بعيدة فى إيطاليا وألمانيا والفلاندرز – وأدى ذلك لتضاعف عدد سكانها خلال ٤٠ سنة من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٥٤٠م ولم تستطيع الصناعة الناشئة أن تستوعب كل المهاجرين الجدد ، وامتلأت المدينة بالمتسولين والمتشردين بلا مأوى ، كما أن بعض أنواع النشاط التجارى والصناعى كان دوريا وموسميا غير منتظم ، فضلاً عن وجود المنافسة الخارجية، ومن هنا انتشرت البطالة حاملة معها أعداداً كبيرة من المتعطلين فى الشوارع بدون دخل – باحثين عن مصدر لاشباع جوعهم عن طريق التسول أو الجريمة ، مهددين أفراد الطبقات الموسرة ، وعندما إزدادت خسائر المحاصيل الزراعية وانتشرت المجاعة بين سكان القرى المحيطة ، كان هؤلاء يزحفون إلى المدينة بحثاً عن لقمة عيش ، وفى سنة ١٥٢٩ انفجرت مظاهرات الجوع والبحث عن الطعام حاملة معها آلاف الفقراء من سكان المدينة لمهاجمة أحياء الاثرياء وقصورهم ، وكانت الطرقات مليئة بالعمال والحرفيين المسلمين الذين يجوبون الشوارع فيما يشبه حرب الجوع . – " قد أشرنا إلى أمثلة من الرعاية الاجتماعية فى فرنسا فى عرضنا للرعاية الاجتماعية فى المجتمع الأوربى بصفة عامة" .

كانت هذه الأحداث بمثابة الدوافع الأولى للاهتمام بتوفير الأحسان الاجتماعى فى صورته الدينية من خلال الكنيسة التى قامت بتوفير الرعاية عن طريق الهبات والعطايا المقدمة للفقراء ، غير أن محدودية جهود الكنيسة وضعت إمكانياتها أدت إلى العجز عن مواجهة الفقر المتزايد الأمر الذى أدى إلى الاضطرابات والفوضى ، ومن ثم دعا ذلك إلى ضرورة التفكير فى حلول بديلة لمواجهة حالة الفقر المتزايدة ، وقد وصل حكام المدينة إلى استنتاج مؤداه – أنه لابد من البحث عن وسائل وأساليب أخرى فى مواجة مشاكل الفقراء التى لا تؤدى إلى حلها الهبات أو الصدقات ، ومن ثم اجتمع رجال الكنيسة ورجال الأعمال والتجارة والأغنياء من أجل إنشاء أول دائرة مركزية لتوزيع المساعدات ، تقوم هذه الدائرة المركزية على جميع التبرعات والهبات فى مؤسسة واحدة تتولى توزيعها على الفقراء ، وتحددت مسئولية تلك المؤسسة فى اعداد قوائم بالمحتاجين من خلال بحث ميدانى للفقراء والمشردين .... ، وتعُد تلك الجهود التى قامت فى مدينة " ليون " تجربة رائدة – الأب الروحى – الحقيقى لرعاية الفقراء ، ....، وبدأت معظم مدن أوروبا تسعى لانشاء مؤسسات مشابهة للتعامل مع المتشردين والمتسولين(١) .

الرعاية الاجتماعية فى الولايات المتحدة

ازداد تيار الهجرة إلى أمريكا فى غضون القرن السابع عشر والثامن عشر وتدفق الانجليز والألمان والفرنسيون والاسكتلنديون وغيرهم ممن استحوذ عليهم الحماس للعمل فى الأرض الجديدة

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر — محروس خليفة ، مرجع سابق ص ٣٦ .

هربا من القيود الاقتصادية والسياسية والدينية في مواطنهم الأصلية ، وقد اعتبر هؤلاء الفقر صورة من صور الكسل والخمول ، ورغبة في تجنب الضرائب التي يمكن أن تفرض عليهم لمساعدة الفقراء ، وعندما زاد عدد الفقراء بصورة ملحوظة تكفلت المدن بتوفير الضروريات لهم عن طريق الغرامات والضرائب ، وكان على الفقير أن يؤدى " يمين الفقر " ويسجل في قوائم الفقراء ويعرض إسمه ومقدار ما يحصل عليه من مساعدة في الصحف والأماكن العامة[١] .

وقد بدأ تكوين المجتمع الأمريكي من طوائف المهاجرين التي تدفقت على القارة الجديدة من أوروبا وسائر بلاد العالم ، وكان لتدفق هؤلاء الناس بأوضاعهم الاجتماعية المختلفة ومشكلاتهم المتباينة أثره في ظهور العديد من المشكلات التي تحدت هذا المجتمع وتطلبت حلولا عاجلة ، من ذلك على سبيل المثال : مشكلات العبيد والنتشار الأمراض والأوبئة والفقر والتعطل والتسول وغيرها ... لهذا نشط المفكرون يبحثون عن حل لمشاكل الفقر ووسائل لتحسين أحوال الطوائف المحتاجة ليتبينوا مشكلاتها وامكانياتها وليواجهوها التوجيه المناسب ، وهكذا بدأت أول خيوط الرعاية الاجتماعية [٢] .

ولقد جاءت نظم الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية متأثرة في روحها وفي كثير من تفاصيلها بالنظم التي

---

(١) انظر — ثروت اسحاق — دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع — مرجع سابق ص ٥٩ .

(٢) محمد نبهان – الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع التطبيعي ، مرجع سابق ص ٤٦ .،

سادت فى انجلترا ، غير أن ذلــك لا يعنـــى بطبيعـــة الحـــال أن الرعاية الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية كانت امتـــدادا للرعاية فى انجلترا ، ذلك لأنها بجانب تأثرها بالتراث الانجليزى، إلاّ أنها فى الوقت نفسه تأثرت بكثير من العوامل النابعة من القارة الأمريكية ومن العادات الجديدة التى بدأت تأخذ مكانها فى المجتمع الجديد ، وهكذا جاء الطابع الأمريكى فى الرعايـــة الاجتماعيـــة نتيجة تفاعل بين عوامل قديمة متمثلـــة فـــى العـــادات والتقاليـــد والخبرات والنظم ، والتجارب والمهارات التى حملها المهـــاجرين من القارة الأوربية بصفة عامة ومن انجلترا على وجه الخصوص وبين عوامل جديدة تتمثل فى طبيعة البلاد التـــى اســـتقروا بهـــا ومتطلبات الحياة فى أرجائها(١) .

ومن ثم اختلف تطور الرعاية الاجتماعيـــة والتعامـــل مـــع مشكلات الفقر فى الولايات المتحدة الأمريكية عن الوضـــع فـــى القارة الأوربية وخصوصاً فى انجلترا ، لقد وصـــل المهـــاجرون الأول إلى القارة الجديدة يحملون أملاً واحدا يدور حول خلق حياة جديدة مليئة بالديمقراطية والفرص المتساوية بعيداً عن الفقر ومـــا ينجم عنه من شرور وأثام وبؤس وفساد(٢) .

وقد حصلت الولايـــات المتحـــدة علـــى إســـتقلالها نتيجـــة لانتصارها فى حرب الاستقلال وطرد الانجليز من أراضيها عام ١٧٧٦ ، وقد توخى واضعوا دستور الولايات المتحدة الأمريكيـــة أن يكون متمشياً مع أحدث الأفكار التى سادت القرن التاسع عشر، ولم يكن مفهوم الحرية الاجتماعية قد تبلور بعد ، وكانت الحريـــة تعنى : الحرية الشخصية والدينية والسياسية فقط وذلك النمط الذى نادى به المفكرون فى ذلك الوقت .

---

(١) أحمد خاطر – مرجع سابق ص ٨٨ .

(٢) محروس خليفة – مرجع سابق ص ٤١ .

وقد احتضنت أمريكا ذلك النـوع مـن الحريـة وفسـرها الأمريكيون على أنها تعنى أقل تدخل ممكن من جانب الدولة فـى حياة الأمة والأفراد.وقد ساعد على هذا الاتجاه كراهيتهم للحكومة البريطانية التى استعمرتهم ردحا طويلا من الزمن[١] .

إلاّ أن الفلسفة التى قام عليها القانون الانجليزى للفقر قد أثر على الأساليب التى اتبعت فى رعاية الفقـراء والمحتـاجين فـى المستعمرات الأمريكية التى أسسها المهاجرون الأول ، والـدليل على ذلك هو انتقال المظهر المقابل لقـانون الفقـر إلـى هـذه المستعمرات ، وعلى ذلك فالفقير مسئول عن حالة الفقـر التـى يعانى منها وعجز الفرد عن إعالة نفسه تصبغ صاحبها بالضعف الأخلاقى[٢] .

ويبدو أن الاعتقاد بل الرغبة فى الديمقراطية قد دعما الاتجاه إلى عدم تدخل الدولة فى تنظيم أى برامج للرعاية الاجتماعيـة ، وكان الرأى السائد بين القيادة السياسية أن الحكومة ليست أكثـر من مجموعة من المدنيين الذين يعملون لتحقيق عـدد قليـل مـن الوظائف والمسئوليات . " أن الدولة المثالية فى تحقيق الرعايـة هى تلك التى توجد لدى شعب يتمتع أفراده بالاستقلالية والاعتماد على النفس .

لقد كانت مسألة الحرية الشخصية والاستقلال الذاتى للمواطن ضد تدخل الحكومة ، بمثابة : عقيدة أساسية فى المجتمع الأمريكى منذ الحرب الأهليـة ، ومن هنـا نجد أن أيديولوجية حرية العمل

---

(١) أحمد كمال – مرجع سابق ص ١٠٣ .

(٢) أحمد خاطر — الخدمة الاجتماعية — مرجع سابق ص ٨٨ .

– Leissez Faire – كانت فى قمة مجدها خلال العقود الثلاثة التالية للحروب الأهلية وحيث وجدت الترجمة العملية من فلسفة إلى اتجاه عملى لدى (رجال الأعمال) الأمر الذى قيد سلطة الحكومة المركزية الفيدرالية فى وضع أى ضرائب أو قوانين مساعدات يمكن أن تقدم لأغراض الرعاية ، ورحب المجتمع الأمريكى بترك مسألة الرعاية للسلطات المحلية فى الولايات التى تتمتع بقدر من الحرية بعيدا عن قيود الحكومة المركزية مما يفسر السبب فى تأخير ظهور أى سياسات أو برامج قومية للرعاية الاجتماعية[١] .

وظل هذا المبدأ سائدا (أقل تدخل ممكن من الحكومة) Little.governemet .is the . best– وأثر ذلك على كافة أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والرعاية الاجتماعية .

وحين استقلت الولايات المتحدة الأمريكية كانت بها مؤسسات خيرية تمارس أعمال البر ، شأنها فى ذلك شأن أى وطن آخر – وكان المتطوعون يديرون هذه المؤسسات وكان الدافع الدينى هو المحرك الأول لأعمال الخير وظل هذا الاتجاه سائداً حتى بداية القرن العشرين ، غير أن النشاط فى مجالات الرعاية الاجتماعية المتأثرة بالاتجاه الدينى كان محدوداً – ولم تكن له أثاره الملموسة إلا منذ منصف القرن التاسع عشر[٢] .

---

(١) محروس خليفة – مرجع سابق ص ٤٢ .

(٢) أحمد كمال – مرجع سابق ص ١٠٤ .

وحدد " فيليب كلين " **Philip .Klein** مجموعة من العوامل التى حددت الملامح وابرزت خصائص لم تكن معروفة فى نظم الرعاية الأوروبية تتمثل فى :

١- الحركة النقابية ونموها .

٢- ظهور الدعوة الاشتراكية وانعكاساتها فى أمريكا .

٣- نمو حركة البحث العلمى وخصوصاً منذ أعمال تشارلز بوث –Charles . Both-

٤- ظهور علم النفس الفرويدى .

٥- الضمان الاجتماعى وتقرير السير ويليام بفردج[١] .

وكان للجمعيات الأهلية دور كبير فى مجال الرعاية الاجتماعية ، ومن ثم حرص القطاع الحكومى والقطاع الأهلى فى مجال الرعاية الاجتماعية على تطوير الرعاية الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول : نهج الاتجاه الأول من الحكومة وتمثل فى انشاء مجالس على مستوى الولايات باسم مجالس الولايات لشئون البر .

وكان الغرض الأساسى من انشاء هذه المجالس على مستوى الولاية هو أن يتولى الاشراف على الملاجىء والمؤسسات التابعة للولاية والعمل على تنسيق ما تقوم به من خدمات ، مما أوجد

---

(١) محروس خليفة – مرجع سابق ص ٤٢ .

احساسا جديدا لدى القائمين بالعمل على هـذه المجـالس علـى ضرورة تبادل الآراء والمشورة ومناقشة المشاكل التى تتعـرض لها هذه المؤسسات ، وقد تبلور هذا الاحساس فى صور عملية ، فبدأت الولايات المتحدة تعقد مؤتمرات قومية سنوية اعتبارا مـن عام ١٨٧١ لمناقشة المشاكل المتعلقة بالمؤسسات التـى ترعـى الفقراء والمحتاجين وقد تطورت هذه المؤتمرات فـى مضـمونها وتسمى حاليا باسم " المؤتمر القومى للخدمة الاجتماعية " .

الاتجاه الثانى : تمثل هذا الاتجاه فى انتشـار المؤسسـات الأهلية فى القطاعات المختلفة للرعاية ، وجاء هذا الاتجاه متـأثرا بما كان متبعا فى انجلترا ، وكان على رأس هذه المؤسسات التى أنشأت جمعية تنظيم الاحسان عام ١٨٧٧ وقد حددت حركة تنظيم الاحسان بالولايات المتحدة ثلاثة أهداف رئيسـية تعمـل جاهـدة لتحقيقها ، وهذه الأهداف هى :

١- تنمية التعاون بين المؤسسات الأهلية المحلية التى تعمل فـى مجال الرعاية الاجتماعية والتنسيق بين الجهود المختلفة التى تبذلها .

٢- انشاء سجل مركزى تمده الهيئات العامة فى مجال الرعايـة الاجتماعية ببيانات وافية عن كل الحالات التى تساعدها وفى نفس الوقت يمد هذا السجل هذه الهيئـات بالبيانـات التـى تريدها عن الحالات التى تتقدم إليها للتأكد من عدم حصولها على خدمات من مؤسسات أخرى وذلك منعا لتكرار الخدمة لنفس الشخص .

٣- اجراء بحث اجتماعى لكل محتاج يتقدم بطلب للمساعدة وذلك قبل تقرير أحقيته لهذه المساعدة ويقوم بهذا الجانب أحد المتطوعين فى هذه الجمعيات وكاد يسمى فى هذا الوقت بالزائر الصديق[١] .

ومن خلال الممارسة الفعلية التى كان يقوم بها المتطوعون فى بحث الحالات المحتاجة للمجتمع بدأوا يشعرون بالحاجة إلى الفهم العميق للسلوك الإنسانى وإلى فهم المشاكل المجتمعية السائدة بمعنى أن دراسة الحالات يحتاج إلى معارف نظرية وممارسة عملية فى نفس الوقت ،

ومن هذا المنطلق بدأت تظهر الحاجة العملية لدراسة الحالة وقامت " مارى رتشموند " عام ١٨٩٧ وهى تعتبر رائدة من رائدات الخدمة الاجتماعية الأمريكية بإنشاء مدرسة تقوم بتدريب المتطوعين على بحث الحالات ومدهم بالمعلومات النظرية ، وقد تطورت هذه المدرسة بعد ذلك وسميت مدرسة نيويورك للخدمة الاجتماعية وانشأت عام ١٨٩٨ ،

ويرجع انشاء هذه المدرسة إلى جهود المؤسسات الأهلية وهو بلا شك خطوة هامة فى تطور الرعاية الاجتماعية وفى نشأة الخدمة الاجتماعية كمهنة[٢] .

وقد حدث عام ١٨٧٣ أن عقد أول نؤتمر قومى لجمعيات الاحسان وتعرضت البلاد فى نفس العام لموجة كساد ونتيجة الحروب الأهلية ، وانتشرت البطالة والأمراض الاجتماعية المصاحبة لها وقامت جمعيات الاحسان بمد يد العون للعاطلين ،

---

(١) أحمد خاطر - مرجع سابق ص ٩٠ .

(٢) أحمد خاطر - مرجع سابق ص ٩١ .

وقد تعرضت الجمعيات الخيرية الأمريكية لاختبار قياس نتيجة الكساد الذى حل بالبلاد واتضح من التجربة أن نظام الاحسان الأمريكى لم يكن كافياً ، كما أنه لم يكن على درجة كافية من الفاعلية ،

وقد مهدت التجربة إنشاء أول جمعية لتظيم الاحسان فى الولايات المتحدة الأمريكية وقد تم ذلك على يد " جرتين " -Gurteen - الذى كان على إتصال بجمعية تنظيم الاحسان بمدينة لندن (١٨٦٩) وقد انشأت تلك الجمعية بمدينة " بافلو " عام ١٨٧٧ وكانت تهدف إلى :

١- مساعدة الأسرة المحتاجة .

٢- توعية المجتمع بوسائل محاربة الفقر .

٣- العمل على القضاء على أسباب الفقر .

وقد إسترشدت الجمعية فى عملها بالمبادىء التالية :

١- القيام بدراسة مستفيضة لكل حالة .

٢- انشاء جهاز مركزى لتسجيل الحالات المعانة حتى لا تحصل الحالة الواحدة على اعانة من أكثر من جمعية .

٣- التعاون بين المؤسسات المختلفة التى تساعد المحتاجين .

٤- التوسع فى الاستعانة بالمتطوعين .

وقد قامت الجمعية بتقسيم المدينة إلى ثمانى مناطق وكونت لجنة للإشراف على كل منطقة وكان الزائرون يقومون ببحث الحالات[١] .

(١) أحمد كمال - مرجع سابق ص ١٠٥ .

وقد اشتمل النشاط الأهلى أيضا بجانب اهتمامـه بجمعيات تنظيم الاحسان بالاهتمام بانشاء المحلات الاجتماعية التى طبقت فيها نفس الأسس التى كانت متبعة ومطبقة فى انجلترا ، وكانت أول مجلة انشأت فى الولايات المتحدة بمدينة نيويورك عام ١٨٨٧ وفى مدينة شيكاغوا عام ١٨٨٩ . ومن حيث سياسة الرعاية الاجتماعية فى الولايات المتحدة حتى نهاية القرن التاسع فقد كانت تقوم على الاعتبارات المحلية والاقليمية أكثر منها على الاعتبارات القومية ، أى أن حكومة أى ولاية مسئولة عن رعاية سكان هذه الولاية ، واقتصر دور الحكومة على رعاية بعض الفئات التى لا تنتمى بطبيعها إلى ولاية معينة أو لا تستطيع ولاية واحدة تحمل مسئولية رعايتها كالهنود الحمر والمهاجرين الجدد والمحاربين القدامى[١] .

وقد انتشرت فى الولايات المتحدة حركة تكوين محلات إجتماعية كالتى انشئت بإنجلترا عام " ١٨٨٤" – والتى سبق الاشارة إليها – وقد تكونت محلة اجتماعية بأمريكا فى شرقى نيويورك – وسميت niqhborhood.Guild – ويطلق عليها حاليا " مجلة الجامعة " عام ١٨٨٦ ، وقد إنتشرت المحلات الاجتماعية بعد ذلك فى كثير من المدن الأمريكية وكانت غالبية العاملين بها من السيدات ، وقد يعزى ذلك إلى أن المرأة فى تلك البلاد كانت قد تحررت بعد انتشار التصنيع والتحضر .

---

(١) أحمد خاطر — مرجع سابق ص ٩٢ .

وكانت الرعاية الاجتماعية تختلف عن جمعيات تنظيم الاحسان فى أنها كانت تهدف إلى رفع مستوى الطبقات المتخلفة " من الداخل " بمعنى أنها تعمل على رفع مستوى تلك الطبقات من جميع الأوجه حتى يقضوا بأنفسهم على أسباب تخلفهم ، أما جمعيات تنظيم الاحسان فكانت تتوخى نفس الهدف ولكن كان تأثيرها من " الخارج " بمعنى أنها كانت تعتمد أساسا على موظفيها ومتطوعيها فى تقديم الاعانات[١] .

والمتأمل لبرامج الرعاية الاجتماعية فى القرن التاسع عشر يجد أنها بدأت تهتم بالظروف المحيطة بالفرد بدلاً من قصر اهتمامها على مساعدة الفرد نفسه فاخذت تعمل على تحسين البيئة والظروف الخارجية كوسيلة لحل مشكلات الفقر والبطالة والمرض وسوء التكيف ، وفى نهاية هذه الفترة بدأت فكرة الاحسان تنكمش شيئا لتحل محلها فكرة الاهتمام بالكرامة الإنسانية وتقديم ألوان الرعاية للإنسان الذى يجب أن تلبى احتياجاته ليعيش موفور الكرامة بعد أن كانت المعونة تقدم له على سبيل الصدقة من بداية القرن العشرين إلى الحرب العالمية الأولى .

أن الرأسمالية التى تسود المجتمع الأمريكى تحاول جاهدة أن تمنع أى أفكار تهدد البنيان الرأسمالى الذى تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن الحركة الاشتراكية قد بدأت تقوى وتنتشر فى أوروبا فكان على الولايات المتحدة أن تواجه الأمر ، ومن هنا بدأت تهتم بتحسين أحوال العمال فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حتى لا تتذمر الجماهير وتطيح بالنظام

---

(١) أحمد كمال – مرجع سابق ص ١٠٦ .

الرأسمالى كله ومن مظاهر اهتمام الأمريكين ببرامج الرعاية الاجتماعية أنهم بدأوا ينظمون برامج تدريبية لبعض العاملين فى مجالات الرعاية الاجتماعية حتى يمكنهم النهوض بمسئولياتهم ، وبدأت حكومة " روزفلت" الرئيس الأمريكى تهتم اهتماما أكبر بالرعاية الاجتماعية ، ونتيجة لذلك صدرت عدة تشريعات تستهدف رعاية الأمومة والطفولة ، كما صدر تشريع التعويض الخاص بالعمال سنة ١٩١٠ ، كما أنشىء أول مكتب لتشغيل العجزة فى نفس العام ، وفى سنة ١٩١١ أنشئت جمعية لرعاية الأسرة وعقد أول مؤتمر لتوفير مساكن شعبية صحية مناسبة .

ونشطت حركة عقد المؤتمرات فى مجالات متعددة للرعاية الاجتماعية مما أسفر عن بلورة عديد من الخبرات والمهارات والمعارف **تكونت منها شيئاً فشيا المبادىء الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية .**

وكان لتزايد عدد الخريجين من مدارس الخدمة الاجتماعية أثره فى زيادة عدد المؤسسات الاجتماعية العاملة فى مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية ، وفتحت مجالات جديدة أمام الأخصائيين الاجتماعيين ، فارتادوا مجالات لم يطرقوها من قبل مثل : المدارس والمصانع والمستشفيات والسجون والمحاكم وغيرها ، وأخذ الطلب على الأخصائيين الاجتماعيين يتزايد باستمرار كما بدأ التخصص يظهر فى برامج الرعاية الاجتماعية مثل الخدمة الاجتماعية المدرسية والعمالية والأسرية والطفولة والأحداث والخدمة الاجتماعية الطبية[١] .

---

(١) محمد نبهان — مرجع سابق ص ٤٩ .

السياسة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة الأمية

يتناول هذا الفصل :

أولا : ماهية السياسات الاجتماعيـــــة :

ويتناول هذا الجزء ، ماهية السياسه الاجتماعية فى بلاد العالم الثالـث بوجه عام ، وأن الصفوه هى صانعه السياسة ، وأن ملامح هذه السياســة تختلف باختلاف الصفوات من حيث توجهاتها الايديولوجية ومن حيـــث انتماءاتها الطبقيـــة .

ثانيا : ملامح سياسات محو الامية قبل ثوره ٢٣ يوليـــو :

ويتناول هذا الجزء سياسات محو الاميه قبل الثورة وكيفية التصـدى لظاهرة الاميه ، من خلال القوانين التى صدرت فى تلك الفترة ، والجهـود الاهليه والشعبيه فى هذه الفترة وما أدت اليه هذه السياسه فى مجال ظاهرة الاميـــة .

ثالثا : سياسات محو الاميه فيما بعد الثوره :

ويتناول هذا الجزء سياسات محو الامية بعد الثوره ، وذلك من خـلال القوانين التى صدرت بعد الثوره والتى ادت الى نمو البرجوازية ، ومـا ادت اليه من تمايزات سواء فى توزيع الدخول او الملكية وما انعكس علـــى ظاهرة الاميه بالتالى ، كذلك يتناول كيفية مواجهة السلطة والتصدى لهذه الظاهرة سواء فيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائى ، او الحد من ظاهرتـــى الفقد والتسرب ، او فيما يتعلق بمحو اميه الكبار وهل استطاعت السلطـــة ان تتصدى لهذه الظاهـــرة .

رابعا : استخلاصات علميـــه .

أولا : ماهية السياسة الاجتماعية

ظهر مصطلح السياسة الاجتماعية فى الفترة التى مهدت لقيام الثورة الفرنسيه ، أى أن مصطلح السياسه الاجتماعية ظهر فى الفترة التى امتدت نفس خلال الفترة التى امتدت خلال القرن السابع عشر والثامن عشر ، وتظهر للتقدم الذى احرزه علم الاقتصاد ، بوصفه اكثر العلوم سبقا فى الانفصال عن الفكر الفلسفى ، فانه ابتداء من القرن السادس عشر ، حاولت دول – كاسبانيا ، وفرنسا ، وبريطانيا – رسم سياستها التنموية عن وعى ، تلك التى يسهر المجتمع على تنفيذها ، وفى اطار العلم الاجتماعى طرحت الفلسفه الوضعيه ، من خلال افكار سان سيمون وكونت – مصطلح السياسه الاجتماعية – لكى تحقق هدفين ، الاول انتهاء المرحله التقدميه ، ومن ثم فتناول شئون المجتمع لابد ان يكون عن طريق التدخل الواعى المستند الى التعميمات العلميه لمواجهة مشكلاته ، بحث طرحت البرجوازية هذا المفهوم لقطع الطريق امام البروليتاريا الصاعده واحتمال سيطرتها على المجتمع ، والثانى : انها رأت فى السياسه اليه تحاول بها تحقيق المصالحه بين الطبقات او فرض الوحده والتماسك الاجتماعى ، وذلك بهدف مواجهه التناقضات الاجتماعية او تجنب الحرب الطبقية على مايذهب اليه اميل دور كايم (1).

ونظرا لاستناد علم الاجتماع لاطر نظرية راد يكاليه ومحافظة خلال مراحل نشأته ، فقد تأسست سياسات اجتماعيه تفرض استراتيجيات للتعامل مع الواقع الاجتماعى المحيط ، بحيث تستند هذه الاستراتيجيه الى الافتراضات النظرية التى تشكل بنية مختلف الاطر النظريه ، ذلك يعنى ان السياسة الاجتماعية استراتيجية لتطوير المجتمع والانتقال به من مرحله الى مرحلة اخرى عن طريق تطوير امكانياته لصالح الاغلبية التى تتحمل عبء العملية الاجتماعية ، وتضم السياسه الاجتماعية مجموعة من الاجراءات والبرامج التى تتولى تجسيد الايديولوجية الحاكمه لها فى اطار الواقع الاجتماعى ، وبذلك تختلف السياسات

(1) على ليله : العالم الثالث – مشكلات وقضايا ، سلسله علم الاجتماع المعاصر الكتاب السابع والخمسون ، م ١٨ ، ص ١٩ .

الاجتماعية الشاملة عن السياسات الفرعيـــــة .[1]

ومما لاشك فيه ان طبيعة السياسه الاجتماعية تختلف باختلاف الصفـــوة التى تتولى السلطه من حيث ايدولوجيتها وانتمائها الطبقى وانها تتباين حسب مدى تعبيرها عن الاغلبيه الاجتماعيه او الانفصال عنها .

ومن ذلك يتضح ان الصفوه هى صانعه السياسه الاجتماعية ، اى أن الصفوه الاجتماعية والتوجيه الايديولوجى لها هو المتغير الرئيسى الذى تتحدد فى اطاره هذه السياسه الاجتماعية من حيث معالمها الرئيسيـــة .[2]

ويكشف البحث فى طبيعة الصفوه التى قادت التنميه فى العالم الثالـث ــ غير البلاد الاشتراكية عن انتماء افرادها الى الطبقة الوسطى ، حيث ان هـذه الطبقة هى التى تزود البلاد النامية بمفكريها ومثقفيهـا واطاراتها السياسيـــة والادارية والفنيه ، وهذه الطبقه تجد حياتها ممزقه بين مشاعر الوطنيـــة ، والاحساس بماتعانيه الشعوب من ناحيه وبين المفكر الذى مارسه الغرب مـــن خلال التعليم ووسائل الاعلان من ناحية اخرى ، ومن ثم فهى تعيش فى اطـار قوالب تسد امامها سبل الكشف والابداع ، وتعيش اسيره نماذج استهـلاك تنسـل الى اعماقها ، وتكتسب فى نظرها قيم التحضر والمكانه الاجتماعيـــة ، ومن هذه الدوامه من الاحاسيس المتضاربه تصدر التصرفات المتناقضه ، تـزوج العقول الى الغرب ، حركات التمرد ومحاولات قيادة ثورات سياسية واجتماعية ... ، ومن ثم فقد بدأت بلاد العالم الثالث التى تحكمها هذه الصفوة تعيش حالـــه من عدم الاستقرار والتقلبات الفكريه والسياسية ، وفى التخلف والاعسار وما يرتبـــط بذلك من عجز وقصور استراتيجيه تنمية شامله تمتد عدة عقود ، او تؤدى الى تحقيق الرخاء للمجتمـــع[3]

---

(1) على ليلـة المرجع السابـق ص ١٩ .
(2) على ليله : ملامح السياسه الاجتماعية ، مرجع سابق ص ١ .
(3) على ليلة : العالم الثالث مشكلات وقضايا مرجع سابق ص ٢٢ .

بالاضافة الى ذلك فان الصفوه الحاكمه فى البلاد النامية تتميز بأنهـــا صفوه غير متجانسه سواء من حيث اصولها الاجتماعيه او من حيث تصوراتهـــا الايديولوجيـــة ، حيث ينتمى غالبيتها الى الطبقه الوسطى ، وهى الطبقـــة التى لها جذورها مع الطبقة الدنيا والطبقة العليا فى المجتمع ، بالاضافـــة الى من صعدوا اليها من الطبقات الكادحه من خلال النظام التعليمـــى وميكانيزمات الحراك الاجتماعى ، بالاضافة الى ذلك فهناك تباينات فى التوجيها الايديولوجيه للصفوه وهو مايجد انعكاسات على السياسات الاجتماعية المتغيرة لمجرد تغير افراد الصفوه .(1)

وتعد الطبقات الوسطى اكثر فئات المجتمع حساسيه ، وبنيتها لكل ما يجرى حولها ، فهى من ناحية عامه مصدر لا ينضب للامال والطاقات الوطنيـــة والاجماع حول الاستقلال والمسأله القوميه ، ولكن عندما يمس الامر المسألـــه الاجتماعيه ، نجد اختفاء اجماع هذه الطبقه ، بوصفها تتطلع الى اعلى من مواقـــع وامتيازات الطبقة العليا ، بينما يتوجه بعض الاخر الى التعاطف مع الطبقات الدنيا ، بالاضافة الى ان هذه الطبقه — الصفوه — منفصله عن الجماهـــير الكادحه بحكم تكوينها خاصة الطبقات الدنيا ، فهى صفوه لانها تعلمت امتلكـــت وتعكمـــت .(2)

فالتعليم نشأ ظلا للبناء الطبقى ومايحويه من فرص لابناء الطبقات القادره وحجبها عن طبقات اخرى ، وكون التعليم ظلا للبناء الطبقى ، فقد عمل منـــذ نشأته على تكريس الاوضاع القائمه (2) اى ان الصفوه فى البلاد الناميه — صانعه السياسه الاجتماعيه ، هى صفوه تنتمى الى الطبقه المتوسطه ، ومن ثم فـــان تحالفاتها اثناء عمليه التنميه — فى العاده — تحالفات مرحليه ، مع الجماهـــير الكادحه تاره ، ومع البرجوازيـــة تاره اخرى ، وهى صفوه توسطيه تميل دائما الى الحلول الوسط ، او لنقل استراتيجيات التنميه الاجتماعيه المريحـــة

(1) على ليله : المرجع السابـــق ص ١٩ .
(2) على ليله : المرجع السابـــق ص ٢٤ .
(3) عبد الباسط عبد المعطى ، الوعى التنموى العربى ، ممارسة بحثيه مرجـــع سابـــق ص ١٣٠ .

وغير الشـــاقـــة (١) .

ومن حيث ايديولوجية التنمية الاجتماعية لهذه الصفوات فى العالم الثالث وذلك باعتبارها المسئول عن رسم وتنفيذ هذه السياسات الاجتماعيه ،انهـــا تبدوا فى احيان كثيره ، صفوه غير ملتزمه باطار ايديولوجى متماسك ومحـــدد المعالم بالاضافة الى انه يسودها ظاهره الحراك الايديولوجى ، نعكس مصالـــح وتوجيهات الطبقى الوسطى وكذلك مصالح البرجوازية ، فهى عندما تتحدث عـــن مصالح وقضايا العداله الاجتماعيه فانما يكون ذلك من منطلق التعاطف والاحساس البرجوازى ، حيث ان اغلب هذه الصفوات يصلون الى الحكم بدون ايديولوجيـــة واضحه ومحدده ، ومثال ذلك مجموعه الضباط الاحرار الذين تولو السلطه فـــى يوليو ١٩٥٢ لم تكن لديهم ايديولوجيه محدده ، او مذهب اجتماعى معيـــن والتى عبر عن ذلك عبد الناصر بقوله من ان مثالب هذا النظام تتمثل فى غيـــاب الايديولوجية التى تقود التنظيم .

بالاضافه الى ذلك فان هذه الصفوات عاده ماتمارس ظاهرة التغـــيير الايديولوجى ، حيث تستلهم السياسات الاجتماعيه من شخصيه الحاكم حيث كانـــت فى فترة عبد الناصر الاعلان عن الايديولوجيه الاشتراكية ثم بدأت فى فترة السادات يطرح افكار وسياسات ادت فى النهاية الى مجموعة من التغييرات التى مســت التنظيم السياسى والاجتماعى ، وهو مايعنى التغير الكامل لايديولوجيا ماقبـــل ٧٠ حيث التوجيهات الاشتراكية ، مما يعنى ان الايديولوجيا تتغير بكاملهـــا بعد غياب معلنهـــا . (٢)

ومن الظواهر التى تعانيها الصفوه الحاكمه فى خيارها الايديولوجـــى هى التوسطيه الايديولوجيه ، فنجد فى مرحله من المراحل ان هذه الصفـــوه ترفع شعار معاداه الاقطاع والرأسماليه ، وتمضى فى طريق الاشتراكية من ناحية وتعادى الماركسيه ، وتردد ولا تمضى فى طريق الاشتراكيه الى نهايته مـــن ناحية اخـــرى . (٣)

(١) على ليله : العالم الثالث مشكلات وقضايا ، مرجع سابق ص١٣ .
(٢) على ليله: العالم الثالث ، مشكلات وقضايا ، مرجع سابق ص١٣ ، ص٣٣ .
(٣) المرجـــع السابـــق .

حيث نجد ان الفترة من ٥٢ وحتى ١٩٦٥ اتسمت بصدور مجموعة القوانين الاشتراكية التى ميزت هذه الفترة ، ومن ثم تغيرت بعد هذه الفترة متمثله فى سياسه الانفتاح الاقتصادى [1] وهو ما يعكس ان السياسات الاجتماعية تختلف من شخصيه الحاكم حيث كان اقتصاد الثوره حرا ثم مر الاقتصاد القومى بفترة انتقاليه حتى تركز فى اكتوبر ٧٣ بما يسمى الانفتاح الاقتصادى [2] وعن طبيعه التوجيهات التى تشكل جوهرا ايديولوجيا الصفوه الحاكمه على اعتبار انها هى التى تقوم برسم وتنفيذ السياسه الاجتماعيه ، حيث ان اول هذه التوجيهات انها تعمل لصالح البرجوازيه ، بحيث تعمل على تأسيس سياسات تخدم مصالح الطبقه او الطبقات الحليفه ، وقد تعلن عن بعض الاهداف الاجتماعيه فى الحدود التى لا تمس مصالح اغلبيه البرجوازيه المتوسطه نتيجه لتحالفها مع الطبقات الكادحه ، حيث نجد ان البرجوازية الصغيره تكسب من اجراء على هذا النحو ٨٨ الف فدان فى الشريحه من ٥ – ١٠ فدان ، ١٦١ الف فدان فى الشريحه من ١٠ – ٥٠ فدان فى الوقت الذى ظل فيه اكثر من ٤٠٪ من سكان الريف معدمين [2].

واذا كانت الصفوه وايديولوجيتها هى التى تحدد ملامح السياسة الاجتماعيه فى بلاد العالم الثالث فان البعد الطبقى يعتبر من الابعاد التى تشكل ملامح السياسة الاجتماعيه ايضا ، فأيا كانت المجتمعات النامية ، فتوجد لديه تقسيمه طبقيه معتاده ، حيث طبقه على السطح لقوم افتتنوا بحضاره الغرب وحاولوا تقليده ، وطبقه اخرى هى الطبقه الدنيا والتى تعيش فيها ثلثا البشريه ، تعيش على مجرد ملبقيم الاود ، وكثيرا مالا يجدون اليه سبيلا ، فريسه للفاقه والامية وأمراض سوء التغذيه وانخفاض مستوى المعيشه فمثلا نجد ان الطبقة المالكه او الحاكمه والتى لا يتجاوز عددها ٢٢ اسره كما هو الحال فى الباكستان تتحكم فى ٨٠٪ من البنوك وشركات التأمين والطبقة التى لا يتجاوز حجمها اكثر من ٥٪ من السكان فى امريكا اللاتينية

٢٣

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض الابعاد البنائية للفساد فى القرية المصريه مرجع
(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، المرجع السابق .
(٣) على ليله : المرجع السابق ص ٣٨ .

تنال ما يقرب من ٢٢٪ من الدخل القومى [1] وفى مصر نجد ان نصيب الـ ١٠٪ الاعلى دخلا قد زاد من ٥ر٢٨٪ عام ١٩٧٤ ليصل الى ٦ر٣٤٪ عـــام ١٩٧٦ [2] . كذلك يكشف توزيع الدخل عن وجود التناقض الطبقى حيث يمثل نصيب كبار الملاك من الدخل الزراعى ونسبتهم ١ر٪ ، ٤٠٪ من هذا الدخل [3] .

ان فاعلية البعد الطبقى بالنسبه للسياسه الاجتماعيه ، قد خلق مجموعــة من المشكلات كازدواجيه الاقتصاد ، حيث قطاع اقتصادى متقدم يسود الحضـر ، فى مقابل قطاع اقتصادى اخر كالزراعه البدائيه ، والذى يفيد قبدأ على نحـو القطاع الصناعى ، كذلك ساهمت هذه السياسه فى توسيع الهوه بين الريـــف والحضر ، ومن هنا نجد ان الجماهير التى تعانى من ضعف الدخول ، ومـــن ضعف الخدمات ، على الرغم من انها هى التى تتحمل اعباء تأسيس التنميـــه ومع ذلك لا تستفيد منها ، بل ومكتوب عليها ان لا تشارك فى صنع اقداره على حين تستحوز الاقليه على كل شئ [4] .

وفى ضوء ذلك حيث تناولنا السياسه الاجتماعيه ، تحاول تناول طبيعــه السياسه الاجتماعيـــه فى صياغه التنميه الاجتماعيه فى مواجهه بعض المشكلات التى تماسكه وتوازنه البنائى كمشكله الاميـــه .

ثانيا : ملامح سياسات محو الاميه قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

ارتبطت حركه محو الاميه فى مصر قبل ثوره يوليو ١٩٥٢ بمحاربه الاستعمار وكان ذلك لادراك القوى الوطنيه ان احد اسلحتها فى الحربه ضد الاستعمار والاحتلال والحكم الظالم السائد فى المجتمع ، هو كفاله الحق الانسانى الاول للشعب كمدخل للانسانيه والديموقراطية والعدل ومدئ اشتغال الحركـــــة الوطنيه فى نهاية القرن الماضى ، وفى ظل ثوره ١٩١٩ ، وصدور دستور ١٩٢٣

(١) على ليله – العالم الثالث مشكلات وقضايا ، مرجع سابق ص٤٤ .
(٢) عبد الباسط عبد المعطى : ممارسة بحثيه ، مرجع سابق ص٤٢ .
(٣) عبد الباسط عبد المعطى : بعض الابعاد البنائية للفساد فى القريه المصريــة مرجع سابق ص١٣ .
(٤) على ليله ، العالم الثالث مشكلات وقضايا ، مرجع سابق ص٦٠ .

بدأت جهود محو الامية منذ صدور قانون التعليم الالزامى فى عام ١٩٢٤ ، وتأسيس جمعية نهضة القرى ومكافحة الامية عام ١٩٢١ ، وشكلت لاول مرة لجنة لدراسة مشروعات محو الامية فى مصر عام ١٩٣٤ [1].

ولقد كان من نتيجة الجهود الحكومية والشعبية ، ان انخفضت نسبة الامية خلال ثلاثون سنة من ١٩٠٧ وحتى ١٩٣٧ من ٩٤,٢ ٪ الى ٨١,٤ ٪ بين سكان مصر في هذه الفترة والتى كانت نتاجا لانشاء المدارس المجانية ، ومدارس الشعب الليلية عن طريق الجمعيات الخيرية ابتداء من عام ١٩٠٨ والتى ضمت نحو ٣٢,٠٠٠ دارس ، بالاضافة الى صدور قانون التعليم الالزامى ١٩٢٤ ، بالاضافة الى اللجنة التى شكلت لدراسة مشروعات محو الامية .

وكانت مهمة محو الامية كعمل رسمى تقوم به الدولة وتنفق عليه من اعتماداتها يتمثل فى صدور القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ لمكافحة الامية بين الكبار ، واسناد عملية محو الامية كعملية تعليمية الى وزارة المعارف العمومية ، وذلك بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ ، ولقد كان العائد فى مواجهة الامية فى ظل القانون الاول لا يتجاوز ٢,٣٪ من عدد الاميين فى ذلك الوقت [2].

ثم صدر قانون التعليم لسنة ١٩٥١ لتعليم الصغار ، والذى نص على مجانية التعليم الابتدائى والزام جميع الاطفال من سن ٦ ــ ١٢ بالتعليم . [4]

ولقد انشأت فى ظل هذا القانون الادارة العامة للتربية الاساسية لتتولى عملية التخطيط والمتابعة فى محو الامية على مستوى الجمهورية . وبالرغم من ظاهرة صحية ، الا انها لا تمثل تراجع حقيقى فى عدد الاميين الا بنسبة محدودة ، لا تزيد عن ١٪ سنويا فى المتوسط . [5]

---

(١) مشكلة محو الامية وتعليم الكبار ، معهد التخطيط القومى ، مرجع سابق ص ٥ .
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع سابق ١٩٦٠ ، جداول عامة
(٣) مشكلة محو الامية وتعليم الكبار ، معهد التخطيط القومى ، مرجع سابق ص٦
(٤) المرجع السابق .
(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ومن هنا يتضح ان ملامح هذه السياسه حتى فى ظل الاستعمار ، والتى يمكن ان تتسم بانها قوانين ذات طابع راديكالى اتسمت به فى مرحله ماقبل الثوره ، يتضح منها محاوله المواجهه لهذه الظاهرة والتى تختلف فى صدور مجموعه القوانين كقانون التعليم الالزامى فى ١٩٢٤ وصدور القانون ١١٠ لسنه ١٩٤٤ ، ثم صدور قانون التعليم سنه ١٩٥١ ، بالاضافة الى الجهود الاهليه التى تختلف فى مدارس الشعب الليليه عن طريق الجمعيات الخيريه وهو مايعكس مدى راديكاليه هذه القوانين والجهود التى كانت تهدف الى الجديه والاصرار على مواجهه هذه الظاهرة والتى انخفضت نتيجتها الاميه من ٩٤،٢ الى ٨١،٤ ٪ وذلك فى الفترة من ١٩٠٧ وحتى ١٩٣٧ .

وبالاضافة الى الاهتمام بمواجهة ظاهره او مشكله الاميه قبل الثوره بصفه عامه بالنسبه للجنسين ، فكانت هناك ايضا محاولات جاده فى هذه الفترة قبل ثورة ١٩٥٢ ـ بتعليم الفتاه ، فقد ظهر العديد من المفكرين يدافعون عن حق المراه فى التعليم ، ومن بين هؤلاء : تذكر الامام محمد عبده ، وقاسم امين ، حيث كتب الثانى مؤلفا عن المصريين عام ١٨٩٤ والذى كان يرد فيه على انتقادات الاوروبيين للنظام الاجتماعى الاسلامى فى مصر ، وخاصه ماتعلق منه بمكانه المرأه ، وكتابه الثانى والذى يتعلق بتحرير المراه .(١)

الا يمثل ذلك موقفا ليبراليا تجاه قضيه الاميه فى مصر ، ولا سيما اولئك الذين اهتموا بهذه القضيه ، واهتموا كذلك بتعليم المراه ، يطالبون فيها بضرورة حصول المراه على التعليم ، وفى منتصف القرن التاسع عشر قامت بعض الجماعات التبشيريه ببناء عدد من المدارس للفتيات وكانت تعد بمثابه مدارس خاصة للصفوه ، ثم بدأت الحكومه فى عام ١٨٧٣ ببناء مدرستين اوليتين على الطراز الاجنبى ، وسمحت للفتيات بالالتحاق بهما ، ومع ذلك لم يكن متاحا لهن حتى ١٩٠٠ ان يؤدين الالتحاق فى آخر المرحله الدراسية بتلك المدارس .(٢)

ان الاهتمام الرسمى بحق المرأه المصريه فى التعليم ورد فى دستور

(١) محمد عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ص ٦٢ .
(٢) المرجع السابق . ص ٦٢

١٩٢٣ فى الماده ١٩ منه ، حينما جعل التعليم الاولى مطالبا اساسيا للاطفال المصريين من الجنسين والذين تتراوح اعمارهم من ٦-١٢ عاما ، ثم اصبح التعليم الاولى اجباريا للاناث والذكور عام ١٩٣٣ ، وعلى الرغم من ان هذا القانون لم ينفذ او لم يطبق فى الواقع وخصوصا على الاناث ، الا انه اتاح الفرصه لعدد من المدارس التى تم بناءها [1] وقد كانت نسبه الاناث المتعلمات بالقياس الى غير المتعلمات ٢٫٣٪ فقط عام ١٩٢٧ ، اما نسبه الذكور المتعلمين بالقياس الى غير المتعلمين فقد بلغت فى نفس العام (١٩٢٧) ١١٫٤٪ وبعد مرور اكثر من عشر سنوات من تطبيق قانون التعليم الاجبارى ارتفعت النسبه الاولى الى ٦٪ فقط ، بينما ارتفعت نسبه الذكور الى ٢٣٪ ، وكانت نسبه من التحقيق بالتعليم المتوسط ضئيله جدا حيث بلغت ٩ ٪ فقط من مجموع المتعلمات [2] وقد طرقت المرأه أبواب التعالى متأخرا نسبيا وكان ذلك فى عام ١٩٣٣ ، وعلى الرغم من تأسيس بعض الاتحادات النسائيه فى مصر منذ ١٩١٩ ، وقيام الحركات النسائية التى تستهدف برامجها رفع المستوى الاجتماعى والثقافى للمرأه المصريه واعدادها للمشاركة فى الحياه السياسية ، وتعديل قوانين الزواج والطلاق — الا انه ينبغى ان لا يبالغ فى قدر هذا النشاط الذى كان يمارس منذ ١٩١٩ وحتى قبل الثوره ، وذلك لأنه كان موجها نحو فئه قليله من النساء اللاتى كن على صلات وخبرات مع الثقافه [illegible] ، فى الوقت الذى ظلت فيه الاغلبيه العظمى من النساء منعزله فى منازلها من وراء الحجاب ، فى نفس الوقت الذى كن يدعمن فيه التقسيم التقليدى لادوار الجنسين نظرا لطبيعه التنشئه الاجتماعية التى تلقينها [3] .

---

(١) سامية محمد جابر ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ص ٦٠٤ .

(٢) سامية محمد جابر ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ص ٦٠٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٠٤ .

ومع ان التعليم كان ظلا للبناء الطبقى — ولايزال — وطبيعيه من فرص لابناء الطبقات القادره وحجبها من طبقات اخرى ، والذى نشأ فى ظل الاستعمار (1) الا ان كانت هناك سياسه راديكاليه اتبعها بعض المفكرين من أجل مواجهه ظاهره الاميه والتى ارتبطت بمقاومه الاستعمار ، وتمثل هذه الجهود فى مدى الاصرار والجديه لمواجهه هذه الظاهره والتى تمثلت فى صدور عديدا من القوانين بالاضافة الى الجهود الاهليه فى سبيل ذلك ، وهناك العديد من العوامل التى جعلت هذه الجهود لايتناسب مع حجم خطوره الخطوره ، فالظروف التى مر بها المجتمع المصرى ، تعتبر من العوامل الاساسيه المسئوله عن الوضع الذى تلمسه ، عن واقع الاميه ، ولاسيما فى القرية المصريه ، وقد عمق من هذه الظروف فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر ، والنصف الاول من القرن العشرين كبار الملاك الذين نشأوا مع قوانين الملكية ، وقاموا بتعاون وثيق مع الاحتلال بمحاصره اى جهد من اجل تطوير ثقافى فى القريه المصريه ، حيث كان هناك شعار يتمسك به كبار الملاك والقيادات السياسية الرجعيه طول تلك الفترة وهو شعار عباس الاول — نحن أن الامه الجاهلة اسلس قياده من الامه المتعلمه (2) .

ثالثا : سياسات محو الاميه بعد الثورة

أولا : الجهود المبذوله لمواجهه ظاهره الاميه :

1- اتجه كحل لعلاج مشكله الاميه الى توسيع قاعده القبول بالمرحله الابتدائية والتخطيط للوصول الى الاستيعاب الكامل تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنه ١٩٥٣ والمعدل بالقانون ٢١٣ لسنه ١٩٥٦ (٣) .

(1) عبد الباسط عبد المعطى ، الوعى التنموى العربى ، مرجع سابق ص ١٣٠ .
(2) الشخصيه المصريه ، بين السلبيه والايجابيه ، عزت حجازى ، مجلة الفكر المعاصر ١٩٦٩ ص ٤٤ ص ٤٥
(3) مشكلات محو الاميه وتعليم الكبار ، معهد التخطيط القومى ، مرجع سابق ص٦

١- انشاء مراكز للتربية الاساسيه كمشروعات تجريبيه فى ميدان محو الاميه وتعليم الكبار — بالاستعانه بالمنظمات الدوليه علاجـا للقصور المادى امام حجم الظاهره الضـ — بسرس الليـان وترسا بمحافظة الجيزة والاستفاده بمشروع النقطه الرابعـه الامريكـى (1) .

٣- تطبيقا لنظام الحكم المحلى ، انشئت مدارس الشعب بمحافظـة القاهره على اساس خطه عشريه لمحو الاميه بين مواطنى العاصمه والذين بلغ عددهم وفقا لاحصاء سنه ١٩٦٠ حوالى ٨٢٠ الـ امى واعتمد للمشروع ١٠٠ الف جنيه سنويـا .

٤- استمر العمل فى هذا المشروع اربع سنوات دراسيه من [illegible] ٦٤ ، وتم تعليم حوالى ١٩٥,٥٠٠ دارس انفق على تعليمهـ حوالى ٤٧١,٧٠٠ جنيـه (1)

٥- نصت المادة ٢١ من دستور جمهورية مصر العربية فى سبتمبر ١٩٧١ على ان محو الاميـه واجب وطنى تجند كل طاقات الشعـب لتنفيذه (2) .

٦- تأكيد برنامج العمل الوطنى على اهمية محو الامية ، بالاضافـه الى ماتضمنته ورقه اكتوبر التى قدمت فى ١٩٧٤ ، وماتهدف اليه من محاوله القضاء على الاميـه (3) .

٧- استصدار القانون رقم ٦٧ لسنه ١٩٧٠ بشأن تعليم الكبـار ومحو الاميه ، حيث تخلص ابعاد هذا القانون ومعالمه وفقا للمـاده الاولى منه الى ان : مسئوليه محو الاميه ، مسئوليه قوميه سياسيه

(1) المرجع السابـق
(2) مشكلات محو الاميه وتعليم الكبار ، مرجع سابـق ص ٨ .
(3) المصـدر السابـق .

بالالتزام بالتنفيذ من خلال التنظيم السياسى مع وزاره التربيــــة والتعليم ، على الوزارات ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامه والاتحاد العام للعمال والنقابات المهنيه ، والجمعيـــات واصحاب الاعمال والمتفعيــن والافراد [١].

٨ـ أن مسئولية التخطيط ، للمجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الاميــة ، والصادر بشأن تشكيله واختصاصاته القرار الجمهورى رقم ٣١١ لسنــه ١٩٧١ على ان يتولى رسم الخطوات التنفيذية مجلس التعليــم للكبار ومحو الاميه بالمحافظات [٢]

وكشف لنا الجدول التالى عن تزايد اعداد الاميين ، وذلك بالنســـه لاعداد الاميين المطلق فى الفتره من ١٩٣٧ وحتى ١٩٦٦ .

التعداد	عدد الاميــين بالمليون (١)	النسبة ٪ (١)	الزيادة السنوية بالالف (٣)
١٩٣٧	٩٫٨٦	٨٤٫٩٪	
١٩٤٧	١٠٫٩٣	٧٤٫٣٪	١٠٧
١٩٦٠	١٢٫٩٣	٧٠٫٣٪	١٣٥
١٩٦٦	١٣٫٧٧	٦٥٫٣٪	١٨٠

وتكشف قراءه الجدول السابق عن ارتفاع معدلات الاميه فى شأنها فى ذلك شأن معظم بلاد العالم الثالث المتخلفه ، والذى يعنى فشـــل السياسة الاجتماعية فى وقف هذا التزايد السكانى الرهيب حيث بلغ فـــى تعداد ١٩٣٧ مايقرب من عشره ملايين امى حتى وصل فى تعداد ١٩٦٠ مايقرب

---

(١) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، مرجع سابق ص ١١٨

(٢) بيان رئيس الوزراء عن برنامج الحكومــة ١٩٧٧ .

من ثلاثه عشره ملايين حتى وصل فى تعداد ١٩٦٦ الى مايقرب من اربعة عشره ملايين امى وان الزياره السنويه وصلت فى هذا التعداد الى ١٨٠ الف امى ، فلقد كان هناك عشره ملايين قبل قيام الثوره ، وقد مضى اكثر من ثلاثين عاما على قيام الثوره ، فما هى التغيرات التى حدثت بعد قيام الثوره ، والذى تناول البيان الاول فيها ان الشعب سوف يتلقى هذا الخبر بسعاده وترحيب ، حيث انه من الصعب تقديم اجابه واحده عليه ، ذلك لأن الفترة التى اعقبت الثوره لم تستمر فى خطوط متصاعده واحده بل تعثرت بعض الخطى وعايش المجتمع فترات مد وجزر ، تشهد عليها الافكار الايديولوجية التى طرحت فى المجتمع ، والتى تباينت من فتره الى اخرى ، بل وتباينت بين الاعلان والممارسه [1] ، ومن الاستخلاصات الهامه التى تشخص اطر التغيرات التى حدثت فى مصر بعد قيام الثوره ٠

١- ان اقتصاد الثوره كان حرا من ١٩٥٥ ثم موجها حتى ١٩٦١ حيث بدأت بعض التحولات الاجتماعية ، وأول خطه حقيقيه للتنميه ، وبعد ١٩٦٧ عبر الاقتصاد المصرى بمرحله انتقاليه ترميميه لتبدأ مرحله اخيره منذ ١٩٧٠ ، تركزت فى ١٩٧٣ بما يسمى بمرحله الانفتاح الاقتصادى ، والامر الثابت ان كل مرحله من هذه المراحل اثرت فى البناء الاجتماعى المصرى ، ريف وحضر ، وتشهد التحليلات غير القليلة ، على ان الخطة الخمسيه الوحيده ٥٩-٦٠، ٦٤-٦٥ قد حققت نموا وصل الى ٣٧٪ بمعدل ٦,٥ سنويا [5]

٢- ان التغيرات الاجتماعية فى الملكيه وفى علاقات الانتاج وصلت مرحلة تفوقها فى عام ١٩٦١ ، وتوقفت تقريبا سنه ١٩٦٥ ، عندما صدر اخر قانون

(١) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : الحمله القوميه الشامله لمحو الاميه ص٦ ٠
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٧٦ ، اجمالى الجمهورية ١٩٧٨ ص١١٧
(٣) المصدر السابق ٠
(٤) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض الابعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية ص٥٩
(٥) عبد الباسط عبد المعطى : بعض الابعاد البنائيه للفساد فى القرية المصرية مرجع سابق ص١٩ ٠

للاصلاح الزراعى ، حيث يلاحظ ان قانون الاصلاح الاول قد ساعد على نمو البرجوازية الزراعية ، حقيقة انه تحت محاصرة الطبقات الاقطاعيه الا ان التطورات اللاحقه مضافا اليها قانون الاصلاح الزراعى قد افضت الى تركز الثروه فى ايدى البرجوازية الزراعية ، فالبرجوازية التى كانت تمتلك عشره افدنه فاكثر كانت ٢,٩٪ من الملاك فى عام ١٩٥٢ ، وصلت الى ٣,١٪ سنه ١٩٦٥ (١)

٣ـ على الرغم من صدور القوانين التى هذبت بعض التناقضات الا ان عدم العداله مازال قائما فى علاقات الانتاج حيث ان ٩٤,٥ ٪ من الملاك لا يزالون يملكون ٥٧,١٪ من الارض فى حين ان ٥,٠٪ يملكون ٤٦,٩٪ من الارض فضلا عن ان حيازات الاولى اقل من خمسه افدنه ، فى حين ان حيازات الاخيرين اقل من خمسة افدنه (٢) هذا بالاضافة الى التناقض فى توزيع الدخول حيث تصيب كبار الملاك من الدخل الزراعى ونسبتهم ١,٠٪ و٤,٠٪ من هذا الدخل ، وقد ادى هذا الى تناقض العلاقات الانتاجية بسبب وجود الملكية الفردية الامر الذى صاحبه تناقض فى المصالح الطبقيه ، وأن هذه الاوضاع البنائية الطبقية ادت الى اتاحه فرصا اكبر للطبقات المسيطره فى التعليم والصعود نحو مراكز القوة .

ومن هنا نجد ان المد والجزر الذى عايشته الثوره والتى تشهد عليه الافكار الايديولوجية والذى ادى الى نمو البرجوازية والتناقض فى الدخول ، وان المحاولات التى تمت كانت اصلاحية اكثر منها ثوريه بالاضافة الى انها كانت مركزية ، ومن هنا نجد ان نسبه الاميه كانت فى تزايد مستمر حيث ارتفعت اعداد الاميين من عشره ملايين امى عام ١٩٤٧ الى اربعة عشره ملايين فى ١٩٦٦ (٤) وذلك

---

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المرجع السابق .
(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ١٩٧٦ جداول عامة .

نتاجا لعدم العدالة فى التوزيع سواء فى الملكية او الدخول ، حيث يعتبر غالبية الاميون الفئات الدنيا اقتصاديا فى المجتمع ، وهو ماتعكسه السياسة الاجتماعية التى تتسم بانها سياسة برجوازية لا تعمل من اجل الغالبية بل وتسعى الى تهميشها [1] . بما انعكس ذلك على ارتفاع نسبه الاميه بين الفئات الادنى فى المجتمع ، كذلك فان هذه السياسه مركزية حتى فى مواجهتها لظاهرة الامية، وتبدى ذلك فى انشاء مدارس الشعب بمحافظة القاهره على اساس خطة عشريه لمحو الاميه ، يضاف الى ذلك من ان هذه السياسه هى سياسه اجتماعية مركزيه فا بالنظر الى التوزيع الجغرافى للاميه حيث ترتفع نسبه الاميه فى الريف ، فهى تصل الى ٣٩,٢٪ فى عواصم المحافظات ، ونحو ٥٦,٨٪ فى الحضر وحوالى ٦٧,٧٪ فى الريف ، وهو ما يعكس ملامح السياسه الاجتماعيه حيث انها اضعت الى نمو البرجوازية الزراعية فى الريف ، وبقاء اكثر من ٤٠٪ من الاسر الريفيه كمعدمين [2] وهو ما انعكس على ارتفاع الاميه فى الريف المصرى ، واهماله حتى فيما يتعلق بمحو الاميه ، فى حين اهتمت هذه السياسات بانشاء مدارس الشعب بمحافظات القاهره وتم اعتماد ١٠٠ الف جنيه لهذا المشروع لمحو اميه مواطنى العاصمه الذين بلغ عدد الاميين بها ٨٢٠ الف الى لم يتم الا محو اميه ١٩٥,٥٠٠ دارس ودارسه ، [3] ومن غير ان هذه المشروعات لم تتفق مع الامال التى بنيت عليها رغم مركزيتها ، وذلك نتاجا لسياسات الدوله فى هذه الفترة والتى كانت تتارجح بين سياسات مختلفه ، مع ان الدين الاسلامى يعتبر مصدرا اساسيا لتشريعات محو الاميه .

وقد حاولت السلطه السياسيه فى المرحله الاخيره التصدى لقضيه الاميه وهو ما انعكس تشريعيا فى المادة (٢١) من الدستور (١٩٧١) [4] . بالاضافه

(١) على ليله : مرجع سابق ص٦٠ .
(٢) على ليله : القانون والتغير ، مرجع سابق ص٢٢ .
(٣) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الحمله القومية الشامله لمحو الامية مرجع سابق
(٤) قال الرئيس السادات فى ورقه اكتوبر (ان واجبنا نحو الانسان المصرى الذى=...

الى ماجاء فى ورقة أكتوبر سنه ١٩٧٤ ، بالاضافة الى ماجاء فى تطوير مشروع الاتحاد الاشتراكى من أن قضية محو الاميه من المهام القومية والتى يجب القضاء عليها ، بالاضافة الى ماصدر فى سنه ١٩٧٠ بالقانون رقم ٦٧ بشأن تعليم الكبار ومحو الاميه ، وذلك نتاجا لتفاقم المشكلة ، والتى عكست ان مسئولية محو الامية مسئوليه قوميه وسياسية ، مما أدى اليه من تشكيل مجلسا اعلى لتعليم الكبار ومحو الاميه .

فما الذى فعلته هذه السياسه الاجتماعية من اجل القضاء على ظاهره الامية؟ هل استطاعت هذه ان تحقق ماعلنت عنه ؟ هل عبرت هذه السياسه عن الجماهير أم انها تهدف الى مغازله الجماهير من اجل تأكيد استمراريتها فى السلطه ، وصرف اهتمامات الجماهير عن التفكير فى بناء مستقبل مشرق لها [1] ، ويبرهن على ذلك حجم الظاهره ومدى تزايدها من تعداد لاخر .

السنة	الاعداد بالمليون	نسبة الاميين	الزياده بالالف
٦٠	١٢,٦٩	٧٠,٣ ٪	١٢٥
٦٦	١٣,٧٧	٦٥,٣ ٪	١٨٠
٦٧	١٥,١٠	٥٦,٣ ٪	٢٩٠

= ... نعتبره رصيدنا الاساسى ، الذى نعمل به ومن اجله ، ان لا نتركه فريسه للاميه او المرض او التخلف ، وانه قد ان الاوان للبدء جديا فى تلك المهمه الصعبه التى تأخرنا فيها كثيرا ، وهى القيام بثوره شامله فى نظم ومفاهيم التثقيف العام ، بكل انواعه ومستوياته ، ابتداءا من محو الاميه ، وان قضيه محو الاميه واجب وطنى يجب ان تمتد له كل الطاقات ... كذلك ذكر الرئيس السادات فى تطوير مشروع الاتحاد الاشتراكى من ان هناك بعض المهام القوميه على اعلى قدرا من الاهمية ومنها قضية محو الامية)) .

(١) على ليله : العالم الثالث ـ مشكلات وقضايا ، مرجع سابق

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، مرجع سابق .

وتكشف بيانات الجدول السابق عن الزياده المطلقه لاعداد الاميين من تعداد لاخر حيث نجد ان هناك مايقرب من ٤ر١١ مليون امى بزياده سنويه قدرها ١٣٥ الف امى ١٩٦٠ قفزت هذه الارقام لتصبح اكثر من ١٥٠ مليون امى بزياده سنويه ٢٩٠ الف امى فى تعداد ١٩٧٦ ، وهو مايشير الى ان السياسه الاجتماعيه ليست جاده فى مواجهة هذه الظاهره ، ذلك لانها لا تمس مصالحها ، وانها لا تهدف الا الى صرف اهتمامات الجماهير التى تسعى هذه السياسه الى تهميشها كما فعلت ذلك اقتصاديا [1].

واذا مانظرنا الى التوزيعات المختلفه من حيث النوع والتى يوضحها الجدول التالى :— [2]

التعداد	محل الاقامه	ذكور	اناث	جملـه
١٩٦٠	حضر	٪٣٩ر٦	٪٦٨ر١	٪٥٣ر٦
	ريف	٪٦٨ر٦	٪٩٢ر١	٪٨٠ر٦
	جملة	٪٥٧ر٢	٪٨٣ر٦	٪٧٠ر٥
١٩٧٦	حضر	٪٢٦ر٤	٪٥٢ر٤	٪٣٩ر—
	ريف	٪٥٥ر—	٪٨٥ر٩	٪٧٠ر—
	جمله	٪٤١ر٩	٪٧٠ر٩	٪٥٦ر٢

وتكشف قراءه الجدول السابقه عن الاتــى :

١ـ ارتفاع نسبه الاميه فى الريف عنها فى المدن من تعداد لأخر ، حيث فى الريف فى تعداد ١٩٦٠ ٦ر٦٨٪ فى مقابل ٦ر٣٩٪ فى الحضر وفى تعداد ١٩٧٦ كانت نسبه الاميه فى الريف —ر٥٥٪ فى مقابل ٢٦٪ فى الحضر ، وهو مايشير الى نوع من التمايز الاجتماعى اتبعته وادت اليه السياسه الاجتماعية للمدنيه على حساب الريف ، مما يشير الى ان السياسه الاجتماعيه سياسه مركزيه تهدف الى الاهتمام وتطوير الحضر مع اهمال الوحـــدات

(١) على ليله : العالم الثالث ، مشكلات وقضايا ، مرجع سابق ص ٦٠ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، مرجع سابـــق .

الاساسية في المجتمع والتي تتمثل في الريف المصـــري ٠

٢ـ ارتفاع نسبه الاميه بين الاناث عنها بين الذكور ولاسيما في الريف المصري حيث بلغت في تعداد ١٩٦٦ ١ر٩٢ ٪ في مقابل ١ر٦٨٪ في الحضر وفي تعداد ١٩٧٦ ، بلغت نسبه الاميه بين الاناث في الريف ٨٥٪ في مقابل ٤ر٥٢٪ في الحضر ،[1] وهو مايشير الى ان هذه السياســـات الاجتماعية نظرا لاهتمامها بتنميه القطاعات الحديثه في المجتمع واهمالهـا للقطاعات التقليديه التي تتمثل في الريف المصري ، واعتمادها علـــى اساليب بيدائية لا تتطلب التعليم ، ادت الى التخلف الثقافي ولاسيمـــا في الريف المصري الامر الذي صاحبه انتشار القيم التقليديه القديمة والتي تتسم نظرتها بالتدني نحو المرأه الامر الذي ينعكس على تعليمها وبالتالي انتشار نسبه الاميه بينهن ٠ فعلى الرغم من ان الاعتراف الرسمي بحـق المرأه في التعليم ورد في دستور ١٩٢٢ ، في الماده ١٩ [2] ، وعلى الرغم من مرور اكثر من مائه عام على قانون التعليم الالزامي الا ان نسبه الاميـه ترتفع بشكل واضح بين الاناث كما اشارت اليه الارقام السابقه ٠

ومن حيث التوزيعات العامه للاميه من حيث نسبتها بين اقسام النشـــاط الاقتصادي المختلفه ، والتي تعكس اختلافها باختلاف النشاط الاقتصادي والـــتي يوضحها الجدول التالـي :ـ

---

(١) المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، محو الاميه وتعليـم الكبار ، مرجع سابق ص٢٣ ٠

(٢) عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ص٦٠ ٠

النشاط / التعداد	زراعه وصيد	صناعة تحويلية	تشييد وبناء	تجارة	نقل ومواصلات	خدمات	بقية الانشطة	ليس لهم نشاط	الجملة
١٩٦٠ (١)									
نسبه الاميين الى العاملين	٩٤ر٧٪	٤٧ر٨٪	٦٢ر١٪	٤٨٪	٤ر٦٪	٣٩ر١٪	٤١ر٦٪	٧٤ر٤٪	٧٠ر١٪
نصيب القسم من الاميين	٢٦ر٢٪	٢ر٧٪	٢ر١٨٪	٢ر٤٪	٠ر٨٪	١ر٤٪	٦ر٪	٦٢ر٤٪	١٠٠٪
١٩٧٦ (٢)									
نسبة الاميين الى العاملين	٨٠ر٨٪	٤٠ر٨٪	٥٣٪	٣٢ر١٪	٣١ر٤٪	٢١٪	٣٢ر٦٪	٥٢٪	٥٦٪
نصيب القسم من الاميين	٢٤ر٨٪	٣ر٧٪	٦ر٥٪	١ر٣٪	١ر٠٪	٢ر٧٪	٠ر٧٪	٦٤ر٣٪	١٠٠٪

وتكشف قراءه الجدول السابقه ، عن الاختلافات الواضحه بين نسبه الاميه بين اقسام النشاط الاقتصادى المختلفه : حيث نجد ان اقسام الزراعه والصيد حيث تبلغ نسبه الاميه اقصاها فى هذا النشاط ، حيث يتركز اكثر من ربع عدد الاميين فى مصر فى اقسام الزراعه والصيد ، يليهم فى ذلك نسبه الاميه فى اقسام التشييد والبناء ومن لانشاط لهم ، حيث بلغت نسبه الاميه مايزيد على ٦٤٪ من عدد الاميين لانشاط لهم ، وهو يتكون فى اغلبه من ربات البيوت ، واصحاب المعاشات والعجزه والمتعطلين ، ومن اليهم (٣) ، وهؤلاء بحكم وضعهم يصعب جذبهم الى التعليم فى حد ذاته لشعورهم بعدم الاحتياج اليه .

(١) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ١٩٦٠ ، جداول عامه ، مرجع سابق ص ١٣

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ١٩٧٦ ، اجمالى الجمهورية مرجع سابق ص ١٧٤

(٣) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الحمله القوميه الشامله لمحو الاميه ، مرجع سابق

وهو مايعكس الآتـــى :ـــ

١ـــ ان السياسه الاجتماعيه فى الوقت الذى اتجهت الى تنميـه القطاعـــات الحديثه فى المجتمع ، اهملت القطاعات التقليديه التى تستوعب الجزء الاكبر من القوه العامله ، والتى تقوم اساسا على استخدام اساليب بدائية فـــى الانتاج .

٢ـــ ان الاميه هى انعكاسا لتخلف الفــن الانتاجى ، ولا سيما فى القريـــة المصرية التى يعمل اكثر من ٧٠ ٪ من سكانها (القرى المصريه) بالعمل فى النشاط الزراعى ، بالاضافة الى ان الاميه تعد ايضاً سبباً فى استمراريـــة هذا التخلف وتأكيـده [١] ، وهو مايرد بدوره الى السياسه الاجتماعيـــة التى تفرض سياجا من التخلف حول النشاط الاقتصادى الذى يعمل به غالبية سكان الريف التى تعتمد على الاقتصاد المزدوج ، او الاقتصـــاد الاعاشـــة [٢] .

٣ـــ تعد السياسه الاجتماعيه ومنحها هى التى اسهمت فى ظاهره التخلـــف والركود فى القريه المصرية ، حيث ان ثمه عاملين قد اسهما فى هـــذا التخلف [٣] . فى يتمثل الاول فى المصالح الطبقية لكبار المـــلاك الزراعيـــين ، فلقد وجد كبار الملاك ان اربح لهم ان يكيفوا انفسهم فى المتغيـــير الذى صاحب الزراعه المكثفه للتصدير ، وعليهم ايضـــا ان يسدوا الطريق امام اى انقلاب اجتماعى وتكنولوجى مما سوف يهدد مصالحهم ، ولذلك وجدوا ان من الضرورى لاستمرار امتيازاتهـــم أن يحافظوا على استمرار البنيـات الفوقيـه السياسية والايديولوجيـــة ، لما قبل الرأسماليه ، وهم فى عمليه تنبئهم لتراكم ثرواتهم ، من خـــلال استهلاك الفائض ، حاولوا المحافظة على استمرار الطابع القروى المتخلف للانتاج الذى مكنهم من تحقيق اقصى دخل ممكن وذلك بتشغيلهـــم قوى العمل الرخيصـه المعدمـــه [٤] .

---

(١) فتحى عبد الفتـاح ، القريه المصرية ، مرجع سابق ص٦٧ .
(٢) السيد الحسينى ، التنميه والتخلف ، مرجع سابـــق .
(٣) محمود عوده ، الفلاح والدوله ، مرجع سابق ص ١٧٧ .
(٤) محمود عوده ، الفلاحون والدوله ، مرجع سابق ص .

٤ـ ان السياسه الاجتماعيه ، والتى تمثلت فى صدور القوانين الزراعيه ، والتطورات اللاحقه ، بما اضاف اليها الانفتاح الاقتصادى ، قد افضت الى تركيز الثروه فى ايدى البرجوازيه فى الريف ، بالاضافة الى عدم توزيع العداله مازال قائما فى علاقات الانتاج وفى توزيع الدخول ،[1] حيث ان اكثر من ٤٠٪ من الاسر الريفيه مازالوا معدمين [2] وأن نصيب الـ ١٠٪ الاعلى دخلا قد زاد من ٢٨,٥٪ الى ٣٤,٦٪ فى الفتره من الفترة من ٧٤ وحتى ١٩٧٦ [3]، وهو مايشير الى ان السياسه الاجتماعيه قد ادت الى تعميق الفوارق التمايزيه الاجتماعيه والاقتصادية ، والتى ادت الى تهميش الغالبيـــة ٠

٥ـ ان العمل الزراعى المتخلف الذى افضت اليه السياسه الاجتماعيه ، لم يعد قاصرا على الرجال الذين يتجهون الى الهجره ، مما ادى الى زياده مسئوليه المرأه من حيث مشاركتها فى الاعمال الحقليه بالاضافه الى المسئوليه المنزليه ، وهو ماادى بدوره الى ارتفاع نسبه الاميه بين الاناث فى الريف المصرى حيث نجد ارتفاع نصيب الاناث من الاميه من ٥٩,٩٪ عام ١٩٦٠ الى ٦٢,١٪ عام ١٩٧٦ ، واذا يأخذ الارقام المطلقه فى الاعتبار ، نلحظ تزايد اعداد اميه النساء من ٧,٥ مليون فى تعداد ١٩٦٠ الى ٩,٤ مليون فى تعداد ١٩٧٦ [4] .

٦ـ ان هناك اتجاه لتركز الاميه بين الاجيال الجديده ، فبينما بلغت نسبه الاميه بين السكان ٧٠ سنه فاكثر مايقرب من ٨٠٪ عام ٧٦ فانها بلغت حوالى ٤٠٪ من السكان من ١٠ ــ ١٥ سنه ، حيث ان الهيكل العمرى فى مصر ينحاز بطبيعته نحو صغار السن ، فالبنظر الى التركيب السكانى للمجتمع المصرى نجد ان القسم الغير منتج من سن عام الى سن ١٤ (سن الاعاله) تتراوح بين ٤٥٪ الى ٥٠٪ من المجموع الكلى

---

(١) على ليله : القانون والتغير ، مرجع سابق ص ٢٢

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض الابعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية مرجع سابق ص ٥٣ ٠

(٣) عبد الباسط عبد المعطى ، الوعى التنموى العربى ، مرجع سابق ص ٤٢ ٠

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، مرجع سابق ٠

للسكان ، وهو مايمثل عبئا كبيرا على امكانية التنميه الشامله فى مصـــر ، ، ويعتبر مدخلا جديدا الى الاميـــة .[1]

واذا كان ماسبق هو تشخيص لواقع الاميه وتوزيعاتها المختلفه ، وملامح السياسة الاجتماعية ، فما الذى فعلته السياسه الاجتماعيه على اعتبار ان الانســان هو عماد التنميه ، وعلى اعتبار انها تمس الاغلبيه العظمى من سكان المجتمع ، التى ينبغى ان تشارك اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا . يعكس لنا ذلك بيانـــات وبرامج الحكومة فى الفترة الاخيره من محاولتها للتصدى لهذه الظاهره ، والــــتى حاولت فى بياناتها القاء الضوء على حجم الظاهره ومن ثم ضروره مواجهتها وتناول برنامج الحكومة ١٩٧٦ [2] ، من ان الحكومة تشعر باهميه تضافر الجهود فـــى اطار خطة ذات طابع قومى لتصفيه الاميه ، وازاله وصمتهـــا خلال فترة زمنيه معقوله وعلى الرغم من ان هذه الظاهره قـــد تناولتها ورقة اكتوبر [3] ، الا انها قـــد اهملت تماما فى الموازنه العامه سنه ١٩٧٦ .

وفيما يخص محو الاميه وتعليم الكبار ، والتى تناولتها برنامج الحكومـــة ، من انه يحاول وذلك سدا لمنابع الاميه الى نوع من التعليم غير التقليدى المتمثـــل فى انشاء المدرسه ذات الفصل الواحد ، كنمط جديد موازى للتعليم الابتدائى .

بالاضافه الى ذلك ـ وحسب بيانات الحكومة ـ التى تعكس سياستهـــا الاجتماعية نحو هذه الظاهره ، نجدها تقوم وعودا بتصفيه الاميه حتى عـــام ١٩٨٠ ، وذلك فى شر يحتين هما عمال الزراعه الموسميين ، وعمال الصناعـــه بالاضافة الى مادار من مناقشات داخل قاعه مجلس الشعب من ان الحكومة قدمـــت دعوا كثيره وان هناك ما اعلن من داخل المجلس من مدى جديه الحكومه حـــول الوفاء بوعودها التى تكررت ، حيث ان الاميه مازالت تزيد عن ٧٠ ٪ وعـــن على مشارف القرن الحادى والعشرين ، وانه حرصا على عدم تقديم وعود شاملـــه

---

(١) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا مرجع سابـــق .
(٢) بيان رئيس الوزراء امام مجلس الشعب ٢٩/١٠/١٩٧٥ عن برنامج الحكومة ١٩٧٦
(٣) تناول الرئيس السادات قضية الاميه فى ورقة اكتوبر ، سبق ذكرها .

بالقضاء على الاميه قضاءا شاملا ، فان الحكومة ينبغى ان تعمل على سد منابع الاميه ، مع اضافه كل الاعتمادات المخصصه للاميه للاكثار من انشاء المدارس الابتدائية ، على ان يترك للوزارات والهيئات الاخرى مهمه محاربه الاميه بين الكبار ، وبهذا تتمكن الحكومه من سد منابع الاميه خلال عامين على الاكثر . (١)

ومايتعلق بمحو الاميه وتعليم الكبار فى برنامج الحكومه لسنه ١٩٧٨ ، فنجدها وقد تناولت : ان تحقيق الاستيعاب الكامل فى المرحلة الابتدائية ، والحد من الفقد والتسرب ، وانشاء المدارس ذات الفصل الواحد ، وتحقيق اهداف التعليم الاساسى النظامى ، والذى يعتبر من المدخلات الاساسيه والحاسمه فى سد منابع الاميه ، كذلك اشار بيان الحكومه الى محو الاميه للعاملين فى الحكومه والقطاع العام هو امر توليه الحكومة اهتماما كبيرا ، اما الاميه فى القطاع الاهلى فيتطلب كما تنص القانون رقم ٢٧ لسنه ١٩٧٠ تعاون الجهات السياسية والشعبيه ، وما الى ذلك من الجهود وهى ماتهتم به الحكومه فى خطة التنميه الاجتماعيه (٢) .

وحول تقييم بيان الحكومة فى اسلوب التحدى لهذه المشكله ، اضاف اعضاء البرلمان النيابى فى تقييمهم لبرنامج الحكومة من شكره وتاييده كما هو معتاد ، حيث ان هؤلاء (الاعضاء البرلمانيين) يمثلون كتله واحده مع اولئك القائمون على رسم وتنفيذ السياسه الاجتماعيه ، بل وتعد الاميه واحده من العوامل الاساسيه التى ادت بالبعض الى الوصول الى هذه المقاعد البرلمانية ، قاموا هؤلاء بان المجلس يقدر للحكومة استطاعتها فى خفض نسب التسرب والفقد فى المرحلة الابتدائيــة من ٢٥٪ الى ١٢٪ ، مع قبول ٨٧٪ من الملزمين عام ٧٨/٧٧ والاتجاه الى زياده هذه النسبه الى ٨٩٫٥٪ فى العام المقبل ، لتصل النسبه الى الاستيعاب الكامل عام ١٩٨١ ، وهذا لا شك فى انه يؤدى الى سد منابع الاميه ، وتضيف هذه اللجنه فيما يختص بالاميه فى القطاع الاهلى

---

(١) تقرير لجنه الرد على بيان الحكومه ١٩٧٧ فى ٧٦/١٢/٢٣ .

(٢) بيان رئيس مجلس الوزراء فى ٧٧/١٢/٢٤ عن برنامج الحكومة لسنه ١٩٧٨ .

الا انها تشكل النسبة الاكثر ، لذلك يؤكد المجلس على ضرورة التصدى لهذا الوضع ، وتحديد فترة زمنية ، يتم فيه محو امية هؤلاء ، وضرورة الافادة من الشباب فى فترة الخدمة العامة .[1] وانه قد تم تخصيص مبلغ ٥٨,٣٨٠ الف جنيه فقط لمحو الامية ، ونظرا لانها تعتبر مؤثرة على خطط التنمية الاجتماعية وزيادة الانتاج ، ترى اللجنة زيادة هذا الاعتماد بما يواجه خطورة هذه المشكلة[٢]

واذا ما نظرنا الى ما يخص محو الامية وتعليم الكبار فى ١٩٧٩ ، فقد خصص مبلغ ٥٨,٣٨٠ جنيه فى الخطة السابقة عليها ، فى الوقت الذى خصص فيه مبلغ اقل منه وصل الى ٥٦,٧٠٠ فقط فى عام ١٩٧٩ ، اى بخفض الاستثمارات المخصصة لهذا الغرض ، ولهذا نادى المجلس بضرورة زيادة هذه المبالغ لمواجهة خطورة هذه المشكلة .[٣]

واذا نظرنا الى برنامج الحكومة لسنة ٨١/٨٠ ، حول ما يختص بمحو الامية وتعليم الكبار والذى تناول : ان الحكومة تهتم بموضوع الامية ، وانه بالاضافة الى الجهود التى تبذل فى قبول واستيعاب الاطفال الملزمين والحد من ظاهرتى الفقد والتسرب ، وان الحكومة سوف تتخذ الاجراءات اللازمة لمواجهة هذه المشكلة من جميع جوانبها فى اطار جهود قومية مكثفة[٤]

وحول صدق ما تحدثت به الحكومة فى بيانها ومدى تحقيقه تساءلت لجان الرد على بيان الحكومة عن ماهية الاجراءات والاساليب التى وعدت الحكومة بها لاستخدامها فى اقتحام هذه المشكلة (التى كثر وصفها داخل المجلس) بأسلوب علمى حتى تتضافر الجهود للتخلص من هذه المشكلة التى طال عليها الزمن .[٥]

---

(١) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الحملة القومية الشاملة لمحو الامية ، مرجع سابق .
(٢) فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية ، مرجع سابق .
(٣) السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، مرجع سابق .
(٤) محمود عوده ، الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ص ١٧٧ .
(٥) تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة ٨١/٨٠/ فى ٨٠/٦/٢٩ ص ٢٧ .

واذا مانظرنا الى البيانات السابقة التى حوتها برامج الحكومة ، لوجدنا ان هذه البيانات لم تتضمن شيئا غير الامنيات عن محو الامية اى انه امل فقط دون خطه واضحه المعالم . وهى تعكس ان القائمون على رسم وتنفيذ السياسه الاجتماعيه ، قد لا يهدفون الا الى مغازلة الجماهير من اجل تأكيد استمراريتها فى السلطة ، وصرف اهتمامات الجماهير عن التفكير فى بناء مستقبل مشرق لها ، وذلك بهدف تهميش هذه الجماهير [1] ويؤكد ذلك ماذهب اليه بعض اعضاء لجنه الرد على بيان الحكومة ، يتساءلهم من انه عندما تصل نسبه الاستيعاب فى التعليم الاعدادى والثانوى الى ٥٨٪ بمختلف فروعه فاين تذهب نسبه الـ ٤٢٪ الباقيين [2] . بالاضافة الى مطالبتها الحكومة بتنفيذ ماسبق ان وعدت به من الوصول الى نسبه الاستيعاب الكامل للملتزمين بنسبه ٩٥٪ عام ١٩٨٥ ، مع ضرورة وضع جدول زمنى فى هذا الشأن [3] .

ان مايمكن ان توا جهه به هذه السياسه من حيث تناولها لهذه الظاهرة هو نتاج هذه السياسة الفعلى لاعداد ونسب الاميين ، سواء كان ذلك متمثلا فى نسب التسرب أو الفاقد من التعليم الابتدائى ، أو فى فيما يتعلق بتعليم الكبار ، وهو مايعكس ان السياسة الاجتماعية فى تناولها لهذه الظاهرة تفتقد ايه فعاليه ، وذلك كنتاج لعدم وضوح هويه هذه السياسة امام المشاكل المجتمعيه التى يعانى منها اغلبية المجتمع ، ومن خلال المناقشات وبيانات الحكومة ترى كيف تناولت الحكومة (فهى التى تقوم برسم وتنفيذ السياسه الاجتماعية) هذه الظاهره سواء بالقاء الشعارات تاره اوباصدار البيانات تاره اخرى ، حيث يوضح الجدول ردا على هذه الشعارات والبيانات ، من حيث نسب التسرب والفقد من ٦٨ حتى ٧٩/٨

---

(١) على ليله : العالم الثالث مشكلات وقضايا ، مرجع سابق ص ٦٠ .
(٢) مناقشة بيان نائب رئيس الوزراء عن برنامج الحكومة ٨٠/٨١ ـ ١٤/٦/٨٠
(٣) توصيات لجنة التعليم والبحث العلمى ، ٢٠/١٢/١٩٨٠ ص ٤١ .

جدول يوضح نسب التسرب والفقد في الفترة من ٦٨/٦٩ الى ٧٩/٨٠

السنة	اعداد (١) الملزمين	اعداد (٢) المقبولين	نسب القبول	المتخلفين عن عن الالزام	الناجحين (٣) في الابتدائية	نسبه التسرب
٦٩/٦٨	٩٠٤,٠٠٠	٦٧٤,٤٢٥	٧٥,٢%	٢٤٤,٥٧٥	٢٢٠,٦١٥	٦٧,٤%
٧٠/٦٩	٩١٢,٠٠٠	٧١١,٦٩٥	٧٨,٩%	١٩٢,٣١٥	٢٤٧,٤٧٦	٦٥,٦%
٧١/٧٠	٩٢٢,٠٠٠	٧٤٢,٨٨٧	٨٠,٦%	١٧٩,١١٣	٢٦٥,٣٤٦	٦٤,٣%
٧٢/٧١	٩٤١,٠٠٠	٧٢٢,١٩٣	٧٦,٧%	٢١٨,٨٠٧	٢٠٨,١٥٢	٧١,٢%
٧٣/٧٢	٩٥٧,٠٠٠	٧٢٨,٠٥٢	٧٦,١%	٢٢٨,٩٤٨	٣٢٨,١١١	٥٤,٩%
٧٤/٧٣	٩٥٦,٠٠٠	٧٣٣,٢٨٩	٧٦,١%	٢٢٢,٧١١	٣٦٨,١٥٠	٤٩,%
٧٥/٧٤	٩٥٧,٠٠٠	٧٤٦,٥٢٥	٧٨,٠%	٢١٠,٤٧٥	٢٩٩,٥٦٥	٤٦,٥%
٧٦/٧٥	٩٢٥,٠٠٠	٧٥٦,٤٢٦	٨١,٨%	١٦٨,٥٧٤	٤٢٥,٥٧٥	٤٥,٥
٧٧/٧٦	٩٤٣,٠٠٠	٧٦٦,٠٠٨	٨١,٢%	١٧٦,٩٩٢	٤٧٨,٢٤٢	٣٧,٦%
٧٨/٧٧	٩٥٩,٠٠٠	٧٨٦,٠٠٤	٨٢,٠%	١٧٢,٩٩٦	٤٧٦,٧٠٨	٣٩,٤%
٧٩/٧٨	٩٦٤,٠٠٠	٧٩٣,٠٧٢	٨٢,٣%	١٧٠,٩٢٨	٤٧٧,٥٥١	٣٩,٨%
٨٠/٧٩	٩٧٠,٠٠٠	٨٢٣,٩١٤	٨٤,٩%	١٤٦,٠٨٦	٤٤٤,٣٤٧	٤٦,١%

وتكشف قراءة الجدول السابق عن ارتفاع نسب التسرب بل ونسب القبول في التعليم الابتدائي التي وعدت الحكومة انها تحاول سدا لمنابع الاميه ، من تعميم التعليم الابتدائي لمن هم في سن الالزام ، والحد من ظاهرتي الفقد والتسرب من أجل مواجهه ظاهره الاميه مواجهه شامله ، حيث ان نسبه قبول الملتزمين التي وعدت الحكومة بان تحققه وصلت في ٧٩ / ٨٠ الى ٨٤,٩ ٪ .

(١) معهد الدراسات والبحوث الاجتماعية ، اقتصاديات التعليم في مصر ، الجزء الاول ١٩٧٥ جدول ٢ .
(٢) ماخوذ عن بيانات وزاره التربية والتعليم ، الاحصاء الاستيراوى ٦٨/٦٩ لـ ٨٠/٨١
(٣) ماخوذ من بيانات وزاره التربية والتعليم ، المرجع السابق .

ان مشكلة توفير تعليم بديل لمن لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم الابتدائى او استكماله ، لم تجد اولويه كبيره من جانب النظام التعليمى فى مصر ،ففى الوقت الذى تعلن فيه الدوله عن عزمها على محو الاميه عن طريق خطه شامله ، نجد ان وزاره التربية والتعليم لم تخصص على سبيل المثال فى عام ٧٦/٧٧ الا مايقل عن نصف مليون جنيه من اجل محو اميه الكبار [١] ، كذلك لم تتمكن ، وكنتيجه لقصور محاولات محو الاميه باساليبها الحاليه ،عن جذب العدد الكافى من الدارسين ، من تنفيذ الخطه الموضوعه والتى تعلنها الحكومة بفتح الفصول اللازمة لمحو الاميه ، والتى يوضحها الجدول التالـى :

السنه	عدد الفصول المدرجه بالخطه	عدد الفصول المنتجه فعلا	النسبه بينهما
٧٣/٧٤	٥٢٩٨	٤٧٩٧	٩٠ر٥ ٪
٧٤/٧٥	٦٦٦٨	٦١٦٨	٩٢ر٥ ٪
٧٥/٧٦	٨٠٦٣	٧٥٣٦	٩٣ر٥ ٪
٧٦/٧٧	٩٤٥٣	٨٠٥٠	٨٥ر٥ ٪
٧٧/٧٨	١٠٧٤٥	٨٣٧٥	٧٧ر٥ ٪

وتكشف قراءه الجدول السابق عن عدد الفصول التى تم ادراجها فى خطه الحكومه ، وعن الفصول التى افتتحت فعلا ، حيث نجد ان الفصول التى افتتحت فعلا تقل عن تلك التى كانت موضوعه فى الخطة حيث بلغت فى تعداد ٧٧ / ٧٨ نسبه ٧٧٪ من عدد الفصول المدرجه فى الخطه ، وهو مايعكس التزام الحكومة ومدى جديتها فى مواجهة هذه الظاهره ، يضاف الى ذلك ان هذه الفصول قد عجزت عن جذب الاميين اليها بدرجه كافية ،

(١) اديب نجيب سلامه ــ قضية الاميه فى مصر ،اللجنه القوميه للعداله والسلام القاهرة ١٩٨٠ ص٤٩ .
(٢) المصدر ،المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الحملة القوميه مرجع سابق ص١٥ .

فى السنوات الست من ٧٢ / ٧٣ وحتى ٧٧ / ٧٨ ، كان عدد الملتحقين بهذه الفصول ١,١١٠,٢٨٣ فردا ، اى بمتوسط سنوى قدره ١٨٥,٠٤٧ الف فرد فقط وهو مايساوى ٢,١٪ تقريبا من عدد الاميين فى تعداد ١٩٧٦ [1] . هذا فى الوقت الذى كان العدد المدرج فى الخطه ١,٤٤٨,١٦٤ فردا فى السنوات الست ، ويكشف هذا الوضع عن وجود قصور كبير فى جذب الاميين نحو الدراسه ، وذلك لابتعادها عن دوافعهم [2] ، كذلك فان عدد من امكن محو اميتهم ، كان اكثر ضآله من عدد الملتحقين ، ففى خلال السنوات الست التى تم ذكرها ، لم يجتاز الاختبارات سوى ٧٢٤,٥٤٥ شخصا ، ويوضح الجدول عدد المدرجين بالخطه والعدد الذى التحق فعلا ، وعدد الناجحين [3] .

السنه	العدد المدرج بالخطه	العدد الذى التحق فعلا	عدد الناجحين
٧٣/ ٧٤	١٩٠,٠٠٠	١٣٨,٦٩٢	١١٩,٣٨١
٧٤/ ٧٥	٢١٠,٠٠٠	٢١٧,٤٧٣	١٦٢,٢٣٩
٧٥/ ٧٦	٢٩٠,٢٦٨	٢٣٨,١١٢	١٥٢,٣٤١
٧٦/ ٧٧	٣٤٠,٣٠٨	٢٧٠,٩٨٤	١٤٣,٤٩٩
٧٧/ ٧٨	٣٨٦,٨٢٠	٢٤٤,٨٤٣	١٤٧,٠٨٥
جملة	١,٤٤٨,١٦٤	١,١١٠,٢٨٣	٧٢٤,٠٤٥

ويكشف قراءه الجدول السابق عن ان من امكن محو اميتهم فى الفترة المذكوره لم يتجاوز ١٥٠ الف شخص سنويا فى المتوسط ، وهو مايساوى ٩٦ ر٪ من مجمل عدد الاميين ، واذا ماسارت معدلات محو الاميه على هذا النحو ، فاننا تحتاج الى مايزيد على اكثر من مائه عام لمحو الاميه

(١) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، اصلاح التعليم الابتدائى مرجع سابق ص٥٢ .

(٢) سعيد جميل سليمان – وفايز مراد حنا ، دوافع الاميين البالغين فى مصر للالتحاق بفصول الاميه ، المركز القومى للبحوث التربوية ، القاهرة١٩٨١ ص٢

(٣) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الحملة القومية الشاملة لمحو الاميه مرجع سابق ص١٠ .

في مصر ، هذا مع التوفيق ان التعليم الابتدائي يتم تعميمه [illegible] مستواه ،
ومستوى الدراسة في [illegible] الطلاب ، مع القضــاء
على التسرب ، ومنع الدارسين من الارتداد الى الاميــه .[1]

وعلى الرغم من ضآله هذه الارقام الا انها [illegible] تعبر عن حقيقه الامر اذا ماأخذنا في اعتبارنا ان : مده التسعه اشهر [illegible] محو الاميه ليســت كافية لمنع ارتداد الدارس الى الاميه ، بالاضافه الى ان المناهج المستخدمــه لاتحقق وصول الامر الى مستوى الصف الرابع الابتدائي ، كذلك فان وصــول الامى الى مستوى الصف الرابع لا يكفى الامى لضمان عدم الارتداد الى الاميــه بالاضافه الى ان مستوى امتحانات محو الاميه الحاليه ومدى جديتها لايحقق لهان تقييما سليما للدارسيــن .[2]

يضاف الى ذلك تجاهل السياسه الاجتماعية من ان حياه الاميين حياه لا يستشهرون فيها حاجاتهم الى استخدام القراءه والكتابه ، حيث ان هؤلاء الاميين يعمل منهم ٩٠ ٪ يعملون بالزراعه اوهم من ربات البيوت أو مــن لا نشاط لهم[3] . ولذا فان ارتدادهم الى الاميه يكون أمرا مؤكدا ، خاصة وأن برامج محو الاميه في مصر لم توفر للاميين اى فرصه لمتابعه تعليمهــم ، ولهذا فان عدد من تم محو اميتهم لا تعبر عن واقع الامر ، حتى لو نظرنــا الى الاميه باعتبارها اميه ابجديه ، وهى ابعد عن ذلك بالطبع اذا مانظرنا الى الاميه على اعتبار انها اميه وظيفيه[4] يضاف الى ذلك أن محاولات محــو الاميه في مصر لم تكن محاولات شامله كما وعدت به الحكومة في بياناتها وبرامجها العديده ، وانما كانت هذه المحاولات جزئيه لا تشمل سوى قطاعات معينــه

---

(١) المصــدر السابــق .
(٢) خالد لطفى ، مشكله الاميه في مصر ، معهد التخطيط القومى ، مرجع سابــق ص ١٣ .
(٣) امانه المجالس القوميه المتخصصه ، مشكلة الارتدار الى الاميه ، مرجع سابــق ص ١٨ .
(٤) المرجــع السابــق .

من الاميين ، بالاضافه الى انها كانت متقطعه ، حيث لاتوجد سياسه اجتماعيـــه شامله طويله الاجل تتناول ظاهره الاميه ، تربط بين محو اميه الصغار وذلـك عن طريق تعميم التعليم الابتدائى ووقف نزيف التسرب والفقد وبين محو اميــه الكبار ، بالاضافة الى ان هذه السياسات لم تربط بين التعليم وبين هدف اخـر يلمسه الاميين فقد اهملت هذه المحاولات التى قامت بها هذه السياسات برامـج التثقيف المهنى ، وبين تعليم القراءه والكتابه ، مما ادى الى اهمالها فـــى نهايه الامر [1] .

ولا شك ان هناك عوامل عديده تؤدى الى انصرف هؤلاء الاميين عــن فصول محو الاميه تتشابه مع تلك التى تؤدى الى انصراف التلاميذ عن التعليـم الابتدائى ، ومن الاسباب التى تؤدى الى احجام هؤلاء الاميين عن الالتحـاق بفصول محو الاميه والتى اشارت اليها عديدا من الدراسات [2] والتى تتمثـل فى الانشغال بكسب الرزق وذلك بالعمل الزرعى المأجور ، والذى يعمـل به معدمى الريف ، او سواء لعدم وجود اجازات فى مواسم العمل الزراعـى الذى يتسم بتخلفه ، وعمله الدائم الذى لاينقطع ، ومن حيث صعوبه المناهـج المستخدمه ز او عدم فائده هذه والدراسه (محو الاميه) حيث لا يمثـل الحصول على هذه الشهادات حافزا نظرا لعدم توظيفهم بها ، بالاضافة الى انهـم لم يعتادوا على قوانين الضبط المدرس ، بالاضافة الى عدم جدوى التعليـم بالنسبه لحياتهم اليوميه وما الى ذلك من الاسباب ، وهى ماتعكس ان برامـج محو الاميه لا تراعى امكانيات واحتياجات الاميين ، بالاضافة الى ظروفهـــم وتطلعاتهـــم . [3]

الا يشير ذلك الى عجز النظام التعليمى عن تحقيق محو الاميـــه اوالاستيعاب الكامل او الحد من نسب التسرب او الفقد ، الذى يرجع عجـزه مجموعه من العوامل الاقتصادى التى تتسم بالتناقض ، والعوامل الاجتماعيـه

(1) امانه المجالس القوميه المتخصصه ، محو الاميه وتعليم الكبار ، دراســات المجالس القوميه المتخصصه ١٩٨٠ ص١٤ .

(2) محمد المصلد ابراهيم سالم ، دراسة ميدانيه لظاهره انصراف الاميـين الكبار عن التعليم ، مرجع سابق .

(3) سهير محمود عزمى ، دراسه تحليليه لاتجاهات زوجات الزراعيين الاميات نحو التعليم غير الرسمى ، مرجع سابـق .

التى تتمثل فى عدم عداله علاقات الانتاج ، والعوامل السياسيه التى تتمثل فى ضعف الاراده السياسه فى مواجهه هذه الظاهره ، والتى تعد السياسه الاجتماعيه هى المسئوله عن فشلها فى التصدى لهذه الظاهره ، نظرا لاهتماماتها بتنمية القطاعات الحديثه ، على حساب القطاعات التقليدية التى تستوعب الجزء الاكبر من القوه العامله والتى اهملتها هذه السياسات والتى تقوم على استخدام اساليب انتاج بدائية لا تتطلب اى قدرا من التعليم .

ومن ثم تدرك ان السياسه الاجتماعيه المتبعه فى مصر شانها فى ذلك شان بلاد العالم الثالث اتجهت الى تطوير التخلف فى هذه المجتمعات مما كان له الاثر الواضح على بقاء قطاعات متخلفه ، حيث محاولة تطوير القطاع الصناعى على حساب القطاع الزراعى وهو مايعنى تطوير السياقات الحضريه ، واتجاه الاستثمارات المحليه والاجنبيه نحوه ، كذلك هروب الاستثمار فى مجال الزراعه او فى قطاع الريف ، لان الاستثمار فى الصناعه اكثر ربحا [illegible] ، وثانيا لان لتخلف البناء التحتى فى القطاع الزراعى ، مما يفوق عمليه استثماره او استنزافه هذا بالاضافة الى كونه قطاعا فقيرا [1] ان التاكيد الذى يطرحه الفكر التنموى ، يذهب الى انه برغم زياده قوه العمل فى الفترة من ١٩٣٧ الى ١٩٦٠ بنحو ٩ر١ مليون ، وبنحو ٠ر ٨٧٢ الف بين ٦٠ـ ٦٥ وبنحو ٠٨ر٩٠٠ الف بين ٦٥ ـ ١٩٧٠ ، فان هذه العماله توزعت بشكل غير متوازن على القطاعات الاساسية [2] ويرتبط بذلك ظاهره اخرى حيث هجره عماله الزراعه من الريف الى الحضر والى الصناعه فقد كانت الزياده من ٣٧ ـ ١٩٦٠ بنسبه ١٢٩٪ بينما كانت الزياده فى الاقاليم ٣٥٪ والسمه البارزه هنا هى عماله الخدمات بالاقاليم ، وهو مايشير الى ارتفاع عماله الزراعه من حيث تواجدها فى السياق الحضرى ، وارتفاع عماله الصناعه الى مايقرب من ثلاثة اضعاف فى الفترة من ٣٧ ـ ١٩٦٠ ، وهو مايشير الى حجم التطور الصناعى الذى حدث ، هذا برغم من ان الصناعه التى تبناها البرجوازية المصريه لم تكن من التكنولوجيا

---

(١) محمود عوده : الفلاحون والدوله ، مرجع سابق .
(٢) على ليله : مرجع سابق .

التى تساعد على خلق فرص عمل كثيره [1] ورغم من ان الصناعه التى ارتفعت الى النصف فقط فى الاقاليم بين ٣٧ـ١٩٦٠ ، ومن ثم فهو لا يشير الى ان البرجوازيه اتجهت الى تطوير الريف ، بقدر مايشير الى انها ترتبط بالاساس بالسياقات الحضريه . [2]

ويعكس هذا ان السياسات الاجتماعيه ، ادت الى تنميه قطاعات واجزاء متفرقه من المجتمع اقتصاديا وثقافيا ، بينما بقى الجزء الاكبر وخاصه فى الريف فى حاله تخلف ثقافى ، فقد بقيت الزراعه المصريه تعتمد على الفن الانتاجى المتخلف ، وذلك فى اطار علاقات تنتفى منها المشاركه السياسيه والاجتماعيه الجاده ، والفعاله لغالبيه السكان ، فقد لاحظت بعض الدراسات ان ٨٠٪ من المبحوثين يرون ان البيئه التى يعيشون فيها - فى مصر - لا تستلزم مهارات القراءه والكتابه فى كثير من مناشط الحياه اليوميه [3] ، بالاضافه الى ذلك فقد اقترنت هذه السياسات بسياسات تعليميه تتسق معها مما ادى الى جعل نظام التعليم يتجه أساساً نحو تعليم واعداد فئه محدوده من السكان لتتولى الوظائف التكنوقراطية فى القطاعات الحديثه مع اهماله لاحتياجات غالبيه السكان [4] ، ومن هنا تستنتج ان شكل التعليم قبل الثوره وحتى الان يتحدد فرصته بالقدره الاقتصاديه [5] ، وعلى هذا فالتعليم الذى ينتهى الى مجموعه من او طبقه معينه لتولى الوظائف ينتمون الى الطبقات الحائزه لمصادر الثروه ووسائل الانتاج ، وهو مايقصيهم عن الطبقات المعدمه او شبه المعدمه ، وان هؤلاء بحكم وظائفهم يكونوا اداه لتنفيذ المصالح الطبقية للطبقات المسيطره ، ويشهد على ذلك جنوح لجان فض المنازعات

---

(١) على ليلة ، مرجع سابق ص ١٢٤ .
(٢) عبد الفتاح جلال ، مرجع سابق ص ١٦٥ .
(٣) محمود مراد : ١٠٠ عام ، ٢٢ وزير فى البحث عن البعد الاقتصادى للتعليم مرجع سابق ص ٢٣ .
(٤) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض الابعاد البنائيه للفساد فى القريه المصرية مرجع سابق ١٠
(٥) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض ملامح بناء القوه فى قريه مصرية ، مرجع سابق .

وجنوحها نحو مصالح كبار الملاك ، فضلا عن ان من يحمل منهم بالجمعية الزراعية يجهض المشاركه بمحاضر وهميه — كنتاج لانتشار الاميه — هى فى غالبها لصالحهم .(1)

بالاضافه الى ذلك فقد ادت هذه السياسه الاجتماعيه الى اختلال هيكل توزيع الدخل سواء فيما يتعلق بتوزيع الدخل بين الريف والمدينه ، او بين عوائد الاجور وعوائد التملك ، فلقد ارتفع عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٩ ٥ الى ١٩٧٥ من ٦ر٣ مليون نسمه الى نسبه ٤٤٪ من اسر المجتمع الريفى ، وان $\frac{1}{10}$ الاسر الريفيه فى القمه وتستهلك $\frac{1}{3}$ الاستهلاك وحدها وان هناك ٤٠٪ من اسر المجتمع الريفى معدمه ليست لديها حيازه — سواء بالملك ام بالايجار .(2)

وقد ادى هذا الاختلال فى توزيع الدخل او الملكيه الى عجز جزء من السكان عن عدم اشباع حاجاته الاساسيه الذى أثر بدوره على نشوء او ظاهره الاميه ، والذى ادى بدوره الى تشغيل جزء كبير من الابناء للمساهمه فى دخل الاسره المتدنى ، وان اجزاء من الاميين ليست لديها الفراغ للاتجاه نحو التعليم التى لا تستخدمه فى حياتها اليومية وذلك كما اظهره العديد من الدراسات .(3)

وقد تعزى السياسه الاجتماعيه الزياده فى نسب الاميه الى الزياده السكانية ، والزياده السكانيه ليست خاصيه تنفرد بها مصر وحدها ، فسكان الولايات المتحده والاتحاد السوفيتى ، يزيدون عن المائتى مليون ، ولا يمثلون مشكله بالنسبه لهذه البلاد ، فلو ان هناك مثلا نصف عدد السكان الحالى

(1) عبد الباسط عبد المعطى — المرجع السابق .

(2) على ليله : العالم الثالث ، مشكلات وقضايا ، مرجع سابق ص٩ ٥ .

(3) عبد الفتاح جلال ، مرجع سابق ص١٢٢

واميتهم مرتفعه وصحتهم معتدله فتصبح المشكله مشكله سكانيه ، وان وجـــود مايزيد على ٦٠٪ من الاميين فى مصر لن يحولها الى دولة متقدمه ، يضــاف الى ذلك ان الاميه من العوامل الاساسيه التى تسهم فى الزياده السكانيــــة ، وانه كلما ارتفعت نسبه الاميه كلما ارتفعت نسبه الزياده السكانيه [1]

يضاف الى ذلك تجاهل السياسه الاجتماعيه الى ان محو الاميه يجــــب ان يكون جزء من تغيير عميق للمجتمع لصالح اغلبية السكان تشمل الهيكـــل الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى ،وذلك كما فعلت الدول الا شتراكيـــة التى حققت نجاحا كبيرا فى هذا المجال [2] . كذلك يعد القرار السياســـى او توفر الاراده السياسيه او الالتزام القومى هو من اهم الاسس لمواجهــــة هذه الظاهره مواجهه جاده وفعالــه .

---

(1) نادر فرجانى ، المشكلة السكانيه فى مصر ،جهاز تنظيم الاسره ٧٧ص٥ص١١

(٢) ، مرجع سابق ص٣٢٦ .

(٣) مشارع الراوى : مشكلات القرار السياسى لمحو الاميه ، مرجع سابق ص٩٠ .

المحتويات